

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران



كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم / تخصص علم اجتماع الاتصال

الخلفية السوسيومهنية للصحفيين وتأثيرها على الأداء المهني

- دراسة ميدانية لممارسات الصحافة المكتوبة بوهران -

تحت إشراف
د. سيكوك قويدر

إعداد الطالب
بغداد باي عبد القادر

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي بجامعة وهران	أ.د مولاي الحاج مراد
مقررا	أستاذ محاضر أ بجامعة مستغانم	د. سيكوك قويدر
مناقشا	أستاذ التعليم العالي بجامعة سidi بلعباس	د. بورحمة علال
مناقشا	أستاذ محاضر أ بجامعة مستغانم	د. سعيدات الحاج عيسى
مناقشا	أستاذ محاضر أ بجامعة وهران	د. عدة بوجلال عبد المالك
مناقشا	أستاذ محاضر أ بجامعة وهران	د. بن طرمول عبد العزيز

السنة الجامعية : 2012-2013

شکر

إن كان لابد من شكر ، فالمستحق له هو رب العزة ، الله سبحانه عز وجل ، الذي أمنني بالصحة والعافية وأنار بصيرتي لإتمام هذا العمل المتواضع، والذي أسأله أن يزيدني من فضله .

الشكر الجزيل والإعتراف الكامل إلى أستاذي المشرف على أطروحتي ، الدكتور سيكوك قويدر الذي كان لي عوناً وسندًا، والذي غمرني بفيض نصائحه وتوجيهاته، وفضله على لا تكفيه الكلمات .

وشكر خاص إلى الأساتذة الكرام: برقان محمد ، بوطالب سعد الدين و غالـم عبد الوهـاب الذين ساعـدوـني كثـيراـ في هـذاـ العـملـ .

إهداء

إلى أسرتي الكريمة ...

إلى كل الجادين في البحث السوسيولوجي والإعلامي ، والطامحين إلى نهضته ...

إلى من جعلتهم في مسيرة حياتي : أخلاقي، أحبابي وأصدقائي ...

إلى كل الطلبة الأعزاء ...

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

فهرس المحتويات

-	إهداء
-	شكر
-	خطة الدراسة
أ	مقدمة
-	الاطار المنهجي
13	موضوع الدراسة
17	تحديد المشكلة وطرح الإشكالية
19	التساؤلات الفرعية
20	الفرضيات
20	مصطلحات ومفاهيم الدراسة
24	الدراسات السابقة
34	التعليق على الدراسات السابقة
36	أسباب اختيار الموضوع
37	أهمية الدراسة
37	أهداف الدراسة
38	المنهج وأدوات البحث
42	مجتمع البحث وعينة الدراسة
43	مجال البحث وحدوده
-	الاطار النظري
-	الفصل الأول: الصحافة المكتوبة والقائم بالإعلام في الجزائر
47	المبحث الأول: الصحافة المكتوبة والمفاهيم المتعلقة بها
47	تعريف الصحافة
50	تعريف الصحافة المكتوبة
53	عيوب الجريدة
54	المجلات
55	مفهوم الصحيفة
55	المبحث الثاني: الأهمية والأهداف
55	أهمية الصحافة المكتوبة
57	أهداف الصحافة المكتوبة
59	المبحث الثالث: الوظائف والخصائص

62	خصائص الصحافة المكتوبة
69	الفرق بين جمهور الصحافة المكتوبة وجمهور وسائل الإتصال الجماهيرية الأخرى
72	المبحث الرابع: الصحافة المكتوبة في الجزائر
82	الصحافة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال
74	الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال
75	الصحافة الحكومية
76	صحافة أحباب الأهالي
77	الصحافة الأهلية
78	الصحافة الوطنية
79	الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال
83	المرحلة الرابعة (الصحافة الجزائرية بعد أحداث 1988)
85	المبحث الخامس: رجل الإعلام مفهوم والماهية
87	رجل الإعلام المفهوم والماهية
89	« the Professional performance
90	الدراسات التي تناولت النواحي المهنية للصحفي
93	المبحث السادس: وضعية القائم بالإعلام في الجزائر
94	القائم بالإعلام في ظل الحزب الواحد
98	القائم بالإعلام في ظل التعددية السياسية الإعلامية
-	الفصل الثاني: الخلفية الاجتماعية للصحفي وأدائه المهني
111	المبحث الأول: الدراسات التي تناولت الجوانب الاجتماعية لقائم بالإعلام
115	دراسة وارين بريد
115	نظرية الشفيع أو المحامي
116	دراسات تأثير الجمهور على الصحفيين

120	المبحث الثاني: الضغوط الاجتماعية - النفسية التي يتعرض لها القائم بالاتصال
120	الضغط الاجتماعي
127	الضغط النفسية
130	العوائق المهنية
130	الضغط المهنية من منظور إداري
131	الضغط المهنية التي يتعرض لها القائم بالاتصال أثناء الممارسة الإخبارية
133	المبحث الثالث: تأثير التكوين الإعلامي على الأداء المهني للصحفي
135	زيادة فعالية الخدمات الإعلامية في التأثير العام
137	التكوين في الجامعة
139	التكوين الجامعي المتخصص
140	أهداف التكوين الجامعي
143	تأثيراته على الممارسة الصحفية
149	المبحث الخامس: مشكلات العمل الصحفي في العالم الثالث
154	المبحث السادس: تأثير العشرينة السوداء على العمل الصحفي في الجزائر
154	إغتيال و هجرة الصحفيين و ردود فعل المجتمع المدني
-	الفصل الثالث: حرية التعبير والممارسات الإعلامية في الجزائر
162	المبحث الأول: حرية التعبير والصحافة المفهوم والماهية
167	المبحث الثاني: حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة الإعلامية
170	حقوق الإنسان وأخلاقيات العمل الإعلامي
178	حقوق الإعلامي وأخلاقيات المهنة
180	المبحث الثالث: الدراسات التي تناولت النواحي المهنية للصحفي
182	نظرية حارس البوابة
192	الدراسات التي تلت نظرية حارس البوابة
194	المراقبة الاجتماعية
198	حق الجمهور في الإعلام وأخلاقيات المهنة
200	القيم وخصوصيات المجتمع الجزائري وأخلاقيات المهنة
201	الإشهار في الإعلام الجزائري وأخلاقيات المهنة
204	المبحث الخامس: مضامين قوانين الإعلام في الجزائر

207	قانون الإعلام 07/90 وأخلاقيات المهنية الإعلامية
212	قانون الإعلام 2000
214	المبحث السادس: أخلاقيات المهنة من خلال المواثيق والتنظيمات الدولية
214	التنظيمات والمواثيق الدولية
217	التنظيمات والمواثيق الإقليمية
219	التنظيمات والمواثيق الوطنية
222	التنظيمات النقابية وأخلاقيات المهنة في الجزائر
225	مستقبل حرية الإعلام و أخلاقيات المهنة
-	الإطار التطبيقي
231	تمهيد
236	الإطار التوسيعغرافي
239	التحليل الكمي(الجدوال البسيطة)
306	التحليل الكيفي (الجدوال المركبة)
342	خاتمة
347	نتائج الدراسة
352	قائمة المراجع
373	فهرس المحتويات
377	فهرس الجداول
	الملاحق

موضوع الدراسة:

إن التمعن في تاريخ الصحافة يكشف لنا أنها تطورت في وقتنا الحالي، وقد صاحب هذه المسيرة جملة من المتغيرات داخل بيئه العمل الصحفى وخارجها، حيث عانت الصحف الجزائرية وخاصة في بعض مراحلها ضعف في الإمكانيات المالية المتاحة، وتدنيا في مستوى بعض الصحفيين العاملين بها، وضعف فاعلية القراء نظرا لحداثة المجتمع بعد الحقبة الاستعمارية، وكذا الظروف الخاصة التي عاشتها الجزائر إثر دخولها في الحالة الاستثنائية وبروز التنظيمات الإسلامية المسلحة التي إنتهت طريق التصفية الجسدية إنطلاقا من رجال الأمن والجيش والدرك إلى رجال الإعلام والصحافة، وخلق مناخ بإندام الأمن وانتشار الرعب، هذا الأخير الذي حدد معناه الدكتور عبد الرحيم صدقي بـ "الخوف شديد الإضطراب والخطر القريب".¹

هذا كله أدى إلى تولد الأزمة في الجزائر التي جاءت على كل الميادين بما فيها الإعلامي، باعتبارها النقطة الحرجية واللحظة المناسبة التي يجدد عندها مصير تطورها.² وأصبحت في الوقت الراهن مؤسسة إجتماعية لا تقتصر على نقل الواقع، بل تعمل أيضا في تشكيل هذا الواقع الذي تتواجد فيه، وتتأثر به، ولقد شهدت الصحافة المكتوبة الجزائرية تحولا كبيرا بظهور الصحافة المستقلة والتي أصبحت تجسد حرية التعبير وبالتالي تقدم الواقع وتعكس معاناة المجتمع وانشغالات أفراده ضمن مختلف الأخبار التي تقدمها، والتي تعبر عن اهتمامات هؤلاء الأفراد بمختلف فئاتهم.

فقد تمخض عن أبرز ثمار الحضارة الإنسانية الحديثة مفهوم حرية الرأي، إذ بظهور الطباعة في القرن الخامس عشر، ثم نشأة الصحافة المكتوبة كأول وسيلة للاتصال الجماهيري أسفر عن نشأة مفهوم الحرية في التعبير، وقد أصبح الإعلام الشيء الرئيسي المشترك في حياتنا إذ نتعرض لرسائله بشكل يومي، ونتعامل معها وكأنها مكون أساسى لا يمكن الإستغناء عنه، وأصبح علينا أن نصدق جميعا أن العالم أصبح قرية إلكترونية تلقاها

¹ د/عبد الرحيم صدقي: الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، الجزائر: دار الثقافة العربية ، 1985، ص 16/18.

² د/أديب خضور: الإعلام والأزمات، ط1، القاهرة: دار الأيام للنشر، ش.ذ.م.م للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 28.

شبكة ضخمة من قنوات الاتصال الأثيرية والأرضية يكتنفها التدفق الإعلامي والإخباري من كل جانب.

وخبر اليوم أصبح عاملًا هاماً من العوامل المؤثرة في كافة مجالات الحياة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الآثار النفسية على الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، وهو مسؤولية كبيرة يتحملها أولئك الذين يعملون في مجال الأخبار في كل وسائل الإعلام مع إختلافها نظراً لأهمية الخبر الذي كان ولا يزال أهم فنون الإتصال تأثيراً في الرأي العام، ويشير العلماء إلى أن الوظيفة الإعلامية هي التي تستطيع وسائل الإعلام أن تؤديها مباشرة وبكفاية وبدونها يصعب أداء هذه المهمة الأساسية في أي مجتمع.

ويعتبر الخبر مظهراً لرغبة الإنسان في معرفة المجهول وإشاع حاجاته الفطرية إلى معرفة تلك التي تساعده على التكيف مع الظروف التي يعيشها. إذ يمكن عن طريق الأخبار فهم كل ما يجري الأمر الذي يحقق تزامناً واعياً مع الأحداث.

والأخبار في العالم الثالث تعد الوسيط الأساسي بين صناع القرار السياسي والجمهور، وذلك بتبنيه الجمهور ل أفكار الجديدة، ومن جل الأهداف التي تصبووا إليها الأخبار جعل كل الناس يشاركون في مشروعات التنمية، إذ أنه وبواسطة هذا التدفق الإعلامي فإن المتلقين سيكونون قادرين على فعل أشياء عديدة بشأن تحقيق الأهداف، إذ يتبعون على رجال الإعلام أن يفحصوا ويقوموا مدى الملائمة بين أحد المشروعات التنموية وبين الاحتياجات المحلية، وكذا الإختلاف بين أهداف الخطة وتتنفيذها الفعلي.

ومن خلال دراسات الصحفيين في الجزائر تبين أنهم يواجهون ضغوطات من عدة أطراف، رقابة ممارسة يومياً، مصادر أخبار غير متعاونة، جمهور ساخط وغير منصف، محدودية الحرية، فهم دائماً عرضة للضغوطات المقيدة لمبدأ حرية الصحافة خاصة في مؤسسات القطاع العام.

ولا يمكن لنا الحديث عن الصحفي وعن مصادر الأخبار التي تقدمها من خلال مختلف وسائل الإعلام، دون الإشارة إلى العلاقة التي قد تربط الصحفي بالجمهور، أو مستقبل الرسالة، إذ أن رؤية الصحفي وتصوره لجمهوره يلعب دوراً هاماً في تشكيل الرسالة الإعلامية، فإذا كانت هذه الأخيرة لا تعبّر عن رغبات الجمهور ولا تعكس إتجاهاته فإن الصحفي سيتعرض للسخط، حتى وإن كان غير مسؤول عن ذلك، فالجمهور سيحمله

مسؤولية الأخبار التي لا تخدم مصالحه، وهذا ينفي تماماً فكرة العمل الصحفي المستقل في البحث عن الحقيقة بترك الآراء تتنافس في سوق الأفكار الحرة.¹

وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ إبراهيم إبراهيمي أن بعض الصحف التي ظهرت في الساحة الإعلامية هي نتاج لمبادرات الصحفيين في إنشاء جرائد مستقلة عن السلطة يسيرونها بأنفسهم كما هو الحال بجريدة **ELWATAN** و **LE SOIR D'ALGERIE**²

ويميل الكثير من المفكرين وأساتذة الإعلام إلى تثمين الدور الذي يقوم به القائم بالاتصال والوسيلة والجمهور، كعناصر تحتل الصدارة على غرار بقية العناصر الاتصالية المشكلة للعملية الاتصالية، فهو دور مرتبط أساساً بمدى كفاءة كل من القائم بالاتصال والوسيلة الإعلامية والجمهور المتلقى، لكن الصحفي يعد حجر الزاوية في الاتصال الجماهيري في الأساس الأول، ويدعم هذا الرأي أساتذة الإدارة الذين اهتموا بدراسة العنصر البشري والموارد البشرية في المؤسسات الصناعية الكبرى.

ويقول الدكتور علي السلمي في هذا الصدد: "البشر هم الدعامة الأساسية لنجاح أي عمل إداري"³، ويؤكد أن الإنسان مورد هام للإدارة وغاية لها في نفس الوقت، ويصف الدكتور نبيل النجار الطاقات البشرية الكامنة في أي منظومة بأنه : "أعز أصول المنظمة وأغلاها"⁴، وأن إدارة أي منظمة لا بد أن تبدأ بالأفراد، وتحقيق أهداف المنظمة بواسطة الأفراد ومصلحتهم، وهي مؤشر على أهمية الأفراد العاملين الذين يجب التخطيط لهم بدقة وعناية و موضوعية لبناء هذا المورد المؤثر المحرك لبرامج العقل نقله الذي يستحقه، وزنه الذي يجب أن يناله من الجهات المختلفة المنوط بها مسؤولية الإعداد والرقابة عليها⁵

¹ د/جيحان أحمد رشتى: نظم الاتصال- الإعلام في الدول النامية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1972، ص 89.

² Brahim Brahimi, le Droit a l'Information a l'Epreuve du parti unique et de l'état d'urgence, ed SAEG. LHBERTIE 2002,p175.

³ علي السلمي: إدارة الموارد البشرية، ب ط، القاهرة: مكتبة غريب، 1992، ص 95.

⁴ نبيل الحسيني النجار: إدارة الموارد البشرية- مدخل نظري وتطبيقي، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1990، ص 19.

⁵ المرجع نفسه، ص 50.

وقد أكد تقرير صادر عن منظمة اليونسكو عام 1984 أن : " الصحافة لا يمكنها أن تبلغ المستوى الرفيع برسالتها وتقوم بدورها في نقل الأنباء والآراء قياماً حسناً إلا إذا توافرت في أشخاص المشغلين بها المزايا المهنية والعلمية والخلقية الكافية، فلا توجد مهنة تقتضي من صاحبها ما تقتضيه الصحافة من ثقافة متنوعة وفكر مفتوح وقدرة على تطبيق معارفه على الأنباء".

ويعتبر القائم بالاتصال - كما يؤكد الباحثون وعلماء الاتصال - بمثابة الشريان الرئيسي للنشاط الإعلامي الاتصالي، وقد أصبح المحرر الصحفي اليوم القائد الحقيقى للرأى العام، فمن خلال تعبيره بالكلمة المقرؤة يستطيع أن يوجه ويعلم ويثقف ويزرع السلوك الاجتماعى للجماهير¹.

وتحدد الدول النامية دور الإعلاميين باعتبارهم معلمين وبنائين للأمة ومرجعين للفلسفه الحكومية، ويتنوع دور الصحفيين من مجتمع نام إلى آخر إعتماداً على تقاليد الصحافة في الدولة ومستوى الحرفة.

وتكمن أهمية فهم دور القائمين بالاتصال الجماهيري وتأثيرهم في عملية الاتصال في جانبيين: الأول تأثيرهم على أساليب العمل داخل المؤسسة الإعلامية وفي عملية إنتاج المواد الإعلامية، والثاني تأثيرهم على المجتمع والجمهور وذلك في فهم الجمهور مما يتمتعون به من خصائص كالمكانة الاجتماعية والخبرة والمصداقية.

وعليه فانتلاقاً من هذه المعطيات، وبناءً على هذه الأفكار، تبلور تصورنا للموضوع الذي سنحاول أن نتناول فيه جدلية الممارسات المهنية في الصحافة المكتوبة الجزائرية، من خلال التركيز على الجوانب الاجتماعية للصحفي وكذا المهنية وغير المهنية وتأثيرها في وضعية الصحفي، وأدائه لمهنته، حيث كان العمل مع عشرين صحيفة تصدر بولاية وهران تراوحت ما بين عربية وأخرى تصدر باللغة الفرنسية وهي: صوت الغرب - الشروق - البلاغ - الجمهورية - الوصل - الوطني - المجتمع - منبر الغرب - الجزائر صحفة - صدى

¹ محسن فرج: جرائم الفكر والرأى والنشر، النظرية العامة لجرائم التعبيرية، ط2، القاهرة: دار الغد العربي، 1988، ص

وهران - النهار - الجزائر الجديدة - الأمة - منبر القراء - le Quotidien d'Oran l'écho d'Oran-Algérie Presse- West Tribun- la Voix de l'Oranie-Patriotes .

وهي كلها عناوين صحفية مهمة نظرا لارتفاع الطلب عليها والإقبال المتزايد عليها ما عدا بعض الصحف الجديدة كـ: الجزائر الجديدة، إضافة إلى محاولة الحديث عن حرية التعبير وإبداء رأي الصحفي كواقع يعيشه الصحفيون، وكذا تكوين الصحفيين وانعكاسات ذلك على المهنة، إضافة إلى محاولة تسلیط الضوء على واقع فضاء العمل داخل المؤسسات الصحفية وامتلاك الصحفيين لشبكة العلاقات داخل المؤسسة وخارجها باعتبار الصحفي الطرف الأساسي في إنجاح العملية الاتصالية.

تحديد المشكلة وطرح الإشكالية:

يعتبر تحليل تأثير وسائل الإعلام مفتاحا لكل دراسة إعلامية حول الإتصال الجماهيري، هذا بالرغم من الأهمية المتزايدة للمحاور الأخرى، إلا أن التأثير يبقى الموضوع الذي يحظى باختلافات كبيرة لدى الباحثين¹.

وفي عهد المؤسسات الصحفية التي تمتد إلى وقت الحاضر، توافرت الممارسة المهنية للصحف على إمكانيات بشرية وتقنية مقارنة بالمرحلتين السابقتين في الذكر (الاحتلال + العشرية السوداء)، إلى جانب التطورات المتتسارعة التي شهدتها البيئة الاتصالية في المجتمع الجزائري، ومن ذلك الانفتاح الإعلامي اتجاه التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، مواكبة توجه القيادة السياسية نحو الإصلاح في جميع المجالات، إلى جانب تعدد البديل الاتصالية غير التقليدية المتاحة في المجتمع، وظهور المؤسسات المجتمعية الهدافة لتطوير العمل الإعلامي.

وعلى الرغم من طول الفترة الزمنية للمراحل التي مررت بها الصحافة الجزائرية (ما قبل الاستقلال وما بعده)، إلا أن الممارسة المهنية لم تدرس ولم تحل، وهذا لا يتافق مع معطيات البيئة الاتصالية الجدية، التي تتطلب وصف واقع هذه الممارسات وتحليلها داخل

¹ جوديت لازار: الأثر الاجتماعي لوسائل الإعلام، تر: د/ رضوان بوجمعة، نقلًا عن: المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 16

جوان - ديسمبر 1997، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ص 179.

بيئة العمل الصحفي بدخلاته ومعطياته وعملياته ومخرجاته، بما يسهم في تحديد السياسيات والقواعد والإجراءات المهنية التي يلتزم بها الصحفيون، ووضوح الرؤية أمام المختصين لنقدها وتقويمها.

ولعل عدم وصف واقع الممارسة المهنية وتحليله يفسر نتائج الدراسات العديدة التي إنتهت إلى أن هناك ضعف ملحوظ في الممارسة المهنية في الصحف الجزائرية، حيث لا تزال الممارسات الإعلامية بها غير واضحة¹، وربما يكون ذلك نتيجة للرؤى غير الواضحة الشخصية والظروف اللحظية التي يكون عليها مسؤولو التحرير، وليس الرؤى الإستراتيجية المنظمة، مما يكسب العمل أحادية لا تتسم مع ما يتطلبه الأداء المؤسسي من وجود ممارسات مهنية واضحة، بعيداً عن النهج السلطوي الذي قد يؤثر على توجهات هذه الممارسات ويحول دون وضوح الرؤية أمام الصحفيين للارتقاء بمستوى أدائهم المهني نحو الأفضل².

وقد حظي القائم بالاتصال في الصحافة المكتوبة الجزائرية بعدد قليل من الدراسات الإعلامية، إلا أنها لم تحدد بدقة العوامل التي تؤثر على أدائه المهني ولم تشر إلى مدى تأثيرها على واقع ممارسته المهنية، ولم تحدد سمات ومظاهر تأثير المجتمع الصحفي على أدائه للمهنة، وعلاقاته في إطار العمل كذلك، إذ توفرت أغلب الدراسات تلك عند السمات الشخصية والمهنية للقائم بالاتصال في الصحف، واتجاهاته وميوله، ورضاه الوظيفي داخل المؤسسة التي يعمل بها، مستوى تدريبيه وتأهيله، وبعض الدراسات عن المراسل الصحفي في بعض الولايات من الوطن.

ولا بد أن ضعف الممارسة التي يشير إليها الباحثون وعلماء الاتصال بصفة عامة، مازال تابعاً لتأثير مجموعة من العوامل المهنية وغير المهنية، وليس مستقلاً عنها، وكذا العديد من المشكلات الاجتماعية والقانونية والسلطوية والعلاقاتية، هذه العوامل لا يمكن عزلها عن بعضها نظراً لتدخلها من جهة، وتفاعلها فيما بينها من جهة أخرى، حيث تبرر

¹ محمد محمد: المعالجة الصحفية لأحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 وتداعياتها في الصحف السعودية، رسالة

ماجستير الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، 2009، ص 303/307.

² المرجع نفسه ، ص 161.

الحاجة إلى دراسة هذه العوامل مجتمعة: للكشف عن طبيعة العلاقة بينها، والتعرف على مدى تأثير كل عامل منها على واقع الممارسة المهنية وإمكانية الإرتقاء بالمهن إلى إضعافها. كما أن الأداء المهني يتأثر بالعديد من العوامل الموضوعية سواء أكانت من داخل المؤسسة التي يشتغل بها الصحفيون أو خارجها، بالإضافة إلى عوامل أخرى جوهرية كالعوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكذا التفاصيل المتعلقة بظروف عمل الصحفي واستقراره ورضاه وتأثير كل ذلك على معاينة العمل الصحفي.

وفي محاولة منا للربط بين كل هاته الجوانب في دراستنا، وانطلاقاً من هذا الواقع الصحفي المعash الذي نحاول الكشف عن حقيقته، إرتسمنت لدينا إشكالية موضوع هذا البحث والتي نصوغها على الشكل الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الخلفيات السوسيومهنية على واقع الأداء المهني لممارسي الصحافة المكتوبة بوهران؟

التساؤلات الفرعية:

للتعامل مع الإشكالية العريضة، قسمنا المشكل الرئيسي إلى عدة عناصر صيغت في شكل تساؤلات فرعية، فتحليل السؤال الرئيسي إلى مجموعة من المتغيرات مشكلة في شكل أسئلة جزئية تساعد الباحث على ربط مسار بحثه في الطريق الصحيح، هذه الأسئلة مستمدّة أساساً من الإشكالية والمفاهيم العامة المعتمدة في البحث، والتي نصيغها على الشكل التالي:

- 1) هل البحث عن تحسين المستوى الاجتماعي هو ما يوجه أنظار الصحفيين إلى الإشغال بهاته الوظيفة؟

- 2) هل عدم تخصص الصحفيين في الإعلام يشكل لهم هاجساً أمام زملائهم المتخصصين ويحد من تفاعلهم داخل محيط العمل؟

- 3) كيف يساهم الاستقرار في العمل و في العلاقات بين الصحفيين أن يحسن من أدائهم المهني؟

- 4) كيف لتأسيس شبكة العلاقات والتواصل بين ممارسي الصحافة أن يسمو بالأداء في محيط العمل ويدفعهم إلى التمسك أكثر بالمهنة؟

الفرضيات:

إن الإشكالية الرئيسية للبحث والأسئلة الفرعية التي تشكل العلاقات القائمة بين مغيرات البحث، تقبل مجموعة من الإجابات المحتملة، التي نسعى من خلال هذا البحث إلى إثباتها، حتى نصل إلى نتائج علمية لهذه التساؤلات التي طرحتها، لا بد من المرور بافتراضات نصوغها كالتالي:

- 1) البحث في تحسين الوضع الاجتماعي هو السبب وراء الالتحاق بمهنة الصحافة.
- 2) عدم إمتلاك الصحفي للتکوین في الإعلام يحد من تفاعله داخل الوسط المهني.
- 3) حسن معاملة الصحفيين في فضاء العمل يدفعهم إلى تحسين أدائهم المهني.
- 4) إمتلاك الصحفي العلاقات داخل محیط العمل يساعد على ترقية المهنة الصحفية.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

إن التحديد الدقيق لمصطلحات ومفاهيم الدراسة وضبطها ضبطا دقيقا، يمكن الباحث من مسايرة بحثه وكشف الغموض عن المفاهيم الصعبة، كما أن شرحها شرعا مفصلا يحدد للباحث معالم هذه الدراسة ككل.

وفي بحثنا هذا مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المعتمدة في كثير من المحطات، كان لزاما علينا توضيحها، خاصة وأن المفاهيم تدرس الإنسان في المجتمع وعليهما يتميزان بالتغيير والتبدل المستمر، وهذا ما يضفي عليها نوعا من الحيوية والتجدد.¹

1- الأداء المهني: Performance Professionnel

يشير مفهوم المهنة profession إلى الوظائف التي تتطلب معرفة متخصصة إلى حد كبير، وكذلك التي تقتضي توافر مهارات معينة تكتسب جزئيا من خلال الدورات التدريبية التي تستند إلى أسس نظرية، وليس من خلال الممارسة فقط، ويشير المفهوم إلى الوظائف أو

¹ علي الغربي: أهمية المفاهيم في البحث الاجتماعي بين النظرية والمحولات الواقعية - أسس المنهجية والعلوم الاجتماعية، ب ط، قسنطينة، 1999، ص 90.

المهن ذات المكانة العليا التي تشمل على خبراء مدربيا فنيا متخصصا، ويقوم بدور متخصص جدا في المجتمع¹.

كما تعرف الممارسة المهنية على أنها القواعد والأساليب والإجراءات العملية التي يتبعها المهنيون والممارسون الصحفيون، ويطبقونها أثناء ممارساتهم المهنية في الصحفة.

وفي مفهوم آخر فإن أداء العمل يستخدم كأساس لمنح العوائد للعاملين في المنظمة، وذلك مهما كانت درجة صلاحية هذا المعيار في تمثيل الأداء، فطالما تخصص العوائد بناء على إنتاجية الفرد في عمله فالأدء يستخدم كمحدد للعوائد².

وللأداء مجالات عديدة ومستويات مختلفة، كالأداء الفردي أو البشري، أداء المؤسسة، الأداء الاقتصادي، والأداء الفردي أو البشري وهو تلك المخرجات الخاصة بالعمل البشري مقدرة بساعة عمل واحدة³.

المهنية - 2 : Professionalisation

يشير إلى تلك العملية التي يمكن من خلالها تحديد الوظيفة كمهنة، والتي تتضمن تحدي هيكل معرفي أو نظرية تحدد مجال الخبرة، ويضاف إلى ذلك نشأة الروابط المهنية، وزيادة الشعور بالهوية الجماعية، وصياغة رموز تلائم السلوك المهني وتطور الإلتزام اتجاه أفراد المجتمع⁴.

الممارسة - 3 : La Pratique

لقد ورد هذا المصطلح في كتاب " الخدمة الإجتماعية و مجالات تطبيقها" لـ : عبد الحميد عطية، على أنها: الأفعال التي يقوم بها الممارس والموجهة نحو بعض الأغراض والمحددة لبعض الأمل، والتي تم تتميّتها في مجموعة من الأساليب الفنية والمناهج العلمية⁵.

¹ فهمي أشرف خوخة: الرقابة في المؤسسات الصحفية، المعهد العالي للدراسات الأدبية، ب ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 26.

² محمد سعيد أنور سلطان: إدارة الموارد البشرية، ب ط، الإسكندرية: دار الجامعة الجدية للنشر، 2003، ص 368.

³ أحمد عادل راشد: مذكرات في إدارة الأفراد، ب ط، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981، ص 83.

⁴ فهمي أشرف خوخة، مرجع سابق الذكر، ص 27.

⁵ عبد الحميد عطية، هناء حافظ بدوي: الخدمة الاجتماعية و مجالات تطبيقاتها، ب ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص ص 90/89.

وقد ورد تعريف آخر لنفس المصطلح على أنه: المحصلة أو الناتج النهائي الذي ينتج عن التلاؤم والتفاعل بين القيم والأعراف والإعتراف المجتمعي والمعرفة والمنهج¹.

4- الصحافة المكتوبة :la Presse Ecrite

في قاموس أو كسفورد، تستخدم كلمة الصحافة بمعنى Presse ، وهي مرتبطة بالطباعة والنشر للأخبار و المعلومات، كما تعني مجموعة الصفحات التي تصدر يوميا وفي مواعيد منتظمة².

وتسمى أيضا Journal ويقصد بها الصحفة، والصحافة Journalisme ومعنى الصحفي Journaliste، فكلمة الصحافة تشمل الصحفة والصحي في في الوقت نفسه³. أيضا هي مهنة يتبعها كل الذين يساهمون في تحرير الصحفة أو المؤسسات الإعلامية، مجموعة كانت أو مرئية، ويعرفها إبراهيم إسماعيل أنها كل الأنشطة المتعلقة بممارسة مهنة جمع وتتبع المعلومات والأفكار والآراء، وهي المرأة العاكسة لكل ما يدور في المجتمع، وما يعتمد فيه من وقائع وأحداث ما ظهر منها أو ما بقي في أدراج الكواليس⁴.

5- الصحفي :Journaliste

هو الذي يتمهن الصحافة ويتحذها مهنة، وهي عمله الذي يتفرغ له ويكسب منه...، كما أن هذا المصطلح أصبح يطلق على العاملين في جلب الأخبار وتحريرها وتعليق عليها في الإذاعة، وهو أيضا يطلق على المحررين ومعدي البرامج في الراديو والتلفزيون⁵. كما يقصد بالصحفيين المتفرعين والتعاونيين من يحصلون على مكافآت ثابتة في الصحف، والذين يعودون المواد الصحفية للنشر.

¹ محمد منير حجاب: المؤسسة الإعلامية، ب ط، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص 228.

² فاروق أبو زيد: مدخل إلى علم الصحافة، ب ط، القاهرة: عالم الكتابة، 1993، ص 37.

³ الطويل يوسف: اشكالية العلوم الاجتماعية، ب ط، بيروت: دار التسوير للطباعة والنشر، 1984، ص 13

⁴ إسماعيل إبراهيم: فن التحرير الصحفي بين التحرير والتطبيق، ب ط، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998، ص 5.

⁵ أكرم شلبي: معجم المصطلحات والمفاهيم الجزائري، ط 1، ص 39.

6-المهنة :Profession

هي الوظائف التي تتطلب معرفة متخصصة إلى حد كبير، وكذلك التي تقتضي توافر مهارات معينة تكتسب جزئياً من خلال الدورات التدريبية التي تستند إلى أسس نظرية وليس من خلال الممارسة فقط¹.

7-الإعلامي :

المقصود بالإعلاميين على مستوى هذه الدراسة كتعريف إجرائي: كل العاملين في مجال الإعلام في المؤسسات الإعلامية، وبالتحديد في الصحافة، الإذاعة والتلفزيون سواء كانت الوظيفة الرئيسية لهم هي جمع الأخبار أو تحريرها أو التعليق عليها، تقديم الرأي في شكل برنامج إذاعي أو تلفزيوني، كما يشمل هذا التعريف المتعاونين في المجال، وبصفة عامة الإعلاميون على مستوى هذه الدراسة هم المشتغلون بصناعة الكلمة خبراً ورأياً وفكراً².

8-الأخلاقيات المهنية:

تعد بمثابة توجيهات مهنية لقرارات الإعلامي في مختلف المواقف والمواضيع التي يواجهها في العمل المهني³، إذن هي مجموعة القواعد والواجبات المسيرة لمهنة الإعلامي، أو هي مختلف المبادئ الإيجابية التي يجب على الصحفي أن يتلزم بها أثناء أدائه مهامه.

9-التحرير الإعلامي : La Réduction

هو علم وفن يجعل من الأحداث والقضايا والواقع والأفكار وظواهر الحياة كافة في مجتمع ما، مادة إعلامية مكونة من رموز لغوية وغير لغوية مصطلح عليها بين المرسل

¹ محمد عاطف غيث وآخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، ب ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981، ص 51.

² إبراهيم حمادة بسيوني: العلاقات بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، نقل عن: مجلة عالم الفكر، دولة الكويت، مجلد 23، العددان 1-2 سبتمبر، أكتوبر، ديسمبر، 1994، ص 170.

³ ليلى عبد المجيد: التشريعات الإعلامية، ب ط، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000، ص 236.

والمستقبل، ومستكملًا بمعالجات فنية من شأنها أن تحقق الإستخدام الأفضل لمميزات الوسيلة الإعلامية سواء كانت مطبوعة أو مسموعة أو مرئية، بما يضمن قابلية هذه المادة للفهم والإستيعاب من قبل قطاعات جماهيرية واسعة، بهدف بلوغ التأثير المطلوب في المتلقى.¹

10- العمل الصحفي:

هو الإقليم العام الذي يقع فيه الإتصال، فالذى يحدث مثلا قبل الإتصال يمكن أن يؤثر على الشروط التي بواسطتها يمرر الإعلام للجمهور. كما يمكن أيضًا أن يخلق جوا للتوتر أو غليانا الذي قد يؤثر على المعلومات الجديدة المعروضة.²

الدراسات السابقة:

من غير المعقول أن ينطلق أي باحث في بحثه من الفراغ، إذ أن هناك تراكم نظري في مجلل التخصصات، من هذا المنطلق سوف نعرض عدد من الدراسات التي تشكل قاعدة صلبة لبحثنا تمكننا من معرفة موقعنا في ميدان البحث العلمي.

I. الدراسات المحلية (الجزائر):

الدراسة الأولى: د/قويدر سيكوك: سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر - واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية و الإختلالات الوظيفية- دراسة سوسية سياسية.³ لقد إهتم الباحث في هذه الدراسة بموضوع الصحافة المكتوبة في الجزائر خاصة تلك التي ظهرت في المرحلة الإنقلالية باعتبار أن بعض مكونات هذه الصحافة ينظر إليها كبديل

¹ فريال مهنة: نحو بлагة إعلامية معاصرة، الجزء الأول، دمشق: مطبعة الروضة، 2004، ص 45.

² رولان كايلور، تر: مرسلی محمد: الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 649.

³ قويدر سيكوك: سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر - واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية و الإختلالات الوظيفية- دراسة سوسية سياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة السانجا وهران، 1994، 1995.

لصحافة ما قبل 1988 من جهة وباعتبارها إحدى الضمانات لقيام النظام التعديي من جهة أخرى. وأكثر من هذا وذاك فإن المجتمع قد أعطاها أهمية مميزة يمكن استخلاصها من تطور السحب والتوزيع كدلائل أولية .

وانطلاقا من الملاحظات الوعية لصاحب هذه الدراسة والمعطيات الميدانية المستقة من بحوث سابقة ومن خلال مطالعة الإعلام بصورة مستمرة، بالإضافة إلى الدراسة التحليلية المعمقة لمجموعة وافرة من النصوص والقوانين الخاصة بالإعلام. وكذا ما يقترب من هذا الموضوع بجامعة "نانثير" بباريس ومختلف المكتبات الجامعية الفرنسية والجزائرية. ومن خلال كل هذه المعطيات تحددت تدريجيا التساؤلات السوسيولوجية لأشكالية البحث التي إنطلق منها عمله.

فإذا كانت الصحافة تنتج أخبارا عن الحياة العامة فإن عملية الإنتاج هذه تخضع في جميع الحالات لمعطيات الحياة العامة نفسها سواء كانت هذه المعطيات إجتماعية، اقتصادية أو سياسية فإن التطباقية والضبابية والواحدية التي ميزت صحفة ما قبل المرحلة الإنقلالية حسب الدكتور سيكوك تستمد من طبيعة النظام السياسي القائم، ومن العلاقات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الوطن على اختلاف المراحل التاريخية.

ويهدف الباحث من خلال هذه الدراسة المعمقة إلى البرهنة على أن المنظومة الإعلامية في الجزائر وخاصة الصحافة المكتوبة منها لم تلعب دورها الإعلامي كأداة حضارية ووسيلة إتصال جماهيري، وبالتالي لم تكن أبداً أداة تتوير وتتفيق وتغيير إجتماعية وسياسية بقدر ما كانت سلطوية إيديولوجية. إضافة إلى محاولة تأكيده على أن التطور الحاصل في الصحافة المكتوبة خلال الحقبة التاريخية التي عقبت الاستقلال لم يكن نتيجة لاستراتيجية إعلامية واقتصادية بل كانت إنعكاسا للدعم الذي قدمته السلطة السياسية بصورة مستمرة بفضل إمكانيات الريع البترولي . ثم أن لأحداث أكتوبر معنى ودلالة كبيرة في التفريق بين نوعين من الصحافة -قبل وبعد أكتوبر- التي تعتبرها الباحث بداية التحول،. ثم محاولة إثبات الباحث أن واقع الصحافة الحالي يدل على أن المجتمع الجزائري لازال يعاني من هشاشة علاقته بالكتابة ، وأن المدرسة المنتج الأول للمواطن القارئ غير قادرة على ذلك.

وتعلق البحث وارتبط زمنيا بالمرحلة الممتدة من 1989 حتى أواخر 1994 ، كما أنه يرتبط مكانيا مع مدينة الجزائر العاصمة لأن المبحوثين معظمهم صحفيون يعملون بأجهزة إعلام مكتوبة في المقرات المركزية للجرائد (العاصمة) بالإضافة إلى آخرين بمدينة وهران . وفيما يتعلق بالعمل الميداني والتقني ، فالباحث اعتمد على طريقة الملاحظة بالمشاركة Observation Participante باستعمال الإستماراة الموجهة ملئت من طرف الصحفيين . بالإضافة إلى دراسته التحليلية لمجموعة من المقالات الصحفية Corpus للوقوف على شكل ومضمون الإعلام المكتوب .

وتوصل الباحث في نهاية بحثه إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كالتالي :

- لقد عرفت الصحافة تطورا كبيرا في الجزائر ، لكن هذا التطور لم يكن دائما إيجابيا إذا ما أخذنا في الاعتبار الوسائل المسخرة له .
- ترتبط الصحافة بالخصوص والإعلام بوجه عام بالمسألة السياسية وهذا ما يجعلها تفقد مهامها ووظائفها لصالح مهام أخرى لا تخدم بأي شكل من الأشكال المسائل الإعلامية .
- نقص التكوين الذي يؤدي إلى الإحترافية أو على الأقل تدني المستوى المهني .
- صعوبة الوصول إلى مصدر الخبر مما يجعل الصحافة بعيدة عن الحقائق التي يجب أن تعمل على إظهارها .
- نقص المؤسسات التقنية التي تعتبر قاعدة لصالح الصحافة مثل المطبع ومؤسسات التوزيع .
- بالإضافة إلى هذه العوائق هناك معطيات مهنية تتعلق أساسا بالصحفي وهو المنتج الفعلي للإعلام، هذا الأخير يعيش نفس إشكالية المتقد في المجتمع الجزائري، وبالتالي فهو يعني من مجموعة من المشاكل التي تعتبر من أبجديات الحياة الاجتماعية كالسكن وضعف الراتب ، وما يشبه ذلك من حدود لا تساعد على القيام بمهمة الإعلامي بوجه كامل، بالإضافة إلى ذلك هناك إشكاليات أخرى تطرح حول الوضعية الاجتماعية والسياسة الصحفية.

الدراسة الثانية: د/ رضوان بوجمعة: المراسلون المحليون في الصحف المكتوبة¹.

ينطلق هذا البحث من تحقیقات ميدانية تمت طوال سنتين كاملتين، سعت للإجابة عن مجموعة من الإنشغالات التي تشكل صلب توجهات البحث في مجال علم إجتماع المراسلين، وكان الهدف من هذه التحقیقات معرفة الخصائص والسمات العامة لمراسلي الصحف المكتوبة الجزائرية عمومية كانت أم خاصة، من حيث تحديد فئات السن والجنس والأصول الإجتماعية التي ينحدر منها المراسلون، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي للمراسل وظروفه الإجتماعية والمهنية.

مس هذا التحقیق مراسلي كل الصحف الجزائرية التي كانت تصدر إلى غاية منتصف 2004، في سبع ولايات من الشرق والغرب والوسط وهي : البويرة، بجاية، وهران، شلف، تيبازة، تizi وزو، وبومرداس.

وشمل التحقیق الذي يستخدم إستماراة الإستبيان 273 مراسلا صحفيا، وهو عدد المراسلين الذين قبلوا الرد على الأسئلة من مجموع 350 مراسلا مستجوبا، وأبرز هذا التحقیق الميداني مجموعة من النتائج التي تخص الممارسة الصحفية الجزائرية ومشاكل المقرؤیة والمهنية وأخلاقیات المهنة، وإشكالية ضعف الأخبار المحلية في الصحافة الجزائرية كما وكيفا.

ويأتي هذا البحث الميداني ليتجه نحو بعض إهتمامات مجال الدراسة سوسیولوجيا المراسلين، عبر التساؤل عن الخصائص والسمات العامة لهم، وعن اهتماماتهم المهنية ومشاكل الممارسة الإعلامية في الميدان وفي خلاصة هذه الدراسة تمكن التأكيد من أن المعطيات المتوصّل إليها بإمكانها أن تشكل منطلقاً مهماً في فهم الظاهرة الصحفية في الجزائر اليوم، خاصة وأن الصحف تتأثر بالمحیط الذي تعمل فيه، وهي تنشط في جو يتميز بعدم الاستقرار على مستويات عديدة.

وإن اتجاه الصحف المعاصرة نحو ما يسمى بتحقيق المجاورة في التغطية الصحفية والإهتمام بالأخبار المحلية وتطور الصحافة المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية أساسا

¹ رضوان بوجمعة: المراسلون المحليون في الصحافة المكتوبة: دارسة سوسیو مهنية لمراسلي الصحف في الجزائر، نقل عن: المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 19 جانفي -جوان 2005، قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر.

وأوروبا بالدرجة الثانية، كلها مقدمات تزيد من أهمية الإهتمام المهني بالمراسل الصحفي، وتعطي أهمية كبرى للدراسة العلمية لهذه الفئة من مهنيي الإتصال الجماهيري، وهذا ما حاول صاحب هذه الدراسة إثباته.

الدراسة الثالثة: د/رضوان بوجمعة: الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر¹

علاقة الصحافة بالسلطة هي الهم الرئيسي للكاتب رضوان بوجمعة الذي ترجمه في هذا الإصدار الجديد الصادر عن مؤسسة " طاكسيج" للدراسات والنشر والتوزيع الذي لم يخف فيه قلقه من تغير الوضع السياسي من فترة ما بعد الاستعمار إلى يومنا هذا وعلاقة هذا الوضع في تحديد الحريات الصحفية، ويلخص ذلك بقوله إن مهام الصحفي تتحصر من الموظف إلى المناضل إلى الملتم فالمهني فالمكافح، فعون الدولة. يرى رضوان أن الصحفي قد فشل في أداء رسالته وأنه عاجز عن التنظيم ومن ثم فهو غير قادر على تغيير الوضع.

قسم صاحب المؤلف دراسته إلى قسمين، حيث خصص القسم الأول منها للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تصب في نطاق معرفة إتجاهات الموثيق والاتجاهات والقوانين والخطابات الرسمية فيما يتعلق بدور الصحفي ومستويات عمل الصحافة، ونبه إلى فشل الأسرة الصحفية في تنظيم نفسها بسبب الغياب التنظيمي للمهنة على أساس أن رأي السياسيين أهم بكثير من رأي المهنيين في تسيير القطاع، الأمر الذي أدى إلى تضييق الخناق على مجال العمل المهني أمام هاجس النضال و التجنيد.

وفي توضيحه لعلاقة الصحافة بالسلطة، توقف بوجمعة عند بعض الحقائق التي لا يمكن نكرانها من حيث أن لقلم حد كالسيف قد يقتل في صمت، وقد يحيي من العدم، وأن لقلم الصحفي سلطة وقضاء أحيانا يكون أكثر تأثيرا من حد السيوف.

وبينت الكاتب في القسم الثاني من الدراسة وعنوانه: " المراسلون المحليون في الصحافة المكتوبة" إلى وصف الصحفي الخفي الموجود داخل الوطن وفي المدن الكبرى والذي يبحث عن الأخبار المحلية، أخبار تحتل حسب ماحدده زهير إحدادن في مقدمة هذا الكتاب مكانة

¹ <http://www.djezairess.com/elhiwar/7285>.

هامة في الصحافة الوطنية، والتي لاقت تهميشاً واضحاً على حساب الأخبار التي تجري في العاصمة، وصف ذلك الصحفي بالمناضل ويسعى رضوان بوجمعة من خلال كتابة هذا إلى التأكيد على أهمية التأسيس لحرية الصحافة والمراسل الصحفي.

II. الدراسات الإقليمية:

الدراسة الأولى: أبو حشيش: بيئة العمل في الصحف الفلسطينية - دراسة لواقع الصحف والقائم بالإتصال¹.

دراسة أبو حشيش بيئة العمل الصحفي في فلسطين، باستخدام الإستبانة والمقابلة والملاحظة في جمع المعلومات، بالتطبيق على 70 صحفي ينتمون إلى تسع صحف فلسطينية يومية وأسبوعية.

وقسم الباحث ببيئات العمل إلى ثلاثة بيئات هي : البيئة الخارجية المتمثلة في الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية المحيطة بالصحف الفلسطينية، والبيئة الداخلية للمؤسسات الصحفية من حيث نظمها الإدارية و المالية وفكرة السياسي و سياستها التحريرية وإمكانياتها المتاحة وسبل تطويرها، والبيئة الذاتية الخاصة بالقائم بالإتصال من حيث سماته و ثقافته وفكرة الصحفي ومستوى مهنيته.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الممارسة المهنية للقائم بالإتصال في الصحف الفلسطينية تتأثر بشكل كبير بظروف البيئة الخارجية، حيث يخضع القائم بالإتصال للتهديد والإغراء من كبار المسؤولين ورجال الأمن والمال الفلسطينيين، إلى جانب السلوك القمعي للاحتلال الإسرائيلي. أما البيئة الذاتية للقائم بالإتصال فلا تزال متأثرة بغياب الأمن والحماية لهم، وعدم إستيعابهم للتعليمات والتنظيمات الخاصة بنقابة الصحفيين والضغط المهنية من مسؤوليهم في الصحفة.

¹ أحمد بن محمد الجمعة: الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها: دراسة ميدانية على عينة من الصحف والصحفيين في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام جامعة الإمام محمد بن سعود، 2010، ص 11/10.

الدراسة الثانية: زكريا أحمد: تحرير المجالات النسائية العامة في مصر وأثره على أدائها الصحفي¹.

بحث زكريا في تحرير المجالات النسائية العامة في مصر، وأثره في أدائها المهني والعوامل التي تحكم العلاقة بين التحرير الصحفي والأداء المهني في هذه المجالات إلى جانب قياس درجة ومستوى هذا الأداء من خلال معايير التنوع والعمق والتفاعل الجماهيري وطبيعة التناول للفنون الصحفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة يستخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون لمجلتي "حواء" و"نصف الدنيا" بواقع 24 عدد لكل مجلة خلال عامي 1996-1997، كما يستخدم المقابلة للتعرف على بيئه العمل الصحفي ومستوى التأهيل المهني للقائمين بالاتصال، بواقع 41 مفردة في المجلتين.

والباحث من خلال هذه الدراسة حول أن يخاطب المجتمع الإعلامي المصري باعتباره مجتمعاً متميزاً وبصفة خاصة نخبة الصحفيات اللواتي تشغلن في المجالات قيد الدراسة، من جهة هذا المجتمع باختلالاته وتناقضاته، ومن جهة أخرى سلطة سياسية لا تتوانى في الضغط لصالح الخطاب الرسمي و المصلحة العليا للسلطة، هذه الوضعية الحرجية التي يتواجد فيها الصحفي تجعله في عدم إمكانية التعامل مع الأحداث بالشكل المهني الصحيح وتشوش سلباً على المنتوج الإعلامي.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن التحرير الصحفي من أهم العوامل المؤثرة في الأداء الصحفي لمجلتي الدراسة، لاعتبار جزء من المفهوم الشامل لأداء الصحفيين الذي يشمل إلى جانب التحرير" الإدارة الصحفية، الإعلانات، التوزيع، الاشتراكات، المطبع وغيرها، كما أن التحرير الصحفي كغيره من مكونات الأداء المهني يتاثر بعده عوامل منها: مستوى الممارسة المهنية للقائمين بالاتصال، ومستوى تأهيلهم، والإمكانات المتاحة لهم، إلى جانب الظروف المحيطة بيئه العمل الصحفي والمتمثلة في التوجه السياسي والإقتصادي للدولة ونظمها الإداري، وقيم وتقاليدي المجتمع.

¹ نفس المرجع السابق، ص 12/11.

الدراسة الثالثة: السيد بخيت: تأثير تكنولوجيا الإتصال الحديثة على الممارسة الصحفية في الصحافة العربية¹.

تناول السيد بخيت، في دراسته التي طبقها على القائم بالإتصال في ثلات صحف إماراتية، تأثير استخدام تكنولوجيات الإتصال الحديثة على الممارسات المهنية للقائم بالإتصال، وسعى إلى استكشاف طبيعة هذه التأثيرات أثناء التغطية الصحفية للأحداث.

وخلص الباحث إلى تأثيرات التقنيات الحديثة على الممارسات المهنية للقائمين بالإتصال، حيث رأى 88.5% من أفراد عينة الدراسة أن تقنية الإتصال الحديثة زادت من حجم التغطية الإخبارية للأحداث، ووافق 68.5% منهم على أن التقنية زادت من حجم التغطية الإستقصائية، وأشار 77% من أفراد العينة الدراسة أن تقنية الإتصال زادت قدرة الصحفي العربي على استكمال موضوعاته الصحفية، ومكنته من الإفادة من قواعد المعلومات، كما أشار 57.5% من القائمين بالاتصال الذين شملتهم الدراسة إلى أن تقنية الإتصال زادت قدرتهم على تحدي الدقة فيما ينشرونه وزادت من الموضوعية في معاجلتهم للقضايا والأحداث بنسبة 52.4% وسهلت عملية جمع المواد الصحفية ومعاجلتها ونشرها بسرعة وعمق، وساهمت أيضاً في زيادة المنافسة الصحفية، وكسر إحتكار وهيمنة جهة معينة لعملية تداول الأخبار.

الدراسة الرابعة: الرفاعي، عبد الله محمد: الأسس التنظيمية داخل المؤسسات الصحفية، والعوامل المؤثرة على هذه التنظيمات وعلاقتها بالأداء الصحفى².

تم العمل التطبيقي على مستوى مؤسستي اليقادة الصحفية، وعكااظ للطباعة والنشر في المملكة، ومؤسسة الأهرام المصرية، ودار العلم المغربي من خلال استخدام الإستبانة للقيادات الصحفية والإدارية والصحفين، وأداة المقابلة المفتوحة لرؤساء التحرير ومديري

¹ محمد السيد بخيت: تأثير التكنولوجيا الإتصال الحديثة على الممارسة الصحفية في الصحافة العربية: المؤتمر العلمي الخامس عن تكنولوجيا الإتصال الواقع والمستقبل، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1999.

² الرفاعي، عبد الله محمد: الأسس العلمية لتنظيم المؤسسات الصحفية وأثرها على الأداء الصحفى، رسالة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعاة والإعلام، قسم الإعلام، 1990.

العلوم في المؤسسات الصحفية وأدلة الملاحظة بالمشاركة داخل بيئة العمل في المؤسسات الأربع.

وخلصت الدراسة إلى قصور التنظيم الإداري داخل المؤسسات الصحفية (عينة الدراسة)، حيث انعكست مظاهر هذا القصور على الأداء المهني للصحفيين داخل تلك المؤسسات، وفي عدم وضوح أهداف المؤسسة الصحفية، والصراع السلبي بين الإدارة والتحرير، وافتقار المؤسسات للوائح المنظمة للعمل، إلى جانب عدم التكافؤ بين السلطة والمسؤولية، وتغلب المركزية والرؤى الفردية أثناء العمل.

وبينت الدراسة عدد من العوامل التي كانت سبباً في هذا القصور، ومن ذلك: العوامل الاقتصادية، ثم التقنية يليها العوامل التشريعية في المرتبة الثالثة، ثم العوامل الاجتماعية، وأخيراً السياسية، ومن أكثر العوامل التنظيمية تأثيراً على الأداء الصحفي داخل المؤسسات الصحفية شخصية رئيس التحرير يليها بيئة العمل، ثم شخصية الرئيس المباشر وسمعة المؤسسة.

الدراسة الخامسة: د-محمد أنس الرشيد: الصفات المهنية للصحفيين العاملين بالصحف الكويتية¹.

الدراسة أجريت على الصحفيين الكويتيين للدكتور أنس سنة 1998، وهي تطبيقية وكان الهدف من ورائها معرفة الخلفية الاجتماعية والثقافية للصحفيين العاملين في الكويت، صفاتهم الوظيفية والمهنية، مشاعرهم اتجاه مهنتهم، نظرتهم لدورهم في المجتمع ونظرتهم لأخلاقيات المهنة في الكويت.

ومن بين النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة حسب الباحث أن الصحفيين في الكويت لديهم مستوى جيد من المهنية، ويتمتعون بمؤهلات مرتفعة رغم وجود العديد من المشاكل والعراقيل التي من أبرزها عدم تفرغ عدد كبير من الصحفيين للعمل وعزوف الكويتيين عن العمل كمتفرغ في الصحافة.

¹ محمد أنس رشيد: الصفات المهنية للصحفيين الكويتيين، دراسات اعلامية، ب ط، الكويت: دار الكتاب الحدي، 2000، ص 209.

III. الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: شوفيل (Schufele): عملية التأثير لنظرية التأثير الإعلامي¹

تناول شوفيل عملية التأثير لنظرية التأثير الإعلامي، من حيث فهم الأطر الإعلامية كبناء ل الواقع الاجتماعي، والعوامل المؤثرة على هذه الأطر إلى جانب تصميم نموذج لعملية التأثير تتضمن مدخلات وعمليات ومخرجات الممارسة الإعلامية.

وأتبع الباحث المنهج الكيفي في تقديم رؤية نقدية لدراسات الإطار، وخلص إلى أن العوامل المؤثرة على ممارسة وسائل الإعلام والقائمين عليها هي: المعايير والقيم الاجتماعية، التنظيمات الرسمية، ضغوط جماعات المصالح، التنظيمات والممارسات الخاصة بوسائل الإعلام، التوجهات الإيديولوجية أو السياسة لدى القائم بالإتصال.

وأوضحت الدراسة أن هذه العوامل تؤثر على مدخلات الممارسة الإعلامية داخل بيئه العمل الصحفي، من حيث بناء الأطر، وتحديد أولوياتها، وتأثير عملية التأثير على الفرد، وعملية رجع الصدى من الجمهور إلى وسائل الإعلام، إلى جانب أن هذه العوامل تعكس مخرجات الممارسة من خلال التأثير على معارف الجمهور واتجاهاته وسلوكه، كما أوضحت الدراسة أن الصحفيين على غرار الجمهور العادي عرضة للتأثر بالأطر التي تضعها جماعات المصالح أو الصفة ومصادر المعلومات.

الدراسة الثانية (VOAKES): المسؤولية الأخلاقية والقانونية للصحفيين في غرفة الأخبار².

دراسة فوكس للمسؤولية الأخلاقية والقانونية للصحفيين في غرفة الأخبار، ومدى قدرتهم على تحقيق التوازن بين الاعتبارات الأخلاقية والقانونية أثناء العمل الصحفي، وقد استخدم الباحث أداة الإستبانة لعينة مكونة من 138 صحفيًا، والمقابلات المعمقة لعينة مكونة من 22 صحفيًا آخرين.

¹ Schufele , Dietrama, Framingas a Theory of Media EFFECTS,journal of communication, vol, 49, no.6,urnter,1999.

² Voakes P.S,Rights and Responsibilities : Law and Ethics in the Newsroom .journal of Mass Media, vol-15, issue 1,2000,pp. 14/29.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة نماذج تحكم العلاقة بين القانون والأخلاق في العمل الصحفى هي: نموذج الإنزال الذى يعطى الأولوية للقانون، ونموذج التوافق الذى يستبعد التناقض بين القانون والأخلاقيات، ونموذج المسؤولية الذى يوازن بين القانون والأخلاقيات، حيث أظهرت الدراسة تأييد 60% من المبحوثين لنموذج الإنزال والتوافق، في حين دافع 40% عن نموذج المسؤولية الذى يشير إلى تأثير متغيرات أخرى بجانب القانون والأخلاقيات هي: أخلاق المهنة، السياسة التحريرية، الجمهور، المصادر، زملاء المهنة، المعلنون وجماعات الأصدقاء.

ملاحظة:

يعد "ليوروز ستين" أول من تناول دراسات القائمين بالاتصال بعنوان " مراسلوا واشنطن" عام 1937، وفي عام 1953 طور " كرت لوين " ما أصبح يعرف بنظرية حارس البوابة الإعلامية، ثم قام مجموعة من الباحثين الأمريكيين في منتصف الخمسينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي أمثل Breed-Carter-Stark-Gieber-Robert Judd- White-Ken Macroric التظيمي والإجتماعي للقائم بالاتصال في حجرة الأخبار، وكيف تحذف الصحف الأخبار التي تهدد النظام الإجتماعي والثقافي أو تهاجمه، إلى جانب دراسة العوامل المؤثرة على ذلك منها: الظروف التي يفرضها الواقع البيروقراطي في حجرة الأخبار، العلاقات الشخصية، سياسة الناشر، وأشارت معظم دراساتهم إلى أنه بدون دراسة القوى الإجتماعية التي تؤثر على عملية جمع الأخبار لا يمكن فهم حقيقة تلك الأخبار.

التعليق على الدراسات السابقة:

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة عدداً من النتائج والمؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة أهمها:

1- قلة الدراسات التي عنيت بدراسة واقع الممارسة المهنية الصحفية والمبادئ والأسس التي تتطرق إليها هذه الممارسة، وعلاقتها بقيم العمل المهني، تناولت القليلة منها بشكل محدود واقع الممارسة من خلال تحليل مضامين الصحف، دون تطبيق ذلك ميدانياً على القائمين بالاتصال.

2- أظهرت بعض الدراسات جانباً من الممارسات المهنية داخل العمل الصحفي من ذلك أشكال المواد الصحفية، وأساليب صياغتها، وكيفية الحصول على المعلومات من مصادرها، وطبيعة عمل حارس البوابة في حذف وختصار وإضافة بعض المضامين الصحفية، وحق الرد والتصحيح والمعالجة الصحفية التي تعد جزءاً من الممارسة، لكن هذه الدراسات لم تصل إلى مستوى الوصف والتحليل لواقع الممارسة المهنية التي تساعده في ضبطها وترسيخها، ونقدها وتقويمها وتطويرها، وتعليمها للراغبين من طلاب الإعلام وغيرهم.

3- على الرغم من محدودية الدراسات السابقة التي إهتمت بالعوامل المؤثرة على واقع الممارسة المهنية، إلا أنها لم تحصر بشكل دقيق هذه العوامل، ولم تفرق بجلاء بين العوامل المهنية وغير المهنية، و مدى تأثير كل عامل منها على واقع الممارسة.

4- اتفقت هذه الدراسات رغم اختلافها في معظمها على جملة من العوامل المؤثرة في ممارسة المهنة، أهمها: النظام السياسي، قيم المجتمع وثقافته، جماعات الضغط، حرية الرأي والتعبير، النظم والسياسات، الرقابة، التطورات التقنية، مصادر المعلومات، الجوانب الأخلاقية، الضغوط المهنية للقائم بالاتصال، كل هذا من دون تقديم رؤية نقدية ومستقبلية للتقليل من تأثير العوامل السلبية على واقع العمل.

ويمكن تحديد أهم أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة على عدة مستويات هي:

المستوى الأول: هو الخاص بما قدمته هذه الدراسات من مفاهيم ومداخل نظرية عن واقع الممارسة المهنية للقائمين بالاتصال، والعوامل المؤثرة فيها، حيث ساهمت هذه الدراسات في تحدي جانب من المفاهيم الخاصة بالممارسة المهنية، والمبادئ والأسس التي تنطلق منها إلى جانب المداخل والنظريات العلمية ذات العلاقة بالطبيعة الخاصة بواقع الممارسة المهنية للصحفيين.

المستوى الثاني: يتمثل في الإستفادة من الدراسات السابقة في تطوير مدارك الباحث بشأن متغيرات الدراسة المتمثلة في العوامل المهنية وغير المهنية المؤثرة في عمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية، وإثارة جوانب ذات أهمية بهذه المتغيرات ورؤية قيادات العمل داخل الصحف لتأثير هذه العوامل على واقع الممارسة، لاسيما الجوانب السلبية منها، وكيفية التعامل معها مستقبلاً.

المستوى الثالث: الإستفادة من الجوانب المنهجية للدراسات الميدانية التي نهجتها معظم هذه الدراسات وأساليب والأدوات المستخدمة لقياس المتغيرات، والتوظيف الأمثل للأساليب الإحصائية لاستخراج النتائج مما أثرى دراسة الباحث وعمق دلالاتها في إطار العلاقات المختلفة بين متغيرات الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع الخلفية الاجتماعية للصحفي وتأثيرها على الأداء، كان نتيجة دوافع شخصية وموضوعية تلاحمت فيما بينها، لذلك وجدنا أنفسنا ملزمين بهذه الدراسة لمحاولة الإحتكاك بالإعلامي الجزائري خاصة أمام التراكمات الكبيرة التي شكلتها تلك العوامل متمثلة في:

أ/ الأسباب الشخصية:

القناة الشخصية بأهمية الخبر الصحفي ودوره الإقناعي والتأثيري لدى المتلقى، وكذا الرغبة الملحة في كشف حياثات العمل الصحفي في الجزائر والوقوف على الواقع الاجتماعي والمهني الذي يعيشه الصحفيون الذين يشتغلون بقطاع الصحافة المكتوبة بوهران، وآثار ذلك وانعكاساته على الوظيفة الصحفية، ثم أن تعدد علاقتي مع الأقلام الصحفية بوهران وشبكة المشاكل والضغوط التي يعيشونها كانت بمثابة الحافز وراء القيام بهذه الدراسة.

ب/ الأسباب الموضوعية:

1-قلة الدراسات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع الذي نحاول فيه دراسة الخلفيات الاجتماعية والضغوطات المهنية والعرافيل الإدارية التي تؤثر على مستوى الصحفيين وإرتقائهم بالمهنة، وهو ما لم يحضر بالدراسة والبحث على الرغم من أهميته، أقله على المستوى الوطني.

2-آنية الموضوع من حيث أن هذه الدراسات تتزامن مع ظواهر ضعف العمل الصحفي وترابع الإبداع في هذا القطاع ولاستقرارية الصحفيين وكثرة إشغالاتهم، الأمر الذي أصبح يهدد إحترافية مهنة الصحافة في الجزائر.

3-محاولة معرفة متطلبات الممارسة الصحفية الجادة حتى تتمكن من التخلص من مختلف العرائيل.

4-محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من الصحافة مقارنة بالأنواع الأخرى، ودراسة مختلف الرهانات التي تواجه هذا القطاع.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهميّة الدراسة في رصد مدى تأثير المهنّة الصحفية إثراً الواقع الإجتماعي والمهني للصحفي، وذلك من خلال الإللام بجميع جوانب الموضوع، حيث تطرقنا إلى جميع العوامل المؤثرة في عمل الصحفي وأدائه المهني داخل المؤسسة الإعلامية، سواء من الناحية الأمنية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والقانونية، التي تؤثر في سير المهنة أي أننا لا نركز على جانب ونهمّل آخر.

كما أنّ أهميّة هذا البحث نابعة أصلاً من أهميّة الموضوع، والذي يرصد واقع الصحفي المعاش إنطلاقاً من المجتمع، ثم من داخل المؤسسة التي يشتغل فيها وعلاقاته الداخلية والخارجية، في إطار عمله في الصحافة المكتوبة، والذي أضحت عصباً مهماً من أعصاب النقاش حالياً في الساحة الإعلامية المحلية، وهي دارسة جعلت القائم بالإتصال هدفاً أساسياً من خلال الغوص في إدراكه الوعي للتعرف على جوانب الممارسة الإعلامية للمهنة. ومعالجة هذا الموضوع هو جهد متواضع من أجل الوقوف على جملة من المبادئ والأفكار التي تساهم في رفع مستوى المهنة وسمو الأداء الصحفي في إطار من القيم والمرجعيات الثقافية والإجتماعية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يمكن لنا أن نحدد جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هاته الدراسة:

1. محاولة توفير خلفية معرفية ورصيد علمي حول موضوع واقع الممارسات المهنية في الصحافة المكتوبة الجزائرية، يجرب عن الإنغالات التي يمكن أن يطرحها الباحثون والإعلاميون، وتوفير أساس مفاهيمي يمكن للباحث أن يرتكز عليه.

2. التركيز على دراسة القائم بالإعلام من خلال تسلط الضوء على العوامل المؤثرة على عمله في مجال الصحافة وهي الوضعية السوسية مهنية له.

3. الإلام بأهم الحقوق والوجبات، وأهم المبادئ التي على الصحفي أن يلتزم بها أثناء أدائه لمهامه مع توضيح العلاقة المترادفة بين وسائل الإعلام والنظام.

4. الكشف كذلك عن واقع ممارسة أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر وذلك من خلال معرفة موقعها ضمن التشريع الإعلامي الجزائري، بالإضافة إلى محاولة التعرف على العوامل المؤثرة على عناصر السلوك المهني من خلال الجرائد العشرين المدرستة كنموذج.

المنهج وأدوات البحث:

كثيرة هي مناهج البحث في العلوم الاجتماعية كمجال، وهي تختلف باختلاف كل فرع، ولكنها مع ذلك يجمعها خيط رفيع، وإذا كان هناك إختلاف في استعمال هذه المناهج فهناك أيضاً إختلاف وخلط بين المناهج وطرق البحث¹، فاختيار المنهج يسجل في إطار إستراتيجية البحث².

ويعد تحليل المنهج من المراحل الأساسية في البحث الإعلامي ووسيلة الحصول على الحقيقة بهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحة في بداية البحث، ولهذا نجد مصير أي موضوع يتوقف على كيفية التطرق إليه ونوعية أسلوبه المستعمل لمعالجته والتعرف على حقيقته³، لذلك يتلقى الباحثون على أن البحث العلمي لا بد أن يبدأ بفرض محددة، فهو يرتبط إرتباطاً وثيقاً بها⁴.

¹ بلقاسم سلطانية، حسان الجيلالي، منهجية العلوم الاجتماعية، ب ط، الجزائر، دار الهدى للباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 154.

² Jean Claude Combessier : La Méthode en Sociologie, casbah édition, Alger ; 1998.

³ عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتاب الرسائل الجامعية، ب ط، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1995، ص 21.

⁴ يوسف عنصر: فروض الدراسة في أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، ب ط، قسنطينة، 1999 ص 114 .

ولقد تعددت تعاريف البحوث العلمية إلا أن التعريف الأكثر إستخداما هو ذلك الذي يشير أن : "البحث العلمية هي التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكيد من صحتها أو إضافة الجديد لها".¹

وذلك لا يمنعنا من إيراد بعض المفاهيم مثل ما ورد في تعريف محمد زيان عمر على أن المنهج هو "الدراسة العلمية المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي إلى الحقائق وتفصيلها والإستفادة منها، والتحقق من صحتها"² من هنا تتضح أهمية المنهج في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة نسبيا وكذا أهداف قابلة للتصديق يمكنأخذها بعين الاعتبار في معالجة أي مشكلة ومسبباتها وإنحرافاتها.

ويعرف في معناه العام أيضا أنه: الأساليب التي يمكن بها الباحث من تحقيق أو إنجاز الهدف³، كما يمكن الإشارة إلى تعريف أحمد بدر الذي يرى أنه : "الطريقة العلمية المؤدية بالبحث العلمي بالتقدير من مجرد الشك والتصور والوهم... إلى الحقائق، الموثوق منها والنتائج السليمة والموضوعية، فالمنهج العلمي بذلك يهدف إلى الدقة والتدقيق... وبالتالي يعتمد على كل من المنطق وعلى الأساليب اللازمة للتحقيق والقياس، كما أن المنهج العلمي في صورته المثالبة يتضمن إمكانية التعبير الرياضي عن العلاقات بين المتغيرات المختلفة".⁴.

وعلى كل باحث أن يختار المنهج أو الأسلوب الأنسب لتحليل المشكلة التي هو بصدده دراستها، وكلما تمكن الباحث من التحكم في المنهج تمكن من التحكم في دراسته، حيث تتطلب الدراسة الشاملة المعمقة في جوانب الأداء المهني أو الممارسات المهني، أو كما يصطلح عليها بالممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحافة المكتوبة الجزائرية، ونخص بالذكر الصحافة المكتوبة بولاية وهران من خلال دراسة عشرين صحيفة عينة الدراسة، استخدام أكثر من منهج علمي، ويشدد الخبراء والمتخصصون في بحوث الإتصال

¹ عمار بوحوش، محمود محمد الذنيبات: مناهج البحث العلمي أساسه وأساليبه، ب ط، الأردن، مكتبة المنار، 1989، ص .51

² محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1969، ص 09.

³ عبد المعطي باسط: البحث الاجتماعي - محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، ب ط، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 1985، ص 23.

⁴ احمد بدر: البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، ب ط، القاهرة: دار قباء، 1998، ص 13.

الجماهيري على ضرورة لا يصبح المنهج قالباً جامداً، وإنما على الباحث أن يمزج ويركب أكثر من منهج ليؤكد منهجه هو في دراسته، وفق مقتضيات الأمانة العلمية والإخلاص للحقيقة العلمية.

وبما أن الدراسة وصفية تحليلية، فإننا سنعتمد على بعض المناهج المساعدة التي تمهد الطريق للوصول إلى نتائج مقبولة علمياً، وعلى بعض الأساليب والأدوات الخاصة بجمع المعلومات.

الدراسة في جانبها الأول سوف تعود إلى المراحل الأولى لتطور الإعلام في الجزائر وحرية التعبير والصحافة والأخلاقيات المهنية، لهذا سنسعى لضبط التطور العام للموضوع والتسلسل الزمني له، ولن يأتي هذا إلا بالاعتماد على المنهج التاريخي، وهذا المنهج لا يكتفي بسرد الواقع وتكييسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم فيه ميلاد الطواهر واندثارها.... وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظروف التي وجدت فيها¹

وتبدو الإستعانة بالمنهج المسحي التحليلي ضرورية، حيث يستخدم لتحديد كفاء الأوضاع القائمة عن طريق مقارنة المعلومات التي تم الحصول عليها بمستويات أو معايير قياسية سبق اختيارها وإعدادها، ويعتبر منهج الملح من أنساب المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية بصفة عامة، ذلك أن هذا المنهج يستهدف تفسير وتحليل الظاهرة في وضعها الراهن، بغرض جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها. كما أخذنا المنهج الوصفي لأنّه الطريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتوصيفها كمياً عن طريق معلومات مقننة عن المشكلات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة²، من خلال ذلك عمدنا إلى وصف ظاهرة معاناة الصحفيين بوهران من واقع العمل الصحفي المضني والمرير إنطلاقاً من المشاكل التي يعانون منها سواء من مؤسساتهم الصحفية أو من خارجها، أو من المجتمع الذي يعيشون فيه، وهكذا كان وصفنا للظاهرة كطريقة من أجل

¹ محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي, ب ط، الجزائر: دار هومة، 2002، ص 56.

² محمد شفيق: المنهج العلمي - الخطوات المنهجية لإعداد البحث الاجتماعية, ب ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 4.

التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية أو مشكلة إجتماعية¹، كما حاولنا دراسة هذه الظاهرة (الواقع الاجتماعي والمهني للصحفين) من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية معينة إجتماعية ومشكلة واقعية تتعلق بالصحفين محل الدراسة².

وعند المقارنة بين التشريعات والمواثيق الإعلامية المختلفة الموجودة في بيئات مختلفة، بالإضافة إلى مقارنة المراحل التي مررت بها التجربة الإعلامية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا، ومقارنة الممارسة المهنية للقائم بالاتصال في كل من 20 جريدة بوهران محل الدراسة، بما تشمله هذه الممارسة من عناصر وجوانب، تتعلق بأهم وظيفة من وظائف الإعلام، كالضغوط والتشريعات والمواثيق والتكنولوجيا، وغيرها من المواضيع المتصلة إتصالاً وثيقاً بالممارسة المهنية أو الأداء المهني في الصحفة الحديثة، فالمنهج المقارن هومجموعة من الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة³.

كما أشرنا فإن أهم أدوات بحثنا هنا هي: الإستمارة Questionnaire لجمع بيانات المبحوثين في الجزء الميداني من هذه الدراسة، ويعد الاستبيان كما يقول أساتذة مناهج البحث: هو أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع البيانات الأولية أو الأساسية أو المباشرة من العينة المختارة أو من جمع مفردات عينة البحث، عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة المعدة مقدماً، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين وإتجاهاتهم، أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة⁴ ، وفي مفهوم آخر فإن إستمارة البحث نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى

¹ عمار بوحوش، محمود محمد الذبيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث ، ط3، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 139.

² إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ب ط، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص 157.

³ محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

⁴ أحمد بن مرسلی: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ب ط، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 96.

المبحوثين من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف يتم ملؤها مباشرة ، وتسمى الإستبيان يطلب من المبحوث الإجابة عنها مباشرة¹.

كما تم الاعتماد على المقابلة (الإستبيان) وهذا لجمع المعلومات من العاملين في قطاع الإعلام والإتصال بصفة عامة، والصحفيين المنتسبين إلى الجرائد العشرين محل الدراسة بصفة خاصة، وهذا للحصول على أكبر قدر ممكن من الحقائق والآراء والموافق، فالمقابلة هي أداة بحث مباشرة تستخدم في مساعدة الأشخاص المبحوثين فردياً أو جماعياً، قصد الحصول على معلومات كيفية ذات علاقة بإستكشاف العلل العميقة لدى الأفراد، أو ذات العلاقة بالتعرف على الأسباب المشتركة على مستوى سلوك المبحوثين².

مجتمع البحث وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع البحث Population، المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق الوصول إلى نتائج معينة، فهو إذن مجموعة غير محدودة من المفردات، العناصر، الوحدات المحددة مسبقاً حيث تتصف الملاحظات، أي أن تعريف مجتمع البحث حسب الباحثين هو: " جمع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث"³ فمجتمع بحثاً حسب التعريفين السابقين يتمثل في مجموع الصحفيين الجزائريين .

وبطبيعة الحال، إذا كان هناك تباين كبير بين أفراد المجتمع الأصلي، فلا بد منأخذ عينة كبيرة وعريضة حتى يمكن أخذ معلومات كافية عن الموضوع⁴، فمجتمع البحث هو مجموعة الأشخاص أو المؤسسات أو الأشياء أو الأحداث التي نريد أن نصل إلى إستنتاج بخصوصها⁵.

¹ جودة عزة معطوي: أساليب البحث العلمي ، ط2، عمان: الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2000، ص 110

² أحمد بن مرسي: نفس المرجع السابق، ص 97.

³ ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط5، عمان: دار الفكر، 1998. ص 113.

⁴ ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ب ط، عمان: دار مجلاوي 1988، ص 112/111.

⁵ كارول مانهaim، ريتشارد ريتشي: التحليل السياسي الأميركي -طرق البحث في العلوم السياسية، تر عبد المطلب غانم وآخرون، ب ط، القاهرة: مركز البحث والدراسات، 1996، ص 10.

من هنا ونظر لاستحالة الوصول إلى جميع وحدات مجتمع البحث، كان لزاما علينا التعامل مع عينة عرضية (المعاينة غير احتمالية)، فعملنا على إستهداف أكثر من يمكن التعامل معهم من الصحفيين الذين يشتغلون في الصحافة المكتوبة بوهران، حيث تم التركيز هنا على فئة الصحفيين على باقي العاملين في المؤسسات الصحفية المعنية بالدراسة، حيث كان العمل مع صحفيي عشرين صادرا صادرا بوهران والمتمثل في : صوت الغرب، الشروق، البلاغ، الجمهورية، الوصل، الوطني، المجتمع، منبر القراء، الأمة، منبر الغرب، الجزائر صحفة، صدى وهران، النهار، الجزائر الجديدة، هاته الجرائد التي تنشر بالعربية *Algérie Presse ، West Tribune，Patriotes، la Voix de l'Oranie* وكذا le Quotidien d'Oran، l'Echo d'Oran حتى نستطيع العمل على مختلف الخصائص السوسيو مهنية للصحفيين الجزائريين (لأنه من الصعوبة دراسة كل المجتمع الأصلي بأكمله، الأمر الذي يؤدي إلى أخذ عينة محددة وممثلة لطبيعة وحدات مجتمع البحث)¹.

وفي هذا الصدد قمنا بتوزيع 140 إستماراة على الصحفيين العاملين بالجرائد السابق ذكرها، كما تجدر الإشارة إلى أننا تمكنا من إسترجاع 108 إستمارات من مجموع الإستمارات الموزعة ليتم العمل عليها من أجل إستخلاص النتائج والتأكد من مدى صحة الفرضيات، ذلك أن تصميم العينة عملية معقدة تجمع بين سلسلة من العمليات وثيقة الإرتباط كل واحدة منها تخضع بدورها إلى عوامل مختلفة وهو ما يستلزم معرفة التقنيات المناسبة²

مجال البحث وحدوده:

لقد عملنا من خلال هذا البحث على معرفة الظروف السوسيو مهنية للصحفيين الجزائريين وواقع الممارسات المهنية في الصحافة المكتوبة الجزائرية وكذا الوقوف على الواقع الاجتماعي والمهني الذي يعيشه الصحفي ومدى تأثير ذلك على أدائه المهني من خلال التعرض لعشرين عنوانا صادرا وهي الصحف المذكورة آنفا محل الدراسة، حيث كان العمل

¹ معز خليل عمرة: مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، عمان: دار الشروق، 1997، ص 191.

² فضيل دليو: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 147.

على مستوى ولاية وهران مدينة الغرب الجزائري باعتبارها مدينة إعلامية من جهة وتمتلك العديد من العناوين الصحفية والأقلام الشابة من جهة الأخرى، وهو الأمر الذي أخذ بعين الإعتبار نظراً لقرب مقراتها من الباحث.

أما عن المجال الزمني الذي شمله البحث فقد كان العمل على مدى الفترة الممتدة من شهر جانفي 2009 إلى غاية شهر ديسمبر 2012، حيث ارتبطت طوال فترة البحث والتي تعدت أربع سنوات بالسعى من أجل الوصول إلى كل الصحفيين العاملين على مستوى الصحف المأذوذة كنموذج في هذا البحث.

المبحث الأول: الصحافة المكتوبة والمفاهيم المتعلقة بها:**تعريف الصحافة:**

إن الطموح إلى إيجاد تعريف شامل للصحافة المكتوبة كان ولا يزال أملا يرواد العديد من العاملين في الدراسات الصحفية، ولكن التجربة التاريخية بالإضافة إلى الواقع العملي يؤكdan بما لا يدع مجالا للشك عقد مثل هذه المحاوّلات أنها بمثابة حدث في البحر أو نفشا في الماء لا يترك أثرا، ذلك أن مفهوم الصحافة المكتوبة قد أخذ أبعادا مع تطور الممارسة الصحفية¹، ومن هذا المنطلق نجد أن الصحافة المكتوبة تعددت مفاهيمها وتعريفها من باحث لأخر لغويا واصطلاحا.

المفهوم الغوي:

الصحافة بكسر الصاد هي صحفة وجمعها صحائف أو صحف، والصحفية هي الصفحة وصحفية الوجه أو صفحة الوجه هي بشرة جده والصحف أو الصحائف هي الكتاب بمعنى الرسالة، يقول الله سبحانه وتعالى: "إن هذا لفي الصحف الأولى، صحف إبراهيم وموسى"².

والصحف هنا بمعنى الكتب المنزلية، والصحفية أو الصفحة هي القرطاس المكتوب أو ورقة الكتاب بوجهيهما، وورقة الجريدة بها وجهان، أي صفحتان، فسميت صحيفة ومنها جاءت كلمة صحفة، والمزاول لها يسمى صحفيا.

كما أنها تعد إضماما من الصفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة، جمعها صحف وصحائف، والصحيفي من يأتي بالعلم في الصحيفة لا عن استناد³.

أما الجريدة لغويا: فهي جمع جرائد وهي جماعة لا يحال فيه ، وقد جردنا عن سواها لوجه. كما تعتبر كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير

¹ زهير إحدادان: *مدخل لعلوم الإعلام والاتصال*، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص.55.

² القرآن الكريم، سورة الاعلى، الآيتين، 18/19.

³ خليل صابات: *الصحافة رسالة واستعداد وعلم*، ب ط، مصر: دار المعرف، 1967، ص.14.

منتظمة¹ ، وفي قاموس أوكسفورد تستخدم كلمة صحفة بمعنى Press وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات، وهي تعني أيضا Journal ويقصد بها الصحيفة، و Journalisme بمعنى الصحافة، و Journaliste بمعنى صحفي².

وإن أول من استعمل الكلمة الصحافة بمعناها المادي أي الاصطلاحي كان الشيخ نجيب مراد منشئ جريدة (لسان العرب) ويعرف الصحافة بأنها صناعة الصحف، والصحف جمع الصحيفة والصحفيون القدم الذين ينتسبون إليها ويعملون فيها³، وهي مجموع أوراق أو قطعة من الجلد أو القرطاس الذي يكتب فيه⁴ (التعريفات هنا كثيرة).

المفهوم الاصطلاحي:

هي نشر المقالات بهدف الإعلام ونشر الرأي والتعليم والتسلية، كما أنها واسطة تبادل الآراء والأفكار بين أفراد المجتمع بين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة، فضلاً عن أنها من أهم وسائل توجيه الرأي العام، بل هي بحق مؤسسة فعلية تقوم بدور المراقبة إلى جانب المؤسسات الدستورية الرسمية، وهي مجموعة وسائل سمعية بصرية ومكتوبة تقوم بمهام نقل الأخبار الجارية في العالم، لكن هذا لا يعني أنها مرآة العالم لأنها قد لا تقوم بنقل حقيقة ما يجري فيه، فقد تنقل الصحافة أخباراً لا تمثل أحداثاً وأحياناً تقوم هي نفسها بصنع الأخبار من أجل قضية معينة أو أغراض مجموعة مصالح حزب أو السلطة القائمة⁵.

وتستخدم الكلمة صحفة Presse بدرجات مختلفة من الشمول، فهي تعني أحياناً الجرائد الإخبارية News papers، كما تعني أحياناً جميع المطبوعات والدوريات Periodical التي تنشر الكلمة المطبوعة وقد تعني أحياناً أخرى جميع وسائل الإعلام الجماهيري⁶.

¹ المنجد في اللغة والإعلام، بيروت: منشورات دار المشرق، ط. 3، 1993، ص 86.

² فارق أبو زيد: مدخل إلى علم الصحافة، ط. 2، القاهرة: عالم الكتاب، 1991، ص 86.

³ خليل صابات، نفس المرجع السابق، ص 37.

⁴ عبد اللطيف صلاح: الصحافة المتخصصة، ط 1، مصر: مكتبة ومطبعة الإشاع الفنية، 2002، ص 49.

⁵ عباسة الجيلالي: سلطة الإعلام في الجزائر، ب ط، الجزائر: مؤسسة الجزائر للطباعة والنشر، والتسيير، ص 21.

⁶ د. أحمد بدر: الاتصال بالجماهير بين الإعلام وتطوير وتنمية، ب ط، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 29.

إذن فالصحافة هي نشر قائمة لها نظامها و الصحفيون يعملون على إعداد الإختبار منذ مرحلة وقوع الحادث إلى مرحلة إنتقال خبره إلى القارئ والجريدة هي ما يهتم به كل قارئ، وهي التي تقدم له أفكارا وأخبارا ما يضحك منها وما يبكي، فهي مجموعة من المعلومات.¹ كذلك هي مجموعة من المعلومات المطبوعة على الورق، وقد تصدر أسبوعيا أو يوميا أو نصف شهريا أو فصليا وقد تكون صباحية أو مسائية.

كما أنها تعد وظيفة جمع الأخبار ونشرها، ونشر المواد المتصلة بها في مطبوعات تتمثل في الجرائد والمجلات، الرسائل الإخبارية، المطبوعات، الكتب وقواعد البيانات المستعينة بالحاسبات الإلكترونية، أما الاستعمال الشائع للصحافة فينحصر في إعداد الجرائد وبعض المجلات والدوريات. وهناك من يعرفها بأنها الوسيلة التي تصل بواسطتها الأنباء والتعليقـات إلى الجمهور، وكل ما يجري في العالم من أحداث، وبيـهم الجمهور، وكل فـكر أو عمل روائي تـشيرـله تلك المـجـريـات تكون المـادـةـ الأسـاسـيةـ لـلـصـحـفـ.

ويرى في هذا المجال "فاروق أبو زيد" أن الصحافة كلمة تستخدم للدلالة على أربعة معان:

- **المعنى الأول:** الصحافة بمعنى الحرفة، ولها جانبان: جانب يتصل بالصناعة والتجارة وجانب يتصل بالشخص الذي اختار مهنة الصحافة.
- **المعنى الثاني:** الصحافة بمعنى المادة التي تنشرها الصحفة كالأخبار والأحاديث غيرها...
- **المعنى الثالث:** الصحافة بمعنى الشكل الذي تصدر فيه.
- **المعنى الرابع:** الصحافة بمعنى الوظيفة التي تؤديها في داخل المجتمع الحديث.²

ويرى أديب خضور أنها ذلك الإعلام المكتوب من مجلات ونشريات التي تقدم إعلاما جماهيريا من أجل توجيه الجمهور وإرشاده بقصد الظواهر والتطورات والقوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية، والتأثير في قناعات ووجهات نظر وتطلعات هذه الجماهير.³

¹ بيار البار، تر: خير الدين عبد الصمد، **الصحافة**، ب ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، بدون سنة، ص 19.

² د. فاروق أبو زيد: **مدخل إلى علم الصحافة**، ط 3، القاهرة: عالم الكتب: 1998، ص 46.

³ أديب خضور: **أدبـياتـ صحـافـةـ**، ب ط، دمشق: مطبعة مجـدـلاـويـ، 1986، ص 14.

وبالتالي يتبيّن أن الصحافة المكتوبة هي تلك النشريات والمطبوعات المختلفة التي يتكرر صدورها بصفة منتظمة من أجل إخبار الرأي العام بمختلف المواضيع التي تتمحور حول انشغالاته الإجتماعية منها والسياسية والثقافية.

تعريف الصحافة المكتوبة:

أجزم الباحثون بصعوبة إيجاد تعريف جامع ومانع وشامل للصحافة يجمع بين محدداتها ومتطلباتها التي تميزها دقيقاً، ولهذا نجد أن المحاولات الخاصة بتعريف الصحافة ترتبط خصيصاً باتجاه التعريف ومجال توظيفه، أو السياق العلمي أو العملي الذي ينتمي إليه، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نلاحظ تواحداً إلى حد كبير فيتناول مفهوم "المهنة" وارتباطها بالصحافة. فجمع ونشر الأخبار الذي اكتفت به الموسوعات الأجنبية هو اختصاص كل وسائل الإعلام الأخرى أيضاً.

ومن جملة التعاريف التي وردت في هذا السياق، التعريف الذي أورده الدكتور "زهير إحدادن": أستاذ علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر في كتابة (الصحافة المكتوبة في الجزائر): "التاريخ والصحافة يؤديان مهمة واحدة وهي نقل الخبر مع جميع الشروط التي تتعلق بهذه العملية، فالصحافة هي مرآة للحياة في المجتمع بجميع أنشطتها، وهي سجل للوثائق يوماً بعد يوم، الفرق بينها وبين التاريخ هي حداثة الأحداث، فالتاريخ يتناول الأحداث القديمة والصحافة تتناول الأحداث الآنية، وقد تظهر شخصيته المؤرخ أكثر من شخصيته الصحفي...¹"

بالإضافة إلى تعريف "فريزر بوند" الذي يقول: تشمل الصحافة جميع الطرق التي تصل بواسطتها الأنباء والتعليقات إلى الجمهور، وكل ما يجري في العالم.²

¹ زهير إحدادن: الصحافة المكتوبة في الجزائر, ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة، ص 11.

² فريزر بوند، تر: داجي الصهيوني، مدخل إلى الصحافة: ، ط2، بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1984، ص 53.

وتعتبر الصحافة المكتوبة من أقدم وسائل الإعلام، إرتباط تطورها خاصة مع تطور الحضارة الغربية في بداية القرن 17م، بحيث أصبحت تمثل إحدى سمات المجتمع الصناعي، وقد عرفت الصحافة المكتوبة آفاقاً واعدة بعد اختراع الألماني "غوتبارغ" للة الكاتبة حتى صار المنتوج الإعلامي سلعة إستهلاكية يومية بل تتعذر ذلك، وأصبح نوع من السلوك الاجتماعي والتقاليد الجديدة التي اكتسبها الناس ليصبح بذلك الإعلام أداة رئيسية في الثقافة الاجتماعية.

ومع مر السنين أصبحت الصحافة المكتوبة ذاكرة للمجتمع تنقل الثقافة وتقاليد ورصيد جيل إلى جيل آخر، حيث عرفت منذ نشأتها صفين أساسين هما: الصحافة اليومية والصحافة الدورية. وتكون هذه الأخيرة إما أسبوعية أو نصف شهرية أو موسمية. وهناك صحف وطنية وجهوية ومحليّة إما أن تكون صباحية أو مسائية.

أما الصحافة المتخصصة فهي على عكس صحف الأخبار العامة تكون دورية وتتناول مواضيع لها علاقة ب المجالات تخصصها. وأكثر الصحافة نجاحاً في هذا الميدان هي: الصحف الدينية العقائدية، العالمية، المالية والصحف النسائية، هذه الأخيرة لها دور كبير لارتباطها بالجانب الإشهاري للمرأة¹.

والصحافة في حياتنا المعاصرة تعد وسيلة إعلامية تبليغية لا تقل أهمية عن الوسائل الأخرى، وآلية مهمة لإحداث التغيير داخل المجتمع. ونظراً لدورها الرائد في بلورة الرأي العام العالمي والوطني والمحلّي والتأثير عليه وتوسيعه، أصبحت كل السلطات السياسية ومختلف التكتلات الاقتصادية والإجتماعية والحكومات والسلطات الرسمية في جميع بلدان العالم تحاول احتواها والإعتماد عليها كسلاح قوي وفعال للتعبير عن أفكارها، أما إن لم تنجح الأنظمة في توجيه الصحافة فإنها تعتبر مصدرًا خطيرًا دائمًا يهددها، وبالتالي تصبح مصدر خوف وقلق، الأمر الذي أدى إلى تشكيل ضغوطات متعددة المصادر تؤثر بشكل نسبي على الممارسة المهنية لرجل الإعلام. فأصحاب مهنة المتابعة يصادفون عراقبين حقيقية يومياً لتحقيق هدفهم اتجاه الجمهور الذي يتطلع إلى المستجدات وينهك ذلك جهدهم اليومي.

¹ د. طاهر بن خرف الله: الوسط في الدراسات الجامعية، ج3، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2003، ص20.

إن عملية الاتصال الجماهيري هي -فقط- التي يطلق عليها "الإعلام" أما غيرها من عمليات الاتصال الأخرى فليست إعلاماً، وإن كانت شكلاً من أشكال الاتصال.

كما أن الإعلام يعد إحدى الوظائف التي تقوم بها عمليات الاتصال المختلفة، ونظراً لأهمية تلك الوظيفة والحاجة الملحة للناس إليها، فقد طغى مسمى الإعلام على بقية الوظائف التي تقوم بها عملية الاتصال الأخرى إلى الدرجة التي أصبحت وسائل الاتصال الجماهيري يطلق عليها وسائل الإعلام.

ويتميز الإعلام بضخامته وانتشار جمهوره وصعوبة الوصول إليه وإرضاء أنواعه واحتياجاته..، ومن هنا فإن الاتصال الجماهيري يلجأ إلى استخدام قنوات ووسائل تختلف عن تلك المستخدمة في عمليتي الاتصال الشخصي والجمعي تعمل على إنتاج نسخ متعددة من الرسائل الإعلامية التي يدها المرسل. ومع التطور المتامٍ في تكنولوجيا الاتصال تطورات التقنيات الخاصة بالنشر والإذاعة مما جعل الإعلام صناعة ضخمة تتطلب استثمارات هائلة وخبرات رفيعة المستوى قادرة على الوصول إلى قطاعات الجماهير العريضة المتنوعة. وقد دلت الدراسات على أن استخدام أكثر من وسيلة إعلامية لعرض موضوع واحد ربما يؤدي إلى إنتاج أكثر فاعلية وتأثير.

وإذا تحدثنا عن الصحف باعتبارها وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري، فهي تتميز عن غيرها من وسائل الإعلام بقدرتها على نشر المساحات الواسعة من المعلومات التي تعالج الأحداث الآنية واليومية. ويمكن قراءة الصحف شأن بقية المواد المطبوعة بالسرعة التي تناسب القارئ، كما يمكن إعادة قراءاتها أكثر من مرة، والاحتفاظ بها والرجوع إليها في أي وقت وفي أي مكان¹.

أ- الجرائد:

ثمة العديد من الخصائص التي تميز الجريدة كوسيلة مناسبة لنشر المواد الإعلامية من بينها:

¹ حسن عmad مكاوي، سامي الشريف: نظريات الإعلام، ب ط، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000، ص 47.

- أن الجرائد تعد أسرع وسائل الإعلام الجماهيرية التي تقدم من خلالها الحملات الإعلامية، كما أن الصدور اليومي للجريدة يوفر فرصة للتحرك السريع لمواجهة التغيرات والظروف الطارئة التي تعترض نجاح الحملة.
- أن الجرائد تفيد في معالجتها الإعلامية من خاصية وميزات المادة المكتوبة من حيث التأثير فالمادة الإعلامية التي تتعلق بالخدمة السياحية مثلا يمكن للجمهور الإحتفاظ بها لمدة طويلة ونقل المعلومات والبيانات عن الخدمة.
- أن قراءة الجريدة عادة يومية مما يمكن للقائم بالاتصال في مجال الإعلام من تكرار واستمرار عرض مادته الإعلامية بشكل أكثر فاعلية، مما يتتيح للقارئ فرصة قراءة الموضوع أكثر من مرة وفقاً لموقع نشر الموضوع ومدى مجاورته بمادة تحريرية تحضى باهتمام القارئ.
- أن قراءة الجريدة بطبيعتهم كمتقين يسهلون مهمة القائم بالاتصال في مجال الإعلام من عرض تفاصيل مادته الإعلامية لإقناعهم بجودة الخدمة المقدمة، مما ينعكس على إمكانية إقناعهم بالحججة والمنطق والدليل.
- أن تنوع أبواب الجريدة واختلاف مضامينها يحقق اتساعاً وتنوعاً لقرائها، مما يتتيح فرصة مخاطبة مختلف المستويات والأدوار من خلال وضع المادة الإعلامية بالقرب أو داخل أبواب أو مواد صحيفة معينة.

عيوب الجريدة:

- رغم المزايا التي توفر للجريدة كوسيلة مناسبة لتقديم المواد الإعلامية، إلا أن ثمة بعض جوانب القصور تقلل من أهميتها في هذا المجال، من بينها:
- أن المنافسة الشديدة التي تواجهها الصحف من وسائل الإعلام الإلكترونية في تقديم المواد الإعلامية، جعلت من هذه الوسائل أكثر جاذبية وتأثيراً، صحيح أنها لم تقضي على الصحف ولكنها استقطبت أعداداً كبيرة من جماهيرها.
 - أن ازدحام الجرائد بمواد صحفية مختلفة ومتعددة، قد تأثر بشكل كبير على مدى إمكانية انتباه القراء لمواد إعلامية تتعلق بالسياحة مثلاً وإدراكهم لمحتواها.

- أن ثمة بعض الجوانب الفنية التي قد تعوق الجرائد عن تقديم المواد الإعلامية السياحية بشكل جذاب، كنوع الورق المستخدم في الصحف والذي لا يتيح طباعة أنيقة وعدم استخدام الألوان بشكل كبير في العديد من الجرائد.

ب- المجلات:

تتقسم المجلات إلى نوعين أساسين هما: المجلات العامة التي تناط بجمهوراً عاماً بمختلف اتجاهاته ونواعياته، والمجلات الخاصة أو النوعية التي تناط بفئات أو قطاعات معينة من الجمهور، وترتكز على اهتماماتها وتلبى كل احتياجاتها كمجلات الأطفال، المرأة والمجلات الرياضية وغيرها.

تتمتع المجلات كوسيلة إعلام بالعديد من الخصائص والمميزات من أهمها:

- أن المادة المنشورة في المجلة تتميز بالبقاء لدى القارئ مدة أطول ومن ثمة تحظى بفرص إطلاع أكبر، فالقارئ يستطيع أن يطلع على المادة الإعلامية أكثر من مرة، مما يجعل تأثيرها مستمراً ما بقيت المجلة في حوزة القارئ.
- أن المجلات تخصص مساحات أكبر للقضايا والمواضيع الإعلامية، مما تخصصه لها الجرائد مثلاً، مما يتيح لها فرصة التوسيع في نشر التفاصيل.
- المجلات المتخصصة التي تناط بجمهوراً نوعياً محدداً تتيح فرص سهلة للوصول إلى جماهير مستهدفة بأضمن وأيسر الوسائل.

أما جوانب القصور التي قد تؤثر في قدرة المجلات كوسيلة إعلامية مناسبة فتتبع من إرتفاع تكاليف إصداراتها، بالقياس إلى عدد القراء الذين يطلعون عليها.

كما أن المجلات لا تصلح كوسيلة إعلامية في حالة الحملات الإعلامية التي تستهدف الوصول سريعاً إلى الجمهور، فهي تحتاج إلى وقت طويلاً نسبياً لإعداد موادها. وفي هذا يرى خبراء الإعلام، مثلاً أن المجلات لا تصلح وحدها كوسيلة إعلامية لأية أنواع من السلع أو الخدمات ما لم تساندتها وسائل إعلامية أخرى.

مفهوم الصحيفة:

هي عبارة عن مجموعة من المعلومات والمواد الترفيهية مطبوعة على ورق رخيص جداً. وقد تصدر يومياً أو أسبوعياً أو كل أسبوعين أو مرة في كل شهر. ومعظم الأعداد من أي جريدة تصبح قديمة عفا عليها الزمان بمجرد صدور العدد التالي لها.

ومع ذلك فإن محتويات الصحيفة لا تبلى ولا يغفو عليها الزمان أبداً، إنها تاريخ مستمر للجنس البشري، فالمكتبات تحفظ بجموعات كاملة للعديد من الصحف حتى تكون باستمرار في متناول الجمهور. وأنت تستطيع أن تطالع معظم الأحداث التاريخية في كتب التاريخ ولكن إذا كنت تريد كيف كانت الحياة خلال الأحداث، فإن أفضل طريقة لذلك هي قراءة الصحف التي صدرت في حينها¹.

ولقد كان ظهور الصحيفة (الجريدة) أكثر أهمية من الكتاب المطبوع، فقد كان ظهورها تحولاً كبيراً في تاريخ الاتصال الجماهيري. فلأول مرة كان بإمكان القراء تلقي معلومات عامة ومفصلة بعيد عن التوجيه الذي عرفته الكتابة فيما سبق. وتتميز الصحافة بتصوّر منظم، كما أنها تقوم على أساس تجاري ولها أهداف متعددة (أخبار، إشهار، ترفيه...) وجود جمهور واسع.²

المبحث الثاني: الأهمية والأهداف .أهمية الصحافة المكتوبة:

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية في القرون السابقة الصحافة المكتوبة كأولى وسائل الإعلام في كافة المجالات الحياتية، وتشعبت مهامه وتنوعت وسائله وأصبح في مستوى متقدم بعد استعماله للتقنية الصناعية. لكن تبقى الصحافة المكتوبة الوسيلة الإعلامية الكتابية السائدة والسيطرة حالياً، فهي موجودة في كافة المجتمعات الحديثة، لكن وجودها هذا يختلف

¹ دران برادلي، تر: محمود محمد سليم، الجريدة ومكانتها في المجتمع الديمقراطي، ب ط، القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1965، ص 11.

² طاهر بن خرف الله، الوسط في الدراسات الاجتماعية، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 20.

كما ونوعاً وفعالية وقدرة وتأثيراً، فالصحافة تقوم على جمع الأخبار أي نقل الأنباء وتفسيرها وتعليق عليها على مستوى الأحداث الصغيرة والكبيرة، وأهمية الصحافة تتبع من أنها اتصال يومي مباشر بالجمهور، اتصال هدفه نقل الخبر والرأي والتحليل والصورة إلى القارئ، عبر الجريدة اليومية أو المجلة الدورية، أسبوعية، شهرية.

ونحن نلاحظ أن هناك علاقة إرتباط وثيقة بين النمو في أساليب الاتصال ووسائل الإعلام وبين النمو والإزدهار الحضاري، ونظرة سريعة إلى مجتمع متتطور ديناميكي كـ "و.م.أ" تدلنا على حجم هذا الجهاز الإعلامي وضخامته.

وكثيراً ما تلقب الصحافة بالسلطة الرابعة في الدولة (إلى جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية)، بل يعتبرها البعض السلطة الأولى... ومن الظريف أن توماس جيفرسون حين كان فرداً عادياً كتب يقول: "إذا كان لي حق الاختيار بين الحكومة بدون صحف، أو صحف بدون حكومة، ما ترددت في تفضيل الأخيرة، ولكن أعني في هذه الحالة أن يكون كل فرد في هذه الأمة قادراً على أن يقرأ الصحيفة كما ينبغي أن تقرأ".¹

ورغم تنوع وسائل الإعلام، إلا أن الصحافة المكتوبة تبقى الأكثر شيوعاً في جميع المجالات، ولهذه الأخيرة أهمية كبيرة يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- **تحقيق الاتصال:** من خلال الدوريات ونشر الوثائق وتابع الأحداث السياسية والإقتصادية والاجتماعية، فيتم بذلك ربط الفرد بالعالم الخارجي.

- **التعليم والتنقيف:** تقوم الصحافة بدور نقل ونشر مقالات علمية وثقافية ومعلومات تختص بما يدور في المجتمع من قضايا داخلية، فتقوم بتوعية الجماهير، وهي كوسيلة إعلامية تنقل للجمهور المعلومات والأخبار والحقائق حتى يتمكن من تحقيق الرأي السليم بالنسبة لمختلف المسائل العاملة، وهذا بعد أن أصبحت من ضرورات العصر الحاضر أن تكون الصحيفة صنعة وتجارة وأن تكون رسالة كذلك تقدم للجمهور وجبات فكرية وثقافية وتعينه على احتواء الرأي السليم والسديد والمشاركة الإيجابية الوطنية.

¹ أحمد بدير، *الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية*، مرجع سبق ذكره، ص30.

- ترويج السلع والخدمات: وهذا من حيث الجانب الاقتصادي إذ تقوم الصحف بعملية الدعاية والإعلان عن السلع المختلفة، وهناك يزداد التناقض بين الشركات فتمكن الجمهور من اقتناء ما يخصه من حاجات يومية وكذا الإعلان عن تنظيم المناقصات.
- المساعدة في ملء الفراغ: وذلك بتقديم ألوان مختلفة من الفنون كنشر القصص المسلية والكلمات المتقاطعة والمسابقات الفكرية والألغاز والنكت.
- أداة لنشر الإيديولوجيا والتأثير على الرأي العام: حيث تقوم الصحافة بدور الوسيط بين الدولة والأحزاب والمتطلبات الجماهيرية، وذلك عن طريق نشر اتجاهات معينة وإكساب الجماهير موافق جديدة أو الدفاع عن فكرة لتحقق¹.

يبقى الإعلام المكتوب الوسيلة الإعلامية الكتابية السائدة والسيطرة حالياً فهي موجودة في كافة المجتمعات الحديثة، لكن وجودها يختلف كما ونوعاً وحجماً وقدرة وتأثيراً، وتتبع أهميتها على أنها اتصال يومي و مباشر بالجمهور، والإتصال هدفه نقل الخبر والرأي والتحليل والصورة إلى القارئ، فمن خلال الجريدة اليومية أو المجلة الدورية (أسبوعية أو شهرية) يتم الاتصال إلى درجة أن تصبح معها آراء الجمهور هي حصيلة ما تتضمنه الصحفية من رأي ومعلومات².

أهداف الصحافة المكتوبة:

تعتبر الصحافة بمختلف أنواعها وب مختلف دول العالم من وسائل الإعلام الأكثر أهمية المرغوب في امتلاكها للتحكم في الأوضاع وتوجيهها خدمة لأغراض وأهداف وطنية أو سلطوية أو لمجموع مصالح، وكما هو معلوم، فمن يملك الإعلام ويتحكم فيه إنتاجاً وتوزيعاً يمتلك القوة والسلطة، ويتحكم في تسيير ومعالجة القضايا التي يهتم بها وتوجيهها خدمة

¹ سامي الضبيان: مدخل نظري وعملي للصحافة اليومية والإعلام الموضوع والنقيبة والتنفيذ, ب ط، بيروت: دار المسيرة، 1979، ص 40.

² محمد عبد الحافظ سلامة: وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم, ط 2، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1998، ص 82.

لأهدافه ومخططاته. كما قال السيد توماس جيفرسن الرئيس الثاني للولايات المتحدة م.أ¹: "لو طلب مني أن أختار بين إقامة دولة تسيرها حكومة ولا تتوفر على جهاز إعلامي، ودولة تتوفر على جهاز إعلامي وبدون حكومة لفضل الإختيار الثاني دون تردد" والصحافة المكتوبة تحتل مكانة بارزة بين باقي وسائل الإعلام الجماهيرية، ويمكن الكلام عن أهدافها في النقاط الآتية:

■ الإعلام: أي إعلام الناس بما يهمهم ويتصل بحياتهم الخاصة والعامة سواء في مجتمعهم الداخلي أو المجتمعات الخارجية.

التفسير والتوضيح: فالصحافة تقدم لقراءها تفسيرا للأحداث الغامضة وتوضيحاً لأسبابها ومبرباتها وما سوف يكون لها من تأثير على حياة الفرد الخاصة وحياة المجتمع العامة.².

■ التثقيف: من أهم وظائف الصحافة أن تعمل على رفع مستوى ثقافة الجماهير بالقدر الذي يرقى به الإنسان إلى درجات الحياة الفكرية، وتكوين شخصية المواطن وتطوير سلوكه بما يتماشى وقيم المجتمع، ودرجات التكوين والأخلاق والوعي.

■ التعليم: الصحافة لا تطلب الطب أو الهندسة أو أي فرع من الفروع العلمية، ولكنها تقدم معلومات عامة عن هذه العلوم، وما يجده فيها من اكتشافات جديدة، كما تقدم معلومات تاريخية وجغرافية.

■ الإرشاد والتوجيه: يأتي هنا دور الإرشاد والتوجيه إلى الطريق الصحيح، وذلك بأن تخلق في المجتمع الوعي الإعلامي، وتساعد الرأي العام وتتir له طريق العمل الصالح.

¹ جيلالي عباسة: *سلطة الصحافة في الجزائر*, ط 1, الجزائر 2: مؤسسة الجزائر للكتاب, 2001, ص 47.

² محمد فتحي عبد الهادي: *مركز المعلومات الصحفية*, ب ط, القاهرة: الدار المصرية, 1996, ص 17.

▪ **هدف اجتماعي:** يتمثل في محاولة خلق مجتمع مترافق وذلك بخلق ونشر الأخبار والإجتماعات والتهاني والتعازي، ما يجعل الإتصال الإنساني ينمو والروابط الإجتماعية تتجدد.

▪ **الترفيه والتسلية:** يحتاج الإنسان إلى من يأخذ بيده ليبعده عن الرتابة والملل والإرهاق العلمي والجهد، ما يجعله يتوجه إلى ما يسليه ويريح نفسه، وتقوم الصحافة بهذه المهمة لما تقدمه من ثقافة، وفنون وتسلية وطرائف مختلفة.¹

بالإضافة إلى ذلك الترويج لنفسها من خلال بيعها لتحقيق الربح، حيث يقول أحمد صاوي محمد (رسالة الصحافة حرية الفكر وصراحة الرأي، ومن حق المواطنين أن ينتقدوها ويوجهوا إليها ما شاؤوه من ملام فيها لا ترتاح إليه نفوسهم، ومن واجبها أن يتسع صدرها لجميع الآراء وأن تحاول الإنفاع بها لو لم تعجبها). كما تحاول الصحافة المكتوبة الإجابة عن الأسئلة الخمسة للإتصال: من؟ يقول ماذا؟ بأي وسيلة؟ لمن؟ بأي تأثير؟ لأي هدف؟

المبحث الثالث: الوظائف والخصائص.

وظائف الصحافة المكتوبة:

الإعلام المكتوب هو سلاح ذو حدين، فكما هو وسيلة للتعليم والتنقيف والتربية وإظهار الحقيقة والمعالجة البناءة للقضايا، فهو في الوقت ذاته وسيلة وقناة للدعائية والتأثير على عقول الناس، ونفسياتهم وتوجيه سلوكياتهم لأغراض وأهداف مدروسة ومصالح معينة، ويكون التأثير كبيرا لدى الأطفال مثلا والفئات غير المتعلمة وغير المثقفة.

إن الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام بعامة والإعلام المكتوب بخاصة هي مباشرة جمع المعلومات الموضوعية الدقيقة وإذاعتها مباشرة حرة و مسؤولة، وإن خير وسيلة لتحقيق الحرية لهذه الوسائل هي إتاحة مختلف مصادر الأنباء والأراء لكل إنسان، فالمجتمع الإنساني يقوم على الإتصال البشري بوجه عام، فهذا الإتصال أو الوسائل الإتصالية هي حجر الزاوية

¹ فضيل دليو: *مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيري*، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 92.

لقيام هذا المجتمع سواء أكان يقوم بهذا العمل فرد من أفراد القبيلة أو مراسل لإحدى الإذاعات أو صحفة أو وكالة الأنباء، فإن الوظيفة نفسها خالدة والإعلام يقدم للمجتمع خدمة جليلة تؤدي إلى توافقه وتجانسه ووحدته.¹

الإعلام من أهم وسائل التثقيف وتنمية الجانب التربوي، ويكون الدور التربوي فعالاً إذا قام الإعلام بتزويد المجتمع بالمعلومات والأخبار الصحيحة، وإظهار الحقيقة كما هي. فكلما سلك الإعلام هذا المنهج تصبح أداة النقل لتراث الأمة من جيل لأخر، الأمر الذي يجعل منه مجال اهتمام المؤرخين والباحثين وتشكل المادة الأولية لدراساتهم.

أما الدور التربوي فيتجلى في تكوين شخصية المواطن وتطوير سلوكه بما يتماشى وقيم المجتمع الأمر الذي يجعل هاتين الوسائلتين نظاماً للتكييف والتواصل، تتطلبان عناية خاصة. ولما كانت العملية الثقافية على هذا القدر من الأهمية، يجب على المسؤول عنها الحرص على تقديم الأخبار الصحيحة، كما يحرص المعلم على أن تكون المعلومات المقدمة للתלמיד صحيحة، فالمعلومات الصحيحة الشاملة والدقيقة تعتبر من الشروط الأساسية للإعلام التثقيفي². كما يرى ولبرشرام أن هذه الوسائل التي يتزايد تداولها هي التي تقوم بإحداث التغيير في المجتمع وتهيئ المناخ لوحدة الأمة.

وقد أصبح الإعلام المكتوب قطاعاً أساسياً في التربية إلى حد إقتراح معه جـ-روفانـ نظاماً موحداً بين التربية والإعلام على الأقل بالنسبة للدول النامية.

للحافة المكتوبة وظائف بيئية وتاريخية، فحسب هارولد لازويل تقوم بمراقبة البيئة وتتقل التراث الاجتماعي من جيل لآخر وارتباط جزء المجتمع في تجاوبه مع البيئة. وحسب "جوزيفان كلابر" فهي تعتبر نسبياً مساهمة للتغيرات الفعلية وهذا التأثير يكون شديد القوى ومدى قدرته على الاقتتاع.³

¹ محي الدين عبد الحليم: الاتصال بالجماهير والرأي العام, ب ط، القاهرة: دار النشر، مكتبة الأنجلو مصرية، 1994، ص 76.

² جيلالي عباسة: سلطة الصحافة في الجزائر, مرجع سابق الذكر، ص 48.

³ زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام والاتصال, مرجع سابق، ص 51.

كما تعد أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة التي تصدرها، وتقوم هذه الصحف بتقديم صورة إيجابية للنظام الذي تنتهي إليه وللشعب الذي تعبر عنه، كما تسعى لإنجاح دورها السياسي بالإعتماد على موضوعية في معالجة القضايا المطروحة من خلال تبني المرافق الملزمة، وتعكس بأمانة أوضاع الحياة وتكوين الرأي العام العالمي اتجاه الكثير من القضايا التي تهم الإنسان البشري.¹

كما تقوم بتقديم التدفق الحر للأخبار والرأي وحرية الكلام من أجل الجماهير كمراقبين على حكامهم، كما تحافظ على النظرية الإدارية للمسؤولية الإجتماعية للصحافة، ومن أسسها وأهدافها إظهار الحق وإزهاق الباطل.

تقوم الصحافة المكتوبة بتفسيرات وتوضيحات للأحداث وأسبابها وما سوف ينعكس عليها من تأثيرات على حياة الفرد، ومن هنا تسعى الصحف إلى الشرح والتفسير والتعليق على الأحداث، وقد نشأت هذه الوظيفة حديثاً بعد أن تعقد المجتمع وازدادت تخصصاته وتزامنت أبعاده وأصبح معظم ما يجري فيه غير مفهوم للإنسان العادي مما يتطلب من الإعلام شرحاً لمغزاها وتفسيراً لطبيعته، فرجل الإعلام مسؤول عن جعل كافة الحقائق والمعلومات ذات القيمة الحضارية في متناول إفهام الناس، حيث من خلال التفسير يستطيع الصحفي أن يوقظ القارئ ويثير انتباذه ويحثه على متابعة القراءة وقد يتطلب ذلك أن يفاجئه ويسليه.²

نجد أن الرأي العام هو هدف وغاية الإعلام بشكل عام والصحافة المكتوبة تعتبر محركاً للرأي العام والمؤثرة فيه ومكونة له وتتغير درجة التأثير حسب القدرة على الإقناع والتأثير ويكون ذلك من خلال المعلومات التي تطرحها و تعالجها من أجل هذه الغاية. كما يمكن تحليل الرأي العام بنفس الكيفية وتوجيهه لخدمة أو مناصرة جهة ومعاداة أخرى، وكذلك تقوم بتتويع المعلومات وتقوم بتوجيه الرأي العام حول قضايا تهم المجتمع مثل الانتخابات والإستفتاء.

¹ فاروق أبو زيد: *انهيار الإعلام الدولي*، ب ط، القاهرة: مطبعة الأخبار، 1991، ص39.

² عبد الرحمن عزي: *عالم الاتصال*، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 44.

كما تتولى الصحافة المكتوبة مهمة الدعاية ونشر الدين وهذه مهمة الدولة المكلفة بالعقيدة، ففي الدول العربية الغربية مثلاً تهتم الصحافة المكتوبة بعمليات النشر وبفضلها تمكنت من تنمية العلاقات الإجتماعية وزيادة التماسك الإجتماعي، وللوصول إلى ذلك اعتمدت على المعلومات الصحيحة الشاملة الدقيقة، وكذا التحلي بالموضوعية في نقل هذه المعلومات، واستخدام هذه اللغة الصحيحة والصيغة السليمة في ذلك.¹

كما تلعب الصحف دوراً فعالاً في مصلحة الإيديولوجية أو العقيدة أو النظرية في مجتمع الحزب الواحد، فهي تعتبر أداة ترابط إجتماعية وشرط للنظام السائد، فهي واسطة بين الدول وبين مختلف فئات المجتمع، كما تعتمد في وظيفتها على تكريس وظيفتها في تربية الجماهير والدعائية.²

خصائص الصحافة المكتوبة:

إذا كان على الصحف كوسيلة إعلامية أن تنقل للجمهور المعلومات والأخبار والحقائق حتى يتمكن الجمهور من تكوين الرأي السليم بالنسبة لمختلف المسائل العامة، فإن صحفاً كثيرة قد امتلأت بالأكاذيب والحقائق المزيفة، وهذا قد دعا بعض المفكرين إلى القول بأن الرجل الذي لم يقرأ الصحفة قط هو أكثر معرفة من هذا الذي قرأ الصحفة. ذلك لأن الذي لا يعرف شيئاً هو أقرب إلى الحقيقة من ذلك الذي امتلأ عقله بالأكاذيب والأخطاء.³

وهذا لا ينفي أن تتميز الصحافة المكتوبة بمجموعة من الخصائص العلمية ذكر منها:

1- إن المطبوعات أقدر على الإحتفاظ بالمعلومات التي لديها أطول مدة ممكنة وهي بهذا تتيح الفرصة لمستقبل الرسالة الإعلامية لكي يشاهد المطبوع أكثر من مدة، ولكي يتثبت من بعض النقاط التي يود أن يركز عليها، خاصة وأنها تتميز بالجدة والحداثة، حيث يأتي بشكل جديد في تحليل المعلومات والأهداف الجارية مما يكسبها نوعاً من الإثارة.

¹ زهير إحدادن، نفس المرجع السابق ، ص 55.

² بيار ألبير : الصحافة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ أحمد بدر: الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتقطيع والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2- هي وسيلة الإعلام الوحيدة التي يستطيع القارئ أن يعرض نفسه عليها في الوقت الذي يناسبها ويتفق مع ظروفه، نظراً لسهولة الحصول عليها، ورخص ثمنها فهي موجهة لكل شرائح المجتمع.

3- تمتاز المطبوعات أكثر من أي وسيلة أخرى بقدراتها على التصرف في المادة التي تتضمنها في أي حجم وبأي تفصيلات تظهر الحاجة إليها، خاصة وأنها تقدم للجمهور معلومات مكتوبة ومصورة والتي يمكن الإستفادة منها في دراسة الأحداث المحلية أو الدولية.¹

4- تستخدم المطبوعات بنجاح أكبر من الجماهير المتخصصة مثل جمهور العمال والفلاحين والمعلمين، وتعتبر نشرات مطبوعة متعددة المصادر تنشر الأخبار بالتفاصيل (شرح، تحليل، إحصائيات).

5- تتميز المطبوعات بألفاظها وعباراتها المعزية، بحيث تتوافق القدرة على قيادة القارئ، كما أنها تمتاز بالقدرة على تقديم العنصر الإعلامي حيث أنها لا تثير التشكيك في زوايا المطبوع، واضحة المقاصد والأهداف لأن الكلمة المطبوعة تتطلب هنا الوضوح في الكتابة.²

6- من حيث الشكل نجد جل هذه الصحف على صفحاتها الأولى والواجهة (اسم الجريدة، العدد، التاريخ).

7- من بين خصائصها أن لكل جريدة إيديولوجيتها، والإشمار يعتبر مصدر دخل لكل الصحف فنجدتها تخصص مساحة كبيرة لذلك.

8- تعتبر الصحافة المكتوبة مرآة للمجتمع.³

9- لا تدور حول المقصود أو تضطرب في مجال الهدف دون أن تلمسه، ولا ترك أثراً ملماساً لدى القارئ وخاصة إذا كان محدود الثقافة شأن الأغلبية التي تتألف منها

¹ عبد الحافظ سلامة: وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، مرجع سابق ذكره، ص 81.

² محى الدين عبد الحليم: الاتصال بالجماهير والرأي العام، مرجع سابق ذكره، ص 1104.

³ سامي الذنيبات: مدخل نظري وعلمي إلى الصحافة اليومية والإعلام، ط 1، بيروت: دار الميسرة، 1979، ص 19.

عامة الناس، والمطبوعات تحتوي على مادة يحس بها القارئ لا فارغة يزهد في قرائتها أو عدم فائدة مرجوة منها.

إن الاتصال باعتباره من المفاهيم المكونة للعلوم الإنسانية لم يظهر إلا مع الحرب العالمية الثانية، حيث عرف عديد التطورات من حيث المفهوم، فهو يستخدم في أحياناً للدلالة على نقل معلومات من طرف آخر، ويستخدم مرادف لمفهوم البلاغ أو المواصلات أو التواصل، وهذا يرجع إلى نظر الباحثين إلى الإرتباط الوثيق بينه وبين العلوم الأخرى، إذ أن البداءيات الأولى لتوثيق مفهوم الاتصال ساهم فيها باحثون من شتى التخصصات، كعلم ¹ السياسة، الاجتماع والنفس.

ويعد الاتصال ظاهرة اجتماعية من أقدم الظواهر التي عرفها الإنسان، لكنه لم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ عرف عديد التطورات من حيث المستجدات، فهو يستخدم أحياناً للدلالة على معلومات، طرف آخر... إذ أن البداءيات الأولى لتوثيق مفهوم الاتصال ساهم فيها باحثون من شتى التخصصات، كعلم السياسة، الاجتماع والنفس.²

كما أن الاتصال من الأمور الأساسية في حياة أي إنسان مهما كانت خصائصه ووظائفه، حيث إذا طلباً من أي كان أن يضيف حياته البسيطة، وما تتكون، فإن الإجابة المؤكدة التي لا يمكنه الخروج عليها ستكون إما القيام باتصال (Communicating) أو

³ تلقي اتصال (To being communicated)

ويقول الباحث تشارلز كولي (Charles Cooley) أن العملية الاتصالية هي الميكانيزم الذي توجد من خلاله العلاقات الإنسانية وتتمو الرموز العقلية بواسطة وسائل نشرها عبر الزمان والمكان، وهو يشمل تعبيرات الوجه، الإيماءات، الإشارات، ونغمات الصوت.⁴

¹ محمد جودت ناصر: *الدعاية والإعلان والعلاقات العامة*، ط1، عمان، الأردن: دار مجد لاوي، 1998-1999، ص102.

² فضيل دليو: *مقدمة في وسائل الاتصال*، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ عبد الوهاب غال: *الأشهر والثقافة الاستهلاكية في الجزائر* "مؤسسة حازي نموذجاً" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران السانينا، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2005/2006، ص 20.

⁴ محمد عودة: *أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي*، ب ط، بيروت: دار النهضة العربية، 1998، ص 7.

غير أن الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن عملية الإتصال مفهوم جد معقد إذ: "أن الإتصال البشري ليس عملية واحدة بل هو مركب أو تجميع للعديد من العمليات أو القوى المعقدة أو المستمرة التي تتفاعل في ظرف ديناميكي ليس له بداية ثابتة أو نهاية ثابتة".¹

إذن المتبع لهذه المفاهيم يدرك جيدا العنصر المشترك، حيث تشير كل التعريفات إلى أن الإتصال هو عبارة عن عملية بين طرفين تهدف إلى التأثير وإحداث التغيير...

وعليه فإن المهتمين بالدراسات الإعلامية يجمعون على أن استخدام الإعلام هو الهيمنة على العالم، وذلك عن طريق إعادة تشكيل الرأي العام وتغيير المواقف والسلوكيات والإتجاهات، ومن ثمة تشكيل صورة نمطية في أشكال وأذهان الجمهور ثم ترسيخها لديه لذلك يقال "من يملك الإعلام يملك العالم".²

رغم التطور المذهل الذي عرفه التلفزيون في السنوات الأخيرة بإدخال نظام "Tele texte" النص التلفزيوني الذي يسمح بقراءة الأخبار على جهاز التلفزيون في الوقت الذي يتاسب مع الفرد، إلا أن الأفراد لم يتمكنوا من الاستغناء عن قراءة الصحف يوميا، وهذا ما يدل على الدور الكبير الذي لازالت تؤديه الصحافة المكتوبة في العصر باعتبارها من أقدم وسائل الإتصال الجماعي.

ويعود ظهورها كوسيلة إعلامية إلى بداية القرن 17M وما ساعد على تطورها إجتماع ثلاثة عوامل هي:

- تطور الطباعة.
- تحسين وسائل النقل الذي يضمن لها الوصول السريع.
- تطور مصالح البريد.³

¹ Sereno and Mortansen : Fondation of Communication, New York Harped and row ,1970,P 105.

² محمد شطاح: البيت التلفزيوني بواسطة الأقمار الصناعية والتكنولوجيات الجديدة، المجلة الجزائرية للاتصال العدد 15، 1997، ص 272.

³ Philippe Breton,Proulx Serge,l'Expression de la Communication,la Naissance d'une Nouvelle Ideologie,Paris.Apmand colin. 1991.P66.

فلم تعد الصحافة اليوم مجرد صناعة تجلب الربح المادي، ولا مجرد ألوان بين الكلام والأخبار، بل أصبحت قوة تصنع الرأي العام في الأمة وتصنع المجتمع المعاصر. وللصحافة المكتوبة تأثير كبير على القراء، ذلك أنها تتعرض للواقع من خلال أنواعها الصحفية: التقرير، الإفتتاحية، العمود،...الخ، وذلك بتكرار نشر الخبر أو الحدث بشكل مستمر من أجل تغيير مواقف واتجاهات القراء عن طريق تشكيل انطباعات وآراء في أذهانهم.

واكتسبت وسائل الإعلام المكتوبة مركزاً مرموقاً بالنسبة لتكوين الرأي العام وتوجيهه والسيطرة على عقول فئة كبيرة من الجمهور.

وقد تناول المؤلف الكلاسيكي الذي ألفه ولتر ليمان: "رأي العام" الذي نشره عام 1922 كيف أن التفسيرات التي تقدمها الصحف على الأحداث بإمكانها أن تغير بشكل كبير تفسيرات الناس على الواقع، وبالتالي تغير أيضاً نماذج تصرفاتهم حيال هذا الواقع¹.

وإن أهم ما تمتاز به الصحافة المكتوبة عن باقي وسائل الاتصال الجمعي هو التأثير القوي والفعال، ذلك أنها تسمح للقارئ من تكرار القراءة والقدرة على التفكير والتخيل وحتى النقد. كما تمتاز أيضاً بما يلي:

1. السرعة: لأن غالبية الصحف تصدر يومياً لذلك فإن عليها متابعة الأخبار بسرعة فائقة ليطلع قراءها على ما جد منها.

2. سهولة التناول: فالحجم الصغير والمواضيع المتعددة والمتنوعة تسمح للقارئ بقراءة الصحيفة بشكل سريع، كما أن السعر الزهيد لها ساعد على إنتشارها ذلك أن أي فرد مهما كان مستوى المعيشي والإجتماعي بإمكانه اقتناؤها في كل أيام الأسبوع.

3. الإنتشار الكبير وال سريع: فالصحف توزع في كافة أنحاء البلاد الذي تصدر فيه.

¹ ديفلير ملفين روكتش ساندرا بول، تر: كمال عبد الرؤوف: نظريات وسائل الإعلام، ب ط، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1989، ص395.

هذه العوامل مجتمعة وأخرى ساعدت القراء على قراءة ما جاء في الصحف في بداية اليوم وبالتالي صحتهم المفضلة والتي تتماشى مع أفكارهم وتوجهاتهم.. الخ ذلك أنهم اعتادوا على قرائتها يوميا وبالتالي يصعب عليهم تكذيبها بسهولة.

ولأن هذه الجريدة على حد قولهم ذات مصداقية وذات مكانة عالية لدى جمهورها، فإن الصحافة لها دور كبير في تثبت وترسيخ بعض الواقع والمواضيع في أذهان قرائها على حسابات أخرى، فهي بذلك تعمل على تغيير مواقفهم وانطباعاتهم وسلوكهم وحتى قيمهم في كثير من الأحيان.

وفي هذا يرى "ليberman" أن الصحافة تخلق صورا في أذهاننا، وأن هذه الصور تقدم لنا الواقع الذي يشكل لنا سلوكنا، وهذه النظرية التي قدمها ليberman تتفق أيضا مع ما نعرفه من وسائل الإعلام التكنولوجية.

وإلى جانب العوامل السابقة الذكر، والتي تؤثر على القارئ، فإن تشارلز هورتن كولي (Charles Horton Cooley) يرى أن الصحف لها القدرة على: التعبير على ما تحمله من أفكار ومشاعر متباعدة وواسعة النطاق.

1. التغلب على المسافة من خلال سرعتها في الوصول للقارئ وخاصية الإنتشار إلى جميع الطبقات.

2. التغلب على الزمن باعتبارها سجلا دائما لا يفنى ولا يضيع.²
ذلك أن الإتصال المكتوب عبر العالم يتراوح مع متطلبات المستعمل وخصوصياته من حيث الزمن، أما الإتصال بواسطة البريد المحكم، فإن الراسل يتحكم في زمن النقل والإرسال، لذلك فالكتاب يعتبر وسيلة إعلامية فعالة من المسموع المرئي وخاصة بالنسبة لأناس ذوي ثقافة عالية³.

¹ محمد موفق الفلايني: مسائل الإعلام وأثرها في وحدة الأمة، ط1، جدة: دار المنار، 1985، ص 160.

² هلفين ديفيليز روكيش ساندرابول: نظريات وسائل الإعلام، نفس المرجع السابق، ص 56.

³ ليو بوقارب، عالم الاتصال، تر: عبد الرحمن عزي: وسائل الاتصال الجمعي اليوم وغدا، ، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 382.

مع ظهور الراديو ثم التلفزيون ظن أصحاب الصحف أن صفحهم سوف لن تستطيع مواجهة هذه المنافسة، وأن مصيرهم الزوال في المجتمع.

وفي سنة 1984، أجرت جريدة نيويورك تايمز (**New York Times**) استفتاء للجمهور لمدة 5 أيام لمعرفة قوة التلفزيون في منافسة الصحف، ولكن بعد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء تبين أن التلفزيون لن يقضي على الصحف الكبرى ليحل محلها.¹

ومن جهة أخرى أجرت مجلة فرتون (**Fortune**) استفتاء لمعرفة أثر الراديو على الصحف الكبرى، فكانت النتيجة أن الراديو لم يقصر من مكانة الصحف، بل زاد من توسيعها ورواجها.

أما فيما يتعلق ب العلاقة وسائل الإعلام بالمعرفة، فإن الدراسات قد أعطت نتيجة مفاجئة، هي حتى وإن كان التلفزيون الوسيلة الإعلامية الأكثر سيطرة، فإن الذين يستهلكون وسائل الإعلام المطبوعة يملكون معرفة كاملة من الذين لا يحصلون على المعلومات إلى عن طريق التلفزيون، وكما أظهرت بعض الدراسات أن المعرفة الحقيقة لهؤلاء تبدو أكثر سطحية (**Fragmentée**) وجزئية (**Superficielle**) وهذا راجع إلى أن التلفزيون يسعى دائماً إلى تقديم الجانب الإستعراضي للأحداث، حيث يضع الثقل على الجانب الشكلي ويهمل بذلك الجوهر.²

وأما عن الدراسة التي أجريت في الجزائر، والتي قام بها الباحث (زكرياء عكا) حول جمهور الصحافة اليومية في إحدى المدن الجزائرية، فقد أظهرت أن القراء يتبعون ما تنشره الصحف للأسباب التالية:

1. البحث عن المعلومات.
2. البحث عن الترفيه والتسلية.

¹ محمود فهمي: فن تحرير الصحف الكبرى، ب ط، القاهرة: مطبع الهيئة العاملة للكتاب، 1982، ص 93.

² Judith Lazar, Sociologie de la Communication de Mass. Paris Armond colin 1991.

3. لأن الصحافة تقدم أكثر تفاصيل عن الأحداث عكس ما يبيه الراديو والتلفزيون من أخبار موجزة، يثير في النفس الرغبة في الإطلاع على المزيد من التفاصيل، وهذا مجال الصحافة المكتوبة.

كما أظهرت هذه الدراسة أن الصحف تقوم بدور أساسي هو الإعلام، وأنها لا تقوم بدور الترفيه والتسلية، مما يدفع الجمهور للتعرض للتلفزيون كمتنفس.

وعليه فإن الوظيفة الأساسية للتلفزيون هي نشر المعلومات والمعارف، وتوجيه الرأي العام وكذا تشكيل إدراكات الأفراد في حياتهم اليومية.

ونظر لأهمية ما تنشره الصحف من معلومات هامة وهائلة في المجتمعات الإعلامية، لجأت مختلف القنوات التلفزيونية العربية والعالمية، وكذا قنوات الراديو إلى إعداد حرص تعرض فيها أهم ما جاء في الصحف الكبرى العالمية والمحليّة، وهذا حسب طبيعة القناة التلفزيون أو الراديو مثل: le Figaro, le Monde , Washinton post , New york Times ، الشرق الأوسط، الحياة اللندنية... الخ.

الفرق بين جمهور الصحافة المكتوبة وجمهور وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى:

إن وسائل الاتصال الجماعي لا تتوقف لحظة في البحث عن جماهير جديدة وعلى مستقبلين جدد لتلقي محتوياتها الإعلامية التي تبتها يومياً دون توقف، إلا أن جمهور هذه الوسائل الإعلامية يختلف بشكل أو باخر عن بعضه البعض وهذا باختلاف طبيعة الوسائل في حد ذاتها.

فجمهور الصحافة المكتوبة يختلف عن جمهور وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى، إذ أن الفئة التي تطالع الصحف يشترط فيها مستوى معين من الثقافة والتعليم، وذلك لأن قراءة الصحف تتطلب القدرة على فك الرموز والمعاني الإعلامية المرسلة إليه، وهذا على خلاف الاستماع أو مشاهدة الراديو أو مشاهدة التلفزيون، لأن التلفزيون كوسيلة إعلامية جماهيرية يتوجه إلى جمهور عريض على اختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية باختلاف أعمارهم واهتماماتهم واتجاهاتهم.

فالتلفزيون يلعب اليوم دوراً كبيراً في السيطرة على سلوكات وموافق أفراد المجتمع بشكل غير إداري ولا شعوري، أي أن هؤلاء الأفراد لا يشعرون بهذا التغيير وهذا التأثير بمضمون رسائلها الإعلامية.

وأما عن جمهور الراديو فإنه يختلف نوعاً ما عن الوسائلتين السابقتين، حيث أن الراديو لا يفترض في مستمعيه القراءة والتعليم أي بإمكان الأميين الذين لم يتعلموا إطلاقاً السماع للراديو.

فالراديو من وسائل الاتصال التي يمكنها الوصول إلى الأفراد كبار السن والأطفال الأولى تعليماً والمتعلمين كذلك.¹

إلا أن الدراسات الإعلامية قد أكدت أن الأفراد الذي يقرؤون الصحف يستوعبون أكثر المعلومات التي جاءت فيها ويذكرن أيضاً بنسبة كبيرة، وترسخ في إدراهم صور بعض المواقف والأحداث.

وقد أشار الباحثان باترسن (Patterson) وماكلور (Maclure) إلى هذا بقوليهما: " إن الأخبار المقدمة في التلفزيون جذابة، ويمكن أن تكون أكثر تسلية ولكنها ببساطة ليست إعلامية، أي لا تقوم بالإعلام".²

وكانت الصحافة المكتوبة في السبعينيات المصدر الأول للمعلومات اليومية للشعب الأمريكي، ذلك أنها كانت تقدم القدر الأكبر من المعلومات، إلا أن الموازين انقلبوا بعد ذلك ليصبح التلفزيون المصدر الأول ل المعلومات اليومية رغم أن ما يقارب 25% من الأميركيين يظنون أن المعلومات التلفزيونية انخفضت، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها، حيث عادت للصحافة المكتوبة مكانتها في المجتمع الأميركي باعتبارها وسيلة هامة ذات امتياز، وقد اعتبرت كوسيلة للمعلومات للنخبة والفئات الأكثر تعلمًا من الشعب الأميركي.³

ويرى بعض منظري وسائل الإعلام أن جمهور الوسيلة الإعلامية المطبوعة ينقسم إلى فئتين: أولهما مركز، وثانيهما غير مركز.

¹ أحمد جيهان رشتي: *الإعلام ونظرياته في العصر الحديث*, ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1971، ص327.

² Judith Lazar. *Sociologie de la Communication de Masse* opcit.p147.

³ Philipe Breton ,Serge Proulx, opcit. P124.

أما الجمهور المركز فهو الفئة التي لا تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم والثقافة، أي لهم إستعداد لتقبل ما تبثه وسائل الإعلام الجماهيرية بسهولة حتى لو كانت هذه الوسائل الإعلامية لا تتمتع ببعض من جوانب الصدق والصحة. لذلك ليس من الصعب على الصحيفة أن تؤثر على هذه الفئة من الجمهور، ومن ثمة إحداث توجيه ثم تغيير في مواقفهم وآرائهم وكذا تثبيت بعض الإنطباعات والأفكار في أذهانهم، وذلك لأن هذه الصحف لا تخاطب عقول هذه الفئة بل تخاطب عواطفهم، لذلك تعمل الصحف على تحرير وإيصال ما تريده من محتويات إعلامية إلى إدراك هؤلاء الأفراد.

إنطلاقاً من هنا، فإن الوسيلة الإعلامية المطبوعة تهم بهذا النوع من الجمهور بشكل كبير ومستمر حتى تتمكن من الوصول إلى باقي شرائح المجتمع لأن فئة الجمهور المركز تمثل غالبية المجتمع في معظم الأحيان خاصة في المجتمعات التي تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع.

وأما عن الجمهور غير المركز فهو عكس الأول، لأنه جمهور يملك مستوى جد عالي من الثقافة والعلم والخبرة وهو جمهور لا يتقبل الرسائل الإعلامية التي تنشرها الصحف المكتوبة إلا ما يراه مناسباً مع اتجاهاته وأفكاره " السياسية، والدينية، والثقافية.." للوصول إلى اهتمامات الجمهور غير المركز وتقديم المادة التي تراها مناسبة مع احتياجاته ومتطلباته. والصحف المكتوبة مقارنة مع وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى تتطلب مجهوداً كبيراً من القراء، ليس فقط مجهوداً فقط بل علماء القراءة ليست أمراً يسيراً بالنسبة للناس جميعاً، وحتى لمن يعرف القراءة.¹

وهناك نوع آخر ومتميز من الصحف المكتوبة يسمى الصحف النبوية، وهي صحف ذات مستوى رفيع ولها مصداقية عالية، تمتلك القدرة على التأثير على قادة الرأي العام، وهو جمهور قليل لكنه ذو نفوذ وسلطة في المجتمع، حيث تشتهر هذه الصحف في بعض السمات الأساسية وهي النوعية الراقية التي تميز مضمونها، الخبرة الطويلة في تغطية الأحداث، إمتلاك سلطة التأثير على مسار الأحداث داخلياً وخارجياً، لذلك فإن الحفاظ على هذا النوع

¹ محمود فهمي: فن تحرير الصحف الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص 182، 183، بتصريف.

من الصحف يتطلب التوجه بالمحفوظات الإعلامية إلى جمهور متميز عن الآخرين.¹ أي عن باقي جمهور الوسائل الإعلامية المطبوعة، وهذا ما لا تستطيع وسائل الإتصال الجماهيرية الأخرى "تلفزيون، راديو، سينما... الخ تحقيقه، أي هذه الوسائل تتوجه بمحفوظاتها الإعلامية إلى جمهور كبير غير متميز ومتخصص، إذ لا يشترط فيه التعلم والقدرة العالية على القراءة وفك الرموز الإعلامية الغامضة.

المبحث الرابع: الصحافة المكتوبة في الجزائر.

الصحافة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال:

الصحافة الجزائرية على غرار الصحافة العالمية، لا زالت تسعى إلى تشكيل رؤية واضحة حول أهم المبادئ والأسس التي تتلاءم مع طبيعة العمل الإعلامي، ويسجل في هذا الإطار الصعوبات التي وقفت في طريق هذه المساعي بسبب التجربة الفتية للإعلام الجزائري الذي عرف انطلاقته الحقيقية بعد أحداث أكتوبر 1988، وصدور قانون الإعلام 1990 الذي بموجبه تم إلغاء وزارة الإعلام واستبدالها بالمجلس الأعلى للإعلام، والذي تشكل من ممثلين منتخبين من طرف الصحفيين أنفسهم، كما قامت الحكومة آنذاك (حكومة مولود حمروش) بإصدار مرسوم يدعو الصحفيين إلى التكفل في هيئات تحريرية لخلق عناوين مستقلة، على أن تقوم الحكومة باقتطاع راتب سنتين في فترة بداية العمل في القطاع الإعلامي الخاص بالإضافة إلى تدعيم التكتلات بمقررات للسير الحسن للعمل الصحفي.

هذه المكاسب لم تستمر وتغير المشهد الإعلامي، وبدأت المحاكمات ضد مديرى الجرائد والصحفيين، وتواصل التضييق أكثر في سنة 1992، والتي شهدت أولى الاعتقالات في حق الصحفيين، وكذا إصدار قرارات بتوقيف بعض الجرائد...، كما سعت السلطة لفرض سيطرتها على وسائل الإعلام الثقيلة (تلفزيون، إذاعات، وكالات أنباء...)

¹ عبد الرحمن عزي: الصحافة اليومية النبوية في العالم عالم الاتصال، مرجع سبق ذكره، ص345.

وأصدرت جملة من القوانين التي رأى فيها الصحافيون أنها قامعة لحرية التعبير عن الرأي، ولم يتوقف الأمر هنا فحسب، بل امتد إلى تعرض الكثير من الإعلاميين إلى الإرهاب الذي وقف في وجه أي تطور إجتماعي خلال أكثر من عشر سنوات، الأمر الذي جعل الإعلاميين يقفون وجهاً لوجه أمام قمع السلطة من جهة والإرهاب من جهة أخرى.

في ظل هذا الزخم الكبير من الأحداث راحت الصحافة الجزائرية تبحث لنفسها عن منافذ للخروج من مأزق المضائق و MAVI المواجهة، باستخدام جملة من المبادئ والمعايير التي تسمح للمهنيين بالعمل على أداء الرسالة الإعلامية في ظل التزام متعدد عليه من قبل الجميع ألا وهو أخلاقيات المهنة الإعلامية التي تتجسد من خلال مجموعة من الموثيق بمساهمة نقابات ومجالس مهنية ونصوص تشريعية واضحة.

كما أثرت الحقائق الجغرافية على حاجة المجتمعات والشعوب إلى تجاوز المجتمعات والحواجز، إذ تسعى الصحافة المكتوبة إلى استمرارية الأخبار، بحيث تقوم الصحافة المكتوبة بتقديم صورة مكثرة للأحداث الصغيرة المحلية، كما تقرب الأحداث الكبيرة والبعيدة، فهي بمثابة مرآة تقدم يوماً بعد يوماً واجهة لكل ما يمكن أن يهتم به القارئ¹. وبما أنها تعد مصدراً للمعلومات²، وتصلح الصحافة المكتوبة للإحتفاظ بالمعلومات لأطول فترة ممكنة، كما تعد أفضل وسيلة لتقديم الموضوعات الطويلة والمعقدة، و تمتاز بوضوح القصد والهدف في تقديم العنصر الإعلامي.

وعلى غرار دول العالم، فقد عرف العالم العربي الصحافة المكتوبة عن طريق الحملات الإعلامية الإستعمارية التي تعرضت لها، وأصبح الإعلام شيء مهمًا في حياة معظم أكثر من 187 مليون إنسان الذين يعيشون في العالم العربي، فقد أعطت معرفة القراءة والكتابة للعديد إمكانية الوصول إلى الإعلام المطبوع³.

¹ Forney Claude Hery, L'Information par la Presse, ED, spessa, lausane, 1968.p14

² Grawitz Madelane, Méthodes des Sciences Sociales, edition dallois, 9eme edition, paris 1993,p511.

³ الصحافة العربية: الإعلام الاعلامي وعجلات السياسة في العالم العربي, تر: موسى الكيلاني, ب ط, عمان: مركز الكتب الأردني, 1989, ص 19.

ولاستعراض المسار التاريخي للصحافة المكتوبة في الجزائر، يتوجب التطرق إلى مرحلتين هامتين من عمرها، الأولى هي مرحلة ما قبل الاستقلال، والثانية ما بعد الاستقلال ولتفاصيل أدق ندرج على ما يلي:

أ. الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال:

لم تعرف الجزائر قبل 1830م الصحافة، فقد ظهرت بأوربا وعرفت ازدهار كبيرا خلال القرن 19 لتصبح وسيلة إتصال جماهيرية فعالة، بين السلطة والجماهير، وبين فئات المجتمع نفسها من خلال توزيع المعلومات ونشر الأخبار.

لكن يمكن الجزم بأن الصحافة ظهرت بالجزائر مع مجيء الجيش الفرنسي لغزو الجزائر حيث جلب مطبعة وهيئة تحرير التي أشرف على إصدار جريدة سميت "Estafette de Sidi Femuch" سنة 1830م باللغة الفرنسية وكانت تهتم بنقل الأخبار السياسية الفرنسية وتوزع على الجنود وعلى المصالح المكلفة بالحرب، لكن سرعان ما عوضت بصحف أخرى ذات الطابع الحكومي الإستعماري، التي منها جريدة "الأخبار" 1839/1898م ومع مرور الوقت تكونت صحفة استعمارية في الجزائر تنطق بالفرنسية ومنها الصحفة الحرة "Le Journal d'Alger" ، "la Presse libre" صدى الجزائر وغيرها.

وعرفت الصحافة الجزائرية ازدهارا وتنوعا نسبيا حيث بلغ في هذه الفترة ما يفوق 150 صحيفة، كما يمكن تصنيفها من حيث المضمون والأهداف التي تصبو إليها إلى أربعة أصناف رئيسية¹:

1. الصحافة الحكومية 1845م.

¹ تيسير أبو عرجـة: دراسات في الصحافة والإعلام، ط1، عمان: دار مجـدلاوي للنشر والتوزيع، 2000، ص 37.

2. صحافة أحباب الأهالي 1882م.

3. الصحافة الأهلية 1889م.

4. الصحافة الوطنية 1930م.

(1) الصحافة الحكومية:

هي الصحافة التي تشرف عليها الحكومة الفرنسية عن طريق الوالي العام آنذاك، وهذا إما يكون مباشراً أو غير مباشر، لكن لم تعرف تقدماً كبيراً نظراً لقوانين الفرنسية التي لا تسمح بامتلاك الأفراد للصحف، لكن يمكن تقديم الإعانة المالية والحماية لبعض الصحف، طبعاً التي تخدم مصلحة الاستعمار وبدأت تظهر من خلال إصدار جريدة "المبشر".

كما أن ظهور هذه الأخيرة تزامن مع جمود مقاومة الأمير عبد القادر للإستعمار الفرنسي، وهو ما سمح للسلطة الاستعمارية أن توسع شبكتها الإدارية فوق التراب الجزائري، مما دفع إلى إنشاء هذه الجريدة من أجل تبليغ الأوامر والإجراءات المختلفة للسكان عن طريق الوسطاء، وقد مررت جريدة المبشر بثلاث مراحل:

- مرحلة نشر القوائم والمراسيم.
- مرحلة القيام بالدور الثقافي حيث أدمج فيها مثقفون جزائريون يؤمنون ب فكرة التعايش مع الإستعمار أمثال: "الشيخ البدوي" و "الشيخ الحفناوي" و "ابن خوجة كمال" و "ابن زكرياء" وغيرهم.
- المبشر كجريدة رسمية لنشر القوانين والمراسيم تاركة الدور الثقافي لصحف أخرى أنسأتها الحكومة الاستعمارية.

وفي الحقيقة يمكن اعتبار "المبشر" مدرسة تخرج منها صحافيون جزائريون أفاء أنشؤوا فيما بعد صحف باللغة العربية، وفي الواقع لم يكن هذا النوع ليستمر هكذا لو لا أنه كان يخدم مصالح الإستعمار من خلال التقرب من المسلمين، ونشر تراث الحضارة العربية الإسلامية وتاريخها.

2) صحفة أحباب الأهالي:

هم عبارة عن مجموعة من الفرنسيين المتعاطفين مع الشعب الجزائري، أرادوا من خلال الصحافة مد يد العون لهم وأبرز هؤلاء (Ismail Thomas Urbans) الذي أقنع نابليون الثالث بعد أن أصبح مستشاره الخاص سنة 1952م باتحاد سياسة جديدة بالجزائر وذلك بمساعدة الأهالي المسلمين بتعمير أراضيهم وخدمتها بطرق عصرية، وبالتالي تحقيق الإزدهار الاقتصادي. ولكن لم تتم هذه السياسة نظراً لسقوط نابليون سنة 1870م، ورغم ذلك بقي بعض الفرنسيين الأحرار يروجونها، حتى تأسست "الجمعية الأهلية لحماية الأهالي" سنة 1881، والتي قررت إنشاء جريدة "المنتخب" بقسنطينة حيث ضمت المسلمين الجزائريين في صفوفها

وهكذا بدأت تنتقد الحكام الفرنسيين على الجزائر وتطالبهم بتطبيق سياسة أكثر اعدالاً، ومن ناحية أخرى تتصحح الجزائريين بعدم اللجوء إلى العنف والثورة للتعبير عن غضبهم لأنها هي النائبة عنهم في ذلك.

وهذا ما حرك المعمرين ضدها، حيث توقفت بعد مرور سنة واحدة من صدورها، ولكن توالت الصحف التي تقف موقف جريدة "المنتخب" والتي زاد عددها عن العشر ما بين 1960م و 1962 مثل : "الأخبار"¹ و "منبر الأهالي"² و "الجزائر الجمهورية".³

وفي الفترة ما بين 1952 - 1954 قبل اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية ظهرت حركة من الكاثوليك المسيحيين برئاسة "ماندور" لها مواقف أكثر التزاماً. حيث اتصلت مباشرة بالوطنيين الجزائريين، وساعدتهم على إنشاء صحف دورية تدعى من خلالها

¹ جريدة الأخبار: تأسست سنة 1920 من طرف "باروكاند" في الجزائر ودامت حتى 1933، دافعت عن المعتقلين وواجهت الأهالي، كما اهتمت بتقديم جوانب الحضارة الإسلامية العربية.

² منبر الأهالي: ظهرت بالجزائر سنة 1927 من قبل "سبيلمان" *spielman* تعرّضت لصعوبات جمة من خلال القيد.

³ الجزائر الجمهورية: أنشئت من طرف الحزب الإشتراكي الفرنسي سنة 1937 بالجزائر، كانت يسارية حيث كانت تنشر بعض الأخبار التي تأبى الصحف الأخرى نشرها، لكن بعد 1945 انفصلت عن الحزب الإشتراكي وأصبحت تميل إلى الحزب الشيوعي الذي ساندته.

بوضوح عن الجزائريين، وأهمها الإستقلال مثل "l'espoirs" ، كما شارك بعض أفرادها في تحرير جريدة "المجاهد" بالفرنسية مثل "الطيب شولي".

(3) الصحافة الأهلية:

من خلال ما كانت تدعوه إلية صحيفة "المنتخب" سنة 1882م، إضافة إلى فلق الحكومة الفرنسية بباريس من تردي الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمسلمين الجزائريين، ومن خلال التصرفات العنصرية والتعسفية الإستعمارية، جعلها تؤدي لجنة تحقيق في حالة الأهالي المسلمين بالجزائر سنة 1893م، ولقد كان وجودها بالجزائر حافزاً لبعض من النخبة المثقفة الجزائرية لتصدر جرائد تطلع على أحوال الناس، فظهرت جريدة " الحق" في عناية عام 1956م، التي ساندت الثورة التحريرية مما أدى بالسلطات الإستعمارية إلى وقف إصدارها.

حيث أبرزت الأسباب العميقة إزاء تدهور معيشة الجزائريين، كعدم وجود قانون يحدد ملكية أراضي المسلمين، وأيضاً الموقف العدائى من الحكم ضد المسلمين وارتفاع الديون والضرائب. لكنها لم تتعرض للسبب الرئيسي وهو وجود الإستعمار الفرنسي على التراب الوطني الجزائري، لكن رغم هذا فموقعها لم يرق للسلطات الإستعمارية مما أدى قرار وقفها، ومرت 10 سنوات دون أن تظهر جريدة أهلية أخرى حتى سنة 1903، فظهرت جريدة " المغرب" ثم "المصباح".

ومن هنا يمكن القول بأن بداية الصحافة الأهلية كانت صعبة رغم عناية الوالي العام لكن يمكن اعتبار الإنطلاقة الحقيقة لها كانت سنة 1907م مع ظهور جريدة " كوكب إفريقيا" بالجزائر العاصمة. ومرت بمراحل مختلفة يمكن اختزالها في ثلاثة أطوار: طور الإنطلاقة والرعاية، ثم طور القمع والصمود، وثالثاً طور النضج، وتلى هذه الأطوار نوع من الضعف أدى في آخر المطاف إلى زوالها.

4) الصحافة الوطنية:

ظهور نخبة جزائرية تؤمن بضرورة إستقلال الجزائر تنشط داخل حركة نجم شمال إفريقيا، وبسبب فشل محاولات الأمير خالد، وكذلك اهتمام الحزب الشيوعي الذي كان يرى ضرورة منح الإستقلال للمستعمرات كي تضعف بذلك قوة الرأسمالية، كما أدى تواجد عدد من العمال الجزائريين بفرنسا، واحتقارهم بالأوساط النقابية والسياسية إلى اكتساب نوع من الوعي السياسي.

ومن هنا كان من الضروري إصدار صحف تعبّر عن هذا الإتجاه بكل وضوح، فبين 1926 و 1927، ظهرت "الإقدام" و "الإقدام الإفريقي" واستمر هذا الصراع بين الحركة الوطنية والسلطة.

ويمكن أن نذكر أربع جرائد أخرى منها: "الأمة"¹ "لاديفانس"²، "البصائر"³، "لانطوط"⁴ ولقد لعبت هذه الصحف دوراً كبيراً في تشويه الوسط السياسي في الجزائر، حيث ساهمت في انعقاد المؤتمر الإسلامي بالجزائر سنة 1936 بمشاركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إتحاد النواب، الحزب الشيوعي الفرنسي، وتم تقديم لائحة مطالب للإدارة الإستعمارية، لكن فشل هذه السياسة أدى إلى تراجع شعبية هذا النوع من الصحافة.

وفي سنة 1957، بعد الإضطراب سبعة سنوات، وخروج أعضاء القيادة الثورية من الجزائر، تقرر توحيد الصحافة الثورية، فأوقفت "المقاومة الجزائرية" وجمع العاملين بها في هيئة تحرير واحدة، لإصدار جريدة "المجاهد" لتصبح الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني، حيث أصبحت توزع في معظم أنحاء العالم، وترسل إلى الهيئات السياسية والثقافية الدولية.

¹ الأمة: أصدرها أبو اليقظان في 8 سبتمبر 1933 بمدينة الجزائر باللغة العربية وكانت أسبوعية واستمرت حتى 6 جوان 1938 وكانت إصلاحية.

² لاديفانس (الدفاع): أصدرها "الأمين العمودي" في 26 جانفي 1934 بالجزائر باللغة الفرنسية وهي أسبوعية واستمرت حتى 10 أوت 1956.

³ البصائر: مؤسسها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 27 ديسمبر 1935، باللغة العربية، كانت أسبوعية واستمرت في الظهور حتى 1956.

⁴ لونطوط (التفاهم): أسستها جماعة من النخبة الجزائرية باللغة الفرنسية بقسنطينة في 29 أوت 1935، وكانت أسبوعية واستمرت حتى جانفي 1942 وكانت تتطرق باسم اتحاد النواب.

وما يمكن قوله أن جريدة "المجاهد" تم إصدارها وتسويتها داخل التراب الجزائري من تونس بعد عمل بطولي لا يقل أهمية على العمل الثوري المسلح.

بـ. الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال:

يمكن الإشارة إلى تاريخ الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال أنه من بأربعة مراحل، كل منها وحدة متكاملة، فباعتبار المرحلة الأولى تبدأ من الاستقلال 5 جويلية 1962 وتنتهي مع 19 جوان 1965، فهو تاريخ تغيير النظام السياسي في الجزائر، ومن جهة أخرى هناك حدث صحفي هام، وهو ظهور جريدة "المجاهد" اليومية باللغة الفرنسية، وتنطلق المرحلة الثانية من هذا التاريخ لتنتهي في سنة 1979، وهي سنة انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني الذي وافق على لائحة خاصة بالإعلام وهي المرحلة الثالثة لتنتطف مع أحداث أكتوبر 1988.

أما المرحلة الرابعة، فيمكن أن نميز فيها فترتين: الأولى من 1989 إلى 1992 بتعديل الدستور وتوفير الحريات، وال فترة الثانية من 1992 إلى اليوم، وأكثر ما ميزها العنف الدموي وفرض حالة الطوارئ (العشرينة السوداء) وتزايد العوائق أمام الصحفيين من اغتيالات، ومحاكمات ومصادرات.¹

المرحلة الأولى 1962-1965:

ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة قصر المدة التي تميزت بها، بحيث لم يتسع للحكومة إحداث تغييرات كبيرة في مجال الإعلام، ومن المعروف أن السياسة الجزائرية كانت تتوجه نحو النظام المركزي في جميع الميادين، ومنها الإعلام، وللخلاص من النقاط سابقة الذكر لجأت إلى:

- إنشاء يوميات جزائرية: مثل جريدة "الشعب" 19 سبتمبر 1962 بعد إصلاح مطبعة "أيود الجي" الاستعمارية واستمرت في الصدور حتى مارس 1963، فتغير اسمها إلى le

¹ عبد الرحمن عزي وآخرون: عالم الاتصال، مرجع سابق ذكره، ص 105.

حتى جوان 1965، حيث تغير الاسم ثانية وأصبح "El Moujahid" وفي مارس 1963 ظهرت يومية "la République" الجمهورية بالفرنسية في وهران مكان "Oran Républicain" بعد أن توقفت عقب الاستقلال بسبب رحيل معظم الصحفيين والفنانين العاملين بها.

وتوالى إصدار الصحف: النصر، Révolution Africaine، Alger le Soir، الجيش. ومجلات متخصصة مثل: الشباب، المعرفة، نوفمبر، الثورة، العمل، الجماهير.

- وقف إصدار اليوميات الاستعمارية: إجتماع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 17 سبتمبر 1963 وتقدير تأمين اليوميات الثلاث "La Depeche d'Algérie" ، "l'Echo d'Oran" ، "Depeche de Constantine" بحجية أنها تذكر بالعهد الإستعماري ومساسا بالسيادة الوطنية، وإنشاء يومية بقسنطينة "النصر" و"الشعب" و"الجمهورية".

قضية Alger Républicain: تأسست سنة 1937، عندما كانت الجبهة الشعبية في الحكم في فرنسا وكان ضمن مؤسسيها جزائريون مسلمون، كان اتجاهها الولاء للحزب الشيوعي الفرنسي والدفاع عن مشروع "بلو فيوليت" وزالت مع أحداث 19 جوان 1965، وبذلك تمت هيمنة الحكومة والحزب على الصحافة المكتوبة، ومن هنا تبدأ مرحلة أخرى.¹

المرحلة الثانية 1965-1979:

أدت حوادث التصحيح المفاجئة في 19 جوان 1965 إلى زوال آخر جريدة حسب ما سبق وذكرت، وتعويضها بجريدة المجاهد باللغة الفرنسية التي لعبت لمدة قصيرة دور هام على الساحة الإعلامية، تمكنت سنة 1970، من سحب 10 ألف و900 نسخة، في حين تسحب باقي اليوميات 68 ألف من نفس العام، وفي سنة 1978 سحبت المجاهد ما يقارب 320 ألف نسخة وبباقي الصحف الأخرى لا تسحب إلا 70 ألف و985 نسخة، وفي هذه

¹ فضيل دليو: مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية، مرجع سبق ذكره، ص 114.
80

المرحلة عرفت الساحة الإعلامية زوال مسائية (*Alger le soir*) في أوت 1965، في حين تم إصدار أسبوعية "Alger Actualité" باللغة الفرنسية في 24 أكتوبر 1965، وفي هذه الفترة سعت الحكومة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

❖ إقامة نظام إشتراكي للإعلام: إن إلغاء الملكية الخاصة وتوجيه الصحافة المكتوبة من القواعد الأساسية التي يبني عليها النظام الاشتراكي للإعلام في الجزائر، وهذا ما عزز سيطرة الحكومة على هذه الوسيلة الجماهيرية وجعلها أداة لتعبئة الرأي العام أو توجيهه نحو القضايا الهامة.

❖ تعریب اليوميات: كانت الشعب، الجريدة الوحيدة التي صدرت بالعربية بعد الاستقلال، أما باقي اليوميات التي صدرت كانت تنطق بالفرنسية لكن في مطلع السبعينات، ظهرت اللغة الفرنسية بشكل سياسي وتم تعریب الإستعمار عام 1974.

توزيع الصحافة: أصبح مشكل التوزيع عائقا أمام الحكومة والصحافة الجزائرية المكتوبة الناشئة ، لكن في 1976 بدأ الوضع يتحسن، حيث فتحت محلات جديدة للبيع ي عدد كبير من البلديات بلغ عددها 1182 محلا موزعة على 578 بلدية. وأخيرا يمكن القول بأن في هذه المرحلة لم تعرف الصحافة المكتوبة إزدهارا كبيرا بسبب تقلص دورها من طرف الحكومة لصالح الإذاعة والتلفزيون.

المرحلة الثالثة:

لقد تم تحديد هذه المرحلة إنطلاقا من انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني من 27 إلى 31 جانفي 1979، حيث تم لأول مرة الموافقة على لائحة خاصة بالإعلام، بعد أن أهمل في المرحلة الثانية التي استغرقت تقريبا 14 سنة، واحتكرت الحكومة الميدان الإعلامي وجمدته، ولكن في هذه المرحلة تقطنت السلطات إلى أهمية الإعلام، فتقرر خلال المؤتمر إعادة بعث هذا القطاع من جديد عن طريق ترقية ثلات نقاط فيه.¹

¹ فضيل دليو: مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية، مرجع سبق ذكره، ص 115
81

أ. الوضع القانوني للإعلام: عرفت هذه المرحلة نشاطاً كبيراً في الميدان القانوني للإعلام، حيث تم إصدار ثلاث نصوص قانونية يمكن اعتبارها كقاعدة أساسية للنشاط الإعلامي في الجزائر، فبعد مؤتمر 1979 (في 1982 ظهر قانون الإعلام في الجزائر والذي نص على):

- يعتبر الإعلام قطاعاً إستراتيجياً له مساساً بالسيادة الوطنية.
- إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الإعلامية.
- توحيد التوجه السياسي في الميدان الإعلامي.
- إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية عوضاً عن الطابع التجاري والصناعي.
- تحديد حقوق وواجبات الصحفيين بصفة أدق.
- للمواطن الحق في الإعلام، وفي المدرسة والصحة..

ب. تنويع الصحافة المكتوبة: تم خلال المؤتمر الموافقة على اللائحة الإعلامية من خلال وضع برنامج عمل لتحسين عمل ووضعية الإعلام من الناحية المادية والنوعية، ولذا تم تجهيز اليوميات الموجودة بأجهزة عصرية مع تقديم إعانات مالية لجريدة "المجاهد" لشراء مطبعة "أفيست" كبيرة تطبع 100 ألف نسخة في الساعة إضافة إلى إصدار صحف جهوية متخصصة مثل "المساء" و"أوريزون" 1985.

ج. نوعية الرسائل الإعلامية: من بين القرارات التي خرج بها المؤتمر إقامة إعلام موضوعي والقصد من هذا إعادة الثقة بين ما تقدمه الصحافة المكتوبة وجمهور القراء، بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعلام قرائها أولاً، ومن ثم لها الحق في التعليق والشرح. وبالطبع هذه الممارسة كانت شبه صعبة نظراً للتقاليد الموجودة وتطلب من الصحفي النزاهة والقدرة على التمييز بين ما ينبغي نشره وما لا ينبغي. ومن هنا فالإعلام والصحافة المكتوبة يلعبان دوراً أساسياً في توجيه رؤى القراء إلى القضايا من خلال إعلامهم وتمكينهم من المشاركة الفعالة في مسار التنمية والبناء.

المرحلة الرابعة (الصحافة الجزائرية بعد أحداث 1988):

مرت هذه المرحلة بفترتين هامتين: الأولى من 1989-1992 وال فترة الثانية من 1992 إلى اليوم. وبالطبع كانت المرحلة تتوياً لأحداث أكتوبر 1988 الأليمة، التي كانت منعطفاً حاسماً في تاريخ الجزائر السياسي، وحتى في جميع الميادين التي منها الصحافة والإعلام، وأثارت أحداث دستور فبراير 1889م.

و في هذا الإطار يرجع العديد من المهتمين بالقضايا السياسية في الجزائر أسباب هذا الإنفجار الاجتماعي بصورة مباشرة إلى خطاب الرئيس الشاذلي بن جديـد . وكذلك يقول السعيد بوشعير : يعتبر خطاب 19 سبتمبر 1988 الذي ألقاه رئيس الجمهورية (...) البداية عن إعلان الثورة الكلامية من الداخل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتربدة التي عرفتها البلاد ، فقد وجه إنقادات لاذعة للحزب وللحكومة بسبب تخلفها في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي يتخطى فيها المجتمع.¹

الفترة الأولى 1989-1992:

كانت لأحداث أكتوبر 1988 أثراً كبيراً على صعيد الإعلام، حيث تم تعديل الدستور الذي سمح بموجهه تأسيس الجمعيات السياسية وحرية الصحافة وتتنوعها، فتفشت الصحف الخاصة والحزبية والمتخصصة وحتى الساخرة.

كما صدر قانون جديد للإعلام في 1990 والذي ينص على نهاية الاحتكار وسيطرة الدولة ونص على حرية إصدار الصحف وإلغاء الرقابة الإدارية وإعطاء المواطن الحق في الإعلام وإنشاء المجلس الأعلى للإعلام متعدد الصلاحيات، وعلى إثر هذا القانون ألغت الحكومة وزارة الإعلام.

1- د/فويـدـر سـيكـوكـ: سـيرـوـرـةـ الصـحـافـةـ المـكـتـوـبـةـ فـيـ الـجـازـيـرـ-وـاقـعـ الصـحـفـيـنـ بـيـنـ التـحـوـلـاتـ الـهـيـكـلـيـةـ وـالـإـخـلـالـاتـ
الوظيفية دراسة سوسيوسياسية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، 1994-1995 ، ص 99.

وصدرت العديد من الصحف بإحدى اللغتين العربية والفرنسية، ويوجد عدد قليل منها يجمع بين اللغتين داخل الصحيفة نذكر منها: الوطن، الخبر، *Le Soir d'Algérie*، وبعض الأسبوعيات مثل الشروق، كما استفادت الصحافة من الإشهار الذي كان محتكراً من قبل الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEPE).

الفترة الثانية 1992 إلى اليوم: تميزت هذه المرحلة بحالة الفوضى والأزمة في جميع الميادين التي عانى منها الشعب الجزائري بما فيها ميدان الإعلام، كما بدأت السنوات السوداء للصحافة، حيث بدأ الإرهاب يحصد الصحفيين، ومن جهة أخرى تشديد الرقابة عليها، ففي تعليق لصحيفة "الأهرام" المصرية تقول: "إن المعركة التي يخوضها الصحفيون الجزائريون ضد العدو والإرهاب تستحق المساندة والدعم، ليس من الصحفيين والمصريين فقط، بل من كل العالم العربي....، إنهم يحتاجون إلى وقفة شجاعة من كل الصحفيين تؤكد لهم أنهم ليسوا وحدهم في الميدان وفي المعركة ضد قوى الشر والطغيان" ففي هذا الجانب راح ضحيتها 100 صحفي كان معظمهم شباب.

رغم تعويض قانون الإعلام 1990 بدستور 1996، والذي يحدد موضع مؤسسات الدولة المختلفة، لكن لم تتمكن البلاد من الخروج من الوضع الأمني الخطير الذي عرفته منذ بداية التسعينات لحد الآن، حيث ينص القانون في مادتيه (36)، (41) على حرية المعتقد والرأي والتعبير ومن جهة أخرى تصافعت محاكمات القذف والمساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية.

إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالمسائل المالية والتجارية التي عانت منها الصحف، وهذا ما كان السبب في توقف عديد الجرائد كان آخرها "الرأي". وفي 27 جوان 2001، تم المصادقة على تعديل قانون العقوبات الذي اعتبره الصحفيون قيداً يحد من حرية الصحافة. وهنا لا يمكن الحكم على هذه المرحلة بالإيجابية أو السلبية نظراً إلى العوامل المتداخلة التي شكلت وتشكل حياة المجتمع الجزائري، وأيضاً لأن هذه العوامل لم تنتهي ولم تتحدد معالمها بشكل واضح.

وإذا كانت الصحافة المكتوبة في المراحل السابقة لا توجه الرأي العام، إذ نجد حملات التطهير، الصحة، التشجير، نقص بعض المواد التي لم تلق إقبالا من طرف الصحافة المكتوبة، إذ لم تدفع بالرأي العام بالإنضمام والإنتماء إلى هذه الحملات¹، علما أن هذه الأحداث أو الأخبار تمس من قريب حياته اليومية، وحرمان القارئ من هذه الأخبار يعني حرمان الصحيفة من قارئ مثابر، وهذه المضامين تعمل على تحويل العملية الإعلامية لمجرد بيانات ولوائح سياسية رسمية، لا تتطرق لحياة المواطنين إلا في المناسبات والمجتمعات التي تربطهم بالحكام، الأمر الذي أدى إلى سيطرة السياسي على المجتمع، وبالتالي غياب الوظائف الاجتماعية الأخرى للنشاط الإعلامي.

ويرجع الدكتور القدير "إبراهيم إبراهيمي" مسألة التوجيه والإشراف على الصحافة المكتوبة على هذه الفترة قائلاً: "في الواقع أن الصحف لم تكن تابعة للحزب أو للحكومة، صحيح أن الرئيس "بن بلة" قد ألغى وزارة الإعلام في 1964، وعيدها بمديرية الإعلام لدى رئاسة الجمهورية، إلا أن هذا لا يعني أن الرئيس كان يراقب كل الصحف"²

المبحث الخامس: رجل الإعلام المفهوم والماهية:

تمهيد:

نتيجة لغياب دراسات القائم بالاتصال، فإنه من المحتمل لأن يشوب المفهوم ذاته قدر من الخلط وعدم التحديد الذي أدى إلى غموضه لفترة طويلة بسبب دراية هذا المفهوم كمستوى مهم وأساسي في عملية الاتصال. وفي هذا النوع من الدراسات كان ينظر إلى القائم بالاتصال في إطار مفهوم "حارس البوابة" الذي يتحكم في نوعية وكم ما يسمح بوصوله إلى

¹ Ihaddaden Zoheir, La Presse Algérienne de 1965 à nos jours, thèse de doctorat d'état, université de droit d'économie et de sciences sociales de paris, p361 à 369.

² Brahim Brahimi: le Pouvoir, la Presse et les intellectuels en Algérie, histoire et perspectives méditerranéenne, édition l'harmattan, paris, France, 1990, p30.

الجمهور، وقد حضرت هذه النظرة دوره في عملية "الرقابة" على الرسالة الإعلامية، كما أنها استحدثت بذلك أدواراً أخرى له لا تقل عن عملية إنتاج وضع المادة الإتصالية، ومع ذلك فقد استمر استخدام مصطلح حارس البوابة لمفهوم القائم بالاتصال لوقت طويل.¹

والمهنة الصحفية... إنها الشقاء اللذى والإنتشار البديع، لا يعرف شيئاً عن ذلك سوى الصحفيون أنفسهم، وهذا هو أهم ما في الأمر، لأن غالبية الناس لا يدركون العلاقة بين الصحفي والزمن، تلك العلاقة المتسبة التي لا تكافؤ فيها.

والصحافة في الحقيقة مهنة كثيرة المطالب، من يحترفها يضحي بوقته وراحته وأعصابه من غير أن يدري به أحد، فلم تعد الصحافة ملحاً لكل فاشل في الحياة، ويختلط من يعتقد أن هذه المهنة يمكن أن تتخذ كعمل إضافي إلى جانب عمل آخر، فلم يعد هناك مكان في الصحافة للفاشلين ولا للهواة.

والصحافة لا تغلق أبوابها في وجه أحد، ولكنها في نفس الوقت لا تفتحه لأي أحد، فعلى الراغب قادر الكفاء أن يفرض نفسه عليها، وأن يفتح بابها فتحاً. وبناءً على ذلك فالصحي إذن يشبه الوتر الحساس الذي ينقل الأنغام الصادقة الأصلية من الرأي العام إلى المؤسسة الإعلامية، ومن المؤسسة إلى الرأي العام، وهو بمثابة المحرر الذي يدور حوله كل نشاط إتصالي إعلامي، فهو الشخصية التي يسند إليها حل المشكلات الإنسانية والاجتماعية وإحراز النصر في الأزمات.

والصحافة كغيرها من وسائل الإعلام لها دور بالغ الأهمية في التأثير وتوجيه الرأي العام، فحسب الأستاذ رضوان بوجمعة^{*} يعتبر تحليل تأثير وسائل الإعلام مفتاحاً لكل دراسة حول الاتصال الجماهيري، هذا بالرغم من الأهمية المتزايدة للمحاور الأخرى - دراسات

¹ فريدة عكروت: سوسيولوجية رجالات الإعلام في الجزائر - دراسة الاتصالات الشخصية للقائمين بالاتصال في التلفزيون الجزائري بخلفية التفاعلات الرمزية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، إشراف د/ العياضي نصر الدين، ص.8.

• أستاذ بقسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

الجمهور والمرسلون والمؤسسة الإعلامية- إلا أن التأثير يبقى الموضوع الذي يحظى باختلافات كبيرة لدى الباحثين.¹

ولقد كان الإهتمام بدراسة رجل الإعلام مبكرا، أي منذ أن أصبح هذا الأخير محور العملية الإعلامية بعد تعدد المؤسسات الإعلامية في القرن العشرين حيث أصبحت المؤسسة الإعلامية مؤسسة إجتماعية تساهم في التنشئة الاجتماعية والبناء الثقافي في المجتمع.

وإن إلقاء الضوء على موضوع الظروف الاجتماعية المهنية للقائم بالإعلام في الجزائر، ما هو إلا ثمرة من ثمرات انتقال الصحافة الجزائرية من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة أخرى مختلفة وصفت بمرحلة التعديدية الحزبية السياسية والإعلامية، ميزها صدور دستور 1989 وقانون 1990. فأصحاب مهنة المتاعب كما يلقبون أنفسهم عبر العالم يعيشون ظروفاً إجتماعية ومهنية متفاوتة، ويختلف الأمر بالنسبة للقائمين بالإعلام في الدول النامية من غيرهم في الدول المتقدمة خاصة في الجزائر.

رجل الإعلام المفهوم والماهية:

يعتبر الصحفي بعدها أساسيا من أبعاد عملية الاتصال، فهو بمثابة المرسل أو المبلغ الذي بدونه لا يمكن أن تقوم عملية الاتصال، وبالرغم من هذا الدور الهام الذي يمارسه الصحفي، فإنه لم يحظ بالاهتمام المطلوب من الباحثين في علوم الإعلام والاتصال، ولم يأخذ نصيبه من الأبحاث العلمية مقارنة بدراسة الوسيلة الإعلامية وتأثيراتها المختلفة ودراسة الجمهور والرأي العام.²

وفي هذا السياق أوضح "ماكويل دنيس Maquail Dennis" أنه يجب على علماء الاجتماع دراسة رجال الإعلام للأسباب التالية:

- لمعرفة من هم نظراً للامتيازات التي يتمتعون بها للوصول والحصول على المعلومة.
- النظر في طريقة فهمهم لدورهم وفي كيفية نظرهم لجمهورهم.

¹ طاهر بن خرف الله: الوسط في الدراسات الجامعية، ج 8، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2005، ص 15.

² جميلة بن زيدون: تنظيم المهني للصافيين الجزائريين المشاركين في مؤتمر النقابة الوطنية للصافيين، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر - إشراف د. عزة عجان، جوان 2000، ص 39.

- التحقيق في تأثير الخافية الإجتماعية، القوانين المهنية والأخلاقية على عملية الاختيار والمراقبة التي يقوم بها الصحفي.¹

فالقائم بالإتصال: هو الشخص الذي يبدأ الحوار بصياغة أفكاره في رموز تعبّر عن المعنى الذي يقصده (هذه الرموز تكون الرسالة التي يوجهها القائم بالإتصال إلى جمهور معين)، فإذا نجح في اختيار الرموز المناسبة للتعبير عن فكرة تعبيراً صحيحاً ودقيقاً واضحاً، يقصد من وراءه التأثير في المتلقي، يكون بذلك قد وضع قدمه على الطريق الصحيح، أما إذا عجز هذا المرسل عن صياغة أفكاره في رموز واضحة تعبّر عما يقصد، إنها رتّب عملية الإتصال في مرحلتها الأولى وتحولت إلى عبث قد يسبب الضرر أكثر من النفع. ويحدد "ديفيد بولو"² أربعة شروط أساسية يجب أن تتوفر في المرسل وهي: مهارات الإتصال عند المصدر، إتجاهات المصدر، مستوى معرفة المصدر، النظام الإجتماعي والثقافي.

في حين اتجهت دراسات أخرى لتعريف القائمين بالإعلام من منظور الدور في عملية الإتصال، فالمدرسة الأمريكية تضم كافة المشغلين في الوظائف الرئيسية في مجال إنتاج ومعالجة المعلومات في تعريفها للقائم بالإتصال.

أما المدرسة الفرنسية فترى أن مصطلح القائم بالإتصال يتسم بالحياد، وأن دوره لا يشكل إلا جزءاً تكميلياً في العملية الاتصالية، وتطرح بدلاً منه لقب "ال وسيط" على أساس أن الصحفي يقوم بادوار متعددة، فهو يبحث عن المعلومة ويخترق مضمون الرسالة ثم يتوجه إلى جمهوره، وهو بذلك يلعب دوراً تفاوبياً بين صانع المعلومة (المصدر) وبين الجمهور (المتلقي)، ويحتل الصحفي موقع الوسيط الذي يتولى إدارة العملية الاتصالية بما يحقق مصالح وتطلعات كافة الأطراف المؤثرة في العملية الاتصالية التي تضم السلطة السياسية والإقتصادية، وصانعي القرار من ناحية، والمسؤولين عن النشر والتوزيع من ناحية أخرى.³

¹ محمد قيراط: أهمية رجل الإعلام في عملية الاتصال وال الحاجة إلى دراسته، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد الثالث، مارس 1989، ص 56.

² حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، ب ط، مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص 19.

³ عبد الرحمن عواطف: هموم الصحافة والصحفين في مصر، ب ط، مصر: دار الفكر العربي، 1995، ص 154.

وفي تعريف آخر، فإن القائم بالاتصال هو الشخص الذي يؤثر في صنع الرسالة الإعلامية سواء من ناحية الشكل أو المضمون، ويعد القائم بالاتصال في المجال الإعلامي طرفاً أساسياً من أطراف العملية الإتصالية، ويتسع هذا المفهوم ليشمل العاملين داخل الأقسام المختلفة التي تؤثر في صنع الرسالة الإعلامية، وقد تمحورت دراسات القائم بالاتصال في وسائل الإعلام التقليدية سابق حول مفاهيم المصدر وحارس البوابة والوسيط.¹

وقد تفاوتت التعريفات التي وضعتها المدارس الإعلامية للقائم بالاتصال، فقد اتجهت البعض منها إلى تعريفه من منظور القدرة على التأثير في المتلقى، فعرفته بأنه يشمل من لديهم القدرة على التأثير بشكل أو بآخر في الأفكار والأراء في حين اتجهت دراسات أخرى لتعريفهم من منظور الدور في عملية الاتصال، فعرفتهم بأنهم الأشخاص الذين يتولون إدارة العملية الإتصالية وتسييرها. أو أن القائم بالإعلام هو أي شخص أو فريق منظم يرتبط مباشرة بنقل المعلومات من فرد لآخر عبر الوسيلة الإعلامية.²

الأداء المهني «The Professional Performance»

يشير مفهوم المهنة Profession إلى الوظائف التي تتطلب معرفة متخصصة إلى حد كبير، وكذلك التي تقتضي توافر مهارات معينة تكتسب جزئياً من خلال الدورات التدريبية التي تستند إلى أسس نظرية، ويشير المفهوم إلى الوظائف أو المهن ذات المكانة العليا التي تشتمل على خبراء مدربين تدريبياً فنياً متخصصاً ويقوم بدور متخصص جداً في المجتمع.³ وتنتمي معايير الأداء المهني للإعلام في:

- السبق الصحفي.
- كشف الإنتاج لكل صحفي.
- الصلة برئيس التحرير أو بأحد مساعديه.

¹ المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، مستقبل وسائل الإعلام العربية، الجزء الثالث، 3/5 ماي 2005، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

² أشرف فهمي خوخة: الرقابة في المؤسسات الصحفية، ب ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، المعهد العالي للدراسات الأدبية، 2004، ص ص 24، 25.

³ المرجع نفسه، ص 26.

- الثقة السياسية من جانب السلطة.

ونجد أيضا هناك معايير من جانب المؤسسات الصحفية، صنفها الصحفيون كالأتي:

- الترشيح لمناصب قيادية في المؤسسة الصحفية.
- أولوية السفر لمهام صحفية.
- أولوية السفر لمهام علمية وتدريبية.
- التقدير الأدبي المعنوي.

:Professionnalisation

فيشير إلى تلك العملية التي يمكن من خلالها تحديد الوظيفة كمهنة، والتي تتضمن تحديد هيكل معرفي أو نظرية تحدد مجال الخبرة، ويضاف إلى ذلك نشوء الروابط المهنية، وزيادة الشعور بالهوية الجماعية وصياغة رموز تلاعم السلوك المهني، وتطور معنى الالتزام اتجاه أفراد المجتمع.¹

:Professionnalisme

بأنها الصفات المعقدة التي تتميز بها بعض المهن، كالإعتماد بالمهنة، والشعور بالمسؤولية الفردية، والميل نحو التنظيم الذاتي، وروح الإيثار المتزايدة، وتنتجه النزعة المهنية بصفة عامة إلى رفع قيمة المهنية، والتوسع في شروط مزاولتها، والسعى من أجل تحقيق المزيد من المزايا المادية والأدبية.

الدراسات التي تناولت النواحي المهنية للصافي.

تطورت وسائل الاتصال من استخدام قرع الطبول إلى استخدام الأقمار الصناعية، وكان أعظم منجزات البشرية فك عقدة الاتصال اللغوي عن طريق إبتكار اللغة كرموز للتعبير بما يختلج في نفوس الناس وما تفرزه مكنونات ملكاتهم. وهي ترجمان القلوب والأداء المعبرة بما تتطوّي عليها الضمائر من أفكار، فإذا كنا - كما يقول علماء اللغة-

¹ أمال كمال: التوجه المهني لدى القائم بالاتصال، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني والثالث ماي وسبتمبر، 1993، ص 80.

نتكلّم في العادة من أجل أن نبلغ هدفاً، فإن اللغة تمثل أداة التواصل الملائمة بين بني البشر التي تمكّنهم من تحقيق مصالحهم المشتركة لضمان السير القوي لحياتهم المعيشية.¹

إن الحديث عن عملية إنتاج الإتصال الجماهيري يعني الحديث عن عمل القائمين على هذا الاتصال، حيث هم الذين يلعبون أدواراً في المؤسسات الإعلامية التي لها تأثير مباشر على مضمون وسائل الإعلام، وتعتبر دارسة الإتصال الجماهيري من خلال المهنة أحد مداخل الدراسة السوسيولوجية للقائمين بالإتصال، وهو مدخل يركز على تحليل المفهوم العام للقائم بالاتصال إلى مكوناته المهنية المتخصصة والمتنوعة. وفي هذا الصدد يعرف "جيري تانستال" القائمين بالاتصال بأنهم العاملين غير الكتابيين داخل المؤسسات الإعلامية.

إن أداء الموظفين يرتكز على خصائص ترتبط بالقيم التنظيمية وأداء العمل كالخدمة التي تمثل في مستويات الرضا والروح المعنوية وإحصائيات المناخ العام، وهي التي تؤدي إلى ارتفاع إمكانات احتفاظ العاملين وتكرار الأعمال، وتبثّيت وجود فروق وإختلافات بين الأفراد وبعضهم البعض، وهي ظاهرة عامة تلاحظ دائماً في جميع النواحي الحياتية ولهذه الفروق تأثيرها على صلاحية الفرد للعمل وحجم العمل وجودة أدائه وأخيراً إستمرارية الشخص في العمل أو تركه.²

وللإشارة فإن للأداء نظم يصمّمها خبير تكنولوجيا الأداء، حيث يُعرف "سبترز" نظام الأداء بأنه "البيئة المادية والنفسية التي يعمل فيها الأفراد" ويرى أنه يتكون من سبعة مكونات: التوقعات، القدرة، المعارف والمهارات، تصميم العمل (المهنة)، الحوافز، الأدوات والمصادر³.

مقاييس الأداء: هي أدوات تقيس المهارات والمعارف والإتجاهات الفعلية لدى المشاركين في مناسبات التعلم، مقابل مدركات المشاركين لتلك المهارات والمعارف والإتجاهات، وتتراوح تلك الأدوات بين الإختبارات التحريرية وعرض المهارات في الواقع

¹ محمد برقلان، كتابات معاصرة فنون وعلوم: *الاتصال الاقناعي في فن الخطابة*، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، العدد الحادي والستون، المجلد السادس عشر، سبتمبر/تشرين الأول، 2006، ص22.

² صلاح الدين محمد عبد الباقى: *إدارة الموارد البشرية من الناحية العلمية والعملية*، ب ط، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 285.

³ محمد عطية خميس، *تطور تكنولوجيا التعليم*، ب ط، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة، ص311.

الحقيقية، وعند استخدام هذه المقاييس تكون هناك ثلاثة اعتبارات مهنية، الأطر الزمنية، والطرق المستخدمة في القياس، المشكلات المرتبطة باختبار وتنفيذ المقاييس¹.

وهناك خصائص معينة يجب أن تتصف بها مقاييس الأداء الفعالة وهي: التأثير السلوكي أي تحفيز الموظفين، ثم الملاعنة بحيث تقرير الأداء يرتكز على العوامل الخاضعة للرقابة، وكذا التوقيت المناسب بحيث توزع التقارير على كافة الأطراف في الأوقات الملائمة².

ويعتبر تقييم الأداء أحد الأدوات المهمة التي تلجأ إليها إدارة الأفراد لمساعدة باقي أفراد الإدارية على تأدية العديد من أنشطتهم بفاعلية، فمفهوم تقييم الأداء يعتبر أهم المفاهيم التي تهتم بجميع العاملين تقريبا داخل المؤسسة، ويمكن اعتبار التقييم هو العملية التي تصمم لتقدير ما أنجزه الفرد³.

كما يعتبر تقييم الأداء أحد الوظائف المتعارف عليها في إدارة الأفراد والموارد البشرية في المنظمة الوظيفية ذا مبادئ وممارسات عملية مستقرة⁴.

وعلى الرغم من كل هذا فإن هناك بعض الصعوبات التي تواجه القياس وتقييم أداء العاملين، ولذلك يقول "روتنورد" مدير إحدى الشركات التي خضعت لدراسات وبحوث حول الأداء وقياسه لدى العاملين، أن تستخدم النتائج في التحقق من الإتجاهات وفهم ردود فعل الموظفين اتجاه المؤسسة⁵.

وفي الأخير نقول أن أداء العمل مجال واسع، يتطلب العديد من المقومات للوصول به إلى الهدف المنشود، من فاعالية وأداء حسن، حيث هناك العديد من معايير التقييم التي تجعل

¹ نانسي ديسكون، تر" علي الفرس: تقييم الأداء - وسيلة تحسين النوعية في تنمية الموارد البشرية، ب ط، الرياض مطبع معاهد الإدارة العامة، 1961، ص 59.

² علي أحمد ابو الحسن: المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات - تقارير الأداء - تقييم الأداء- ب ط، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص ص، 219,221.

³ حنفي محمود سليمان: الأفراد، ب ط، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ص 332.

⁴ محمد علي خضر: الإشراف والتقدير في طريقة العمل مع الجماعات، 1996، ص 155.

⁵ كريں أشتون: تر: علاء الدين إصلاح: تقييم الأداء الاستراتيجي لأداء العاملين وإرضاء العملاء، ب ط، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة ، 2001، ص 91.

القائمين على العمل يعرضون النقص من ذلك تداركه، غير أن تقدير العمل يحتاج إلى ثقافة معينة خاصة أنه يبعث إحساسا بالمراقبة والتقييد لدى العاملين وكذلك الشأن بالنسبة للصحفيين العاملين على مستوى المؤسسات الصحفية على اختلافها.

المبحث السادس: وضعية القائم بالإعلام في الجزائر

تعد الصحافة المكتوبة وسيلة جماهيرية من أكثر المنتوجات إستعمالا في المجتمع الجزائري وفي استعراض لمختلف الحقب التاريخية التي مرت بها الصحافة بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، فالجزائر والتي عرفت بعد الإستقلال بصحافة الحزب الواحد، بعدها عرفت الصحافة المكتوبة مرحلة صعبة أدت إلى جمودها وعدم إنتاجها خاصة في أحداث أكتوبر 1988، ولكن بعد تلك الأحداث عرفت الجزائر ما يسمى بالتجددية الإعلامية، فكان باستطاعة الصحافة المكتوبة أن تتتنوع وتتعدد بظهور صحف أخرى جديدة وضعت لها مجموعة من القوانين لتنظيم نفسها خلال ما يسمى بقانون الإعلام الذي نجده حتى وقتنا الراهن يتغير وذلك لمواكبة التطور، فمن قانون 1984 إلى قانون 2000 إلى قانون 2002، وتأثيرها على حرية ومضمون الإعلام.

وتعود نهضة الصحافة المكتوبة لسبب تاريخي مهم، حيث تكونت طبقة جديدة في المجتمع هي الطبقة البورجوازية التي لا تنتمي إلى طبقة الأسياد، وكان هؤلاء البورجوازيون يريدون أن يعرفوا على وجه السرعة أهم التغيرات التي تحدث في بلادهم و في كل العالم المعروف آنذاك.¹

ويذكر التراث الإعلامي بالعديد من الأسماء اللامعة التي ساهمت في خدمة المجتمع وقضياته في أوقات عصيبة من تاريخ الجزائر، خاصة في الفترة الاستعمارية، حيث حملوا

¹ محمد علي الفوزي:نشأة وسائل الاتصال وتطورها، ب ط، بيروت: دار النهضة العربية، 2007، ص ص، 54-55.

على عاتقهم مسؤولية توجيه الجمهور الذي يستجيب ويتفاعل مع الرسائل باعتبارهم قادة الرأي أو النخبة المحركة من جهة أخرى.

1. القائم بالإعلام في ظل الحزب الواحد:

نعتبر من خلال هذا التقسيم أن السياسة الإعلامية في الجزائر إنقسمت إلى مرحلتين، الفاصل بينهما هو الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية لهذا وجدها من المفيد اعتماد هذا التقسيم، فمرحلة ما بين الانفتاح تتضمن ثلاث مراحل تبدأ من الاستقلال والتي تميز فيها الإعلام بالتبعية وضيق الأفق نحو الحرية في التعبير عن الرأي وسيادة إيديولوجية الحزب الواحد، المكرس للنظرية التسلطية، هذه المرحلة تنتهي إلى غاية السنة التي أدركت فيها السلطة الحاكمة ضرورة التغيير، وإحداث نقلة نوعية نحو الخيار الديمقراطي الداعي للتعددية السياسية والإعلامية، ثم ما بعد الانفتاح والتي تبدأ منذ 1989، حيث تغيرت الرؤية ل الواقع السياسي والإعلامي، وتشكلت ملامح جديدة للسياسة الإعلامية تمثلت في إقرار قانون الإعلام سنة 1990، ومروراً بالدور الذي لعبته الصحافة في مواجهة الإرهاب والوضع الأمني المتدهور واللاستقرار الذي عرفته المؤسسات الدستورية، وصولاً إلى تعديل الدستور سنة 1996 والذي نص على ضرورة�احترام حرية التعبير والصحافة، ثم المرحلة التي تشكلت بين المؤسسات الإعلامية والسلطة. وصولاً إلى الفكرة الأساسية من استعراض المراحل التي مرت بها حرية الصحافة في الجزائر ابتداءً من 1989 إلى غاية 1989، نضيف مرحلتين ضروريتين بحكم أنهما تميزتا بتطورات كثيرة أهمها انحسار الفكر الأحادي المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال، وكذا ظهور متغيرات سياسية واجتماعية كثيرة أهمها عودة الهدوء والأمن بإقرار قانون الوئام المدني، وفيما بعد ميثاق المصالحة الوطنية مع مجيء السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة السلطة.

التطورات أيضاً شملت التشريعات والإجراءات التعسفية التي لحقت بالصحافة كالتعديلات التي مست قانون العقوبات، والعدد القياسي للداعوي القضائية المرفوعة ضد

الصحفيين بتهم القذف والتشهير والمساس بالمصلحة والسيادة الوطنية...، بل وصل الحال إلى تعليق بعض الصحف وسجن بعض الصحفيين.

لأجل هذا وجدنا أنه من الضروري، الحديث عن مرحلة هامة تبدأ من سنة 1999 وصولاً إلى سنة 2005، بدل إستعمال عبارة (إلى يومنا) هذه التي يستعملها الكثير من الباحثين على اعتبار أن تحديد الرؤية، تقسح المجال للباحثين استئناف تحديد المراحل اللاحقة فيما بعد.

لقد واجه الصحفيون بعد الإستقلال مشكلة التكوين نظراً لغياب خبرات سابقة في مجال الإعلام وهذا ما دعا إلى الإستعانة بالتجربة الخارجية، إذ جاء في رسالة وجهها البشير بومعزة -وزير الإعلام- سنة 1965 إلى أرفيه بورج^{*} ما يلي:

"سوف تكون مسؤولاً عن تكوين الأجيال الجديدة من الصحفيين... كل شيء بحاجة لأن يعاد تأسيسه... فلا توجد مدارس ولا مبادئ ولا مراجع ولا تجربة للصحافة... يجب تدارك ذلك بأسرع ما يمكن."¹

وحدث ذلك لأن المكونين في تخصص الإعلام آنذاك توجهوا إلى قطاعات أخرى خاصة الإدارة والدبلوماسية، مما أدى إلى إحداث فراغ في المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي استوجب توظيف صحفيين جدد دون اشتراط الكفاءة المهنية². كما أن الممارسين لمهنة الإعلام لم يكونوا من ذوي التكوين العالي، حيث حضت مجموعة من الإعلاميين لتكون لمرة ثلاثة أشهر فقط وهذا سنة 1964، وهذا لأن الحاصلين على شهادات جامعية في تخصص الإعلام اختاروا مناصب أخرى في القطاع، الذي يقوم على ظروف أحسن (الراتب، السكن، النقل...).

^{*} أرفيه بورج: صافي فرنسي ولد 1933، قضى فترة من عمره في الجزائر، كان عضواً في اللجنة التي تكونت من أجل الدفاع عن بن بلة.

¹ بورج أرفيه: ذاكرة عصر، ترجمة غازي برو anep ، ط1، بيروت الجزائر، 2001، ص 199.

² رضوان بوجمعة: هوية الصحفي في الجزائر خلال الخطابات والمواثيق الرسمية، من 1962 إلى 1988، المجلة الجزائرية للاتصال، بدون سنة، ص 137.

ومن ناحية أخرى فإن كل الموثيق والقوانين والخطابات الرسمية للمسؤولين خلال سنة 1962، اعتبرت القائم بالإعلام مناضلاً لابد أن يضع في ذهنه أولويات الدفاع عن الثورة والتوجه الإشتراكي للدولة الجزائرية، فكيف يمكن للصحافي كما يقول الأستاذ الإبراهيمي أن يمارس مهنته دون الوقوف في فخ الاستوظاف¹ و"البيروقراطية".²

في هذا الصدد يذكر الدكتور "محمد سيد محمد" أن رجل الإعلام عندما يدرك الفلسفة الإعلامية في مجتمعه ويقتنع بها فإنه يجد الدافع الحقيقى والقوى لإقناع الجمهور بما يقدم له من إعلام، وأن وضوح الفلسفة الإعلامية لمجتمع ما هو المعين الحقيقى للحماسة، والطاقة المتتجدة التي يتزود بها رجل الإعلام ليمارس عمله ويقتنع الناس بما به وتبع ما حاجة المجتمع ومعتقداته ومصالحه.³

وقد عمدت الدولة إلى تعيين مدربين على رأس المؤسسات الإعلامية حتى تضمن قدرًا من الهيمنة على قطاع الإعلام حيث منحتهم صلاحيات واسعة حيث يستطيعون مراقبة المادة الإعلامية وكتم الأصوات الإعلامية وعزل القائم بالإعلام دون تقديم تبرير.

يقول الدكتور "محمد قيراط": "إن استوظاف الصحفيين قد أجبر المهنيين على أن يكونوا سلبين (راكدين) بدل أن يكونوا إيجابيين ومارسانين لصحافة تتندد وتدافع عن مصالح الجماهير، هذه الوضعية المقلقة دفعت بعض الصحفيين إلى التخلّي عن المهنة وكانت نتيجة كل هذا أن مضمون الإعلام أصبح دون المستوى المطلوب وبالتالي شجع هذا الأمر على بحث المواطن الجزائري عن المعلومة الصادقة في وسائل الإعلام الأجنبية.³

إن الوضع القانوني للإعلام في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال، فالحكومة الجزائرية آنذاك لم تصدر قانوناً تشريعياً جديداً للإعلام، بل صدر قانون في 31 ديسمبر 1962 ينص على أنه: "يبقى العمل جارياً حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها

¹ Brahim Brahimi, la Presse , le Pouvoir et les Droits de l'Homme en Algérie, la mariner,1997,p143.

² محمد سيد، المسؤولية الإعلامية في الإسلام، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 113.

³ Mohamed Kirat, la liberté de la Presse en Algérie avant 1988, (revue Algérienne de la communication) de printemps 1990, p24

تعارض مع السيادة الوطنية¹. في هذه المرحلة لم يورد أي ميثاق رسمي^{*} تعرifa محددا لدور الصحافة ومهمة الصحفي من خلال القوانين الأساسية التي تنظم عمله.

وفي هذا الشأن يقول زهير إحدادن أنه: "بما أن النشاط في الميدان الإعلامي لم يعتبر في البداية مسا بالسيادة الوطنية، فإنها بقيت في حيز التطبيق أحكام قانونية سنة 1881 الفرنسي والقوانين الإضافية التابعة له"^{*} هذا القانون كان يسمى قانون حرية الصحافة المطلقة وكان يحدد معالم النشاط الصحفي ويقر بالملكية الخاصة للصحافة المكتوبة.

وبالفعل قد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكونها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحرب، وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية، بالإضافة إلى هذا فإن العديد من الصحفيين الذين تكونوا إبان الحقبة الإستعمارية وال الحرب التحريرية، توجهوا نحو قطاعات أخرى مثل الإدارة والدبلوماسية، هذا الأمر الذي أدى بالقائمين على المؤسسات الإعلامية إلى البحث عن صحفيين يغطون الفراغ دون أن تكون هناك شرط للكفاءة المهنية.

هذه المرحلة تميزت بعدم ظهور قوانين خاصة بالصحافة، إلا من حيث المرسوم الخاص بتنظيم الإذاعة والتلفزيون الصادر بتاريخ 01 أوت 1963، والذي يعتبرها مؤسسة عمومية تابعة للدولة لها طابع تجاري وصناعي، وأعطيت لها صلاحية الاحتكار في النشر الراديوфонي والمتلفز، كما صدر مرسوم في 1 أوت 1963 خاص بتنظيم وكالة الأنباء واعتبارها مؤسسة عمومية تابعة للدولة².

لكن بعد 19 جوان 1959 وبعد اغتياله هواري بومدين شدة الحكم، وعمله على دعم النظام الإشتراكي من خلال تبنيه للكثير من المفاهيم الإشتراكية مثل الثورة الزراعية، الثورة الثقافية والثورة الصناعية، بدأت تتجلى مظاهر مرحلة جديدة اصطبغت فيها الحياة الإعلامية بصبغة إيديولوجية تلتف حول السلطة.

¹ عبد الرحمن عزي، مجموعة من الأساند: عالم الاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 124.

^{*} ميثاق طرابلس 1962، ميثاق الجزائر أفريل 1964.

^{*} زهير إحدادن: مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² زهير إحدادن، نفس المرجع، ص 144.

وهنا أصبح أسلوب التبرير والتفسير والتأكيد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات وما تتخذه من قرارات بغض النظر عن مدى خطأ وصواب هذه القرارات والإجراءات سمة بارزة في الصحافة الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى تضييق المجال المهني أمام هاجس النضال والتجنيد أمام إلحاح الرسميين وفي كل مرة على ضرورة إلتزام وإيمان الصحفي بما يجري من إنجازات صحيحة إيجابية في السلطة.

وفي سنة 1979 إنعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في شهر جانفي، الذي أقر لأول مرة أن المشكل الإعلامي أصبح من المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجزائر، إذ وافق على لائحة خاصة بالإعلام، كما ظهر سنة 1982 أول قانون للإعلام الذي جاء في مادته الأولى أن الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية ويعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني.

ولقد حاولت المؤسسة الحاكمة في هذه الفترة تطوير المؤسسة الصحفية، مما أهدر الكثير من تقاليد المهنة، وألغى أهم ما يميز مهنة الصحافة كمهنة جدول وحوار، حيث تحولت إلى وظيفة يسيطر عليها الطابع الرئيسي الاتجاه تتلقى التعليمات من أعلى وتقوم بتوصيلها إلى جماهير القراء.

2. القائم بالإعلام في ظل التعديلية السياسية الإعلامية:

إتجهت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 نحو سياسة التفتح، وكان هذا نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب الجزائري آنذاك، ومن بين النتائج التي تم خضت عن الأحداث السابقة الذكر دستور 1988، والذي ينص على عدم المساس بحرية المعتقد وحرية الرأي كما جاء في المادة 35 منه، وتقول المادة 36 من نفس الدستور "حرية الابتكار الفكري والفنوي والعلمي".¹

¹ الجريدة الرسمية، دستور 1989 م.

وقد استفاد رجال الإعلام من الكثير من الإمتيازات التي حرموا منها من قبل هذه الفترة ولكن بمجرد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 ودخول الجزائر في حالة طوارئ، بدأت المرحلة الدموية العنيفة التي حصدت فيها أرواح العديد من الشخصيات المهمة في الجزائر وكان أغلبهم من الصحفيين، فكان أول صحي سقط نتيجة لهذه الصراعات الصحفي "طاهر جاووت" بتاريخ 26/05/1993 صاحب المقوله المشهورة "تكلم تموت وتسكت تموت، إذن تكلم ومت" وفي نفس السنة اغتيل 8 صحفيين.

وقد ذكرت لجنة حماية الصحفيين (منظمة أمريكية معروفة)^{*} سنة 1994، في تقرير صادر عنها عن اغتيالات الصحفيين تدخل ضمن مخطط يستهدف تصفيتهم جسديا، كما ذكرت منظمة " صحفيين بلا حدود" أنه في وقت معين بلغ عدد الصحفيين الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا 150 صحيفيا في إطار سياحي، وأن عدد الصحفيين الجزائريين المهاجرين إلى الخارج منذ 1993 كان 200 صحيفيا متوجهين إلى فرنسا وكندا، وقد صنفت جريدة "l'Expresse" وهي أكبر الجرائد السكondonافية مهنة الصحافة في الجزائر من أخطر ما يكون في العالم، حيث أجري تحقيق ما بين 1993 و1997 أجمع على أن البقعة الأخطى بالنسبة لممارسة مهنة الصحافة في العالم في الجزائر، وتتجذر الإشارة إلى أن العديد من الهيئات الدولية والصحفيين من العالم العربي أو الغربي أظهروا مساندتهم للصحفيين الجزائريين في هذه الفترة العصيبة.¹

من جهة أخرى واجه الصحفيون في فترة التسعينات جملة من الإعتقالات، كانت نتيجة للظروف الطارئة التي مرت بها البلاد، وقد تضاعفت هذه الإعتقالات خاصة بعد جانفي 1992 أي بعد أيام من توقيف المسار الانتخابي، واستهدفت خاصة الصحفيين المعربين والذين أظهروا تعاطفهم مع الحزب المنحل.²

• بادرت المنظمة العالمية للصحفيين بتنظيم يوم تضامن مع الصحفيين الجزائريين على هامش ملتقى حول : تطوير مفهوم تعددية وسائل الإعلام في العالم العربي بصنعاء اليمن.

¹ Mohamed Rabah, la Presse Algérienne Journal d'un Défi. chihab édition batira 2002 p45/46.

²Mohamed Rabah, opcit, p143.

عنوانين كثيرة تمكنت من الصمود والتحدي مقابل عناوين أكثر اختفت بعد ظهور قصیر تحت تسميات كثيرة ومشارب سياسية وفكرية متنوعة وباللغتين، ففي الوقت الذي قابل فيه القارئ الجزائري بتحفظ كبير الصحافة الحزبية، واستمر في الإبعاد عن الإعلام الرسمي، تبني بقوة الظاهرة الإعلامية المستقلة التي كانت أقرب لهمومه وطموحاته، التجربة التي قاست على حاجز اللغة، فأصبح التنافس بين عنوان وآخر على أساس مهنية بدل الأساس اللغوي الذي كان مسيطراً ومقسماً للساحة الإعلامية الوطنية إلى مغرب ومفرنس.¹

فلا التعددية الإعلامية ولا حتى القوانين التشريعية الصادرة شفعت بخصوص الممارسة الإعلامية في الجزائر قانون الإعلام ولا دستور 1989 - الذي نص في أحد مواده على أنها لا يمكن أن يتبع أحد أو يسجن بسبب أفكاره وآرائه - للعاملين في قطاع الإعلام من إعلاميين وناشرين...، فقد أوجد المشرع ثغرات قانونية تمكّنه من النفاذ لمصادر الحقوق والحريات إذا شعر بخطورتها على النظام السياسي القائم.

فقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين تصاعدًا لأعمال العنف والتطرف والإرهاب ضد أصحاب القلم والفكر، وأشارت بعض الأرقام التي أعلنها بعض خبراء اليونسكو - إلى أن عدد الإنتهاكات التي تتعرض لها حرية الصحافة تبلغ حوالي 1500 حالة سنوية، كما تقدر عدد الصحفيين الذي يلقون حتفهم سنويًا ستين صحفياً.

ونظراً لتصاعد هذه الظاهرة بشكل مخيف، فقد عقد مؤتمرات وندوات عديدة على مستوى العلم لبحثها ومناقشتها بشكل علمي، ومن بين تلك المؤتمرات، مؤتمر "فينا لحقوق الإنسان الذي عقد في عام 1993، وتضمنت توصياته توصية "بنبذ الإرهاب بجميع أشكاله واعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرياته الإنسانية الأساسية والديمقراطية وتهديدًا للأمن الدولى واستقرار الحكومات الشرعية، مع دعوة المجتمع الدولي للتعاون في منع ومكافحة الإرهاب".²

¹ علي جدي (www.press-fudon-watch.htm) 10.39, 2007/03/15

² سنا خليل: *أصوات على مؤتمر فينا لحقوق الإنسان*، ب ط، القاهرة، يونيو 1993، ص 205.

وقد اهتم بعض الخبراء بتحديد تعريف الإرهاب فهو: (استراتيجية عنف منظم ومتصل بهدف تحقيق أهداف سياسية، والقتل العمدي للمدنيين وتفجير أو نسف أو تخريب المنشآت غير العسكرية واستخدام العنف أو التهديد ضد المجتمع بوجه عام).

فعلى الصعيد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تصعيدها للعنف من قبل التطرف والإرهاب ضد الصحفيين في العديد من الدول العربية، وقد اهتم إتحاد الصحفيين العرب برصد هذه الإنتهاكات، بحيث أن عدد شهداء الصحافة العربية قد يفوق عدد شهداء الصحافة في أي مكان من العالم، وإن الصحفيين العرب يفقدون صحفيًا كل شهرين، وتضاف إلى أساليب الخطف والإعتقال والإبعاد وتحديد الإقامة والحرمان من العمل الصحفي، والحرمان من حرية الحركة على الساحة العربية، وقد أصبح الصحفي العربي مواطنًا مطارداً محاصراً ومهدداً بالقتل في أي لحظة، كذلك دخلتأجهزة القمع حرم المؤسسات الصحفية، فأصبحت هي الأخرى معرضة للنسف.¹

أما في التسعينات فقد تصادعت أعمال العنف والإرهاب ضد الصحفيين العرب في بعض الدول العربية بشكل مخيف، ولعل ما تعرضت له الصحافة الجزائرية في منتصف التسعينات ليدل دلالة واضحة على استفحال خطر الإرهاب والجرائم الإرهابية التي يتعرض لها الصحفيون، وقد عبر وفد الجزائر في كلمته أمام المؤتمر الثامن لإتحاد الصحفيين العرب الذي عقد في شهر ماي 1996، عن خطورة هذه الظاهرة حيث اغتيل 64 صحفيًا خلال فترة وجيزة، وقال وفد الجزائر: هذا الهجوم البربرى لم يتمكن ولم ينزل من عزيمة الصحفيين في الإستمرار في مهمتهم المتمثلة في الإعلام والنضال اليومي من أجل حرية التعبير في ظل دولة القانون.²

ونظر لإهتمام المؤتمر الثامن لإتحاد الصحفيين العرب بقضية معاناة الصحفيين من جرائم التطرف والإرهاب، فقد حرص المؤتمر على أن تتضمن قراراته وتوصياته إدانة كاملة لهذا النشاط الإجرامي غير الإنساني، وجاء في بيانه الختامي (أدانت المؤتمر الإرهاب

¹ الإتحاد العام للصحفيين العرب (الأمانة العامة): الحربيات الصحفية في الوطن العربي- تقرير عن اجتماعات اللجنة للدفاع عن الحرفيات الصحفية الذي عقد بتونس يومي 07/08/1981، ص 47.

² من كلمة وفد الجزائر بالمؤتمر الثامن لإتحاد العام للصحفيين العرب، القاهرة، 26-27 مارس 1996.

بكل صوره وألوانه بما أنه يسعى إلى تقويض السلطة ومقاومة المجتمع بوسائل العنف في أية دولة عربية، ويصدر حريات الصحفيين في التعبير ويمارس ضدهم أساليب التصفية الجسدية والتروع، ويدين المؤتمر الإرهاب الذي يتستر وراء الأديان منه براء، وأكد المؤتمر: أن الكفاح ضد الإرهاب يجب ألا يخل بمبدأ التعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو يستخدم ذريعة لتضييق الخناق على الحريات العامة، وعلى حريات الصحفيين ووضع العرافقيل أمام أداء رسالتهم.

ومن الملاحظ أن الجزائر كانت في مقدمة الدول العربية، ودول العالم الثالث بصفة عامة، التي تعرضت صحفتها في التسعينات من القرن العشرين لهجمات من جانب عناصر التطرف والإرهاب ما دعا منظمة اليونسكو إلى إصدار مناشدة للمجتمع الدولي في أوائل شهر أفريل عام 1996، لتقديم مساعدة مالية تبلغ 600 ألف دولار، وذلك لإعادة بناء مقرات الصحف الجزائرية المستقلة التي تم تفجيرها في فيفري من العام نفسه، ونبهت المنظمة إلى أن المساعدة ستكون على شكل معدات وتجهيزات لتمكين تلك الصحف من مزاولة عملها.

وبعد 1988، اعتقاد الإعلاميون أنهم تمكروا أخيراً من إسماع أصواتهم وكشف جيوب الفساد في كل مكان من ربوع الوطن، وكانت جريدة الجمهورية اليومية الصادرة في ولاية وهران الجزائرية حاضرة في كشف تلك الأمور التي تهم الصالح العام بشكل مباشر، إذ نشرت هذه اليومية في جانفي 1989 تحقيقاً تحت عنوان " باع طويل يسرح بإدارة قاصرة..." يتهم بالوثائق تواطئ أصهار الرئيس السابق الشاذلي بن جديد مع مسؤولي ولاية مستغانم في التلاعب بأملاك الدولة في الولاية، وتم على إثر هذا التحقيق إقالة مدير النشر بتهمة القذف.¹

هذا التصرف من جانب السلطة كان بمثابة إنذار غير مباشر إلى العاملين في العناوين الأخرى مثل: المجاهد، النصر، الشعب...، على أن إعلان التعددية أو الحديث عن الحرية الإعلامية لا يعني الممارسة الفعلية لها أو تكريسها.

¹ جيلالي عباسة: سلطة الصحافة في الجزائر، ب ط، تلمسان: مؤسسة الجزائر للكتاب، بدون سنة، ص 185 .
102

وقد تعرضت العديد من الصحف إلى إجراءات أكثر شدة بداية من أكتوبر 1992، حيث أصدر القانون المكمل لحالة الطوارئ وهو قانون مكافحة الإرهاب الذي يحمل الرقم 03/92 والذي جاء في مادته الأولى "أن كل من يعيد نشر أو طبع الوثائق أو المطبوعات التي تشيد بالأعمال الإرهابية يعاقب بخمس سنوات سجنا". وقد كان لهذا القانون آثار سلبية على الصحافة وحرية الإعلام.

كما تميزت المرحلة بظهور شعار استرجاع هيبة الدولة، ودخول الإرهاب مرحلة التخريب مستهدفاً المؤسسات والقطاعات الإستراتيجية لسل الدولة وإجبارها على الإستجابة لمطالبه الانتحارية، وأقدم "بلغيد عبد السلام" على حل المجلس الأعلى للإعلام وتم تجميد العمل ببعض مواد دستور 1989 وقانون الإعلام لسنة 1990، الأمر الذي سمح للسلطة السياسية بأن تضيق الخناق على الصحافة المستقلة، وهذا باستعمال الأسلوب المباشر من خلال تدخل عناصر الأمن واعتقالها للصحفيين، بالإضافة إلى منعهم من الوصول إلى مصادر المعلومات، أو نشر المعلومات المتعلقة بالأخبار الأمنية مما أدى إلى توقيف مجموعة من الصحف.

إذن الإضطرابات الأمنية والسياسية الكبيرة إنعكست بشكل أو بآخر على الوضعية الإعلامية، وعلى مكتسبات الديمقراطية، وهي الفترة التي تزامنت مع تسلم السيد رضا مالك رئاسة الحكومة حيث اشتدت الأزمة الأمنية ووصلت إلى ذرة الهمجية بعد أن صعدت الجماعات الإسلامية من عمليات التخريب وملاحقة واغتيال المتدينين¹ ولكن بعد انتخاب "السيد اليمين زروال" مع نهاية 1995 ظل النظام السياسي في ظل الأزمة الأمنية والشرعية يحاول البحث باستمرار عن البديل المتاحة لمواجهة التصدع الناجم عن هذا الوضع وإضفاء طابع من الثقة والإحترام للنخبة الحاكمة واستكمال بناء الصرح المؤسسي والقانوني بالشكل الذي يفضي في نهاية الأمر إلى التحكم في المسار للدولة الجزائرية.

¹ نور الدين زمام: *السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري*، 1962-1988، ط1، دار الكتاب العربي، 2002، ص 202.

لكن هذه التغيرات لا تنسى الإشارة إلى الصمود الذي أبداه الصحفيون في كلا القطاعين (العام والخاص) أمام التردي الكبير للوضعية الأمنية وظهور الإرهاب وكذا الضغوط القانونية والإقتصادية الكبيرة، فلقد لجأت السلطات إلى تأسيس وإنشاء خلية الاتصال على مستوى وزارة الداخلية في جوان 1994 المكلفة بتقديم الأخبار الأمنية، فهي الوحيدة لها، كما تم تأسيس لجان القراءة على مستوى المطبع الحكومي وهذا مع نهاية 1994، وهي مكلفة بالرقابة ومصادر العناوين، كما تم فرض الإقامة الجبرية على بعض الصحفيين المتابعين قضائيا¹.

كما أنه ومنذ سنة 1993 بدأ الإرهاب يهاجم كل من له صلة بالإعلام في الجزائر، وقائمة الصحفيين الثمانية الذين اغتيلوا في تلك السنة لهي خير دليل على ذلك أمثال: " الطاهر جالوت رئيس تحرير مجلة القطيعة، ومصطفى عبادة رئيس سابق للتلفزة الوطنية، ورابح زناتي صحفي، وإسماعيل يفصح صحفي في التلفزيون.... وغيرهم" ، ولم يكن الإرهاب يستثنى أحداً من الصحفيين سواء كانوا ينتمون إلى القطاع العام أو الخاص².

كما أحرز التدهور الأمني والأزمة السياسية غمواضاً في الخطاب الرسمي حول الصحافة ودور الصحفي، ليعود بذلك الخطاب المتعلق: " بالمصلحة العليا للوطن، وعدم المساس بالوحدة الوطنية" .. الخ، عاد ليضفي جو الضباب حول النية الحقيقية للمؤسسات الرسمية في البلاد.

حيث بدأت حملة توقيف الصحفيين أيام قليلة بعد توقيف المسار الانتخابي جانفي 1992، ومست هذه التوقيعات شريحة كبيرة من صحفيي الجرائد والمجلات التي فتحت صفحاتها لمرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ أثناء الحملة الانتخابية من 15 إلى 23 ديسمبر 1991، فقد تم إيقاف الصحفي " فحاسي جمال" وهو صحفي في مؤسسة الإذاعة ومناضل في صفوف الحزب الإسلامي، وكان متعاوناً مع صحيفة " الفرقان" الناطقة باسم الحزب المحظور... وتم أيضاً إيقاف السيد محمود عبد الرحمن (Hebdo libre) والذي نشر لأول

¹ Brahim Brahimi, Le Pouvoir, la Presse et les Intellectuelles en Algérie, op.cit.p67

²Ibid., p99.

مرة تحقيقا يتعلّق بقضية القضاة المزيفين كشف فيه أن بعض القضاة زوروا وثائق ثبتت مشاركتهم في حرب التحرير الوطني بالإضافة إلى تعرضهم إلى الإعتقال إبان تلك الفترة، وهذا لأجل الرفع من المستوى المادي وتحسين الأوضاع الإدارية والحصول على مرتبات جديدة.

وقد أقيمت السلطات باعتقال مدير جريدة الشروق العربي الأسبوعية " فوضيل على" وكاتب عمود السرديوك في الجريدة سعد بوعبة، وهذا في 21 جوان 1992، وقد حكم عليهم بأربعة أشهر سجنا نافذة هذا الإعتقال جاء بسبب مقال كتبه الصحفي " سعد بوعبة" تعرض فيه إلى بعض الوزراء الذين يهربون -حسبه- عائلاتهم إلى الخارج بحثا عن الرفاهية بعيدا عن الخطر، فيما يسقط آلاف الضحايا يوميا بسبب الإرهاب، بالإضافة إلى انتقاده المستمر للكيفية التي تتعامل بها السلطة مع الأزمة خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي.

كما منع الصحفيون من ممارسة المهنة بمنعهم من الكتابة تحت غطاء مجموعة من الأسباب، كذلك المتعلقة بنشر إعلانات عن الحزب المنحل أو إجراء حوارات مع قياداته أو حدوث عن مكان اعتقالهم وهذا ما حدث للصحفى " حاج بن عثمان عبد القادر" مراسل وكالة الأنباء الجزائرية بتنبراست والذي توبع قضائيا من قبل محكمة عسكرية بعد أن كشف عن المكان الذي يعتقل فيه الرجل الثاني في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ " علي بن حاج" هذا الصحفي الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجنا نافذة في جويلية 1995 من قبل المحكمة العسكرية لا يزال في عدد المفقودين لحد الآن.

إذن فالصحفيون إذن واجهوا في هذه الفترة التي صاحبت الإنفتاح مشكلتين: تتعلق الأولى بالإرهاب بحيث أنهم دفعوا ما يزيد عن 100 صحفي ثمنا لممارسة المهنة، والمشكلة الثانية هي القضايا المرفوعة ضدهم بحيث أنها وصلت إلى أكثر من 1500 قضية وأدت هذه الحالة المضطربة وعدم الاستقرار في الشارع الأساسي الجزائري إلى بروز مشكلات وعقبات كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية أهمها:

1- حرمان الصحافة من الكفاءة الصحفية الشابة التي تضطر إلى مغادرة البلاد والتوقف عن العمل الصحفي بسبب الخوف من حالة الإغتيال الذي بلغ سبعة وخمسين صحفياً وصحفية في مدة لا تزيد عن عامين.

2- المشكلات الفنية التي تتعرض لها الصحافة بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج والطباعة الذي يؤدي إلى الإحتجاب المؤقت أو التوقف الدائم من الصدور.

3- خضوع الصحافة للرقابة الحكومية الصارمة بسبب حالة عدم الاستقرار الذي يتزامن مع العنف الدموي الذي أصبح سمة شبه يومية في بعض المناطق من الجزائر.

4- خضوع هذه الصحافة لحالة من الإضطراب الفكري الناشئ عن صراع المواقف والإتجاهات المعبرة عن مصالح الفئات والأحزاب والتيارات التي أفرزتها مرحلة التعديدية الحزبية السياسية في الجزائر، والتي تتجلى في المعارك الصحفية التي تشهدها هذه الصحافة.

أما منذ سنة 1999، هذه المرحلة التي تبدأ باعتلاء السيد "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم، والذي حاول خلال فترة حكمه أن يعيد الأمن والاستقرار للبلاد، وأن يرفع المستوى المعيشي للمواطن ويعيد الاعتبار للجزائر في المحافل الدولية، تعهد في بداية حكمه أن تتحكم العلاقة بينه وبين الصحافة خاصة المستقلة على الحوار والنقد البناء بعيداً عن القذف والتشهير، وتعهد بأن لا يتعرض أي صحفي في فترة حكمه للسجن.

وفي عهده وحتى سنة 2006 تم تقديم ثلاث مشاريع لقانون الإعلام، ففي فترة الوزير "حرراوي حبيب شوقي" جاء قانون يمجد حرية الصحافة بشرط لا يتطرق الصحفي إلى أسرار الدولة دون تحديدها...، ثم جاء "عبد العزيز رحابي" ليقدم مشروع يحمي حرية الصحافة ويصب اهتمامه على تنظيم سوق الإشهار دون أن يتحقق المشروع، ليلقى المصير نفسه، المشروع الذي قدمته "خليدة نومي" الذي يفرض ملف نجاعة اقتصادية لتأسيس شركة إعلامية وأخيراً مشروع أخلاقيات المهنة للسيد "بوجمعة هيشور" الذي تم تحويله إلى مواد أخرى يوم 02 ماي 2005 ليبقى منصب وزير الإتصال والإعلام شاغراً حتى وقت لاحق.

وكان المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة في بيان له يعتبر أن مشروع المعدل والمتمم للأمر 165-66 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتعلق بقانون العقوبات في مواده الخاصة بالإهانة والشتم والقذف يتضمن إزلاقات خطيرة ضد الصحافة والتعبير وضد الصحفيين

¹ والمجتمع... إذ قد يؤدي تطبيقها إلى العودة إلى الرقابة الذاتية

ومباشرة بعد تعديل قانون العقوبات بدأت تهم القذف والتشهير تعلن من أطراف عديدة: رؤساء البلديات، ولاة، مؤسسات عسكرية ومدنية وحكومية...، ففي فيفري 2002 رفعت المؤسسة العسكرية دعوى قضائية ضد مدير جريدة الوطن عمر بلهوشات والصحفية سليمية تلمساني التي تعمل في صحيفة الوطن وهذا على خليفة نشرها لمقال موقع في 01 ديسمبر 2001 تتهم فيه المؤسسة العسكرية بالقمع والضلوع في أعمال غير شرعية. كما رفعت نفس المؤسسة دعوى ضد الكاريكاتوري علي ديلام من صحيفة LIBERTE بعد نشره لرسومات تمس شخص الرئيس الراحل محمد بوسياف وتهين المؤسسة العسكرية.

كما ألقىت أحداث منطقة القبائل بظلالها على المشهد الإعلامي، حيث تحولت الصحف الخاصة حسب بعض المراقبين للمشهد الإعلامي إلى منظمات سياسية تلعب دور الأحزاب الغائبة في منطقة القبائل.²

في منتصف شهر أوت 2003، بدأت أزمة فصول جديدة بين السلطة والصحافة المستقلة المكتوبة، حينما أبلغت ستة يوميات هي : الخبر، Le soir d'Algérie، Liberté، l'Expression، والرأي، بضرورة دفع مستحقاتها قبل يوم 17 أوت 2003، أدى الفعل المخالف لهذه التعليمات إلى توقف صدور هذه اليوميات في الشرق والغرب في 18 أوت 2003، هذه القضية دفعت الناشرين إلى التنديد بالممارسات إنقاًما من الصحافة المرة التي

¹ بيان المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة ، الجزائر، الخبر، العدد 3148، 22 أفريل 2001، ص.3.

² أحد المشاركين، ندوة الخبر الدولية حول "مفهوم القذف في الصحافة بفندق الجزائر، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2003.

نشرت الفضائح على أعمدتها وكشفت الممارسات الخطيرة والتي تورطت فيها شخصيات في السلطة والنظام عامة مثل التعذيب واستخدام النفوذ لأغراض مصلحية¹.

ومن جهة أخرى وصف تقرير للفيدرالية الدولية للصحفيين ومنظمة ستيفنوس بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة سنة 2004 بالصعبة بالنسبة للصحافة الجزائرية، حيث واجه الصحفيون أنواع من التهديدات والمراقبة والسجن، كما اعتبرت المنظمة العربية للصحافة في بيان مساندة وتضامن مع الصحافة المستقلة بالجزائر أصدرته في فبراير 2004، حرية الصحافة مكسبا لا يجب التفريط فيه.

وفي الإطار العام للممارسة الصحفية بالجزائر ما زال يتسم بالعشوانية والفوضى، حيث وبالرغم من المكتسبات التي أحرزتها الصحافة المكتوبة في بلادنا إلا أنها لم تستفد من التنظيم الذي يضمن لها أرضية مهنية سليمة تكفل الممارسة المهنية الخاصة بالصحفيين والتكون المستمر والفعال والتحرر من القيود التي تفرضها أصحاب المصالح السياسية والإقتصادية والمالية والإجرامية والتي اعتبارها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة لسنة 2005 (وعاء المشاكل التي تعرفها الصحافة والصحفيون) كما دعا الرئيس الصحفيين إلى : التقييد بأخلاقيات وآداب المهنة، والتمسك أولا وقبل كل شيء بعد الحياد عن الحقيقة وعدم تزييفها على أن يلتزم الصحفيون بأن: لا ينصبوا أنفسهم خصوما أو حكام أو يسعوا الخدمة الوطنية².

ويبقى المجال مفتوحا أمام وضعية الإعلام الحالية التي ربما قد تشهد تطورات في المستقبل إما نحو ارتقايتها واستمراريتها أو نحو تقهقرها وعودتها إلى الممارسات البائدة ما لم يلتزم الإعلاميون حول أسس أخلاقية وقيمية ترفع من مستوى العمل الإعلامي في ظل القيم الأخلاقية الرقيقة، وتبقى رهانات السلطة أيضا مرهونة بارتقاء الإعلام وتطوره ولم يتم هذا إلا بالسعى الدؤوب نحو تحرير قطاع السمعي البصري ودعم الصحافة المكتوبة الناشئة

¹ حميد يس، في " مهمة قذرة أخرى" بعد نشر فضائح السلطة، أويحيى يهدد بتوقف الجرائد، الجزائر، الخبر، العدد 3858، 16 أوت 2003، ص.3.

² سفيان بوعياد، بوتفليقة في اليوم العالمي لحرية التعبير " زمر المصالح وراء مشاكل الصحافة والصحفيين" الجزائر، الخبر، العدد 4384، 3 ماي 2005، ص.2.

وإصدار تشريعات تلقي بمستوى طموحات الإعلاميين كالإلغاء عقوبة السجن في حق الصحفيين ورفع حالة الطوارئ وهذا حتى يؤدوا واجبهم في تكريس حق المواطن في إعلان نزيه موضوعي وصادق.

إذا أرادت الصحافة أن تعيش فيجب عليها أن تحافظ على حريتها، وأن تظل مسؤولة عن كل ما تنشره وتتبثه من أخبار وآراء كما أن على الحكومات والمستغلين بالصحافة والجمهور أن يعملوا جاهدين ليكفلوا استقلال الصحف وكرامتها¹، ولكن العباء الأكبر يقع على الإعلاميين والقائمين بالإتصال أنفسهم، الذين يقيمون الحجة والبرهان والدليل أو ما يصطلح على تسميته بالمحاججة **Argumentation** والتي نجدها نظرا لأهميتها في كل مكان، في الخطاب السياسي حينما يحاول المرسل إستعمال مختلف الأساليب للفت انتباه سامعيه، وفي مرافعة المحامي الذي يحاول التأثير على القضاة وفي اللافتة الإشهارية عندما يحاول رجل الإشهار لإستمالة الزبائن إلى منتوج معين...وهنا دخلت المحاججة ميدان اللسانيات التداولية **Pragmatique** التي تعنى بالقيمة الإنسانية للغة، أي قدرة الكلام على التأثير على الغير².

إذ يجب على الصحفيين أن يواكبوا التطورات التي تحصل في ميدان الإعلام والإتصال وأن يتكونوا تكويناً يتناسب مع الرسالة التي ستوكل إليهم، وأن لا يسمحوا لأي كان أن ينخرط في المهنة إلا وفق شروط معينة أهمها الأخلاق العالية والتقالفة الواسعة والدرائية التامة للفنون الصحفية.

إلى جانب التأهيل والتكوين والمنظومة التشريعية يوجد عامل آخر بإمكانه أن يحمي العمل الإعلامي ويرتقي به ألا وهو المنظمات المهنية في النقابات ومجالس الإعلام وأخلاقيات المهنة التي تكفل استقلال الصحفيين وتحميهم من التدخلات السافرة وتحرر الإعلاميين من القيود التي قد تفرض عليهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ خليل صابات: **الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم**، مرجع سابق، ص 327.

² محمد برقان، كتابات معاصرة، فنون وعلوم، "الخطاب الحجاجي والإتصال"، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، العدد الثامن والخمسون، المجلد الخامس عشر، تشرين الثاني، كانون الأول، 2005، ص 23.

المبحث الأول: الدراسات التي تناولت الجوانب الاجتماعية للقائم بالإعلام.

تمهيد:

في محاولة موضوعية لتأصيل الخبرة العملية وتوظيف التحصيل الأكاديمي في ضوء ما توصلت إليه نتائج البحث في ميدان علوم الإعلام والإتصال، وما تخرجه الجامعة كذلك سنويا من إطارات في مجالات الصحافة والإعلام، وحتى واقتحام خريجي التخصصات الأخرى لهذه المهنة التي أصبحت تلقب بمهنة المتاعب.

ومن جهة أخرى تأثر الأداء المهني أو الكتابة الصحفية بالإعلام كمجال، بالعديد من العوامل الموضوعية، سواء كانت هذه العوامل داخل المؤسسة التي يعمل بها أو خارجها، نابعة من موقع المؤسسة، وعوامل أخرى مرتبطة بشخصية القائم بالإتصال تتعدد أشكالا عديدة: ضغوط ذاتية، مهنية، إدارية، سلطوية، تشريعات، الجماعات والنفوذ والمصالح المختلفة، وقد صنفت هذه الدراسات إلى محورين: جوانب إجتماعية وأخرى مهنية.

ويكشف استعراض التراث النظري في هذا الصدد أن هناك اعترافا واضحا بأهمية الخلفية الاجتماعية والتاريخ المهني لهؤلاء المشتغلين بصناعة الأخبار في الدراسة التي نشرت عام 1952 بعنوان "صحف الصفوة" والتي يفترض مؤلفوها أن محركي هذه الصحف ينحدرون من خلال مهنتهم ووظائفهم فعالية بعض المتغيرات ذات الطبيعة الاجتماعية.

وفي إطار هذا الخط البحثي دراسة أجراها جون ستون وسلوسكي وبومان (Johnstone-Slawman-Bowman) سنة 1986 عن الصحفيين الأمريكيين، فإن طريق المقابلة مع عينة من 1313 صحي - في الصحافة والإذاعة والتلفزيون - قدم الباحثون عرضا شاملا لمهنة الصحافة والخصائص الإجتماعية

الخاصة ببعضها كالتعليم والتدريب وأنماط المهنة والوظائف والتوجهات والإنتماءات السياسية وسلوكيات الحياة اليومية.¹

مفهوم التأثير : L'Influence

عني بتأثير عملية الرقابة حدوث الاستجابة المستهدفة من هذه العملية، التي تتفق مع مفهوم الهدف من الإتصال، أو وظيفة الإتصال، وعادة ما يكون الهدف في وعي المرسل أو القائم بالإتصال، ويتحقق تحقيقه من المستقبل أو المتلقي.²

فالمؤسسة والتنظيم الذي يعمل فيه القائم بالإتصال لن يؤثر عليه من خلال آليات السيطرة، والضبط فقط، ولكنها أيضاً تطبع الفرد في النهاية بطابع المؤسسة وأهدافها و سياستها عن رضا كامل، واقتاعها من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي داخل المؤسسة، وقد لخص الدكتور محمد عبد المجيد في دراسته عن: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير - نتائج سياسة المؤسسة على الأداء المهني القائم بالإتصال على النحو التالي:³

1. يضع القائم بالإتصال إنتماهه إلى المؤسسة الإعلامية في مقدمة اهتماماته وأولوياته سواء أكان الإتصال بوعي أو بدون وعي، وبالتالي تتوقع تراجع الإهتمام بالجمهور وحاجاته في هذه الحالة.
2. ترتفع قيمة الإنتماء إلى المؤسسة الإعلامية كلما تعددت المكاسب التي يحققها القائم بالإتصال من هذا الإنتماء، والتي يمكن أن تبلور في مفهوم الثروة أو السلطة أو النفوذ.
3. نتيجة لعدم الإنتماء إلى المؤسسة في أهدافها وتغيف سياستها في مجالات الإنتاج والنشر والتوزيع.

¹ فاطمة القليني، هناء الجوهرى، منى الفونوانى، ألقت حسن أغاثا، محمد الجوهرى: علم الاجتماع الإعلامى، ط 1، الإسكندرية: دار القاهرة، 2001، ص 190.

² أشرف فهمي خوخة: الرقابة في المؤسسات الصحفية، ب ط، مرجع سابق ذكره، ص 31.

³ محمد عبد المجيد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط 1، القاهرة: عالم الكتب، 1997، ص 380.

4. يتأثر اقتراب القائم بالإتصال من مصادر المعرفة أو المعلومات وتعامله معها بمفهوم التوحد ونتائجها وبالتالي فإن تفيذ أهداف المؤسسة و سياستها تتم بشكل آلي.

5. تثير هذه الصورة البحث في دور القوى التي يتدعم وجود المؤسسات الإعلامية واستمرارها في سم الأجندة المشتركة للمؤسسة والقائم بالإتصال وتحديد أولويات وأساليب النشر.

ومما هو جدير باللحظة مطالبة الباحثين ريلي ورولي – (Riley and Roley) عام 1959 برأية إجتماعية لعملية الإتصال تضع القائم بعملية الإتصال في السياق الإجتماعي لعضوية الجماعة، والجماعة المرجعية والبنية الإجتماعية الأكبر، حيث وجد في ذلك الوقت عدداً قليلاً من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت القائمين بالإتصال والمؤسسات الإعلامية و عمليات الإنتاج، أما اليوم فقد تحسنت الصورة بعض الشيء إذ يوجد عدد لا بأس به من البحوث حول هذه الموضوعات ما زالت الفجوة قائمة برغم ذلك^{*}.

يواجه الصحفيون العديد من المخاطر النفسية والسياسية والإقتصادية والحياتية أثناء ممارسة المهنة تتمثل في حدتها الأدنى في أشكال الرقابة السافرة والمقنعة التي تمارسها الحكومات، وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والفصل عن العمل بصورة متعدفة والنقل إلى وظائف أخرى والمنع من السفر، وصولاً إلى الإعتقال والإحالة إلى المحاكم العسكرية، وذلك رغم ظاهر التغيير الشكلي في القوانين المنظمة لحريات الرأي والتعبير في العديد من دول العالم الثالث وعلى الأخص دول العالم العربي، حيث تتصاعد نبرة الخطاب السياسي العربي في تأكيد هذه الحريات.

* اجتمع عدد من الخبراء في يونيو 1969 تحت إشراف اليونسكو، وبمعاونة المجلس الوطني الكندي لليونسكو لبحث وسائل الإتصال الجماهيري في المجتمع، ولقد استعرض أحد التطورات والإتجاهات الجديدة في بحوث الإتصال لتكون دليلاً ومرشداً للأعمال المستقبلية التي يقوم أو يوصي بها اليونسكو وأجمع الخبراء في تقريرهم النهائي على الحاجة الملحة للبحث في مجالات جديدة لم تأخذ حقها في الدراسة والبحث، وكانت بين هذه المجالات دراسة القائمين بالإتصال وبنائهم القيمي، ورؤيتهم في المجتمع.

غير أن الواقع يؤكد عكس ذلك إذ شهدت العديد من دول العالم وعلى الأخص العالم العربي سلسلة من الممارسات المنافية لحرية الرأي والتعبير، والنشر والإبداع والحق في تداول المعلومات وأشارت إليها بالتفصيل تقارير منظمات حقوق الإنسان ومنظمات العفو الدولية، وجميعها تؤكد تزايد أعداد الصحفيين الذين يتعرضون للإعتداءات الأمنية الصارخة والمطاردات، والإحتجاز بأقسام الشرطة والسجون لفترات تتراوح ما بين 48 ساعة وسبعة أشهر، وتعرض العديد منهم للضرب والتعذيب.¹

لقد كان الإهتمام بدراسة رجل الإعلام مبكراً، أي منذ أن أصبح هذا الأخير محور العملية الإعلامية بعد تعقد المؤسسات الإعلامية في القرن العشرين، حيث أصبحت المؤسسة إجتماعية تساهم في التنشئة الاجتماعية والبناء الثقافي في المجتمع.

وقد كانت الدراسات الأمريكية السباقة في هذا المجال قبل الدراسات الفرنسية، وبالرغم من أن الدراسات الأولى كانت تتناول الجانب التاريخي لرجال الإعلام، إلا أنها اشغلت فيما بعد بالبحث السوسيولوجي لهذا الإنسان من حيث خلفياته، ومميزاته الاجتماعية وعلاقاته ببعض العوامل السوسيولوجية الأخرى التي تؤثر في أسلوب أدائه دوره، وذلك استناداً إلى أن الإنتاج الإعلامي هو بالضرورة نشاط جماعي منظم، أي الأخذ بعين الاعتبار البنية الاجتماعية التي يعمل في إطارها الإعلاميون.²

ومن بين جل الدراسات التي تناولت بالدراسة الجوانب الاجتماعية للفائمين بالإعلام ذكر:

¹ عبد الرحمن عواطف: هموم الصحافة والصحفيين في مصر، مرجع سابق ذكره، ص 95.

² محمد الجوهرى وآخرون: علم الاجتماع دراسة الإعلام والاتصال، مرجع سابق ذكره، ص 65.

1. دراسة وارين بريد:

قام بدراسة حول القائمين بالإعلام والقوى الاجتماعية التي تؤثر على عملهم، وقد استعمل في دراسته طريقة التحلي الوظيفي ليظهر كيف تدفن أو تحذف الصحف والأخبار التي تهدد النظام الاجتماعي والثقافي أو بنائه.

وقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل وسائل الإعلام كمتغير من المتغيرات الاجتماعية والثقافية وكذا الحالات التي تواجه فيها وسائل الإعلام مشكلة نشر أو عدم نشر مضمون قد يؤثر على اتجاه المجتمع. تمكّن بريد من خلال دراسته من إظهار العديد من الوسائل الخاصة التي يمكن عن طريقها، كبت أو إخفاء المؤشرات التي قد تسبب تمزقاً في المجتمع، وأعطى افتراضات تقول: بأن وسائل الإعلام تساعد على تحقيق الإنفاق الثقافي والاجتماعي عن طريق حذف أو دفن المواد التي يمكنها أن تتسبب في تمزيق المجتمع، وتوصل كذلك إلى أن أغلب الموضوعات المذكورة تتنمي إلى مواقف سياسية واقتصادية.

وقد توصل بريد من خلال نتائج دراسته الأولى إلى أن القائم بالاتصال يأخذ بعين الإعتبار النتائج الاجتماعية التي تترتب على نشر المواد الإعلامية.¹

أما في الدراسة التي نشرها سنة 1952 بعنوان "صحف الصحفة" فيفترض فيها أن محرري الصحف ينفذون من خلال مهنتهم ووظائفهم فاعلية بعض المتغيرات ذات الطبيعة الاجتماعية لأعضاء الصحفة، ففي هذه الدراسة ألقى بريد الضوء على الخصائص الاجتماعية بالصحفيين أنماط معيشتهم، وتوجهاتهم وانتساباتهم الطبيعية وسلوكيات حياتهم اليومية.

2. نظرية الشفيع أو المحامي:

رأى هذه النظرية أن القائم بالإعلام يشارك في بناء المجتمع، وينفذ الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية حماية للجمهور و مصالحه، و من هنا فإن المسؤولية

¹ أحمد جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظرية الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص - 308/310.

المهنية للقائم بالإعلام هي أن تدافع عن مصالح الجماعات...، و هناك ثلات إتجاهات رئيسية تحدد فكرة المحامي أو الشفيع.

أ- يؤمن القائم بالإعلام عموما بضرورة الإحتفاظ بسرية مصادرهم في بعض الظروف.

ب-أن مهمة القائم بالإعلام "المحامي" في غالب الأحيان تسبق دوره كمواطن، فهو يؤمن بأنه إذا حصل على معلومات قد تؤدي إلى توجيه الإتهام إلى أحد المجرمين، فإنه غير ملزم بمساعدة الدولة.

ج-يرى أن من حقهم تقديم المعلومات التي تعتبرها الوكالات الحكومية موضوعات سرية.

3. دراسات تأثير الجمهور على الصحفيين:

وجد مجموعة من الباحثين من خلال ما أجروه من بحوث، أن القائم بالإتصال" يخضع في المقام الأول لتأثير ملتقى مادته الإعلامية" فمثل هذا ما أشار إليه تشارلز كولي منذ وقت بعيد عن الصعوبات التي يواجهها القائمون بالإعلام.

أما عن الدراسات الحديثة عن تأثير الجمهور على الإعلاميين، فقد لخص ريمون باور" علاقة الجمهور بالإعلاميين في ثلاثة فروض:

أ- يؤثر الجمهور في طريقة تنظيم المعلومات الجديدة وبالتالي يؤثر فيما يتذكره القائم بالإعلام بعد ذلك هو نفسه.

ب- أن الرسالة التي تصدر عن كاتب معين تصبح مستقلة عن صاحبها، مرغمة إياه إلى أداء سلوك إتصالي معين يتفق ويتوافق معها.

ج-أن الرسائل الإتصالية نادرا ما توجه إلى جمهور ظاهر وحيد منفرد، وإنما توجه إلى جماعة مرجعية في نفس الوقت، وتكون الجماعة بمثابة جمهور ثانوي¹، وقد أظهرت هذه الدراسة أن نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالإعلام

¹ حسن ألفت أغـا: علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 57.

أنه يوجه إليه الرسالة له تأثير كبير على الطريقة التي بمقتضاها يتم اختيار المادة وتنظيمه.

فهناك متطلبات الجمهور وخصائصه، وظروف السوق تتطلب أن تشبع وسائل الإعلام احتياجات الجمهور ومطالبه بنفس الطريقة التي تؤثر بمقتضاها الطالب في النظام الاقتصادي¹.

أما دراسة "أتي لدى سولابول" و "أرفنج شولمان" فقد اهتمت بالإجابة عن التساؤل الآتي:

- إلى أي مدى يؤثر الجمهور على دقة وصدق المادة الإعلامية التي يعدها القائم بالإتصال؟

وأجريت الدراسة على ثلاث مراحل هي:
المرحلة الأولى: فيها طلب من 33 صحفية بعد الإنتهاء من كتابة مقالها أن يذكروا أسماء الأشخاص الذين تبادروا إلى ذهانهم خلال كتابتهم المقال، فخلصت التجربة إلى:

- فريق كان يتخذ من الجمهور موقفاً ودياً، حيث كان يجتهد لكسب رضاه.

- وفريق كان يتخذ المقال الذي يكتبه لمواجهة خدمة قضية ما.

المرحلة الثانية: إنطلق في هذه المرحلة من فرضية هي أنه يمكن للصحي تقديم مقال أفضل إذا كان موضوعه يتحقق مع التوجيه الأساسي مع موقف الجمهور المستهدف، وقد كانت النتيجة إثبات هذه الفرضية.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة أعيدت دراسة نفس بعض الصحفيين الذي طبق عليهم الدراسة في المرحلة الأولى - أجريت بعد عامين - وكانت النتيجة أن وجهة النظر تتغير رغم تلك الفترة الزمنية الطويلة، وقد قادت هذه الملاحظة إلى نتيجة مؤداها أن درجة الدقة في عملية نقل المعلومات تعد مؤشراً دالاً على طبيعة العلاقة

¹ حسن ألفت آغا، علم الاجتماع ودراسة الإعلام والإتصال، المرجع نفسه، ص 58.

بين التصور القائم بالإتصال عن جمهوره من الناحية وطبيعة الأحداث التي يتم تناولها من الناحية الأخرى¹.

هذا عن الدراسات الأجنبية، أما عن الدراسات العربية فنجد، دراسة الدكتور أفت حسن آغا، حول القائمين بالإتصال، وقد توصلت إلى معظم الصحفيين أنهم يصلون إلى توجيه رسائلهم الإعلامية للجمهور العام بكل قطاعاته وفئاته بالمقام الأول، وهذا منطق خاص إذا أخذ بعين الاعتبار الوظائف التي يؤديها الإتصال الجماهيري في المجتمع النامي من حيث التركيز على المصلحة القومية العامة من جانب كل مواطن في المجتمع مهما كان بينهم من اختلافات سياسية أو ثقافية إلى جانب المساهمة في تحقيق إتفاق حول الأهداف والبرامج القومية التي تتطلب مسهامات الجميع.

بالإضافة إلى العديد من الدراسات العربية ذكر منها:

أولاً: دراسة للباحثة عزة عبد العزيز حول: **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، وقد قامت الباحثة بدراسة تحليلية لوظائف الصحافة من خلال التطبيق على صحفتي الأهرام والأعلى، وأوضحت الباحثة أن مشكلة دراستها تكمن في التعرف على ما إذا كانت الصحافة المصرية تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية أم لا؟ وما هي حدود هذه المسؤولية وحجمها في الأنشطة الاجتماعية المختلفة؟ وما هي المجالات التي يرتفع أو ينخفض فيها أداء المسؤولية الاجتماعية لهذه الصحف؟... وقد كشفت الدراسة عن وجود ثلاث مؤشرات لقياس المسؤولية الاجتماعية للصحافة وهي: الكم والت نوع وترتيب الأولويات.

وأوصت الباحثة في ختام دراستها بأن يقوم المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين بتحديد وتوضيح مسؤوليات الصحف المصرية اتجاه المجتمع وعلى ضوء ظروفه وأوضاعه التاريخية والآنية والمستقبلية وضرورة أن يعاد النظر في

¹ حسن أفت آغا، علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، المرجع نفسه، ص 60.

البناء الصحفي إجتماعياً وثقافياً، وضرورة العمل على تلاشي المعوقات التي تواجه الصحافة¹.

ثانياً: دراسة ميدانية قامت بها اللجنة الإجتماعية بمنظمة الصحفيين العالمية عام 1970، حيث تم إعداد إستماراة إستقصاء حول الوضع الإجتماعي للصحفيين لعدد من الدول الإشتراكية والرأسمالية والنامية. وتم إرسال إستمارات الإستقصاء إلى الصحفيين بهذه الدول مترجمة إلى اللغات الروسية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

وقد ركزت هذه الدراسة الميدانية على عدد من القضايا كنظام الدفاع الإجتماعي والعناية بظروف العمل والحماية القانونية للصحفيين ووضعية المنظمات الصحفية والعناية وغيرها من القضايا التي شملتها هذه الدراسة².

¹ عبد الله محمد زلطة: القائم بالاتصال في الصحافة - دراسة نظرية وميدانية، ط 1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 62.

المبحث الثاني: الضغوط الاجتماعية - النفسيّة التي يتعرّض لها القائم بالإتصال:**1. الضغوط الاجتماعية:**

يعرف أستاذة علم الاجتماع الضغط الاجتماعي Social Pressure بأنه:¹ جهود موجهة نحو الأفراد والجماعات بغرض تعديل سلوكها للوصول إلى بعض الأهداف المحددة. الضغط الاجتماعي عن طريق الرأي العام يوجه غالباً إلى الحكومات والهيئات التشريعية للوصول إلى عمل ما فيها يتصل بمشاكل إجتماعية معينة.

وفي مجال الصحافة فإن القائم في فراغ وإنما يعمل في إطار مجتمع يتالف من جماعات إجتماعية متباعدة في مستوياتها الاقتصادية والثقافية والعلمية والعمالية، ويفرض هذا التباين دوره تبايناً في الإهتمامات والمصالح والأهداف التي تسعى كل جماعة إلى تحقيقها. ويقول أستاذة الإتصال أن هذا الصراع الدائر والمستمر في المجتمع يشكل ضغطاً على الصحيفة عند رسم سياستها التحريرية، إذ تجد نفسها مضطرة عند معالجة القضايا والمشكلات المختلفة وتحديد ما ينشر وما لا ينشر أن تأخذ موقفاً مؤيداً أو معارض لفئة معينة وبديهي أن هذا الموقف يتحدد إلى حد كبير على ضوء ما يتتوفر لكل جماعة من نفوذ سياسي واقتصادي يمكنها دون غيرها من الوصول إلى الصحيفة وتوجيهها بما يخدم مصالحها، يحدث هذا في الأنظمة الرأسمالية من قبل جماعة رجال الأعمال وأصحاب الشركات والإحتكارات الكبرى والذين يؤلفون طبقة واحدة في النظام الرأسمالي. كما يحدث في الأنظمة الشمولية، من خلال الصفة السياسية التي تحكم في مقاليد الحكم والإدارة في البلاد.

¹ أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (إنجليزي - فرنسي - عربي)، ب ط، بيروت: مكتبة لبنان، ، بدون سنة، ص 393.

وهكذا فإن تأثير الضغوط الاجتماعية على عملية الممارسة المهنية الإخبارية يعد من وجهة نظر بعض أساتذة الإتصال - على درجة كبيرة من الأهمية، إذا أنه (تأثير) يتراوح بين قيم إجتماعية تكمن في أذهان الإعلاميين الذين يلتزمون بها، حتى وإن كانوا لا يؤمنون بها، وبين أنواع من الضغوط الاجتماعية المباشرة المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته، الذي يقبل مثلاً: منطق المجاملات والمحسوبية على حساب العمل.

فالجزائر باعتبارها واحدة من الدول التي تنتمي إلى ما يطلق عليه بالعالم الثالث^{*} أو العالم النامي، ترتبط وسائل الإتصال الجماهيرية فيها بمجتمعها بعلاقة متبادلة، شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة إجتماعية أخرى، فهي تتأثر بالظروف الإقتصادية ل مجتمعها، حتى لأنها تطبع بطبع يميز تطورها في كل مجتمع عن الآخر. ثم إنها تؤثر في مجتمعها بقدر ما تأخذ منه. وعلى ذلك - كما يقول أستاذ الإتصال - لا يمكن أن ننتظر من وسائل إتصال جماهيري تعيش ظروفًا مختلفة، إلا أن تكون على نفس المستوى من التخلف، وبالتالي لا نستطيع أن نتوقع منها دوراً في تطوير المجتمع إلا بقدر ما تسمح به درجة تطورها ذاته، أما في المجتمعات المتقدمة، فقد ساعدت الظروف الإقتصادية والإجتماعية على جعل وسائل الإتصال الجماهيري قوية ومتقدمة، ذات تنظيم إنتاجي معقد في الإدارة والتمويل والتشغيل والعرض والتوزيع.

وتختلف تأثيرات وسائل الإعلام باختلاف أنواعها و مجالاتها ومواضيعها، ومنه يتضح أن آثار هذه الوسائل مرتبطة بخصائص فنية وإجتماعية ، وتتنوع وسائل الإعلام يجعل المتلقي معرضًا لمؤثرات مختلفة قد تغير من سلوكياته أو تعدلها تبعاً لدرجة التأثير، وهذا ما أشار إليه برنارد بيرلسون Berlson في قاعدة

* يعتبر ألفريد سوفي Alfred Sauvy أول من استعمل تعبير العالم الثالث trois Mondé على غرار الطبقة الثالثة trois état أي الطبقة التي تضم جميع فئات الشعب والتي لا تنتمي إلى طبقة النبلاء ورجال الدين.

شهيرة ترمي في مضمونها إلى أن نوعاً ما من الاتصال ونوعاً ما من الموضوعات تضاف إلى الإنبعاث الخاص لجمهور الاتصال.¹

ونظراً للإهتمام الكبير من جانب الباحثين وأساتذة الاتصال بالتأثير الاجتماعي على العملية الإتصالية، فقد خلصوا إلى نتيجة مؤداها أن كل تحليل للتغير الاجتماعي يجب أن يركز في النهاية على عمليات الاتصال.

لا يمكن قياس عملية الإبداع الصافي منذ بداية التخطيط لإصدار عدد من الصحف، حتى ظهورها كمادة مطبوعة في شكل جريدة أو مجلة بأيام العمل، إضافة إلى أن الصحفيين كثيراً ما يضطرون إلى إنجاز واجبهم المهني في أصعب الظروف وأكثر إستثنائية، وفي مهامات تتطلب ركوب المخاطر، وتستنزف القوة والطاقة بدرجة كبيرة، ومن ثم يعد الإعتراف الاجتماعي بالعمل الصافي، وتعويضه تعويضاً عادلاً، وضمان راحته بشكل مناسب، وحماية حقوقه ومصالحه جزء من المشاكل التي تحاول كل منظمة صحفية أن تحلها وتذللها.

أولهما: عنصر الوقت، فالاختبار، وهي صناعة الصحافة الأساسية، سلعة البار، فما يسعى إليه الصافي ويحصل عليه من معلومات ووقائع تشكل اليوم سبقاً صحيفياً مهما لا أهمية ولا قيمة له غداً، فهناك الجديد ومن ثم يعمل الصافي وسيف الوقت أو عنصر الزمن مسلط عليه بشكل مستمر.

ثانيهما: ضيق المساحة المخصصة للنشر، حيث لا تستطيع الصحفية أن تنشر كل ما يراد إليها من مواد صحفية، فتختار بعضها وتنشره في المساحة المناسبة، مع باقي الأخبار والموضوعات، ومن ثم قد يحصل الصافي على أخبار مهمة لكنه لا يستطيع نشرها لأنها أتت بعد موعد النشر، أو تنشر بعد اختصارها وتركيزها في سطور قليلة قد لا يرضي غرور الصافي ويضيع الجهد الذي بذله في سبيل الحصول عليها هباءً منثوراً.

¹Berelson (B):Communication and public Opinion, in Wilber Schramm, Mass communication, university of Illinoispress, Urbana1945, p500.

أما فيما يتعلق بالضغوطات الإقتصادية والظروف الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع الذي يعمل في ظلها الصافي ووسائل الاتصال الجماهيري ومدى تأثيرها عليه، كذلك الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية المتعلقة بظروف عمل الوسائل نفسها ومن ذلك مثلا:

- الإحتكارات في مجال الاتصال سواء كانت خاصة، عامة أو دولية.
 - عدم كفاية البنى الأساسية للاتصال.
 - أن يكون تقدير السلطة-دينية أو علمانية- دون مناقشة أو معارضة اتجاه غالب أو مسيطر.
 - قد يمارس المعلنون سيطرة إقتصادية على الصحافة، لاعتماد هذه الوسائل، وخاصة في الدول الرأسمالية، على الإعلان كمورد رئيسي لتمويلها.
- تنقاضي بعد الصحف إعارات سرية من الحكومة، وتكون خطورة هذه الإعارات في سريتها، مما قد يقابلها تعمد بعض الصحفيين تضليل الرأي العام دون كشف حقيقة أمرها. ويوضح الباحثان بيرلسون (Berelson, B) وموريس جانويتش (Janowitz, M) أن تأثيرات الإعلام عديدة¹، فربما تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وربما تكون معلنة أو خفية، وربما تكون قوية أو ضعيفة، وربما يكون تأثيرها نفسياً أو سياسياً أو إقتصادياً أو إجتماعياً، وربما تؤثر في الأراء أو القيم أو مستويات المعلومات والمهارات والأدوات والسلوكيات.

وفيما يتعلق بدور الصحافة المكتوبة في تغيير الاتجاه والتأثير على السلوك، فمن الصعب الإسهام في تغيير الإتجاهات الراسخة والعادات وإدخال تغييرات طفيفة، لكن في الإمكان التأثير في الإتجاهات القوية، ومن ثم فإن تغيير الإتجاهات

¹Berelson (B), Janowitz (M): Reader in Public Opinion and Communication, 2nd, free press, New York, 1960, p379.

يأتي عن طريق الاتصال الشخصي في حين يختصر دور الصحافة على المساعدة في ذلك بطريقة مباشرة.¹

و هذه المعطيات تسجل الدور الفعال الذي يلعبه الإعلام المطبوع من حيث مضمونه، وفي هذا الشأن يرى المهتمون في هذا الميدان أنه عندما تكون الرسالة معقدة، وعندما يكون الهدف مخاطبة ذهن الشرائح المتعلمة والمثقفة والخيرة، يكون الإعلام المقرؤ هو الوسيلة الأكفاء لتحقيق الفهم والإقناع من المسموع _ المرئي.²

إن حال الصحافة المكتوبة في الجزائر قد يعطي انطباعاً بأنها مشرقة، لكنها في الحقيقة بائسة، بل شديدة البأس بسبب ظروف مهنية أثرت أيماء تأثير على العمل الإعلامي الصادق، وعنوان بؤسها هو احتكار المطبع في الجزائر، وفيها استمطبع كبيرة تسيطر الحكومة على خمسة منها، تطبع لجل الصحف التي تبقى رهينة التوقيت الذي تحده لها لتسليم الصفحات حتى يمكن سحب الصحيفة، وحتى حجم سحب كل صحيفة مرهون بطاقة هذه المطبع التي تعاني من الإكتظاظ. بغض النظر على قدرة كل عنوان على استقطاب القراء. فيما يبقى مشروع مطبعة الجنوب متوقف والمطبع الخاص بالشرق والغرب تنتظر الفرج علامة على أنها بحاجة إلى ضمانات كبيرة.

ويتبين أكثر معنى التأثير الذي ستمارسه الصحافة المكتوبة عندما يتعلق الأمر بالفئة أو النخبة المثقفة، حيث أن الرسالة الإعلامية التي حملتها الصحف ذات مستويات، وإن كانت معقدة فهي تجد في مستقبلها من المثقفين والمتعلمين إستجابة وتفاعل مع مضمونها.³

كما أشار أحد الصحفيين في الصحف الخاصة أن ما يزيد بؤس الصحافة المكتوبة مشكل الورق في الطباعة، فالورق المستعمل مستورد، ولا يتوفّر فيه أدنى

¹ شاهيناز طاعت: *وسائل الاعلام و التنمية الاجتماعية، دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي*، ط 1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980، ص 63.

² Rice(R)and Atlain(C): *Public Communication*, 2nd edition, Sage, London; 1989, p46.

³ خضور أديب: *فنون الصحافة*، ط 2، جامعة دمشق، دمشق، 1992، ص 56، 57.

الشروط والمعايير المعمول بها حالياً. ناهيك عن تمسك الصحف بالشكل المتوازن من الماضي واقتصرارها على 24 صفحة أو ما يزيد بقليل.

معاناة الصحفي لا تتوقف في حدود الحصار التي تفرضه الخطوط الحمراء، بل تتعذر ليضيق به مكان عمله في التحرير والعمل، فكثيراً هي الصحف التي لا تتوفر على مكاتب العمل، وحتى وإن وجدت فهي تصنف بأهلها، كونها ولليوم الدولة لم توفر مكاناً يتسع للجميع رغم الوعود الكثيرة.

ويمضي الصحفي في عمله بالرغم من كل هذا، ويواجهه حصاراً آخر عن سابقه يتمثل في شبح الحياة الإجتماعية، فالكثير منهم يعانون الويل في حياتهم بحثاً عن لقمة العيش ويحلمون بالحصول على حاسوب محمول، ناهيك في معاناتهم للحصول على سكن يأوينهم أو على الأقل رفع الأجور التي أصبحت هي الأخرى مشكلاً يؤرقهم، إلا أن كرامتهم لا تسمح لهم بالتشهير بوضعيتهم المأساوية، فقد وصل بمطالبة أحد الصحفيين بالمطالبة بكليته مقابل الحصول على مبلغ مالي لشراء بيت لعائده التي تعيش في الشارع بعد طردتها من مسكنها الذي تعيش فيه (USA)، والأدهى من ذلك أن المساعدة التي تلقاها جاءت من بلد العراق الذي يقع تحت وطأة الاحتلال، في حين أدارت فيه السلطة والنقابات وحتى مؤسسات عمل فيها من قبل الصحفي ظهرها. وكثيرون من أمثال هذا الصحفي - العائق الإجتماعية الوضعية - .

هذا الواقع يدفعنا للحديث عن واقع التشغيل في هذا القطاع الذي أصبح استغلالياً بقطاع العام والخاص، فكثيرة هي الأقلام الشابة، بل يتعذر حتى ليشمل مختلف شرائح رجال الإعلام الذين يواجهون البيروقراطية والإقصاء في مختلف المؤسسات الإعلامية، زد على ذلك وجود ظاهرة التشغيل بعقود ما قبل العمل للنيل من النفقات ليجد الإعلامي نفسه بعد عام من الاستغلال عاطلاً عن العمل.

إضافة إلى هذا نجد أن الصحفيين يعانون مجموعة من الأمراض والحوادث المتفرقة، ويقصد بها مختلف الأمراض والحوادث المختلفة الخطيرة التي يتعرضون

لها أثناء قيامهم بتغطيات خبرية كحوادث المرور وحوادث النقل أثناء البحث عن مصادر الأخبار وهي تتلخص فيما يلي:¹

- **الحوادث المختلفة وحوادث المرور والنقل:** هي تلك الحوادث التي يتعرض لها الصحفيون سواء حوادث المرور أو حوادث العمل -المهنية- بسبب الحصول على الأخبار أو البحث عن مصادر الأخبار أو القيام بتغطيات صحافية حول حدث ما، وقد تصل بهم إلى حالات الوفاة. ونذكر على سبيل الحصر الصحفيون الذين لقوا حتفهم جراء حوادث النقل و المرور، حوادث الطائرات، وكذلك التي حدثت سنة 1975 في الفيتام حيث تحطم طائرة كانت تحمل وفد للرئيس الراحل هواري بومدين وراح ضحيتها 15 صحفياً جزائرياً، أو الصحفيين الذين لقوا حتفهم جراء الغارات الأمريكية في العراق وأيضاً فلسطين...

- **التعرض للأمراض:** يعاني الصحفيون اليوم من عدة أمراض نفسية وعضوية تعيق مسارهم الإجتماعي، وتسمى بالأمراض المهنية مثل: التوتر، أمراض القلب، ضغط الدم خاصة، حيث أسفرت الإحصائيات عن إرتفاع أمراض ضغط الدم لدى الجزائريين 1 من 6 بهذه الأمراض في الجزائر.

- **الصحافة أمام العائق المادي:** يعتبر العائق المادي من أقوى الضغوطات التي يتعرض لها الصحفي في مساره المهني، فهو يتعرض لمشاكل مادية منها تأخر الراتب، بالإضافة إلى تحمله أعباء التنقل للقيام بأي تغطية إخبارية أو صحافية أو جمع مصادر الأخبار، فالمؤسسة الإعلامية لا تغطي هذه التكاليف إلى جانب إمكانية الطرد من العمل ومن ثم الوقوع في البطالة بالنسبة للصحفيين غير الدائمين في الجريدة، هي عائق تقف أمام السير الحسن أمام هذه المهنة النبيلة.

¹ عبد الرحمن عواطف: هموم الصحافة والصحفيين في مصر، مرجع سبق ذكره، ص142.

• **نهاية عقد العمل:** لقد تحول الصافي في المؤسسة الإعلامية من صافي دائم إلى صافي متعاقد لمدة معينة من الأشهر عادة من 3 إلى 6 أشهر قابلة التجديد بالنسبة للمحررين، وهذه مهلة قابلة للتجديد بالنسبة للصحافيين المسؤولين كرؤساء الأقسام والتحرير...، وقد أضحت طريقة التعاقد نوع من الضغط على الصافي تمارس بطريقة غير مباشرة على الصحفيين الذين يلتزمون بالسياسة الإعلامية للجريدة، أو بالتوجيهات المباشرة لمدير الصحيفة الذي يضع الحق لنفسه في عقد العمل.

• **تأخر الراتب:** ليست كل المؤسسات الإعلامية متساوية الدخل المالي الذي تقتنيه من مداخيل الإشهار، فإن جل الجرائد تعاني ضائقة مالية تتسبب في تأخر دفع رواتب العمال، وبذلك فإن أغلب الصحفيين لا يتقاضون رواتبهم في الموعد- أي نهاية الشهر- بغض النظر عن ضالتها، فهي لا تكفي بالمقارنة مع جهد الصحفي المبذول.

• **توبيخ المسؤول الأعلى:** يجتمع الطاقم الصحفي صباح كل يوم مع رئيس التحرير أو مدير النشر، ويتم رسم الخطوط التعريفية التي تخرج بها الجريدة في اليوم الموالي، وبذلك تكون فرصة لرئيس الجلسة لتقديم ملاحظات أو توبيخات لبعض الصحفيين لعدم إتقان عملهم أو لتأخير الحصول على الخبر ولعدم الحصول عليه أصلاً بالمقارنة مع ما تفرد به الجرائد الأخرى وخاصة إذا كانت الجريدة المعنية منافسة.

- الضغوط النفسية:

إهتم عدد من الباحثين بدراسة "المناخ النفسي" للعاملين في المؤسسات المختلفة، عرفه بعضهم بأنه "عبارة عن المواقف أو الإتجاهات النفسية العامة التي يتخذها كل جمهور نوعي اتجاه كل ما يتصل بالمؤسسة التي بها مصالحه وقد تكون هذه المواقف أو الإتجاهات النفسية إيجابية، فيكون المناخ النفسي داخل المؤسسة وخارجها صحياً وصالحاً لتطورها وتقدمها. وقد تكون سلبية فيكون المناخ النفسي

فاسدا وغير صالح. ومن هنا كانت أهمية هذا المناخ النفسي وخطورته بالنسبة لكل مؤسسة في المجتمع المعاصر¹.

وعلى صعيد الوضع الداخلي في الدول النامية، يعاني الصحفي فيها من أنواع مختلفة من التوتر، فهم - من ناحية- قريبون من الحقائق السياسية في بلادهم مما يمكنهم من تأصيل العلاقات الشخصية المؤثرة على السياسات الداخلية ويعرفون الأسباب وراء أي شائعات، وهم من ناحية أخرى- على وعي بفجوة النفاق الموجودة دائماً في أي نظام سياسي، أي بين التصريحات العلنية والحسابات الداخلية. وتقول منظمة الصحفيين العالمية في دراستها التي أعدتها فاسيليف: إن مهنة الصحافة قد أصبحت لتعاظم أهميتها ومسؤوليتها أكثر مدعاه للتعب والإنهاك الذين يسببان بالدرجة الأولى، أمراض القلب بين الصحفيين"

وإذا كانت الصحافة كما يصفها البعض هي مهنة المتاعب، أو هي مهمة البحث عن الحقيقة، فإن البحث عن الحقيقة من خلال الأخبار والموضوعات، يجعل الصحفي في حالة مستمرة من الترقب والانتظار والواقع واليأس والإحباط، الإنصار والإنكسار مما يسبب التعب والإنهاك، كل هذه العوامل تنعكس سلباً على مهنة الصحفي وعلى أحواله النفسية والعصبية، والتي تتسبب في الوفاة الفجائية لعدد كبير منهم.

وتتلخص في أمراض القلب والإضطرابات العصبية وضغطوط نفسية تعرف بالهواجس، والهاجس هو الموقف الذي تكون فيه المتطلبات الواقعة على الفرد على درجة أكبر من إمكاناته ومجهوداته الذاتية، وتكون نتيجة لأزمة، ظروف أو أحداث تنتج وترج عن نطاق تحكم الإنسان.

وفي عام 1960، قامت مجموعة من أطباء سان فرانسيسكو بـ "وم أ" بإجراء مسح عن تطور الأحوال الصحية لقلوب 3524 شخص، من سكان المدينة الذين

¹ محمد عبد البادي: مدخل إلى قياس المناخ النفسي للمؤسسات المعاصرة، ط 1، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1979، ص.3.

ترواحت أعمارهم ما بين 39-59 سنة، والذين تبدو عليهم علامات الصحة الجيدة، وبعد ستة أعوام من الملاحظة الطبية الجديدة، نشر الأطباء القائمون بالمسح نتائج دراستهم التي أثبتت أن الصحفيين الطيارين والمهندسين العاملين في مجال الفضاء الخارجي في مقدمة الفئات المهددة بأمراض القلب.

وفي العالم العربي، أكدت دراسة أجريت على عينة من الصحفيين العاملين في ثلات صحف، في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، أن الضغوط النفسية تأتي في مقدمة الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون، خاصة المحررون الأجانب الذي يعملون في صحف تصدر في غير بلادهم الأصلية. ورصدت هذه الدراسة الضغوط وفي عدم الإستقرار العائلي أو الوظيفي خاصة بالنسبة للصحفيين العاملين في الصحف اليومية¹.

ثم أن الصحفيين يشتكون من عدم تمكّنهم من اختيار المواضيع المناسبة وتحريرها، ذلك أن الصحافة المكتوبة تستمد قوّة تأثيرها من ذلك، ومن حيث الإختيار الفعال لأنواع الصحفية الملائمة لذلك.²

أما الضغوط النفسية التي يواجهها الصحفي المواطن، فتتمثل في عدم الثقة في قدراته وكفاءته، وندرة الفرص التي تتاح أمامه لإثبات مهاراته الصحفية، والتشكيك في مدى تحمله للمسؤولية، وشعوره الدائم بأن المناصب القيادية والإشرافية والإمتيازات المالية والمهنية والمادية، يستحوذ الصحفيون الوافدون على معظمها، بحكم الأقدمية والخبرة. والأمر لم يبق عند هذا الحد بل تحول إلى قيود.

و رغم المسار المضروب، إلا أن المحيط القانوني في الجزائر ساعد على وجود حرية إعلامية و تعدديّة عبر صفحات الصحف ارتبطت بالتعديّة السياسية التي عجلت الأحداث المأساوية في تشكّلها. وكانت مضرّباً للمثل عربياً وحتى دولياً،

¹ عبد الرحمن عواطف: هموم الصحافة والصحفيين في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 143/144.

² نصر الدين لعياضي: مسائلة الإعلام ، ب ط، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1991، ص 206.

و جعل من الجزائر بلدا له السبق في بناء صحفة حرة بلغت من الجرأة ما لم تبلغه حتى صحفة بعد الدول الديمقراطية و حرية التعبير.

3- العوائق المهنية:

أ- الضغوط المهنية من منظور إداري:

يصنف بعض أساتذة الإدارة أسباب الضغوط المهنية إلى خمسة أنواع، فهناك الأسباب الشخصية التي ترجع إلى نمط شخصية الفرد وقدراته و ملكاته و اتجاهاته، فالشخصية المتعلقة مثلا يعاني صاحبها من كثرة الضغوط، وهناك الأسباب التي ترجع إلى الظروف المحيطة بالفرد في مجال الأسرة، فمتاعب الأبناء والخلافات الزوجية و قصور الموارد المالية للأسرة عن تلبية احتياجاتها تعتبر من العوامل الضاغطة على الفرد وهناك ثالثا الأسباب الوظيفية، حيث يؤدي شغل وظيفة لا تناسب مع مؤهلاته و ملكاته و رغباته و فشله وبالتالي في تحقيق ذاته من خلال قيامه بمهامها، إلى إحباطه و الضغط عليه.¹ وهناك أسباب تنظيمية تتمثل في تبعية الفرد لمدير سلطي لا يسمح بالمشاركة أو المناقشة ولا يجيد العلاقات الإنسانية في تعاملاته مع مرؤوسيه، كما أن قصور نظم الاتصال و تقادها أو غموضها و اعتماد التنظيم على الطريقة البيروقراطية و تركيز السلطة، تعد أسبابا هامة لزيادة الضغوط على العاملين وهناك أخيرا أسبابا بيئية تتمثل في صعوبة المواصلات و ازدحام الشوارع و اختناقات المرور وتلوث البيئة و مشكلات الإسكان وغيرها مما يجعلها تشكل عوامل ضاغطة على الفرد.

ويرى بعض أساتذة الاتصال المتخصصين في إدارة المؤسسات الإعلامية أن "الضغط الإدارية تمارس تأثيرا حاسما على القائم بالاتصال وهو تأثير يفوق القيود المهنية بمراحل عديدة" كما أن "الضغط الإدارية التي تحد من استقلالية وفاعلية العمل الإعلامي أكثر من القيود التي تفرضها الأنشطة الصناعية والتجارية

¹ سعيد محمد السيد: الضغط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

الأخرى" لكن المشكلة تتعلق بالطبيعة غير الظاهرة للضغط التي تمارسها المؤسسات الإعلامية مما يدفع البعض لتصويرها في أقل من حجمها الطبيعي.¹

بـ الضغوط المهنية التي يتعرض لها القائم بالاتصال أثناء الممارسة الإخبارية:

إهتم العديد من الباحثين بدراسة الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون في الحقل الصفي² وخاصة في غرفة الأخبار، ومن بين هذه الدراسات دراسة بريد Breed عن التحكم الاجتماعي في غرفة الأخبار، حيث أكد الباحث في دراسته على قوة الضغوط غير الرسمية التي تؤدي إلى خضوع الكتاب والصحفيين الذين قد لا يتفقون مع السياسة الخاصة بالمؤسسة الإعلامية، ويرى بريد أن "الميكانيزم" السيطرة عبارة عن أدوات تستحدث القائم بالاتصال للتوقع أو تجنب عدم موافقة رؤسائه على أساليب عمله، وتتضمن هذه الأدوات:

- أـ استخدام السلطة الرسمية وتوقيع العقوبات مع إمكانية إعطاء موضوعات الخالية لأشخاص مؤمنين لتغطيتها.
- بـ الإحساس بالإلتزام والنقد من ناحية الرؤساء.
- تـ المؤشرات الخاصة بتجنب بعض الموضوعات، أو بأسلوب التناول كالشطب على أجزاء من الموضوعات.
- ثـ رغبة الصحفي في الإستمرار في وظيفته وعدم الإضرار بفرص الترقى.
- جـ المناقشات داخل إجتماعات مجالس التحرير.

¹ المرجع نفسه، ص 21.

² ابنت المدرسة الفرنسية تعبر: "الحقل الصفي" للدلالة على الأوضاع الصحفية والضغط التي تمارسها المؤسسة الصحفية على عمل القارئ بالاتصال أنظر عواطف عبد الرحمن وأخرون: القائم بالاتصال في الصحافة المصرية، المرجع السابق، ص 9.

في دراستهما حول معايير انتقاء الأنباء من الوكالات في غرفة الأخبار، يرى الباحثان إليوت وجولدنج Golding-Eliotand ، أن هناك من المتطلبات أو الضغوط أو المعايير التي تبعتها وسائل الإتصال في انتقاء أخبار الوكالات: الضغط الأول و يأتي من الحكومة أو تعرضه الحكومة أما الضغط الثاني فيتعلق بكل وسيلة منفردة من وسائل الإتصال، وتلعب فيه مفاهيم الإعلاميين الخاصة عن الإتصال دورا هاما، والضغط الثالث هو ضرورة التعبير عن احتياجات أو رغبات الجمهور.

ونقول الدكتورة أسماء حافظ: إن الصحفي يمارس مهام تحرير و تغطية الحملة الصحفية تحت توجيه الإدارة وفي إطار سياسة الصحيفة التحريرية، وهي مؤثرات واعتبارات إلى حد كبير في التحرير والنشر، ومن بين جوانب تلك الظروف، العوامل المتعلقة بأسلوب نقل واستقاء الأخبار وجمعها من مصادرها، وكذا عناصر الإخراج والتصوير الصحفي والطباعة والتوزيع، وكافة النواحي الأخرى الفنية والمهنية المتصلة بالنشاط الصحفي.

والصحفي عليه أن يجدد معلوماته وقدراته وفقا لمتطلبات عنصر الزمن، وعليه تكيف فنون الكتابة الصحفية وفقا لذلك، وهذا يعتبر أهم خاصية بالنسبة لمضمون المادة الصحفية.¹

وإذا كانت وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها تؤدي وظيفة مشتركة و التناقض بينها قائم على تلقيف الأخبار و استقطاب أكبر عدد من الجمهور، يبقى أكثرية الصحفيين العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة يعتبرون أنفسهم ممثلي المواطنين و المصلحة العامة طبقا لمبدأ الحقوق و الواجبات.²

وفي دراسة أعدها ثلاثة من الأساتذة بجامعة (أيوا) الأمريكية حول قضايا القذف المرفوعة ضد وسائل الإعلام الأمريكية خلال الفترة من عام 1974- 1984، ثبت أن الصحفيين يمضون معظم أوقاته تحت ضغوط عديدة مثل: ضغط

¹ نور الدين بلبل: دليل الكتابة الصحفية، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 14.

² Schulte(H) ,Dufresne(M.B): Pratique du Journalisme, Nouveaux Horizons, France, 2002 ,p2et 3,

الوقت وضرورة تقديم الأخبار في أوقات معينة والرغبة في تحقيق السبق الصافي، وكذلك مقابلة بعض الأشخاص الذين يرغبون في مجرد الظهور في الأخبار ولو لأسباب تافهة، وكذلك هؤلاء الذين يحاولون منع نشر الأخبار الحقيقة.

بالإضافة إلى الضغوط المهنية السابقة التي يتعرض لها الصحفيون في مجال الممارسة الإخبارية، هناك ضغط التقاليد الذي يتمثل فيما درجت عليه المؤسسة الصحفية في تغطيتها الإخبارية للأحداث.

وعلى ضوء هذه التقاليد، والتي تتسم باستمرار تطبيع المحررين الجدد عليها يتم الاهتمام بتقديم تغطية مكثفة لأنواع معينة من الأخبار بصرف النظر عن القيمة الإخبارية لها أو درجة أهميتها¹.

المبحث الثالث: تأثير التكوين الإعلامي على الأداء المهني للصافي .

يمكن الإفتراض بأن هناك علاقة شبه ضرورية بين عامل التكوين وعامل الأداء في أي مجتمع، وتعود الرداءة في ميدان الممارسة الإعلامية جزئياً إلى هشاشة الرصيد المعرفي (النظري والميداني) الذي تقدمه مؤسسات التكوين الإعلامي².

وقد جاء في تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإتصال 1981 "أن نوعية أي نظام إعلامي تحكمها إلى حد كبير كفاءة من يتولون تشغيله" ويعود الاهتمام بالتكوين الإعلامي تاريخياً إلى بداية هذا القرن تماشياً مع الطلب المتزايد على الإطارات الكفالة في أوساط الصحف الأمريكية الكبرى، غير أن الدراسات الكبرى الخاصة بإشكالية تكوين الإعلاميين نادرة، وما يل على هذه الضالة هو أن الأدباء الإعلامية عادة ما تستثني مسألة التكوين في أطروحتها عدا بعض الإشارات التي

¹ عبد الفتاح عبد النبي: سوسيولوجيا الخبر الصافي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² عبد الرحمن عزي: دراسات إعلامية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

ترد في سياق الحديث عن التدريس الإعلامي .Journalisme éducation أو éducation

كما أنه بات من المؤكد اليوم أن الجامعة الجزائرية تعرف توسيعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من حيث تعداد الطلبة أو إنشاء الهياكل القاعدية وكذا تأثير الأساتذة في مختلف المجالات والتخصصات العلمية: إجتماعية كانت أو إنسانية أو علمية دقيقة. وما يجدر الإشارة إليه أنه تم إنشاء العديد من أقسام الإعلام والاتصال التي تأخذ على عاتقها التقين في إطار مقياس نظريات الإعلام بتدريس ما يحدث داخل الصحفية من حيث أسلوب العمل بها.

ومما لا شك فيه أن الصحافة تلعب اليوم دورا في بناء المجتمعات وهي تصاحب كل عملية ديمقراطية قابلة للتطور والإزدهار في ظل قيم حرية التعبير عن الرأي، واحترام الرأي الآخر.

لأجل هذا أصبحت الكلمة في المجتمعات الديمقراطية سلطتها خصوصا بعد الإنفجار الضخم الذي حصل مع بداية القرن العشرين للثورة المعلوماتية الكبيرة. فأصبحت الصحافة كغيرها من المهن العالية الشأن التي تعبّر عن شكل من أشكال السلطة في المجتمعات الديمقراطية.

ورغم أهمية الإعداد العلمي والأكاديمي الذي يتلقاه الطلبة في فترات تكوينهم، إلا أنه ينطوي على بعض جوانب القصور، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- الطالب الجامعي في مرحلة التدرج يتعرف على الجوانب التي تؤثر على فاعلية القائم بالاتصال من خلال نتائج بحوث وليس من واقع الممارسة الفعلية للفائم بالإتصال. هذا في الوقت الذي تعد فيه النتائج حصيلة دراسات أجريت في إطار ظروف بيئية مختلفة غربية أو من دول المشرق. وهذا ما تعكسه المكتبة الجزائرية وما تحويه من مراجع في تخصص علوم الإعلام والاتصال بفروعه المختلفة.

• العوامل التي تؤثر على فاعلية القائم بالاتصال في الصحافة والتي يدرسها الطالب ليست سوى مجموعة أسس ومبادئ. ولكن من زاوية الممارسة الفعلية إلى أي مدى تؤثر هذه العوامل فعلاً في القائم بالاتصال في حقل الصحافة الجزائرية خاصة المكتوبة منها؟، وما مدى إدراكه لهذه العوامل أثناء الممارسة الصحفية؟، وما مدى إدراكه لأبعاد تأثيراتها المختلفة؟.¹

وإن تدريب العاملين جزء لا غنى عنه في التخطيط لوسائل الإعلام، إذا ما أريد لهذه الوسائل أن تفي باحتياجات تنموية معينة تحددها كل دولة، ذلك أن نوعية أي نظام تحكمها إلى حد كبير كفاءة من يتولون تشغيله، لذلك يمكن اعتبار أن التدريب على وسائل الاتصال الجماهيرية، وعلى كافة المستويات وبكافية الأشكال له أهمية قصوى، ويمكن اعتبار أمراً أساسياً بالنسبة للتشغيل الفعال لتنظيم الاتصال ولتطوير نظراً للنقص الحاد في العاملين المدربين على نحو ملائم في كثير من البلدان النامية.

فإنه يجب أن تظل قضية تنمية موارد القوى العاملة تحظى بأولوية خاصة من قبل واضعي السياسات والمخططين.²

لذلك من الأمور المسلم بها في مجال العمل الإعلامي أن يكون التدريب بمعناه العام عملية مستمرة لا تبدأ ثم تنتهي عند فترة معينة من عمر الإعلامي، بل تستمر مادام مستمراً بالعمل. وتوجد مجموعة من الإعتبارات التي تؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التدريب في مجال الإعلام من أهمها:³

زيادة فاعلية الخدمات الإعلامية في التأثير العام:

تؤدي وسائل الإعلام الجماهيرية خاصة الراديو والتلفزيون والصحف دوراً مؤثراً في تشكيل الرأي العام وإمداده بالمعلومات والأراء والقيم، مما يفرض

¹ محمد وهبي: بحث في الاتصال, ط2، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص ص 11-56.

² عدلي رضا، عاطف العبد : ادارة المؤسسات الإعلامية - الأسس النظرية والمناهج التطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 171.

³ المرجع نفسه، ص 172.

ضرورة وصول الخدمات الإعلامية إلى أعلى درجة ممكنة من الفعالية والتأثير. يستلزم الوصول إلى هذا توافر مجموعة من العناصر كالأجهزة الهندسية المناسبة ووضع السياسات التخطيطية وعلى رأس هذه العناصر العنصر البشري الذي يتولى تشغيل هذه الأجهزة وتنفيذ السياسات التخطيطية.

-حسن استخدام الإمكانيات المتاحة:

لا يمكن تحقيق الاستخدام الرشيد للإمكانيات المتاحة إلا عن طريق الأيدي المدبرة الخبرة، فهي القادرة على العناية بالأجهزة الدقيقة وعدم تعريضها بسبب سوء الاستخدام - إلى التلف وهي القادرة على استخدام كل دقيقة من ساعات عمل الأستوديو والأجهزة الفنية وعدم ضياعها فيما لا ينبغي أن تضيع فيه.

-إعداد احتياطي من العاملين لمواجهة متطلبات التوسيع والإشاعات الجديدة:

تمر معظم الخدمات الإعلامية في الوطن العربي في الوقت الحاضر بمرحلة تطور ضخمة تتمثل في محطات إذاعية وقنوات تلفزيونية جديدة، وإقامة مدن إعلامية واستوديوهات وشبكات إرسال جديدة، مع زيادة كفاءة الموجدة منها حاليا بتزويدها بإحدى الأجهزة والمعدات الفنية، وهو توسيع ضروري يتماشى مع أهمية الدور المنوط بالعمل الإعلامي والمسؤوليات السياسية والاجتماعية الملقاة على كاهله.

-وينبغي في هذا الصدد التذكير بـ ملاحظتين¹:

أولاً: أن مؤسسات التكوين الإعلامي والمتمثلة على مستوى الغرب العربي في معهد "علوم الإعلام والاتصال" بالجزائر منذ 1964 "المعهد العالي لصحافة"

¹ عبد الرحمن عزي، دراسات اعلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000، 1001، 1002، 1003، 1004، 1005، 1006، 1007، 1008، 1009، 1000، 1001، 1002، 1003، 1004، 1005، 1006، 1007، 1008، 1009، 1010، 1011، 1012، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1010، 1011، 1012، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1020، 1021، 1022، 1023، 1024، 1025، 1026، 1027، 1028، 1029، 1020، 1021، 1022، 1023، 1024، 1025، 1026، 1027، 1028، 1029، 1030، 1031، 1032، 1033، 1034، 1035، 1036، 1037، 1038، 1039، 1030، 1031، 1032، 1033، 1034، 1035، 1036، 1037، 1038، 1039، 1040، 1041، 1042، 1043، 1044، 1045، 1046، 1047، 1048، 1049، 1040، 1041، 1042، 1043، 1044، 1045، 1046، 1047، 1048، 1049، 1050، 1051، 1052، 1053، 1054، 1055، 1056، 1057، 1058، 1059، 1050، 1051، 1052، 1053، 1054، 1055، 1056، 1057، 1058، 1059، 1060، 1061، 1062، 1063، 1064، 1065، 1066، 1067، 1068، 1069، 1060، 1061، 1062، 1063، 1064، 1065، 1066، 1067، 1068، 1069، 1070، 1071، 1072، 1073، 1074، 1075، 1076، 1077، 1078، 1079، 1070، 1071، 1072، 1073، 1074، 1075، 1076، 1077، 1078، 1079، 1080، 1081، 1082، 1083، 1084، 1085، 1086، 1087، 1088، 1089، 1080، 1081، 1082، 1083، 1084، 1085، 1086، 1087، 1088، 1089، 1090، 1091، 1092، 1093، 1094، 1095، 1096، 1097، 1098، 1099، 1090، 1091، 1092، 1093، 1094، 1095، 1096، 1097، 1098، 1099، 1100، 1101، 1102، 1103، 1104، 1105، 1106، 1107، 1108، 1109، 1100، 1101، 1102، 1103، 1104، 1105، 1106، 1107، 1108، 1109، 1110، 1111، 1112، 1113، 1114، 1115، 1116، 1117، 1118، 1119، 1110، 1111، 1112، 1113، 1114، 1115، 1116، 1117، 1118، 1119، 1120، 1121، 1122، 1123، 1124، 1125، 1126، 1127، 1128، 1129، 1120، 1121، 1122، 1123، 1124، 1125، 1126، 1127، 1128، 1129، 1130، 1131، 1132، 1133، 1134، 1135، 1136، 1137، 1138، 1139، 1130، 1131، 1132، 1133، 1134، 1135، 1136، 1137، 1138، 1139، 1140، 1141، 1142، 1143، 1144، 1145، 1146، 1147، 1148، 1149، 1140، 1141، 1142، 1143، 1144، 1145، 1146، 1147، 1148، 1149، 1150، 1151، 1152، 1153، 1154، 1155، 1156، 1157، 1158، 1159، 1150، 1151، 1152، 1153، 1154، 1155، 1156، 1157، 1158، 1159، 1160، 1161، 1162، 1163، 1164، 1165، 1166، 1167، 1168، 1169، 1160، 1161، 1162، 1163، 1164، 1165، 1166، 1167، 1168، 1169، 1170، 1171، 1172، 1173، 1174، 1175، 1176، 1177، 1178، 1179، 1170، 1171، 1172، 1173، 1174، 1175، 1176، 1177، 1178، 1179، 1180، 1181، 1182، 1183، 1184، 1185، 1186، 1187، 1188، 1189، 1180، 1181، 1182، 1183، 1184، 1185، 1186، 1187، 1188، 1189، 1190، 1191، 1192، 1193، 1194، 1195، 1196، 1197، 1198، 1199، 1190، 1191، 1192، 1193، 1194، 1195، 1196، 1197، 1198، 1199، 1200، 1201، 1202، 1203، 1204، 1205، 1206، 1207، 1208، 1209، 1200، 1201، 1202، 1203، 1204، 1205، 1206، 1207، 1208، 1209، 1210، 1211، 1212، 1213، 1214، 1215، 1216، 1217، 1218، 1219، 1210، 1211، 1212، 1213، 1214، 1215، 1216، 1217، 1218، 1219، 1220، 1221، 1222، 1223، 1224، 1225، 1226، 1227، 1228، 1229، 1220، 1221، 1222، 1223، 1224، 1225، 1226، 1227، 1228، 1229، 1230، 1231، 1232، 1233، 1234، 1235، 1236، 1237، 1238، 1239، 1230، 1231، 1232، 1233، 1234، 1235، 1236، 1237، 1238، 1239، 1240، 1241، 1242، 1243، 1244، 1245، 1246، 1247، 1248، 1249، 1240، 1241، 1242، 1243، 1244، 1245، 1246، 1247، 1248، 1249، 1250، 1251، 1252، 1253، 1254، 1255، 1256، 1257، 1258، 1259، 1250، 1251، 1252، 1253، 1254، 1255، 1256، 1257، 1258، 1259، 1260، 1261، 1262، 1263، 1264، 1265، 1266، 1267، 1268، 1269، 1260، 1261، 1262، 1263، 1264، 1265، 1266، 1267، 1268، 1269، 1270، 1271، 1272، 1273، 1274، 1275، 1276، 1277، 1278، 1279، 1270، 1271، 1272، 1273، 1274، 1275، 1276، 1277، 1278، 1279، 1280، 1281، 1282، 1283، 1284، 1285، 1286، 1287، 1288، 1289، 1280، 1281، 1282، 1283، 1284، 1285، 1286، 1287، 1288، 1289، 1290، 1291، 1292، 1293، 1294، 1295، 1296، 1297، 1298، 1299، 1290، 1291، 1292، 1293، 1294، 1295، 1296، 1297، 1298، 1299، 1300، 1301، 1302، 1303، 1304، 1305، 1306، 1307، 1308، 1309، 1300، 1301، 1302، 1303، 1304، 1305، 1306، 1307، 1308، 1309، 1310، 1311، 1312، 1313، 1314، 1315، 1316، 1317، 1318، 1319، 1310، 1311، 1312، 1313، 1314، 1315، 1316، 1317، 1318، 1319، 1320، 1321، 1322، 1323، 1324، 1325، 1326، 1327، 1328، 1329، 1320، 1321، 1322، 1323، 1324، 1325، 1326، 1327، 1328، 1329، 1330، 1331، 1332، 1333، 1334، 1335، 1336، 1337، 1338، 1339، 1330، 1331، 1332، 1333، 1334، 1335، 1336، 1337، 1338، 1339، 1340، 1341، 1342، 1343، 1344، 1345، 1346، 1347، 1348، 1349، 1340، 1341، 1342، 1343، 1344، 1345، 1346، 1347، 1348، 1349، 1350، 1351، 1352، 1353، 1354، 1355، 1356، 1357، 1358، 1359، 1350، 1351، 1352، 1353، 1354، 1355، 1356، 1357، 1358، 1359، 1360، 1361، 1362، 1363، 1364، 1365، 1366، 1367، 1368، 1369، 1360، 1361، 1362، 1363، 1364، 1365، 1366، 1367، 1368، 1369، 1370، 1371، 1372، 1373، 1374، 1375، 1376، 1377، 1378، 1379، 1370، 1371، 1372، 1373، 1374، 1375، 1376، 1377، 1378، 1379، 1380، 1381، 1382، 1383، 1384، 1385، 1386، 1387، 1388، 1389، 1380، 1381، 1382، 1383، 1384، 1385، 1386، 1387، 1388، 1389، 1390، 1391، 1392، 1393، 1394، 1395، 1396، 1397، 1398، 1399، 1390، 1391، 1392، 1393، 1394، 1395، 1396، 1397، 1398، 1399، 1400، 1401، 1402، 1403، 1404، 1405، 1406، 1407، 1408، 1409، 1400، 1401، 1402، 1403، 1404، 1405، 1406، 1407، 1408، 1409، 1410، 1411، 1412، 1413، 1414، 1415، 14

بالمغرب 1977، ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس منذ 1976 ليست الوحيدة في عملية تكوين الإعلاميين الممارسين أو المحترفين عملياً.

ثانياً: أن المخرج من معهد التكوين الإعلامي قد لا يتوجه بالضرورة إلى العمل الصافي. ويمكن الإفتراض أيضاً أن هيئة الإعلاميين ليست دائماً في استقرار، يلجأ بعض هؤلاء بحكم ضغوط المهنة وضالة الإمكانيات إلى ميادين خارج المهنة الصحفية كالتعليم والإدارة والسياسة.

التكوين في الجامعة:

من الأهداف الأساسية للجامعة المساهمة في تكوين الإطارات الكفؤة لمباشرة عملية التنمية، ولبلوغ هذا الهدف من الضروري السعي لتحقيق فعالية نظام التكوين العالي عن طريق ضمان المردودية القصوى لمجمل الإستثمارات الممنوحة، وإيجاد المؤهلات المناسبة لمناصب العمل المعروضة من قبل القطاعات المستخدمة¹، وذلك بربط التعليم العالي بالإنتاج بشتى أنواعه، ولاسيما بمحظى الدراسة والتدريب، خاصة وأن مردود العملية التعليمية يقيم بمدى تأثير الخبرة التي تصنعها المؤسسة الجامعية على الحياة العملية الاجتماعية والاقتصادية باعتبار الجامعة متغير يؤثر ويتأثر.

لنجد أن مخرجات التعليم في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في العملية الإنمائية²، ولكون الجامعة حقولاً في التعليم وإنجاز الأفراد المتخصصين، فقد أقحمت مباشرة كطرف فاعل وضروري في إتمام وإنجاز هذه السياسة التنموية، وكان المشروع الخاص بالجامعة بشكل عام يفرض ثلاثة أهداف رئيسية: جزأة، ديمقراطية، تعریب³ وهذا في إطار توجيه إصلاحات الجامعة بطريقة تستطيع أن تندمج في النموذج التنموي.

¹ عبد اللطيف الفاري، عبد العزيز الغرضاوي: البرامج والمناهج من الهدف إلى النسق، ب ط، المغرب: دار الخطابي، 1992، ص 121.

² علي غربي وآخرون: تنمية الموارد البشرية، ب ط، الجزائر: دار الهدى، 2002، ص 218.

³ Necib Redjem, l'Industrialisation et Système éducatif Algérien O.P.U ,p169.

وفي خضم كل هذه الرهانات عمدت الجامعة وعلى مراحل للتعليم والتكوين المتخصص، هدفا منها لأداء أفضل للإنتاج والخدمات الفعلية، لذلك فهي من الأهداف التي يرمي إليها التكوين الجامعي لاختلاف المجتمعات ونظمها التعليمي الذي يتحكم لفلاستها وإرثها الثقافي¹.

من جهة أخرى فالتكوين الجامعي أمام رهان تحقيق الهدف المنشود بتوفير إطار فنية وعلمية مؤهلة، لفهم التحولات والتغيرات الحاصلة في بناء المجتمع وقطاعاته، وهذا الذي يجعله في حاجة إلى برامج دراسية أساسية وواسعة، وليس المعرفة الضيقية أحادية النظم، باعتبار الإستقلالية العلمية في التخصص تضمن متابعة التقدم كما تمكّن الفرع من الإزدهار²، وربما استحدث التكوين المتخصص حتى يتجلّى أكثر الدور الفعلي المفروض أن تلعبه مادة أو أخرى في إعداد خريج المستقبل لمنصبه، وبذلك تزداد القدرة التكوينية.

لكن في المقابل هل يواجه ذلك مشكلة القصور في المناهج الدراسية عن تلبية الحاجات الآنية والمستقبلية، وعن مواكبة التطورات المتلاحقة في هذا الميدان، وبخاصة منها ما يتصل بالمعالجة الميدانية للمعلومات، يقول " هربرت بوك Erbertbuck الألماني": يجب أن تكون المواد الدراسية بحق منسجمة مع الواقع ومع المطالب والاحتياجات³.

لذا فالمعالجة ترصد أهمية أكاديمية وميدانية كبيرة لتخصص التكوين في الإعلام والإتصال، فالطلبة يتبعون في قسم علوم الإعلام والإتصال مقاييس مختلفة، تسمح لهم بالإطلاع على العديد من العلوم والمعارف، كالقانون، الإعلام، علم الاجتماع، التاريخ، الاقتصاد، اللغات وغيرها...

خاصة وأن منظمة اليونسكو في تصريحاتها، تطال الأستاذ الجامعي بالمهمة الأساسية المتمثلة في الالتزام الكامل في المجال الوطني وكذلك المجال الدولي لتقديم العلوم⁴، ولما

¹ آمنة سعدون: التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب الجامعي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص 89.

² مراد بن أشنهو. ت، عائد بامية: نحو الجامعة الجزائرية، ب ط، الجزائر: دار مــج، 1981، ص 17.

³ عبد الطيف صوفي: التكوين العالي في علوم المكتبات والمعلومات أهدافه وأنواعه واتجاهاته الحديثة، ب ط، مــتــ من جامعة قسنطينة، 2002، ص 24.

⁴ Provoste p. Fonctions et taches, conditions et statut du professeurs d'université dans les sociétés du progrès , vnesco- 1986 ,p17.

يدور حديثا حول الإعلام كمجال وتخصص للدراسة فهو يكتسي أهمية بالغة لذك يوجد إعتراف رسمي متزايد بأهمية تعليم الإعلام من طرف صناع القرار والمكونين¹.

ويقصد أيضا بالتكوين الجامعي: تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا².

كما أن مفهوم التكوين أصبح متقدلا بمدلولات جديدة بحكم غزارة استعماله في شتى ميادين النشاط المهنية الإجتماعية، نشاطات الترفيه كوسيلة أساسية للتحكم في مختلف التحويلات التي تشهدها المجتمعات، حتى أنه يتبادر إلى الذهن بأن الحديث يدور حول جملة من المفاهيم التي تختلف مدلولاتها لاختلاف ميادين استخدامها³.

التكوين الجامعي المتخصص:

هو الدراسة في الجامعات في نظر الكثرين، دراسة متخصصة ينبغي أن تقتصر على مادة التخصص وما يرتبط بها من مواد أخرى إرتباطا شديدا، على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم أو التكوين الجامعي، أين يكون الطالب في مبادئ وأساسيات المعرفة في كل الحقول تقريبا⁴، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بعرض الرقي بالإنسان وتنقيمه وتحقيق طموحاته المعرفية فضلا عن كون التكوين العالي سيد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بعرض التنمية والتطور⁵.

¹ المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، العدد الأول، 2001-2002، ص 59.

² علي أحمد مذكر: الشجرة التعليمية- رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، ب ط، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000، ص 47.

³ فيصل مراد: مدى توافق المشروع الفردي في التكوين للطالب، أستاذ التعليم الثانوي مع طائق التكوين المعتمدة بالمدرسة العليا للأساتذة، رسالة ماجستير علم النفس التربوي، قسنطينة، 2001-2002-ص 31.

⁴ إبراهيم حسن الشافعي: تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الرياض، 1986، العدد 21، ص 8.

⁵ عمر محمد خلف: ديمقراطية التعليم العالي في الدول العربية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1986، ص 83

ومن كل ما سبق يأتي التعريف الإجرائي للتكوين الجامعي المتخصص على أنه التكوين الذي يتبعه الطلبة في مجال معين، وذلك بتكييف دراسة المقاييس المتعلقة بتلك المعرفة كالتخصص في الاقتصاد، علم الاجتماع، الإعلام،....، ويشرف على هذا التكوين أساتذة أكفاء متخصصين يتبعون طرائق معينة للتدريس وبرامج دراسية خاصة.

أهداف التكوين الجامعي:

تستخدم الجامعات على اختلافها مصطلحات الإشارة إلى البرامج المدرسة من خلال سنوات التكوين، حيث تستخدم بعض الجامعات مصطلح المنهج لتعني به البرنامج الدراسي الذي يأخذه الطالب في قسم واحد¹، ويفك "Faulkie" في هذا الصدد: أنه لما يتعلق الأمر بالإنسان، فنحن نقصد بالتكوين على الخصوص إعطاء الفرد الشكل الإنساني عن طريق تنمية ملكاته الخاصة كالذكاء، والإرادة، ومفهوم الخبرة والجمال².

وتختلف الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها التكوين الجامعي بإختلاف المجتمعات ونظامها التعليمي الذي يحكم لفلسفتها وإرثها الثقافي، ومن الأهداف التي يرمي إليها: إنتاج ونشر المعرفة لتبلighها، دعماً لمختلف الجهود التنموية في مجال العمل، وتبادل الخبرات مع ترجمة تلك المعارف على ساحة التطبيق، ولذلك فالتكوين الجامعي يهدف إلى تكوين إطارات وتهيئتهم للإضطلاع بمسؤولياتهم وفق مقتضيات التنمية³.

ومن هنا ينختم على الجامعة خصوصاً مسؤولية إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها وتنظيماتها الحالية، وذلك لتحقيق المطالب التي تمليها التنمية المستدامة في ثوبها المجتمعي الجديد⁴. والهدف هو توفير إطارات فنية وعلمية مؤهلة لفهم هذه التحولات والتغيرات

¹ بربرا ماتير وآخرون، تر: عبد اللطيف بعارة وآخرون: الأساليب الإبداعية في التعليم الجامعي، ب ط ، الإداره دار الشروق ، 2002، ص 148.

² مصمودي زين الدين: عوامل التكوين وعلاقتها باتجاهات طلبة المدرسة العليا للأستاذة نحو مهنة التدريس من خلال دراسة تتبعه، رسالة ماجستير في علم النفس التربوي، قسنطينة، 1997-1998، ص 17.

³ رضا السوسي: طرق التدريس بالتعليم العالي بين التلقين والتواصل، مجلة أ.ج.ع، العدد 18، 1982، ص 49

⁴ ضياء الدين زاهر: جامعتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة، تحديات وخيارات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، 2000، ص 49

الخطيرة في بنية المجتمع وقطاعاته، وبالتالي تنشأ الحاجة إلى أن تكون البرامج الدراسية أكثر تأكيداً من قبل المعرفة العريضة والأساسية، وليس المعرفة الضيقية أحادية النظم المعرفية.

فالتعليم الجامعي وفي كل مستوياته لا يمكن أن يعد عملية تلقين وإنما عملية تكوين، هذا الأخير الذي ينبغي أن يهتم بالقدرات، تعليم له أهداف لتنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية¹.

فلسفة التكوين المتخصص:

إن عدداً كبيراً من المجتمعات تعتبر تربية الإنسان المعاصر من أصعب المهام، وجميع الدول دون إستثناء تعتبر التربية والتعليم هدفاً مهماً للغاية، وليس ثمة شك أن التربية والتعليم موضوع رئيسي له أبعاده لأنه يهم كل من يعمل لتحسين ظروف الحياة الإنسانية في الوقت الحاضر وإعداد ظروف الحياة في المستقبل.²

وعلى هذا الأساس نجد أن من المناسب أن تنظر المجتمعات في الدور الذي يلعبه التكوين الجامعي في تدريب وتكوين الإطارات المستقبل بهدف تعزيز منجزات عالم المعلومات ومسايرة الإتجاهات المستقبلية لمعالجة البيانات.

ويعتبر التكوين الجامعي من الأدوات الأساسية التي تساهم في تكوين أفراد المجتمع وبذورة ملامحها في الحاضر والمستقبل على السواء، وضمان التطور السليم للمجتمع في مسيرته نحو أهدافه في التقدم والرقي في مختلف الميادين.

والتكوين الجامعي المتخصص يحتوي على مقاييس تتماشى وعملية إعداد خريجي المستقبل لمنصبهم العملي، كل حسب تخصصه، خاصة إذا تلقى المتكون المتخصص المعلومات بطريقة علمية محصلة موازاة مع تعددتها في ظل كفاءة المدرس العلمية وتظاهر كل هذه النتائج في مستوى الطالب أثناء ممارسته لعمله ميدانياً.

¹ إبراهيم توهامي: أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين, مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 4، قسنطينة، 2003، ص 52.

² عبد القادر حسين ياسين: التربية والتنمية في العالم الثالث, مجلة التربية، العدد 95، ديسمبر 1990، ص 164.

المبحث الرابع: تأثيرات التقدم التكنولوجي الإتصالي على القائم بالاتصال.

يمثل مفهوم تكنولوجيا الإتصال أهم وأبرز المنطاقات الأساسية لخوض في جوهر الموضوع، ويمكن التعرض لهذا المفهوم من خلال دلالة كل من شطريه: تكنولوجيا **Technologie** واتصال **Communication** وتتعدد معانٍ مصطلح التكنولوجيا بتنوع المختصين والمهتمين بهذا المجال، ومن التعريفات: أنها تعني متابعة استخدام معطيات العصر من وسائل وأجهزة ومبتكرات، وتطبيق استخداماتها الحديثة والإستفادة منها في شتى مناحي الحياة الإنسانية، بما في ذلك تأثيراتها في مجال المعلومات والإتصال الإعلامي، بمختلف وسائله وقنواته وأجهزته.

وتبدو دراسات القائم بالإعلام العربية، أفضل حالاً مما كانت عليه في السبعينات والثمانينات، فقد نشطت إلى حد ما، وإمتد تأثيرها إلى القائم بالاتصال المتخصص، وواكب التطورات الحديثة لتكنولوجيا الإتصال من خلال دراسة إستخدامات الصحفيين للإنترنت، وتأثير تكنولوجيا الإتصال على الممارسة الإعلامية، وكانت من ابرز هذه الدراسات دراسة "سيد بخيت" عن واقع إستخدامات الإنترت في الواقع العربي.

وبعد، فإن تكنولوجيا الإتصال والمعلومات تثير العديد من الجوانب المتعلقة بأداء القائم بالإتصال في الصحافة، وكثير منها ذات تأثير سلبي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أن تدريب وتأهيل العنصر البشري لاستخدام التكنولوجيا الحديثة يعد من أهم المشكلات، بل وأنه يمثل مشكلة حتى في أكثر النماذج الصحفية العالمية تقدماً كالنموذج الأمريكي مثلاً، وما يزيد من عمق المشكلة الإحتياج إلى إمكانيات تدريبية فنية ومادية ضخمة قد لا تستطيع ميزانيات بعض الصحف أن تتحملها.

- ظهر العديد من الأخطار الصحية والأمراض المهنية الناتجة عن استخدام التقنية الحديثة ونذكر على سبيل المثال الإجهاد البصري لدى مستخدمي الآلات المكتبية العادية.
 - وأيضاً أعراض ما يعرف بالأصبة المتكررة، وكثير من الآلات والمشكلات الصحية الأخرى.
 - تعرض القائم بالإتصال لمساءلة نتيجة لما أدت إليه تكنولوجيا الحاسوبات الرقمية وأدوات النشر المكتبي من مشكلات قانونية وأدبية، بإنتهاءك قانون حقوق النشر **Intellectual Rights** وحقوق الملكية الفردية **Copy Right Law**.
- .Property

- التدريب على توظيف و إستعمال التكنولوجيات الحديثة في العمل الاعلامي في مختلف وسائل الإعلام، كون هذه الأخيرة تربطها علاقة قوية مع الأحداث مما يجعل هذه الوسائل تلعب دورا هاما وخاصا وفقا لخصائص التغيرات الحاصلة ، فهي توصف بأنها الفضاء الأساسي الذي تم فيه كسب أو خسارة الإجماع ومجال الصراع الإيديولوجي.¹
- ختاما يمكن القول بأن الثورة العلمية التكنولوجية الإتصالية تمثل ذروة حادة تفرض التحدي والتعلم المتتطور، بما في ذلك التعليم الذاتي، والتفكير الإبداعي كمصدر أساسي لتحقيق نقلة حضارية في الأداء والإنتاج وبلغة الأهداف في إطار الإتجاهات الصحفية الحديثة.

تأثيراته على الممارسة الصحفية:

مع دخول العالم الألفية الثالثة، إزدادت التحديات التي تواجهها الصحفة التقليدية أو المطبوعة، وتأكدت ضرورات توجهها نحو التحاور والتغيير الجذري،

¹Hall(s),Roberts(B):Policing the crisis,Mugging,The State and Law and Order, Macmillan London,1978,p220.

وفي كافة جوانب ومراحل إنتاج الصحف، لتواءم مع الثورات التي شهدتها قطاعات الإتصالات والإنترنت والإعلام الإلكتروني. ومن هنا كان إنطلاق البحث لمحاولة تحديد أهم تأثيرات ذلك التطور على إنتاج الصحف، والتعرف على أهم أوجه الاستفادة من المبتكرات التكنولوجية وإستخداماتها المتطرفة، وذلك بالنسبة لمختلف الجوانب والمراحل التي يمر بها النشاط الصحفي تمثلت في كل من:

- ✓ جمع واستقصاء المعلومات الصحفية وتراسلها مع الصحيفة.
- ✓ حفظ وتخزين المعلومات الصحفية وإسترجاعها.
- ✓ إنتاج ومعالجة المواد الصحفية.
- ✓ نشر المعلومات والمواد الصحفية ونقلها أو تبدلها¹.

وإذا تحدثنا عن الأخطار والمضار البيئية لتكنولوجيا الإتصال والصحافة المكتوبة، فإلقاء نظرة عامة خاطفة على مفهوم البيئة يتبيّن أنها تعني الوسط الذي يحيط بالإنسان، ويستمد منه مقومات حياته من: غذاء، ماء وهواء وكساء وسكن ودواء... .

هذا وتكسب البيئة أهمية خاصة، ارتباطا بما أدى إليه عصر التكنولوجيا والمعلوماتية وصناعة الصحافة الحديثة، من أخطار بالغة إمتدت أضرارها إلى سائر العناصر والمقومات البيئية لتشمل الأرض وما على سطحها وفي بطنها، وكل ما علاها من سماء وفضاء.

ويبرز ثلث البيئة وخاصة الإشعاعي والإحتلال في توازنها كأخطر ما يهدد سلامة الحياة والحضارة الإنسانية. الأمر الذي يفرض الإحتجاج إلى مضاعفة جهود الحماية والوقاية وإمتدادها على مستوى الجماعات في كافة دول العالم تحقيقاً لمتطلبات توفير الأمن البيئي.

¹ حسين أسما حافظ: تكنولوجيابالاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ودخولاً في صميم الموضوع يعنينا إلقاء الضوء على مشكلات عدّة، تتعلق بالسموم والملوثات، وإستفاده أو إستهلاك الطاقة الناتجة عن صناعة أجهزة الكمبيوتر، وإنشار إستعمالها أوسع نطاقاً، إلى جانب مشكلات تلوث البيئة التي تستخدم الورق والحبر في صناعة الصحافة والطباعة وتأثيرات المواد السامة على صحة المشغلين بالمهنة.

وحتى في مجال البطاريات المستخدمة في تشغيل الأجهزة المحمولة، فقد وجد أن بطاريات كادميوم النيكل **Nichel Cadmium Batteeries** تحتوي على عنصر الكاديوم السام. وأنه بالرغم من الجوء إلى التخلص من هذه البطاريات بدفعها، إلا أنه من الممكن تسرُب سموم ذلك العنصر الكيميائي إلى مواد المياه الجوفية، مما يستلزم إتباع سبل الوقاية من المواد السامة عند التخلص من تلك البطاريات، وذلك وفقاً للبرامج المحلية، تجنبًا لأية مخاطر أو أضرار بيئية.

وتجرد الإشارة في ذلك إلى أن إبتكارات تكنولوجيا البطاريات الأحداث والتي تعتمد على توظيف خلايا هيدريد النيكل وخلايا الليثيوم، وإحلالها محل البطاريات كادميوم النيكل، من الممكن أن تحد من إبعاد تلك المشكلة تماماً.¹

لا يخفى أنه مع عصر الصحافة الإلكترونية **Electronic Press** الصحف الالورية **Paperless News Papers**، فقد إستجذت بعض الأمراض والمتاعب الصحية، وزادت معها التأثيرات السلبية لتكنولوجيا الإعلام الصافي، وتبرز في ذلك مخاطر إشعاعات المجال الكهرومغناطيسي (**Electromagnetic field**) وتمثل في أن العديد من الأدوات والتجهيزات الخاصة بالكمبيوتر والإتصالات التكنولوجية يتولد عنها مجال محدود من الإشعاع الكهرومغناطيسي، وهي عبارة عن موجات من الطاقتين الكهربائية والمغناطيسية.

¹ شريف درويش اللبناني: تكنولوجيَا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص54.

كما ظهر القلق بشأن شاشات العرض المرئي Visual Display Unit والهاتف المحمول Celluar Phone ، وأيضا الخطوط عالية القدرة Hight Voltage Power Lines ومدى الأضرار التي تسببها. وحيث دلت بعض التقارير العلمية على التخوف من إرتباط تلك الشاشات بحالات الإجهاض وتشوه الجنين ومرض الزهايمرو وغيرها.

إذن فالعنصر التكنولوجي يعد - بحق - من أهم العناصر المؤثرة في الممارسة وقد أثيرت خلال عام 1995 قضية ثورة التكنولوجيا والإعلام الإلكتروني على القائم بالإتصال في الصحافة وكتاباته الإخبارية المهنية في الصحفة المصرية، أثناء إنتخابات نقابة الصحفيين الذي نظمته النقابة في شهر سبتمبر و شهر مارس 1995 من العام نفسه.

وقد كان إبراهيم نافع أول نقيب لـ الصحفيين في مصر يثير بعمق - التأثير التكنولوجي على الممارسة المهنية، وذلك في برنامجه الذي قدمه كمرشح لمنصب نقيب الصحفيين والذي حذر فيه من تأثير الإعلام المرئي على الممارسة الصحفية. وقال إبراهيم نافع: "إن التطور في تكنولوجيا البث المباشر ستجعل الإعلام بكل إنعكاسات ذلك على الإعلام المكتوب والمقرؤ والمسموع، وهذا سيؤدي حتما إلى العديد من النتائج"

وقد شهد العالم أربع ثورات في مجال الصحافة والإتصال الجماهيري بصفة عامة، حيث كانت الثورة الإعلامية الأولى عند ظهور المطبعة على يد "غوتبارك" في منتصف القرن 15م، ثم كانت الثورة الإعلامية الثانية بظهور وكالات الأنباء في منتصف القرن 19م، وتطورت الثورة الثالثة بالبث الإذاعي والتلفزيوني. وأخيرا جاءت الثورة الرابعة بما تحمله في طياتها التكنولوجيا في ماكينات الطباعة والقنوات الفضائية والحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية وغيرها.

وقد أثارت قضية تأثير ثورة التكنولوجيا الحديثة على الممارسة الإخبارية لوسائل الإتصال، ومن بينها الصحافة جدلا كبيرا بين أساتذة وخبراء الإتصال.

وأثارت منظمة اليونسكو هذه القضية خلال إنعقاد مؤتمرها العشرين في باريس عام 1980، وأصدر المؤتمر قراراً يدعو إلى تنظيم المشاورات الدولية وإقتراح إنشاء جهاز مؤسسي للتشاور المنظم بشأن الإحتجاجات والأنشطة والبرامج المتعلقة بتنمية الإعلام والإتصال في هذه الدول. وتم التأكيد على أهمية الصحف التي تساهم في معرفة القارئ للمحيط الذي ينتمي إليه، وقد تفرد الصحافة المكتوبة بهذه الخاصية وهذا ما دفع بإحدى المهتمات بهذا الموضوع (جاكلين بوليتني) التأكيد أنه لا توجد صحفة إلا مكتوبة.¹

وخلال إنعقاد لجنة ماكبرايد في الجزائر عام 1979، قدم الدكتور مصطفى المصمودي - بوصفه رئيساً للجنة الإعلامية لدول عدم الانحياز - تقريراً أشار فيه إلى أن النظام الإعلامي الحالي يتصرف بالتفاوت في الإمكانيات المادية والبشرية وبالتالي في المجالات السياسية والقانونية والبشرية، وقد أدى ذلك لسيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية، نتيجة سيطرة الأولى على وسائل الإعلام، فالنظام الإعلامي الحالي جعل الدول النامية مجرد مستهلك لعلام الذي تقدمه الدول المتقدمة لا شريكاً في تبادل المعلومات.

أما المتقائلون بالتأثير الإيجابي لثورة التكنولوجيا الحديثة على الممارسة المهنية لوسائل الإتصال فهم كثيرون وينظرُون على الوجه المشرق والبناء لهذه التكنولوجيا ويعددون بعض فوائده على النحو التالي:

- 1) اختيار الوقت في مجال جمع المواد التحريرية ومراجعة وطبعها وتبويتها وطباعتها في عملية واحدة بواسطة الكمبيوتر. وإرسال صفحات الصحف عبر الموجات متناهية القصر" إلى أماكن بعيدة لطبع في الوقت نفسه

¹ رولان كاييلور، تر: مورشلي أحمد: الصحف المكتوبة والسمعية والبصرية، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 8.

بتكاليف إقتصادية أقل، فالبحث عن الأخبار وإلتقاطها و السبق إليها ونشرها

¹ أصبح جوهر صناعة الإعلام المعاصر.

(2) في مقدور الأقمار الصناعية أن تتميأ أفضل توازن في تدفق المعلومات بين الشمال والجنوب، بما توفره لكافة الدول من إمكانات بث وإستقبال المعلومات بجميع أنواعها وأشكالها.

(3) تتسم تكنولوجيا الاتصال بالمرنة والقابلية للتطويع والتآلف، فكل فن تكنولوجي جديد يظهر في مجال الاتصال يلغى الآخر، و ينفرد بمميزات خاصة في مجال نشر وترويج المعلومات.

(4) تسخير المخترعات الحديثة في إتجاه اختصار المسافة والزمن إلى أقصى حد كما تساهم في دعم مقدرة الأفراد على الإختيار والتحكم الكبير في إستخدام هذه المخترعات والتفاعل الإيجابي معها.

(5) إستفادة الصحافة من فائدة كبيرة من جراء تظافر ثلات عوامل:

أ- ثورة تكنولوجيا الاتصال إبتداء من الدوائر التلفزيونية والكوابيل المحورية، ومروراً بالميكروريف بإستخدام الأقمار الصناعية.

ب- ثورة الإلكترونيات الدقيقة، إبتداء من الدوائر التكمالية ومروراً بالميکروبروسور وإستخدام أشعة الليزر والأقراس الضوئية.

ج-ثورة الحاسوبات الإلكترونية إبتداء من إستخدام الشرائط والأقراس المغناطيسية ومروراً بالشاشات التلفزيونية والأقراس الضوئية.

أما السلبيات التي أفرزها التقدم التكنولوجي على الممارسة المهنية الإخبارية لوسائل الاتصال، فيمكن حصر بعضها فيما يلي:

1- إعتماد الدول النامية إعتماداً يكاد يكون تماماً على الدول الصناعية المتقدمة التي تحكم في إنتاج هذه الإبتكارات التكنولوجية المتقدمة، كما تفتقر الدول

¹ محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، ب ط، القاهرة: دار الفكر العربي، 1988 ، ص335.

النامية إلى الموارد التي تمكناها من حسن استخدام وتقدير هذه المصادر الهائلة من المعلومات.

2-بلغ التركيز والإحتكار في الدول الغربية معدلا خطيرا يصفه بعض الخبراء بأنه يعبر عن إتجاه عالمي تستعمر فيه الشركات متعددة الجنسيات وسائل الإعلام بحصولها على وضع مسيطر في إنتاج المعلومات.

3-إستطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تقدم للرقابة أدق المخترعات التي جندتها لمراقبة الحريات والحد منها وحصارها.

4-بقدر ما قدمت التكنولوجيا الحديثة من إسهامات تقنية بالغة الأهمية في تطوير وتقديم عمل الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بقدر ما قدمت من أجهزة تكتب حرية التعبير.

المبحث الخامس: مشكلات العمل الصافي في العالم الثالث.

إن المشكلات التي يواجهها الصحفيون في العالم الثالث تتشابه -في كثير من الوجوه- مع المشكلات التي يتبعين على الشاب أو الشابة اللذين يبدآن الحياة أن يواجهها ذلك لأن كلا من الصحفي المنتسب إلى العالم الثالث والشاب الصغير يتحرران للمرة الأولى من سيطرة ونفوذ القوى الإستعمارية من ناحية الآباء أو الآباء من ناحية أخرى¹.

من جهة أخرى وظائف الإعلام المكتوبة الأساسية لحفظ على مقومات وخصوصيات المجتمعات الثقافية والدينية، والاجتماعية...والسعى إلى تكريسها وإعطائهما بعدا تواصليا يتيح انتشارها وإستمرارها من جيل إلى آخر دون خلق الفجوة التي يطلق عليها في الكثير من المناسبات عبارة التغريب، أو الغزو الثقافي

¹ البرت ل. هستر، واي لان جي، تر: كمال عبد الرؤوف دليل الصحفي في العالم الثالث، ، ب ط، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992، ص 25.

أو ما يسميه كارلوين بـ "الهروبية"، من خلال محاولة الجمهور تبني قيم وخصوصيات مستوردة منتجة في بيئات مختلفة بعيدة كل البعد عن الواقع المعاش، فالصافي يجب عليه أن يحترم حق الشعب أو الجمهور المتعلق بالأخبار مع مراعاة الآداب العامة والتحلي بالمسؤولية وضبط النفس ومشاعر التحفظ اللائقة بإعتبارها عناصر هامة في الممارسة الصحفية وهي كذلك بصورة عامة إلى حد بعيد، هذا يعني أن أخلاقيات الصحفيين ووضعهم الأدبي ليست مجرد مسائل نظرية، فهي أمور مهمة للغاية في المساعدة على تشكيل تقدير الجمهور للمهنة والحفاظ على ثقة الجمهور في أجهزة الإعلام ذاتها.¹

ولعل المثال الذي سأورده الآن يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المؤسسات الإعلامية الجزائرية، (باعتبار المؤسسة الصحفية: المنشأة أو الهيئة التي تتولى إصدار الصحف أو الصحفية، وتتخذ هذه الوحدة الاقتصادية الشكل القانوني وتحتار الكيان الإداري الذي يتلاعماً مع إعتبارات كثيرة).

ولأهداف المؤسسة الصحفية بعدان:

البعد الأول: يتعلق بمضمون الرسالة الإعلامية ويتضمن عدداً من الأهداف النوعية يمكن حصرها فيما يلي:

- الأخبار: دعم المبادئ والأسس التي يقوم عليها المجتمع.
- رفع المستوى الفكري والثقافي، ونشر الوعي السياسي لتكوين رأي عام مستثير.
- الإمتاع والترويج عن القراءة بالمادة الخفيفة.

البعد الثاني: يتعلق بتحويل الصحافة إلى صناعة لها متطلباتها وأدواتها ويشمل عدة أهداف فرعية أبرزها:

¹ جون هنبرغ، تر: محمد عبد الرؤوف كمال: الصافي المحترف ، ط1، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1990، ص503.

- تحقيق الربحية، مما يضمن عائداً إستثمارياً على رأس المال يكفل لها الإستمرارية في تقديم خدماتها ويحقق رسالتها الإعلامية.

- الإستقلال المالي مما يضمن لها الإستقلالية التامة وهذا البعد يعتبر بالإعلام الذي يمثل 60% من دخل المؤسسة الصحفية.¹

هذه المؤسسات الإعلامية بحاجة إلى رؤية واضحة وتدريب واسع لتقدير النص الكبير في التعامل مع المسائل المرتبطة بأخلاقيات المهنة الصحفية، فالتلفزيون الجزائري الذي يعتبر المؤسسة الرسمية الوحيدة التي تمثل الإعلام التقليدي في الجزائر، بث في ربيع 2005 ومهنة إشهارية لأحد المتعاملين في خدمة الهاتف النقال جاء فيه استعراض لأهم خصوصيات كل منطقة من مناطق الوطن حسب التركيبة الجغرافية البشرية، المثير في الوصلة هو وصف مدينة وهران التي تحوي أكبر كثافة سكانية في الوطن بعد العاصمة بـ "الزهو والغناء" هذا الإعلان أثار حفيظة المجتمع المدني بوهران وطالب بتوقيف الإعلان الذي اختزل وهران حسب أحد الصحفيين في المدون والأغاني الهاابطة دون ذكر تاريخها العريق وعلمائها.

في الوقت نفسه شرعت المنظمة الوطنية للمجاهدين بوهران بداية من ماي 2005 في جمع توقيعات التأييد بمؤسسة "الوطني للإتصالات" الراعية للوصلة والمشرفة عليه، وقد امتدت هذه الحملة التأييدية إلى المجالس المنتخبة، ومنها مجلس بلدية وهران والمجلس الولائي.²

هذا الإعلان يدل على أن التلفزيون الجزائري لا يملك مقومات الرقابة الإعلانية الإيجابية التي تتيح بث ما يتلاءم مع قيم وخصوصيات المجاهد الجزائري، كما يدل على غياب دراسات خاصة بكيفية تلقى المشاهد الجزائري للإعلان المتألف ومدى تأثير الرسالة الإعلامية ونفوذه عليها وكيف سيستقبلها هل

¹ الطاهر بن خرف الله: الوسط في الدراسات الجامعية، الجزء الرابع عشر، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع 2007، ص 77.

² سوق الكلام، مجاهدو وهران غاضبون على "نجمة" الجزائر، الخبر، ع 11، 4391، ماي 2005، ص 7.

بسليبة أم بروح نقدية واعدة؟ فبعض المواد الإعلانية لا يتلاءم بعضها مع خصوصية مجتمعنا ومع أعرافنا وتقاليدنا الإيجابية مع تأثر أساليب العرض وأدوات الإقناع بمفاهيم غربية... هذا ما أدى إلى ممارسة تأثيرات سلبية من حيث المضمون القيمي ومن حيث المضمون الشكلي في غياب تشريعات إعلانية واضحة تنظم (الظاهرة) وتحدد المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية والجمالية¹.

ومما يمكن ذكره في المشاكل التي يتباطط فيها العمل الصافي بصفة عامة في العالم الثالث نذكر:

- **الحاجة إلى الإعداد:** يجد الصافي نفسه في جو سريالي، فهو يقوم بالتحريات الخاصة بعملية جمع المعلومات والأخبار ليبيتها، دون أن يفهم عمله أو مغزاه. وهذه الحالة تبرز المشكلة التي يشترك في مواجهتها الصحفيون في العالم الثالث، وهي أن عليهم أن يشقوا طريقهم وقد تزودوا بقدر ضئيل من الإعداد أو التجربة ليكشفوا الجوانب التي تبعث على الرضا في الحياة نذكر منها: الإفقار إلى أن يكون هناك تدريب أكثر واقعية في المعاهد قبل أن يتوجهوا إلى العمل في مهنة الصحافة، والواقع أن نظام تدريب المبتدئين لا يزال نادراً كثيراً في دول عالم الثالث.²

- **الإفتقار إلى المال:** يمثل هذا العائق عقبة كبرى يتعين على معظم الصحفيين في العالم الثالث أن يواجهوها، إفتقار إلى دخل شخصي لأنفسهم، وإفتقار إلى دعم مالي كاف للصحيفة التي يعمل بها أو في غيرها من وسائل الإعلام، ويلجأ الصحفي في العالم الثالث إلى العمل في وظائف أخرى حتى يتمكن من مواجهة متطلبات الحياة.

¹ فريال المهنـا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، ط1، بيروت-دمشق: دار الفكر العربي، 2002 ، ص50.

² ألبرت.ل.هستر: دليل الصحفي في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 29
152

وهذا الإفتقار إلى مرتب كاف يؤدي إلى ظهور مشكلة أخرى وهي مشكلة بعض الصحفيين في الحصول على رشاوى أو مقدم أتعاب من ذوي النفوذ. والمشكلة الخاصة بالمرتبات الضئيلة غير الكافية، قريبة من مشكلة إقتصادية تتمثل في عملية دعم وسائل الإعلام في كثير من دول العالم الثالث.

- **الإفتقار إلى المصداقية:** يواجه الصحفيون مشكلة تتعلق بالمصداقية، وحتى إذا كانوا صحفيين متمسكين بالأخلاق ومن يحذوهم الأمل في كتابة تقارير دقيقة مما يدور ويحدث، فإن الموظفين قد يعتبرون الصحفي مفتقرًا إلى الثقافة والتجربة، وميالاً إلى قبول الرشوة أو أنه يسع لمن يدفع أكثر "ثم تحول مشكلة مصداقية الإعلام لتصبح مشكلة تتعلق بالمصداقية الشخصية بالنسبة للصافي الفرد.

وفي بعض الدول أو المجتمعات يستغل الزعماء السياسيون أو غيرهم من الزعماء سلطة الصحافة على نحو يتصف بالأنانية، ومن أجل مجدهم الأصلي الشخصي.

ويجد الصحفي نفسه أمام إغراء الإنداخ إلى المدينة الرئيسية والبقاء هناك بدلاً من أن يكون مفيداً في مناطق أخرى من البلاد. وفي عواصم العالم الثالث هناك صحف كثيرة، وهي غالباً صغيرة الحجم، تتنافس لاجتذاب القراء من بين السكان المتعلمين في الوقت الذي لا يوجد فيه سوى وسائل إعلام قليلة ومصادبة بفقر الدم في المدن الأصغر حجماً، وهذا ما يمسى بالمشكلات الخاصة بـ اختصار التنمية على العواصم والمدن الكبرى، وفي بعض البلاد تحدث "منافسة مفرطة" بين وسائل الإعلام في العاصمة بينما تendum أجهزة الأخبار والمعلومات خارج المدينة المركزية.

- **صعوبة التبسيط:** ينصح الصحفيون كافة بأن تكون كتاباتهم سهلة المأخذ ميسورة الفهم، ولكن الصحفي الذي يعيش في العالم الثالث ينبغي أن يكون أكثر إدراكاً لحقيقة مفادها أن الكثير من قرائه سيجدون صعوبة في قراءة أي شيء يتتجاوز أبسط أشكال

النثر ، وكذا أن الكتابة السهلة تكون في كثير من الأحيان ، أصعب من صياغة الكلمات في تعبيرات معقدة تستعصي على الأفهام.

- وبالنسبة للصافي في العالم الثالث هناك أيضا إغراء الكتابة لزملائه ومصادر أخباره لأن التقدير من جانبهم ينبغي الكثير بالنسبة له.
- ولأن الواقع اليومي الذي يعيشها الصافي أثرا بلغها في حياته وإنتجاه المهني ، فلابد لنا أن نقف علي معطيات الحياة الإجتماعية ، ويعود المسكن هو الأساس في الحياة اليومية بإعتباره المكان الذي يلجأ له الصافي للإسترحة ، ولتجديد قواه العملية للعودة إلى معركة الإنتاج الإعلامي ، ولكن حقيقة الأمور أبعد بكثير مما يتصور البعض.¹

المبحث السادس: تأثير العشرية السوداء على العمل الصافي في الجزائر

إغتيال وهجرة الصحفيين وردود فعل المجتمع المدني:

منذ الإعلان عن حالة الطوارئ في 1992، لم تعد الممارسة المهنية في الجزائر مهنة المتاعب فحسب، بل أصبحت محفوفة بالمخاطر²، وطرفا في نزاعات سياسية شائكة " فإن الصحافة بدورها صنفت في خانة المناوأة للإرهاب، ولم يسلم من رصاص الإرهابيين لا الصحافيون المحسوبين على الإستئصال ولا المحسوبين على المناوئين لقاتليهم" ، وخلقت هذه المرحلة، أرامل ويتامى من عائلات الصحفيين، وكل هذه الوضعية أُلصقت بحالة الطوارئ والوضع الأمني الذي عرفته البلاد، أملا في عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي بعد إستتاب

1- د/قويدر سيكوك: سيرة الصحافة المكتوبة في الجزائر-واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية و الإختلالات الوظيفية دراسة سوسية سياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص278

² Document de l'information a caractère sécuritaire recommandation adressées aux médias nationaux, 1992, p05/06/07/08.

الأمن، حتى تستعيد مهنة الصحافة طابعها النبيل¹ لكن العكس هو الذي يحدث فالموجة العارمة من الإغتيالات التي إستهدفت الصحفيين وزاد من توثر الأوضاع لأن الصحفي أصبح إنسغاله الأول هو حماية نفسه عوضاً أن ينصب إهتمامه نحو عمله، فبداية من شهر جوان 1993، شهدت الساحة الإعلامية سقوط صحفي كل شهر دون الأخذ بعين الاعتبار حالات الإغتيال التي باعت بالفشل².

ففي 17 ماي، مدير جريدة "الوطن" السيد عمر بلهوشات إستطاع أن يفلت من رصاص الإرهاب بفضل يقظته، حيث تلقت سيارته عدة رصاصات في باب الزوار أين كان رفقة أولاده متوجهين كالعادة إلى المدرسة³.

وفي 26 ماي على الساعة الثامنة صباحاً خرج الكاتب الصحفي طاهر جاووت من مقر سكنه الكائن ببينام بالجزائر العاصمة، ليتوجه إلى مقر عمله، وفي الوقت الذي صعد إلى سيارته إذا بشبان يفاجئونه برصاصتين في الرأس أودت بحياته، وقد تم ذلك أمام أمام أعين زوجته التي شاهدت تفاصيل الحادثة من النافذة، وبعد أسبوع قضاه في حال غيبوبة في المستشفى توفي في 02 جوان 1993⁴، ولقد كان طاهر جاووت أول صحفي فتح قائمة الإغتيالات، وفي سنة 1993 قتل 09 صحفيين:

- رابح زناتي: صحفي في التلفزيون الجزائري منذ 10 سنوات، اغتيل في شراربة أمام مقر سكن والديه أثناء زيارته لهما.
- عبد الحميد بن مني: في 09 أوت 1993 شهد مقر سكن هذا الأخير الكائن بالكليتوس زيارة من طرف جماعة مسلحة والتي قامت بإختطافه قبل رمييه بالرصاص قرب منزله، وهو حائز على شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، هذا الباحث السابق في مكتب الدراسات بالجزائر العاصمة كان أيضاً إطاراً في جريدة وهي أسبوعية "Actualité Algérie".

¹ الخبر ،العدد 4114 ،الأربعاء 16/06/2004 ص 03.

² Ghania Moiffouk, Etre Journaliste en Algérie Ed :RSF,1995,P05/06.

³ Mohammed Bahil, Għronique Infernales (Algérie 1990) ,1995,ed Marinoor, paris ,1995 , p140.

⁴ Ahmed ancer, idem , p152.

• سعيد بختاوي: 11 سبتمبر 1993 اغتيل هذا الأخير البالغ من العمر 32 سنة، بعد أن تم إختطافه من مقر سكانه الكائن بالأرباع، قد كان سعيد بختاوي متعاونا في الجريدة "النصف شهرية" المنبر" التابعة لجمعية الشعبية للوحدة والعمل وبعد مغادرته لهذه الجريدة كان يكتب في يومية "السلام" وأسبوعية "الأيام".

• عبد الرحمن شرقوني: في 28 سبتمبر 1993 تم إغتيال هذا المناضل السابق في جيش التحرير الوطني، في عهد الثورة وذلك بالسلاح الأبيض قرب سكانه، الكائن بحي لافيجري المحمدية الجزائر العاصمة) مناضل سابق في حزب الطليعة الإشتراكية، حيث كان عضوا في المكتب السياسي، وقد كان عبد الرحمن شرقوني يعمل في جريدة "صوت الشعب" "Alger républicain" التابعة للحزب الشيوعي الممنوعة إلى غاية 1991، كما كتب أيضا في جريدة قبل أن يغادرها في 10 جانفي 1992، وبعد ذلك أسس "PAGS" هذا الأخير وبمعية ثلاثة زملاء "الجبهة الجزائرية للتقدم" القريبة من الباكس Demain Reste toujours a faire.

• يوسف سبتي: اغتيل في 28 ديسمبر 1993، مهندس في الزراعة وصحفي¹، حيث كان يكتب في كل من (el actualité).(Algiers)(révolution africaine) .watan)

ويقومون بإعادة صياغة البرقيات مثما كان يحدث في فترة الأحادية الحزبية، أين كان الصحفيون مجرد موظفين في المكاتب يعيدون صياغة ما يقدمه لهم مسؤولوهم، ورغم أن الأمور تغيرت بعد التعديلية، إلى أن الفترة كانت قصيرة نظرا للعشرينة السوداء التي عاشتها البلاد إذ أصبح الصحفي تابعا للجهات الرسمية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالخبر الأمني، وبالتالي وجد الصحفي نفسه بين عدة مشاكل، وتساءل هل الظروف المهنية والإجتماعية التي تفاعل بها داخلها رجل الإعلام هي كافية لكي يمكن من أدائه مهمته على أكمل وجه؟

¹ LAZHARI LABTER, JOURNALISTE ALGERIEN ENTRE LE BAILLON ET BALLES, ED L'HARMATTAN, PARIS ,1995, PP89/95.

إن غالبية الصحفيين يعيشون حياة أقل ما يقال عنها صعبة وملبدة بالألغام والمشاكل، لدرجة تصبح مقرفة ومملة، فغالبية هؤلاء الإعلاميين لا يمتلكون لا سكنات، ولا سيارات وهم إضافة إلى تلك المعاناة يعيشون عائلات عديدة وهذا لكونهم في مجموعة ينحدرون من عائلات فقيرة معروفة، تعيش العوز الاجتماعي الصعب، إذن أين هو ذلك الكلام الذي يقول على أن الصحفي يعيش في سعادة وهناء¹.

فالصحفيون الذين يستقيدون من سفريات من أجل تغطية الندوات وجولات المسؤولين يصل الأمر في غالب الأحيان إلى عدم القدرة على إكمال فترات العمل، ففي أكثر من حالة يضطر الصحفي إلى حرمان الجماهير من متابعة الأحداث من بدايتها إلى نهايتها...إذ يعيش أوضاعاً صعبة، بسب عدم كفاية المال الممنوح لتلك التغطية². أما النقطة الثانية تتعلق بغياب الهياكل القاعدية الازمة والمقرات المناسبة لقطاع الإعلام، فالواقع إن عدم وجود مقرات مجهزة وقارنة للمؤسسات الإعلامية، يجعلنا نقول مباشرة بأن الصحفي سيظل دائماً في تنقل مستمر..، كما أن إنعدام وسائل التقنية والتكنولوجية المتقدمة قد لا تساعد الصحفي على الخلق والإبداع، فالعمل بالوسائل التقليدية البعيدة عن كل التطورات التي يشهدها العصر، يجعل العمل الإعلامي موجوداً فقط في باقي دول العالم المتقدم، ففي أكثر من موضع عجزت وسائل إعلامنا عن تغطية الأحداث الداخلية بشكل كاف، بسب نقص الكاميرات ذات الإستيعاب الواسع وكذا الإطارات المؤهلة لذلك، إضافة إلى نقص المعدات كالسيارات الخاصة، وكذا الإمكانيات المادية الكافية التي تجعل من المتابعة الحقيقة للأخبار الوطنية والدولية ممكناً³.

بالإضافة إلى ذلك يواجه الصحفيون كغيرهم من المواطنين مشكل السكن، فالبعض يقطن عند الأقارب وينتقل البعض بين الأحياء الجامعية والبعض الآخر يقطنون في الفنادق لقاء إيجار يأخذ أحياناً نصف الأجرة الشهرية، هذا يعود لكون الصحفيين أغلبهم قادمين من المدن الداخلية نتيجة لتركيز وسائل الإعلام المختلفة في العاصمة، وفي هذا كتب أحمد أنصر في كتابه: لا يعيش الصحفيون الجزائريون الأزمة لوحدهم، فحسب بل حتى عائلاتهم

¹ الخبر، العدد 4285، الأربعاء 05/05/2005 ص 01/07.

² إسماعيل معرف فالية: الإعلام حقائق وأبعاد, ب ط، الجزائر: دار النشر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 90.

³ Ahmed Ancer, Encre Rouge, ed elwatan, 1999, p 456.

قد تعرضت إلى عدة تجاوزات مرت كل عناصر المهنة، كما أضاف أيضاً: لقد عشت في السنة الموالية أثناء محاولة إغتياله، لقد ظهر أثر هذه الصدمة على صمته وقدرته المهنية فقد صرحت بلهوشات": لقد تغيرت طريقة معيشتي، فأصبحت أرى أبنيائي مرة في الأسبوع أعيش في حالة شبه مخيف في حين أني ألفت الحياة العامة مع مختلف الزملاء والشخصيات، فأصبحت رجلا آخر، شخصيتي أصبحت بإصطدامات، لقد إضطر بلهوشات إلى حماية أبنائه وذلك بهجرته إلى باريس، سنوات كثيرة ورغبة طويلة، كانت من بين العوامل التي ساعدت مدیر الوطن على إسترجاع مكانته وطاقته البدنية والمهنية¹.

وبالموازاة، فإن التعديلية الإعلامية خلقت للصحفيين جواً جديداً لممارسة مهنتهم، فارتفاع عدد العناوين دفع بالصحفيين إلى الغوص في المغامرة الإعلامية دون أية خبرة، سواءً في تسيير الجرائد الخاصة، والعمل في جو من حرية التعبير والممارسات الإعلاميات الحرة، وهذا ما جعل الصحفي قليل الخبرة يسقط في قضايا الالتفاف والتضليل، التي لا يتسامح معها القانون، فحسب تقرير اتحاد الصحفيين الجزائريين الصادر في ديسمبر 1993 كل يومين بإعتباره المسؤول عما يكتبه الصحفيون العاملون بالجريدة²، فعلى الرغم من وجود تخصصات عديدة داخل المعهد، كالإتصال والصحافة المكتوبة والصحافة السمعية البصرية إلا أن هذا التقسيم شكليّ إداريّ فرضته ظروف معينة بحيث أن الطلبة في بداية المطاف لا يوجهون إلى ميدان العمل حسب تخصصهم وإستعدادهم الرغبي، إذن هذا العامل يجعلنا نقول بأن الحياة المهنية للصافي إذا لم يكن منطلقها أساسي، فإن الأعمال التي تأتي من بعد ذلك تكون ناقصة وفادة لمعطيات التكوين الأكاديمي³.

ومن هنا يتضح النقص في التكوين لدى بعض الصحفيين، وعلى حد تعبير أحد علماء الإعلام والإتصال الأمريكيين، "فإن أردت أن تعرف النظام الإعلامي لدولة ما فما عليك إلا أن تتعرف على صحافيتها وتكونهم وتعرف نظرتهم للإعلام، وظروف عملهم، وعلاقتهم المختلفة بالمؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية للبلاد". إن معرفة الصحفي الجزائري والإطلاع على مشاكله الاجتماعية والمهنية وكذلك الظروف التي ينجز فيها عملهم الصحفي،

¹ محمد قيراط: رجل الإعلام وأزمة الصحافة في الجزائر، مجلة المنير، العدد 21، أكتوبر 1990، ص 19.

² إسماعيل معرف قالي: نفس المرجع السابق، ص 95/96.

³ محمد قيراط: نفس المرجع السابق، ص 19.

كلها متغيرات تساعد على فهم أزمة الإعلام في الجزائر¹، كل العوامل السابقة كانت دافعاً في هجرة مئات الصحفيين الجزائريين بحثاً عن مكان آمن من جهة، وظروف مهنية أفضل من جهة أخرى" فمنذ بداية سلسلة الإغتيالات التي إستهدفت رجال الإعلام، مقدمي النشرات، مصورين، رسامين كاريكاتوريين، هاجروا البلاد للإفلات من تهديدات الإرهاب التي يتعرضون لها يومياً، وهناك من هاجر بسبب كل أنواع العنف" مهما كان مصدرها "، فبين المغرب، تونس، وكندا، و م أ تعد فرنسا البلد الذي إستقطب هؤلاء الصحفيين، وذلك نظراً لسبب لغوي أو بسبب تواجد الأقارب أو عائلة تأويهم في إنتظار غد أفضل².

والجدير بالذكر أن الصحفيين الذين واصلوا ممارسة المهنة، تقبلوا بشكل أو بآخر تهديدات الموت " سمعت الكثير من الصحفيين يرددون الدعاء..." أتمنى أن أموت برصاصة في الرأس، أحسن من الإغتيال بالسلاح الأبيض³"، هذه المقوله لوحدها تقسر الوضع الذي ساد تلك الفترة، حيث تم إغتيال صحفيين بطرق وحشية، الشيء الذي أدى بكثير من رجال المهنة الذين لم يستطيعوا أو لم يريدوا الهجرة إلى تمني الموت بالرصاص في الأُس، أحسن من الإغتيال بالسلاح الأبيض، وهناك من صرح بإمكانية ذلك حتى ولو يستدعي الأمر الخروج إلى الجبال إذا اقتضت الضرورة⁴، ويضيف الأستاذ إسماعيل معرف قالية في كتاب " الإعلام حقائق وأبعاد" أن المحاكم الخاصة كانت توضع الصحفي في مرتبة المجرم، فكانت معاملته داخل السجون خصوصاً أولئك الذين لهم إنتماءات سياسية معينة، توصف دائماً بغير المشرفه للمشرفين على قطاع الإتصال والتقاويف، وأمام هذا الوضع اضطر العديد منهم للهجرة إلى الخارج للعمل في مؤسسات إعلامية غربية، والذين لم يسعفهم الحظ في الهروب، إضطروا أمام تهديدات تلك المحاكم إلى تغيير نشاط العمل، وقد كان لذلك أثر بالغ على صعيد الممارسة المهنية في الجزائر".

" وإذا كان الصحفيون يهاجرون إلى تونس والمغرب في بادئ الأمر، فإن هؤلاء غيروا الإتجاه نحو أوروبا وذلك بعد توثر العلاقات الجزائرية المغربية في صائفة 1993، الشيء

¹ Ghania Moiffouk, idem, p113.

² Ghania Moiffouk, idem,p113/155.

³ Ahmed ancer, idem p155.

⁴ إسماعيل معرف قالية: نفس المرجع السابق، ص 83.

الذي أدى إلى غلق الحدود إلى تاريخ لاحق، بعض الصحفيين المتواجدون بالمغربي إضطروا إلى الهجرة إلى بلدان أخرى بعد تدهور العلاقات مع هذا البلد الجار، فبعد وصولهم إلى فرنسا ليس من السهل أن يتحصل الصحفيون الجزائريون على البطاقات الإدارية فإنهم وجدوا خيارين صعبين، فإما الجري وراء السلطات من أجل تسوية وضعيتهم، أو الوقع في شباك مراكز الشرطة، فتسوية الوضعية أمر صعب جداً ومعقد للغاية.

وللإشارة فإن وزير الداخلية الفرنسي الذي رد على سؤال أحد النواب، صرح أن حالة الجزائريين الذين يقولون أنهم مهددون من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تدرج في ظل المادة الأولى لاتفاقية جنيف، التي تقترح أن لا أحد يستطيع أن يعترف به لاجئاً إلا إذا هدد من طرف البلد الأصلي، لكن السلطات المحلية ستقوم بدراسة الحالات الواحدة تلوى الأخرى¹

¹ Ghania Moiffouk, idem, p113.

المبحث الأول: حرية التعبير والصحافة المفهوم والماهية

يتجدد البحث في مشكلة الحرية كلما تطورت الحياة البشرية وتقدم العلم الذي يرتكز على مبدأ الحتمية، إذ كلما تقدم العلم في ميدان يتعلق بالعمل البشري وبالمبادرة الفردية، تخوف الإنسان من أن تعطي الإكتشافات الحديثة لبعض وسائل التحكم في إرادة البعض الآخر. أما هذا فإن الإنسان في سعي دائم سواء في التعبير أو الدين أو السياسة أو الاقتصاد أو المجتمع، هذه الحرية التي لا يكاد أحد يقف على تعريف واحد لها تختلف من الاقتصاد أو المجتمع، هذه الحرية التي لا يكاد أحد يقف على تعريف واحد لها تختلف من نسق فكرية وفلسفية إلى آخر.

فالحرية عند البعض هي "تجربة الإمكانيات بالمعنى المادي أي الإستطاعة على القيام بعمل يرغب فيه، وبالمعنى القانوني أي السماح له بذلك بحيث لا يتعرض لأي عقاب إذا فعل ما يريد¹

وهي تعني عند البعض تجاوز كل إكراه خارجي أو داخلي وهي القيمة الثابتة للشخص لأن يتحرك دون قيد أو شرط، وهي على النقيض تماما من الحتمية والتي تعني خضوع الفعل الإنساني لشرط من الشروط يفسر حدوثه وفق مبدأ العلة والمعلول.

ويرى فرانسيس فوكوياما أن تطور الحرية هو المحرك الأساسي أو الرئيسي للتاريخ². فتعريف الحرية يحمل وجها كثيرة لا يمكننا الوقوف عندها بسهولة في الوقت ذاته نشير إلى ما يحدث حتى الآن في الحلبات الفكرية وحتى الاجتماعية من نقاشات حامية الوطيس بين مدافعين عن مبدأ الحرية ومعارض لها.

¹ عبد الله العروي: مفهوم الحرية، ط5، بيروت: المركز الثقافي العربي، بدون سنة، ص 91.

² فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الآخر، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993، ص 130.

وقد أقرت الدساتير مبدأ الحرية في الممارسة السياسية والفكريّة وتضمنـت فصولاً تحت عنوان - الحقوق والحريات العامة- والتي تعد في محتواها حرية المعتقد والرأي والتعبير.. وما إلى ذلك. غير أنّ البلد الذي لا يمتلك التكيل كوسيلة لترسيخ معتقداته لا يعتبر في نظر رجال القانون متـمتعـا بـأـيـ حرـيـةـ ذلك لأنـ الحرـيـاتـ العـامـةـ تـتـمـوـضـ عـلـىـ هـذـاـ الصـعـيدـ، إنـهـ تـسـتـلزمـ إـعـتـرـافـ الـدـوـلـةـ بـحـقـ الـأـفـرـادـ في ممارسة عدد من النشاطات المحددة عن أي ضغوط خارجية¹.

فمن الناحية الفلسفية، إن حرية الإعلام وحرية الصحافة هما النتيجة الطبيعية لحرية الإعتقاد، ولكن ما هي حرية الإعتقاد؟ إنها حرية التفكير والإيمان بما نرى أنه الحقيقة، إنها الحرية التي تجعلنا لا نضطر إلى اعتقاد آراء تعتقد أنها خاطئة... أن حرية الإعتقاد هي أولى الحريات لأنها تختلف وتحدد جميع الحريات الأخرى².

ويزيد سالمـةـ موسـىـ في تجليـهـ حـقـيـقـةـ حرـيـةـ التـعـبـيرـ عـنـ الرـأـيـ بـقـوـلـهـ:ـ "ـأـنـ التـفـكـيرـ لـاـ يـكـونـ حـرـاـ طـلـيقـاـ حـتـىـ نـسـتـطـيـعـ الـبـوـحـ وـالـإـفـضـاءـ بـهـ إـلـىـ غـيرـنـاـ.ـ فـرـيـةـ الـفـكـرـ إـذـنـ هـيـ حـرـيـةـ الـبـوـحـ بـالـقـوـلـ...ـ".ـ³

إن حرية التعبير لا يقتصر أثـرـهاـ عـلـىـ صـاحـبـ الرـأـيـ وـحـدهـ بلـ يـتـعـدـاهـ إـلـىـ غيرـهـ وـإـلـىـ المـجـتمـعـ،ـ وقدـ نـصـ الإـلـانـ العـالـمـيـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ فـيـ المـادـةـ التـاسـعـةـ عـشـرـ مـنـهـ عـلـىـ أـنـ لـكـلـ إـنـسـانـ الـحـقـ فـيـ حرـيـةـ الرـأـيـ وـحرـيـةـ التـعـبـيرـ،ـ وـهـذـاـ الرـأـيـ يـتـضـمـنـ حرـيـةـ إـعـتـاقـ الـآـرـاءـ بـدـوـنـ تـدـخـلـ وـأـنـ يـلـتـمـسـ وـيـتـلـقـىـ وـيـنـقـلـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـأـفـكـارـ مـنـ خـلـالـ أـيـ وـسـيـلـةـ إـعـلـامـيـةـ وـبـغـضـ النـظـرـ عـنـ الـحـدـودـ السـيـاسـيـةـ.⁴

وـتـعـتـبـرـ حرـيـةـ الصـحـافـةـ رـاـفـداـ مـنـ روـاـفـدـ حرـيـةـ الرـأـيـ تـقـومـ بـدـورـهاـ فـيـ المـجـتمـعـ وـفـيـ تـنـمـيـةـ الرـأـيـ الـعـامـ وـنـمـوـ الـأـفـكـارـ الـجـديـدـةـ وـتـدـعـيمـ الـحـائـزـ نـظـامـ الـحـكـمـ الـدـيمـقـراـطـيـ،ـ

¹ جـانـ مـورـانـجـ،ـ تـرـ:ـ وجـيهـ الـبعـينـيـ:ـ الـحـرـيـاتـ الـعـامـةـ،ـ بـارـيسـ،ـ بـيـرـوـتـ:ـ مـنـشـورـاتـ عـوـيـدـاتـ،ـ بـدـوـنـ سـنـةـ،ـ صـ6ـ.

² خـلـيلـ صـابـاتـ:ـ الـصـحـافـةـ رـسـالـةـ وـاستـعـادـ وـفـنـ وـعـلـمـ،ـ مـرـجـعـ سـيـقـ ذـكـرـهـ،ـ صـ260ـ.

³ مـوسـىـ سـلامـةـ:ـ حرـيـةـ الـفـكـرـ وـأـيـطـالـهـ عـرـبـ الـتـارـيـخـ،ـ طـ4ـ،ـ الـقـاهـرـةـ:ـ دـارـ الـمـعـارـفـ الـمـالـيـنـ،ـ 1967ـ،ـ صـ15ـ.

⁴ Observation national des droits de l'homme, déclaration universelle des droits de l'homme o.n.p.s. 1998.p8.

وتزود القارئ بالآراء والأفكار جاهزة يلتقطها الجمهور فتكون إتجاهها عاما داخل أفراد المجتمع وقد نادت التشريعات المختلفة بضمان حرية الصحافة¹.

وتهدف حرية التعبير في دولة ديمقراطية - التي نصت دساتيرها على حرية الصحافة والطباعة والنشر - على حق أفراد المجتمع قبل الصحافة في التعبير عن آرائهم حماية للمصلحة العامة، وتهدف كذلك لحماية المصلحة الخاصة، ويتحقق ذلك من خلال حرية التعبير².

الحرية إذا وبصفة عامة تتيح التصرف غير الخاضع لـإكراه خاصة من قبل السلطة أو الحكومة، فبقدر ما يكون المواطن مستقلًا يكون حرًا.. هذا لا يعني عدم تدخل الدولة في بعض الأمور، لكن لها وحدها يعود أمر تأمين الحرية للمواطن ويعود لها أيضًا حق فرض القانون، والحكومة ليست وحدها من يحول دون إطلاق حرية التعبير، فهناك الفقر والجهل والجوع وغير ذلك من الظروف الإجتماعية التي تحيط بالفرد والتي قد تكون عبئًا على حقه في ممارسة حرية التعبير³، وتتأسس حرية التعبير في مجملها على جملة من الشروط:

أولاً: الإيمان الراسخ بالعقل الذي يألف المناقشة وال الحوار والجدل، إذ على الفرد أن يؤمن بأن العقل طاقة بإمكانها أن تبدع وتفكر وتجادل وتحاور وتناقش وتخترع وليس شيئاً جامداً تنتهي وظيفته فقط في تلقي الأصم.

ثانياً: لممارسة حرية التعبير يجب أن تتوفر البيئة المناسبة التي يسود فيها التسامح وإحترام الرأي والرأي الآخر، ونظر للنقد والإعتراض على أنهما حقان ثابتان للفرد مثلما مثل الحق في الحياة وتأييد ومساندة وغيرها... بالإضافة إلى ضرورة توفير ما تتيح حرية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها وتدالوها.

¹ مصطفى خالد فهمي: المسوؤلية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية، ط1، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص24.

² Ravanasi-:liberté d'Expression et Protection des Droits de la Personnalité ، charon, 2000,.p459 .

³ حسن عماد مكاوي: أخلاقيات العمل الإعلامي (دراسة مقارنة)، ط1، مصر: دار المصرية اللبنانية، 1994، ص31.

ثالثاً: المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع حتى يتسعى لهم معرفة حقوقهم وواجباتهم والدفاع عنها، إذ أن الجهل يجعل الأفكار العلمية الجدية التي تظهر مجرد بدع لا يهتم بها الأفراد إلا بقدر الذي يخدم مصالحهم.

وقد أشار القرآن الكريم إلى كل هذا حينما قال الله عز وجل: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي"^١ وقال أيضاً "أدع إلى سبيل ربكم بالحكمة والمواعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"^٢ والقرآن بمطالبه بالجادل بالتي هي أحسن قد زود الأمة بالمنهج الأقوم الذي يجب على المسلمين سلوكه في كل زمان ومكان في كل موضوع يطرح وفي كل حادثة تجد، مع أي فريق داخلياً كان أو خارجياً^٣، ويزيد الإسلام في ضرب الأمثل في تمجيده لحرية التفكير والرأي، قال تعالى في حكم تنزيله: "وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"^٤، وقال سبحانه جل وعلى كذلك: "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"^٥.

الإنسان حر ولكن قد تؤدي هذه التصرفات في ظروف معينة إلى نتائج سلبية، في هذه الحالة يكتف نشاط الإنسان عن أن يكون حر^٦.

وحتى أن الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانت) (Immanuel kant) -1724 (1804) وهو مؤسس الفلسفة النقدية ورائد الثورة العقلية الكبرى يرى أن الأخلاق تؤسس على فكرة الإدارة الخيرية، تلك الإدارة التي تتسم بالخيرية في كل الظروف والأحوال، فهو ينكر ما ذهب إليه النفعيون^٧.

ومع بداية القرن 19م بدأ نطاق الفكر الأخلاقي يتسع وهذا بفضل الفيلسوف الإنجليزي (جون ستيوارت ميل John Stuart Mill) (1806-1873) والذي

^١ القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 256.

^٢ القرآن الكريم: سورة النحل، الآية 125.

^٣ محمد تومي: الجدل في القرآن الكريم، ط1، تونس، الجزائر: الدار التونسية للنشر، الدار الوطنية للكتاب، 1990، ص 28

^٤ القرآن الكريم: سورة الكهف، الآية 29.

^٥ القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 286.

^٦ كوسو لابوف، مارك ووف: الحرية و المسؤولية، تر: فؤاد مرعي، ب ط، دمشق: دار الجماهيرية العربية، 1985، ص 21.

^٧ ماليوت: مقدمة في الأخلاق، تر: ماهر عبد القادر، بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص 21.

ويرى أن غاية الأخلاق هي تحقيق أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس، ويرى أيضاً أن قاعدة السلوك الأخلاقي هي أن نعمل من أجل الآخرين ما ينبغي أن يفعلوا من أجلنا¹.

وفي سنة 1948، صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص في مادته التاسعة عشر أن: "لكل شخص الحق في إبداء آرائه دون تدخل وأن لكل شخص الحق في حرية التعبير بما في ذلك حرية إستقاء المعلومات والأفكار من أي نوع وتلقيها ونقلها بغض النظر عن الحدود"².

فحرية التعبير عن الرأي إذن تعتبر موروثا إنسانياً تهدف إلى إرتقاء الإنسان وحفظ كرامته وترقية بيئته، كما تعتبرا معياراً لأي تقدم إجتماعي أو حضاري.

وتعد كذلك حق من حقوق الإنسان بعد حقه في الحياة، وأن الصحافة في الإعلام من أهم الوسائل والقنوات التي تساعده في نشر الأفكار وتدالوها وعرض الرأي المخالف حتى أضحت حقاً إنسانياً لا تمنحه سلطة معينة أو حاكم، بل تم إنتزاعه بفضل نزال طويل وثورات إجتماعية وسياسية وحركات إصلاحية في الفكر والدين، دون أن نغفل دور الرسالات السماوية في توكيده هذا الحق، الذي يعتبر كما يسميه مالك بن نبي، أم الأمم التي يتمتع عناصر أفرادها بحرية التعبير عن الرأي نجدها تدخل في قيم الحضارة المزدهرة وتعيش التقدم والإنتعاش الحضاري.

¹ محمد يعقوبي: الفلسفة لطلاب البكالوريا، ج 1، الجزائر : المعهد التربوي الوطني، 1989، ص 175.

² المرصد الوطني لحقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ب ط،الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 1998، ص 9.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة الإعلامية

لكل مهنة مهما كانت أخلاق مهنية تميز مجموعة العاملين فيها، وتقوم هذه الأخلاق المهنية على مجموعة من الضوابط السلوكية والقواعد، التي قد تصوغها أعراف متوارثة أو قوانين وضعية، تعمل هذه الأخلاق المهنية على تنظيم علاقات المهنيين الداخلية والخارجية، أي فيما بينهم ومع الآخرين، كما تعمل على تحديد الأفعال وال العلاقات والسياسات التي ينبغي عدّها خاطئة أو صحيحة.

وإذا كانت الحرية هي إحدى وجوه العمل الصحفي، فإن وجهها الآخر هو المسؤولية، وبقدر تحقيق التوازن بين الحرية التي يحتاجها الفرد وبين السلطة التي لا غنى عنها بقدر ما يتحقق الإزدهار للمجتمع والفرد من خلال التشريع.¹

لكن لما كان هذا التشريع قاصراً، فقد يلجأ جمهور الإعلاميين إلى أخلاقيات المهنة على أساس اتفاق يقع بينهم دون اللجوء إلى القوانين التي تفرضها السلطات، فأفراد المهنة هم الذين ينظمون ويراقبون الأفراد المنتسبين للمهنة إذا كانوا يحترمون سير السلوك الذي يعملون بها، وهي أحد أدوات الرقابة الذاتية، والأخلاق هي جملة قواعد السلوك المتعارف عليها في محیط إنساني معين وإمتداد زماني محدود وهذه القواعد تفرض أن يتکيف معها الجميع بقدر أوسع، لضرورة إنتظام أحوال المجتمع الإنساني وجريانها على نسق مقبول.

وهذا هو الأصل في القوانين والأعراف والمتواضعات الإنسانية، ومنها جاءت كلمة أخلاقيات.

إن أهمية الأخلاق المهنية أساساً أنها تعد بمثابة توجيهات داخلية لقرارات الإعلامي في مختلف المواقف والمواضيعات التي يواجهها في العمل المهني، كما تحدد الإطار العام الذي من خلاله يستطيع رجل الإعلام كعامل إيجابي وفعال

¹ خالد مصطفى فهمي: المسؤولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

للمعلومة، أن يتفاعل مع الظروف المحيطة وطبيعة الأخبار والحقائق، ومحاولة البحث والتأسيس لعلاقة بين الصحفي والمصدر، والصحفى والجمهور، أي مراعاة حقوق المرسل والمستقبل.¹

وتجد فكرة ضرورة إلتزام الإعلامي بمجموعة من الأخلاقيات والضوابط في علاقته بمصادره والجمهور المستهدف مرتکزاتها في مواثيق أخلاقيات المهنة التي هي الآن تقليد تعارف أصحاب المهنة في كل دولة على تبیینها، كما تشمل بعض القوانین الخاصة بالإعلام على مواد مدعاة لهذا المواثيق.²

تعريف أخلاقيات المهنة:

تهتم أخلاقيات المهنة كعلم للواجبات المعنوية الخاصة بمهنة محددة وجزءاً منها التأديبية (**Sciences des Obligations Morales**) بتبيان القواعد السلوكية والأخلاقية لأعضاء مهنة ما سواء فيما بين الممارسين أنفسهم أو إتجاه الغير³ فأخلاقيات المهنة يقصد بها جملة الحقوق والواجبات المتعلقة بمهنة ما.

كما يطلق عليها في اللغة اللاتينية إسم (**Déontologie**) وهي لفظ مركب من قسمين (**D'éons**) تعني الواجبات و(**Logis**) تعني علم أو خطاب. أي علم الواجبات ويفرق سعيد مقدم بين كلمة (**أدبيات**) وكلمة (**أخلاقيات**) ويرى بأن المصود بالأخلاقيات (**la Morale**) هي الجانب الفلسفى الذى يتناول بالدراسة كافة المحاسن التى ينبغى إتباعها للقيام على أحسن وجه بالمهام المشغولة أو بالواجب المهني إرضاءاً للضمير.

¹Roselyne koren : les Enjeux Ethique de l'Ecriture de Presse (et la mise en mots du terrorisme) l'harmattan, paris,2001,p144-145.

² فيصل ساولي، مداخلة المقادير العامة الضابطة لعلاقة الصحفي بمصادره، ملتقى المصادر والقيمة الخبرية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 3 و 4 ماي 2005.

³ سعيد مقدم: أخلاقيات الوظيفة العمومية (دراسة نظرية تطبيقية)، ط1، الجزائر: دار الأمة للطبعة والترجمة والنشر والتوزيع، جوان 1997، ص 11.

كما يقصد بها أيضا الجانب الآخر المتمثل في المنطق الذي يبحث عن الحقيقة والجمال والذي يهتم بما هو أحس، في حين يقصد بالأدب (L'Ethique) النظرية العامة للأخلاق (Théorie Générale de la Morale) من زاوية أساسها الضمير (la Volonté) الإدارة الإلهية (la Conscience) الغاية الموجودة منها كالمنفعة والسعادة والتحية.

ومن الجدير باللحظة أن الأدب تختلف عن l'échographie أو l'éthologie أي عن الأخلاق Science des Mœurs والعادات: في أن هذا العام ينطلق من المعاينة الواقعية للحياة في المجتمع.¹

ويقصد بأخلاقيات المهنة إلى جانب علم الواجبات، القيم والمثل والمبادئ الواجب الإلتزام بها عند القيام بممارسة مهنة ما، فنجدتها بالفرنسية تقابل عبارة المهنة ما والتي تفرض على أعضائها، وتعمل لهدف معين ضمن تجمعات مهنية أو جمعيات ذات طابع مهني، وتختلف مبادئ السلوك من مهنة إلى أخرى حسب تطور المهنة أو عدمها، فالمهن الأكثر تطورا تمتلك صيغا أخلاقية مفصلة وصارمة ومنبثقة في الوقت ذاته عن الهيئات الرسمية الممثلة لمجموع المهنيين وتعبر عنها فقرات تشرح وتحدد أخلاقيات مهنية محسوبة ومطابقة للواقع العملي.²

كما جاء في قاموس الصحافة والإعلام على أنها مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني والتي وضعتها مهنة منظمة لكافه أعضائها حيث تحدد هذه القواعد وترافق تطبيقها وتسهر على إحترامها، وهي أخلاق وآداب جماعية وواجبات مكملة أو معاوضة للتشريع وتطبيقاته من قبل القضاة.³

¹ المرجع نفسه، ص14.

² Encyclopedia universalise. Septième publication : volume. V. paris Editeur a paris.1996. p p 436.439.

³ مصطفى حسن، عبد المجيد بدوي: قاموس الصحافة والإعلام، لبنان: المجلس الدولي للغة الفرنسية.1991، ص17.

ومن الجدير بالذكر أن أخلاقيات المهنة ظلت ولو قت طويلا حكرا على المهن الحرية قبل أن يمتد نطاقها ليشمل نشاطات أخرى: كالرياضية والهندسة والطب والصحافة والمؤسسات...

فأخلاقيات المهنة تبدو ضرورية أكثر كلما كانا أمام ممارسة مهنة Profession تتمتع بسلطة التأثير (un Pouvoir d'Influence) أو تضع الغير في وضعية تسمح له بالإطلاع والمعرفة أو التمتع بصلاحيات معينة أو بنوع من الإحتكار¹.

أما عن أخلاقيات المهنة في الإعلام والصحافة فهي تلك الأخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام، وهي مجموعة القواعد والواجبات المسيرة لمهنة الصحافة أو هي مختلف المبادئ التي يجب أن يتلزم بها الصحفي أثناء أدائه لمهامه، أو بعبارة أخرى هي تلك المبادئ التي تقود الصحفي إلى القيام بعمل جيد يجد إستحسانا عند الجمهور.²

حقوق الإنسان وأخلاقيات العمل الإعلامي:

من المسلم به على وجه العموم أن قضايا الإنسان والحربيات الأساسية المرتبطة بها والضمادات التي تكفل التمتع بها وحمايتها، قد أصبحت اليوم تشكل أحد موضوعات الاهتمام الرئيسية على جدول الأعمال الدولي سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي، بل حتى على المستوى الوطني.

وغني عن البيان أن تطور الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية قد تركز على مستويين رئيسيين، الأول المستوى القاعدي بمعنى المبادرة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق التي أصبحت تكون في مجلها ما اصطلاح على تسميته بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

¹ سعيد مقدم: أخلاقيات الوظيفة العمومية (دراسة نظرية تطبيقية)، مرجع سبق ذكره، ص12.

² Bois libois: Ethique d' Information, Bruxelles .édition de Bruxelles ,1993.p6.

وهما فرعان من القانون الدولي العام تنظم أحکامها كيفية حماية حقوق الإنسان وسبل تعزيزها في حالات السلم والنزاعات المسلحة وفي ظل الاحتلال.

أما المستوى الثاني فقد تمثل في إنشاء العديد من الأجهزة والآليات التي أنيطت بها مهمة الإشراف والرقابة الدوليين بالنسبة إلى ما يتعلق بمدى التزام الدول بإحترام حقوق الإنسان، كلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال ومنظمة العفو الدولية، ناهيك عن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان¹.

إذ تتتنوع حقوق الإنسان وتستجد، فمنها ما هو حق فردي لصيق بكيان الفرد كإنسان بذاته، وهناك من الحقوق ما هو جماعي متعلق بكيان الجماعة أو فئة معينة من المجتمع الإنساني، وهناك ما هو جديد في هذه الحقوق والذي أطلق عليه فقهاء القانون بحقوق الجيل الثالث.

وهنا سوف نحاول التركيز على جانب من الحقوق التي تتعلق بكيان الفرد على اعتبار أنه إنسان ينتمي إلى المجموعة البشرية بغض النظر عن جنسيته، وهي الأزمة له للقيام بنشاطه داخل المجتمع كالحق في الحياة والحرية وسلامة الجسم والأمن الشخصي، والحق في الكرامة والحق في الإعلام، هذا الأخير يعني حق كل إنسان في أن يستخلص ويتنقل بالمعلومات والأنباء والآراء على أية صورة غير تدخل من أحد².

وبما أن العملية الإعلامية يتغاذبها طرفان هما الإعلامي من جهة والجمهور المستقبل من جهة أخرى، فإنه من الواجب في هذا السياق تحديد طبيعة الحقوق التي ترتبط بالإعلامي والحقوق لتي يجب كفالتها للجمهور المستقبل.

¹ أحمد الرشيد: حقوق الإنسان العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 26، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2000، ص 195/196.

² محمد ناجي ياقوت: مسؤولية الصحفيين المدنيين في حالة القذف في حق ذوي الصفة العمومية، بـ ط القاهرة: مكتبة الجلاء الجدية، 1985، ص 123.

أ- حقوق الجمهور المستهدف وأخلاقيات المهنة:

من الحقوق المكفولة للجمهور المستهدف في العملية الإعلامية الحق في الكرامة والحق في حماية الشرف والإعتبار من جريمة القذف وحق حماية الخصوصية والحق في محاكمة عادلة والحق في النشر والحق في الآداب العامة من الأعمال الفاحشة.

1- الحق في حماية الشرف والإعتبار من جريمة القذف:

والإعتداء على الشرف والإعتبار والكرامة والسمعة...، لا يتم إلا إذا توافرت مجموعة من العناصر التي وقف عندها جمهور الباحثين العلانية والتي تعرف خلافاً للسرية، وهي الجهر بالشيء وتعديمه وإظهاره.

وفي مجال الصحافة تتجلى العلانية في نشر العبارات المحظورة، أو المجرمة في الصحف، وإذاعة الأقوال الهابطة، ولا يشترط التحقيق العلانية توافر مقومات معينة للموضوع محل النشر فلا عبرة لطبيعة المنشورات، أو المطبوعات أيا كانت دورية كالصحف أو غير دورية كالكتب¹.

ويقصد بالجرائم العلانية ذلك النوع من الجرائم التي تتعلق بالأفكار والعقائد والمذاهب والمبادئ على اختلاف أنواعها وأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي ترتكب عن طريق وسائل الإعلام (علانية)، وتنجم عن إساءة إستعمال حرية الإعلام بحيث يترتب على ذلك مسؤولية مدنية أو جنائية أو كلاهما معاً². وقد تكون جرائم العلانية في صور ثلاثة:

- التحرير على إرتكاب الجرائم والعنف، وعلى عدم الإنقاذ للقوانين وعلى بعض طائفة من الناس وإنهاك حرمة الآداب، وعلى قلب نظام الحكم ومقاومة النظام الاجتماعي.
- تسرب وتأويل المعلومات التي تمس بالمصلحة الوطنية والنظام العام.

¹ أحمد طارق سرور: *دروس في جرائم النشر*، ب ط، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998، ص10.

² حسن عماد مكاوي: *أخلاقيات العمل الإعلامي (دراسة مقارنة)*، مرجع سبق ذكره، ص242.

- العدوان على الشرف والإعتبار، وتدخل تحت هذا جرائم القذف والسب والإهانة...

والشرف يمثل في مجمله الصفات العامة التي تكون في مجموعة كرامة للإنسان وإحترامه، ويتجلى المساس بالشرف في الصحافة والإعلام عندما يقوم الإعلامي مثلاً بنشر معلومات وأفعال وإتصالات معينة وإسناد صفة الجاسوسية إلى شخص¹. ويعتبر كذلك خدشاً للشرف إدعاء الصحفي على شخص أنه إرهابي يعمل لصالح دولة أجنبية وأنه قد تسبب بفعله في الإضرار بالدولة وأنه كان متتعاوناً مع أحد الأنظمة الخارجية².

فإذا ما تعرض شخص لمواد مكتوبة أو منشودة في صحفة أو مذاعة في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وتتناوله هذه المواد بالنشر والتحقيق والتماثل الذي ينطبق على هذا الشخص، يحق له إتهام الوسيلة الإعلامية بتهمة القذف³.

2- الحق في حماية الخصوصية:

بدأ الاهتمام بهذا الحق في أواخر القرن 19 نتيجة انتشار صحفة الإشارة (الصحفة الصفراء)، والحق في الخصوصية هو حق الفرد في حماية بعض مظاهر حياته الخاصة، ومنها بالذات المحافظة على السرية بما يصون سمعة الشخص ويصون معطيات الحياة التي تحرض على عدم تدخل الناس فيها.⁴

ومن خلال بحثنا عن الحقيقة تتعامل وسائل الإعلام يومياً مع قضية "غزو الخصوصية" وتكون المشكلة في أنه إلى أي حد يمكن أن تبحث وسائل الإعلام عن المعلومات بدون أن تتعدى على حقوق الآخرين، وخاصة حق الفرد في الحفاظ

¹ خالد مصطفى فهمي: المسوؤلية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية, مرجع سبق ذكره، ص 230/231.

² عبد الحكيم فوده: جرائم الإهانة العلانية, ب ط، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1998، ص 174.

³ BITTNER, ohn r. Mass communication an introduction- n.j prentice hall, enge Wood clifffes. 4thed, 1986, p389.

⁴ عبد الرحمن حمدي: الوسط في النظرية العامة للالتزامات, المصادر الإدارية للالتزام، ط 1، القاهرة: دار النهضة العربية 1999، ص 66.

على أسرار حياته الخاصة؟ هنا تبرز الضرورة إلى التوفيق بين الحياة الخاصة وحق الجمهور في الإعلام، فالحياة الخاصة تتأثر بمدى الشهرة التي يتمتع بها الشخص، فكلما زادت شهرة الشخص كلما ضاق نطاق الحياة الخاصة بالنسبة له.¹

فالشخصيات العامة بحكم عملها وتعرضها للرأي العام تعرض حياتهم الخاصة للحديث عنها وتعرضها للنقد وتحول حياتهم إلى قطعة من الزجاج الشفاف بعد أن كان جدارها مانعاً قوياً، لهذا يصبح� احترام الحياة الخاصة، طبقاً لكافـة التشريعات في مختلف دول العالم، قيد على حرية الصحف في النشر، فكلما إتسـع نطاق الحياة الخاصة إنكمـش نطاق حرية الصحفي في النشر والعكس صحيح².

وتتضمن مواثيق الشرف والأخلاقيات التي تصنـعها المنظمـات الإعلامـية أقسامـاً من حماـية الخصوصـية، كما تقـضـي سيـاسـات مـعـظم وسـائـل الإـعلام ضـرـورة البحـث عن المـعـلومـات بـدون الإـعتـداء عـلى حقوق الآخـرـين فـي حـمـاـية خـصـوصـيـاتـهمـ، وـالـدـعـوـة أـيـضاً لـلـتـخـلـي عـن قـصـص تـتـعـلـق بـالـحـيـاة الـخـاصـة وـالـتـي لـا تـحـمـل أـيـة قـيمـة إـخـبارـيةـ.

3- الحق في محاكمة عادلة:

تشـكـل أـخـبـارـ الجـرـائمـ وـالـمـحاـكـمـاتـ مـادـة يـوـمـيـة أـسـاسـيـة لـلـصـحـفـ وـخـاصـةـ الـجـرـائـمـ الـتـي تـعـبـرـ عـنـ إـتـجـاهـاتـ مـعـيـنـةـ فـيـ الـمـجـتمـعـ، مـثـلـ قـضـاـيـاـ الـإـغـتـصـابـ وـالـقـتـلـ وـالـإـغـتـيـالـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـمـخـدـراتـ وـالـتـنظـيمـاتـ الـمـناـهـضـةـ لـقـوـاءـ الـمـجـتمـعـ.

حيـثـ تـقـومـ وـسـائـلـ الإـعلامـ خـاصـةـ الصـحـفـ عـادـةـ فـيـ حـالـةـ إـشـارـةـ إـحدـىـ القـضـاـيـاـ بـالـاسـتـعـانـةـ بـرـجـالـ مـنـ الـقـضـاءـ وـرـجـالـ مـنـ الـإـدـارـةـ لـإـسـتـشـارـتـهـمـ وـمـعـرـفـةـ رـأـيـهـمـ حـولـ ماـ جـرـىـ فـيـ هـذـهـ القـضـاـيـاـ الـهـامـةـ حـتـىـ تـحـصـلـ عـلـىـ السـبـقـ الصـحـفيـ وـتـزـيدـ مـنـ التـوـسـعـ وـالـإـنـتـشـارـ وـبـالـتـالـيـ مـنـ الـأـرـبـاحـ الـكـبـيرـةـ، دونـ الـإـهـتـمـامـ بـحـسـنـ سـيرـ العـدـالـةـ

¹ Auvert p les journalistes-statu personnalité, Delmas, 1994, p158.

² فادية أبو شهيبة، المجلة الجنائية القومية، عدد خاص في حقوق الإنسان في مراحل اتهامه بالتحقيق والمحاكمة " الدعوى الجنائية "، المجلد رقم 40، العدد 3-2، مصر، مارس - جويلية - نوفمبر، ص 293.

فتبنى إتجاهها معيناً تسعى إلى نشره، والإيحاء للجمهور بصحته والإيحاء للقضاة بأنه هو الإتجاه الصحيح.

وقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجموعتين من المبادئ التي تهدف إلى الحفاظ على قيمة الإنسان وشرفه وكرامته دون تمييز، وذلك عند دخوله ساحة العدالة وهذه المبادئ هي:

- حق كل شخص في اللجوء إلى المحاكمة الوطنية لإنصافه في حالة الإعتداء على حقوقه الأساسية (المادة الثامنة)
- حق كل شخص في محاكمة علنية عادلة أمام حكومة مستقلة ومحايدة (المادة العاشرة)
- حق كل شخص بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمه علنية (المادة الحادية عشر).

وعلى هذا فإن حق الصحفي في تناول الجرائم بالبحث والتعليق لا ينفي وجوب التزام الأمانة في عرض الواقع الخاصة بالدعوى المطروحة، فلا يجب أن يتخذ الصحفي أو الإعلامي مثلاً وسيلة للإساءة إلى سمعة الأفراد، ويجب�حترام التوازن بين حق الجمهور في الإعلام والحرية وإحترام الحياة الخاصة للأفراد¹.

3- الحق في النشر:

لعل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه صناعة الاتصال اليوم هي الحق في النشر، حيث أن المعلومات لا تشبه أي مواد أخرى يجوز إمتلاكها، وتحقق ثروات للأفراد وللدولة، فإن قضية الحق في النشر، وإتاحة المعلومات لكل الأفراد

¹ عبد العال مدحت محمود: المسؤولية المدنية الناشئة عن ممارسة مهنة الصحافة، ب ط، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1994، ص363.

تتعارض مع قضية حماية حقوق المؤلف أو الناشر، والمشكلة أن التكنولوجيا الجديدة سهلت إعادة الطبع والقرصنة وصناعة المعلومات.¹

وحرصاً من المشرع على أن يتم وضع ضوابط فعالة وإحداث توازن بين الحقوق المختلفة كحق الجمهور في الإعلام، وحق الصحفي في التعبير عن رأيه من ناحية وحقوق المواطنين من ناحية أخرى، فإنه قد وضع إجراءات لحماية من إساءة إستعمال حق النشر.

وترتبط هذه الجريمة (إساءة إستعمال حق النشر) ارتباطاً أساسياً بفكرة العلانية التي تمثل الركن الأساسي فيها، والتي تمثل أيضاً علة العقاب في حالة إرتكابها، وذلك لأنه وإن كان لا عقاب على مجرد التفكير وتكوين الرأي، فإن العقاب يكون لازماً في حالة الإعلان عن هذه الأفكار بطريقة تخالف النظام العام أو الآداب العامة أو تضر بمصالح الغير.²

ويرتبط حق النشر بالحق الأدبي للمؤلف الذي يعتبر حقاً ذو طابع شخصي يتسق كل الشخصية بعدم القابلية للتصريف فيه أو الحجز إذا كان يسري على المؤلف فإنه يسري على الصحفي في المقالات أو الكتب التي ينشرها بالصحيفة، ولكن لا يسري بالنسبة للأخبار اليومية، حيث لا تتمتع هذه الأخيرة بتلك الخاصية فيجوز تداولها ونقلها من خلال الصحف الأخرى بعد إلصافها الناشرة بحق السبق الصحفي في النشر لأن الحامية ترد على الإبداع وليس على مجرد الأفكار أو الأخبار³

ويشير يوسف محمد قاسم إلى أن جرائم النشر أعم من جرائم الصحافة ذلك أنه من المتعارف عليه أن جرائم الصحافية هي التي ترتكب عن طريق نشرها في

¹ عماد مكاوي: *تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات*, ب ط، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 254.

² رياض شمس: *حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر*, ب ط، القاهرة، مطبعة دار الكتاب المصرية، 1947، ص 363.

³ عبد السميم عبد الوهاب أبو الخير: *الحق المالي للمؤلف في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي*, ب ط، القاهرة: مكتبة وهبة، 1988، ص 04.

الصحافة، أما جرائم النشر فهي المخالفات الشرعية والنظامية سواء أكان النشر في الصحافة أو في الكتب¹.

4- الحق في حماية الآداب العامة من الأعمال الفاحشة:

يؤدي إنتشار الأعمال الجنسية الفاحشة في وسائل الإعلام إلى إنتهاك حرمة الآداب العامة في المجتمع، ذلك من خلال نشر الفساد والفجوة والدعارة والفسق.

ولقد أشار القرآن الكريم إلى الذين يعملون على نشر الفساد في المجتمعات ويحاولون القضاء على مظاهر العفة والخير فيها وإشاعة الفاحشة بإزالة الحرج من إرتكابها، وذلك بالإيحاء بأن الجرائم منتشرة، فتتهيأ النفوس لقبولها، والتفكير فيها لتتشير بعد ذلك بالفعل يقول سبحانه عز وجل في محكم تنزيله: "إِنَّ الَّذِينَ يَحْبُّونَ أَنْ تُشَيَّعَ الْفَاحشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ"².

فإنها حرمة الآداب العامة ونشر المواد الفاحشة باسم حرية التعبير والرأي يعد مساساً بحق الجمهور في إعلام متوازن، مما حدث في فرنسا بين عامي 1974-1975 حيث شكلت الخلاعية ثلاثة ثلات الإنتاج الفرنسي، الأمر الذي دفع المشروع إلى إنتهاك نهج الناشئة، إثر هذا منعت الدولة دعمها المالي للأفلام الخلاعية أو الأفلام التي تعرض على العنف، كما أنه أخضعها إلى نظام ضريبي متقادم.

وأشارت دراسة لـ دونستاين «Don Erstein» ولينز «Linz» سنة 1984 إلى أن التعرض ولو لمجرد دقائق قليلة لمشاهد العنف والجنس والدعارة وإغتصاب النساء يؤدي إلى إتجاهات سلوكيات ضارة بالمجتمع، وهذا ما يؤكده علماء المجتمع أمثال رواد المدرسة النقدية فرانكفورت ومنظرو الثقافة الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تزدهر بها النساء والدراما التلفزيونية وتقنيات

¹ محمد يوسف قاسم: ضوابط الإعلام في الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية, ب ط، الرياض، عمان : عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1979، ص 147.

² القرآن الكريم، سورة النور.

وسائل الإعلام والإعلان والدعائية وصناعة الأخبار بشكل كبير، الأمر الذي دفعهم إلى تسمية مصطلح المجتمع الجماهيري هو علاقتها بالحقيقة والقيمة، حيث لازالت تطرح العديد من النساؤلات من قبل الباحثين والمتخصصين يدور محتواها حول مدى جدية هذه الوسائل في التعبير عن الواقع ونقله بصورة الحقيقة بعيدة عن التهويل أو التهويين¹.

ب. حقوق الإعلامي وأخلاقيات المهنة:

حددت لجنة "شون ماك برايد" حقوق الأفراد في الحقل الإتصالي في كل من الحق في المعرفة الذي ينتهك في حرمان الفرد من الانتفاع بقنوات الإتصال سواء بالترويج أو العقاب، أو الممارسات غير القانونية وحق الحرمة والخصوصية الذي ينتهك أحياناً من خلال التكنولوجيا الحديثة.

هذا على المستوى الأول، أما المستوى الآخر فيتضمن حقوق وسائل الإعلام والإتصال وعلى الأخص جماعة المهنيين من الإعلاميين والصحفيين وتشمل حق الوصول إلى مصادر المعلومات وحرية الرأي والتعبير والحق في الإعلام وحق النشر والمحافظة على سر المهنة وحرية الحركة والتنقل.

بالإضافة إلى حقوق الأمم في الإتصال وتتضمن الحق في نشر المعلومات والتداول الحر والمتوازن لها وحقوق الذاتية الثقافية والتبادل الثقافي والحق في إستقاء المعلومات وحرية الرأي والتعبير والحق في التصحيح والرد².

1. الحق في الوصول إلى المعلومات وتفصيل نشاط الحكومة:

إذا كان الحق في الإتصال الذي يتضمن الحق في إستقاء المعلومات وتبليغها ونشرها والحق في التعبير عن الآراء يعد من الحقوق الأساسية لكل مواطن، فإن الصحفيين على وجه التحديد تشتد حاجتهم إلى ممارسة هذا الحق كشرط أساسى

¹ محمد عبد الحميد: *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير*، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 2003، ص 151.

² شون ماك برايد: *أصوات متعددة وعالم واحد*، ب ط، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 24.

للقیام بعملهم على نحو كامل فعال وخصوصاً أنهم يتعرضون أكثر من غيرهم لقيود السلطة وضغوطها فضلاً عن المخاطر التي تتضمنها ممارسة المهنة ذاتها مما يجعلهم يتتصدون الخطوط الأمامية للدفاع عن الحرية بمعناها المجتمعي الواسع وعن الحرية المهنية التي تعد حجر الزاوية في المنظومة التي تعرف بحرية الصحافة، حيث ينظر إلى الصحفيين بإعتبارهم حراسها والقائمين على حمايتها¹.

وهنا ظهر أن حق الصحف في الحصول على المعلومات ونشرها يرتبط بحق المواطن في المعرفة، وصلة هذا بذلك هي صلة الفرع بالأصل، وحق المواطن في المعرفة مرتبطة أيضاً بحقه في التعبير، وهذا ما كلفته المواثيق الدولية التي دعت إلى ضرورة حماية حق كل شخص في حرية التعبير والرأي وحرية اعتناق الآراء دون تدخل وإستقاء الأنبياء والأفكار وإذاعتها بأية وسيلة كانت².

ويطالب الإعلاميون في كل مكان بحقهم في الحصول على المعلومات من مصادرها، خاصة من المنظمات الحكومية، إلا إذا كانت هذه المعلومات سرية بطبيعتها، أو طبقاً للقانون، وهذا ما يؤكد حق الجهة التي تريد الصحفي أن يستقي المعلومات منها في أن تمنعه من ذلك.

وتعاني الدول النامية عادة في فرض القيود على الإعلاميين أثناء بحثهم عن المعلومات والوثائق الحكومية التي تهم الناس، وتضع المجتمعات النامية قيوداً تشريعية للحفاظ على سرية المعلومات والوثائق الماسة بالأمن القومي والدفاع وسياسات الحكومة، لكن في بعض الأحيان تصدر هذه القيود من الدول التي تدعي حمايتها لمبادئ الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية مثلًا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أثناء الحرب على العراق والتي قام بتغطيتها أكثر من 300 مراسل ومصور صحفي وتلفزيوني كان من بينهم 500 مراسل ومصور حملوا

¹ عبد الرحمن عواطف: هموم الصحافة والصحفيين في مصر، مرجع سابق ذكره، ص 135.

² لزرق بن عبد الله: الأخبار بين الإطلاق والتغيير، ملتقى المصادر والقيادة الخبرية، 3-4 ماي 2005، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

على ظهور الدبابات والآلات العسكرية الأنجلوأمريكية¹، الأمر الذي جعل التغطيات أحادية الجانب وتظهر إنجازات القوات الغازية دون الاعتماد على التوازن في التغطيات الإخبارية.

2. الحق في حماية سرية مصادر المعلومات:

قد يحصل أثناء بحث صحفي عن المعلومات أن يطلب منه المصدر عدم الكشف عن هويته وإظهارها، إذ ترغب في الإحتفاظ بحقها في السرية والكتمان من جانب الصحفي حتى لا يلحق بها المسئولية المدنية مباشرة أو غير مباشرة، بهذا من واجب الصحفي عدم الكشف عن هذا المصدر.

ويعتبر الحفاظ على سرية المهنة إلتزام يقع على عاتق الصحفي يثير العديد من المسائل ويبين المزيد من المشكلات التي تدور خلال العمل الصحفي، وبعد السر المهني واجبا يفرض على المهني عدم خيانته ويعهد به صاحبه إلى غيره ولو لم يكن مشيناً من يريد كتمانه²، كما تتطلب ممارسة هذا الحق واجب الصحفي في إلتزام بالأمانة والموضوعية والسعى الدائم نحو خدمة الصالح العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه.

ولعدة سنوات كافح الصحفيون لكي يجعلوا المحاكم تدرك أهمية علاقتهم السرية مع بعض مصادر الأخبار، وأن تحمي هذه العلاقات في شكل من أشكال "الحصانة"... على اعتبار أن الصحافة مرآة للمجتمع وأن الصحفي يجب أن يتحرى عن الحقائق والأخبار التي تهم الشأن العام، وعلى اعتبار أيضاً أن بعض المعلومات إلا بعد الحصول على ضمانات من الصحفي بعدم الكشف عنهم، وهذا نابع من خوف هذه المصادر على مراكزها الوظيفية، أو التعرض للإيذاء الجسدي أو المعنوي في حالة الإفصاح عن هويتها لأي شخص عدا الصحفي³.

¹ عبد المقصود صلاح: سلاح الكلمة في مواجهة حرب الجيوش، ب ط، الجزائر: دار الخدونية، 2004، ص30.

² مصطفى خالد فهمي: المسؤولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية، مرجع سبق ذكره، ص38.

³ عماد مكاوي: تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص193.

وإذا كانت حماية الصحفي والحفاظ على أمنه ضروريين، فمن اللازم لهذه الحماية أن تكفل له حقه في محاكمة عادلة كي يمارس عمله حراً طليقاً، لذلك أكدت المواثيق والاتفاقيات الدولية على حق كل شخص في محاكمة عادلة، ومن بين النصوص التي أكدت على هذا المعنى: المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1984م والتي تؤكد على أن حق التقاضي حق مكفول لكل شخص بحيث تتم محاكمته أمام محكمة عادلة مستقلة وفق إجراءات علنية وعادلة.

إضافة إلى ذلك، الصحفي يجب أن يتمتع بجملة من الحقوق الاقتصادية، الحقوق المادية والوظيفية المتعلقة بال الأجور والمساعدات والإنجازات مع حقه في الإخطار السابق بإنتهاء العمل وتبريره من جانب صاحب العمل، إذ أن إنهاء مهام الصحفي دون إبلاغه يعتبر تعسف في حقه يستحق لأجله تعويضاً حسب ما أقره التشريع الفرنسي، كما لا يجوز أن ينتقل الصحفي مرغماً من عمله الذي إستقر فيه وتعاقد عليه إلى عمل لا يتلقى مع تخصص داخل الجريدة، ومن ثم يعتبر قرار رئيس التحرير غير مشروع إن لم يكن ذلك بناءاً على موافقة الصحفي نفسه.¹

¹ ناصر جابر جاد: حرية الصحافة "دراسة مقارنة في ظل القانون رقم 96 لسنة 1996" ب ط، القاهرة: دار النهضة العربية، 1997، ص134.

المبحث الثالث: الدراسات التي تناولت النواحي المهنية للصافي.

تطورت وسائل الإتصال من إستخدام قرع الطبول إلى إستخدام الأقمار الصناعية، وكان أعظم منجزات البشرية فـك عقدة الإتصال اللفظي عن طريق إبتكار اللغة كرموز للتعبير عما يختلج في نفوس الناس وما تفرزه مكونات ملkapthem. وهي ترجمان القلوب والأداء المعبر عما تتطوّي عليه الضمائر من أفكار، فإذا كنا - كما يقول علماء اللغة - نتكلّم في العادة من أجل أن نبلغ هدفا، فإن اللغة تمثل أداة التواصل الملائمة بين بني البشر التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم المشتركة لضمان السير القوي في حياتهم المعيشية.¹.

إن الحديث عن عملية إنتاج الإتصال الجماهيري يعني الحديث عن عمل القائمين على هذا الإتصال، حيث هم الذين يلعبون أدوارا في المؤسسات الإعلامية التي لها تأثير مباشر على مضمون وسائل الإعلام، وتعتبر دراسة الإتصال الجماهيري من خلال المهنة أحد مداخل الدراسة السوسيولوجية للقائمين بالإتصال، وهو مدخل يركز على تحليل المفهوم العام للقائم بالإتصال إلى مكوناته المهنية المتخصصة والمتعددة. وفي هذا الصدد يعرف جيرمي تانستال (J.Tunstall) القائمين بالإتصال بأنهم العاملين غير الكتابيين داخل المؤسسات الإعلامية. واستنادا إلى ذلك يمكن الإشارة إلى الدراسات التالية:

1. نظرية حارس البوابة:

هذا النوع من الدراسات يتناول بالبحث العوامل المؤثرة على سلوك الصافي داخل السياق البنائي للمؤسسة الإعلامية. ولعل أبرز المحاولات في هذا المجال

¹ محمد بردان: كتابات معاصرة فنون وعلوم، "الإتصال الاقناعي في فن الخطابة" مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية العدد الحادي والستون، المجلد السادس عشر، سبتمبر /تشرين الأول، 2006، ص.22.

راجع إلى المفهوم الذي صاغه "كرت لفين" عالم النفس النمساوي الأصل الأمريكي الجنسية سنة 1947، مفهوم "حارس البوابة" وكان لفين يتهم في إطار دراسته بالجماعات الصغيرة بعده من الموضوعات المرتبطة بها، من بينها موضوع العادات الغذائية التي تصل إلى مائدة الأسر الأمريكية من خلال عدة طرق ذكر منها: طريق الشراء، طريق فلاحة البستين، ويتوقف السماح لأحد الموارد الغذائية بالمرور من هذه القنوات على تأثير بعض القوى المؤثرة في اتخاذ القرار. فإذا انتصرت لدى ربة البيت الرغبة في الحصول على وجبة من اللحم الجيد الغالي على الرغبة في توفير المال، فإن اللحم في هذه الحالة يصل إلى مائدة الأسرة عن طريق قناة الشراء - ويوجد لكل قناة من القنوات المتاحة من يؤدي وظيفة حارس البوابة، فإذا إنفجرت تلك البوابة استطاعت الوجبة المطلوبة (وجبة اللحم) أن تجتاز البوابة التالية قراراً جديداً من حارس جديد، ويرى "كورت لفين" أن طريق إتخاذ قرار عبر مثل هذه البوابات ويطلق "لفين" على القائم بتلك الوظيفة اسم حارس البوابة¹.

وكما رأينا بالنسبة لوجبة اللحم فإن طريق الرسائل الإتصالية داخل الجماعة الإجتماعية يمكن وصفه بالقناة، حيث توجد على إمتداد كل المحطات نقاط عبور معينة، يقوم على كل منها حارس البوابة، وهو الذي يسمح بمرور تلك الرسائل الإتصالية أو لا يسمح، وتوثر وبالتالي على ديناميات الجماعات الصغيرة وأساليب السلوك فيها. ولقد أجريت الدراسة على ثلاثة مراحل منفصلة على النحو التالي:

- في المرحلة الأولى: طلب من 33 صحفياً - بعد الانتهاء من كتابة مقالهم - أن يذكروا أسماء جميع الذين كانوا يفكرون فيهم أثناء الكتابة كقراء للمادة التي يعدونها، وقد إنتهت تلك المراحلتين إلى نتائج:

¹ محمد الجوهرى وآخرون: علم الاجتماع - دراسات الإعلام والاتصال، ب ط، مصر: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 52.

فريق كان يتخذ من الجمهور المستهدف موقفاً ودياً، وكان يجتهد لكسب رضاه وتقديره، في حين كان الفريق الآخر يستخدم المقال الذي يكتبه كسلاح هجومي لخدمة قضية سياسية أو إجتماعية.

ب- في المرحلة الثانية: نفذت تجربة ضابطة إنطلاقت في هذه المرحلة من فرضية مؤداها أن الصحفي يستطيع أن يكتب بشكل أفضل عندما يتفق مضمونه مع التوجه الأساسي مع موقف الجمهور المستهدف من ناحية أخرى، وقد يتضح بالفعل أن المقال الذي يكتب في حالة التوافق بين إتجاه المضمون وبين الجمهور المستهدف قد عرض المادة الواقعية المقدمة بصورة أدق من المقال الذي كتب في حالة عدم التوافق.

ج- وفي المرحلة الثالثة: أجريت بعد عامين - مقابلة مع بعض الصحفيين الذين تمت دراستهم في المرحلة الأولى، وإتضح من تلك المقابلات الجديدة أن الجمهور المتصور أو المتخيل (المستهدف) قد ظل في تصور أولئك الأفراد رغم تلك الفترة الزمنية الطويلة، قد قادت هذه الملاحظة إلى نتيجة مؤداها أن درجة الدقة في عملية نقل المعلومات تعد مؤشراً دالاً على طبيعة العلاقة التي يتم تناولها من ناحية أخرى¹.

ونموذج حارس البوابة لم يدخل إلى بحوث الإتصال إلا على يد "دافيد وايت" الذي كان له فضل تطبيقه في هذا القرار في إطار الجماعات الصغيرة، حيث يعتبر وايت أن محري الأخبار في وسائل الإتصال الجماهيرية يمثلون حراس البوابة، وهذه الوسائل تمثل كيانات إجتماعية منظمة ومؤسسة على اعتبار أنها من المحتمل أن تلعب أدواراً وظيفية محددة من أجل الجمهور العام أو من أجل الجمهور المتخصص².

¹ حسن ألفت آغا: علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال, ب ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 60.

² جون ميلر، رالف لوينشتاين، تر: د. ساعد خضر العربي الحارثي: الإعلام رسالة ووسيلة، رؤى جديدة في الاتصال, ب ط، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1989، ص 133.

هؤلاء المحررين الذين يتصدرون لاتخاذ القرار وتحريرو صياغة ثم نشر الأخبار. شأنهم في ذلك شأن ربة الأسرة التي تتخذ القرار فيما يتصل في تحديد المواد الغذائية التي ستشتريها.

وقد إستعان الباحث الأمريكي بطريقة دراسة الحالة في محاولة التعرف على معايير الإختيار التي يعتمد عليها المحرر المسؤول في إختيار الأخبار، عند تلقي البرقيات في صحيفة صباحية أمريكية تطبع 3000 نسخة، وهو المحرر المسؤول عن تلقي الأخبار أولاً من خلال برقىات وكالات الأنباء. وقد قامت هذه التجربة على تجميع كل البرقيات والمكاتبات -الواردة من وكالات الأنباء- التي استبعدت وأقصيت وسبب رفض كل منها وكتمان ذلك مدة أسبوع كامل، وفي النهاية قام الباحث وايت بتصنيف أسباب الرفض والإستبعاد بإجراء مقابلة مع المحرر المسؤول.

ومن الحقائق التي أشار إليها وايت أن هناك في كل حلقة، بطول السلسلة فرداً ما يتمتع بالحق في أن يقرر ما إذا كانت الرسالة التي تلقاها ستنقل أم لا، وما إذا كانت تلك الرسالة ستصل إلى الحلقة التالية بنفس الشكل الذي جاءت به أم سيدخل عليها بعض التغييرات أو التعديلات.¹

معنى آخر هناك مجموعة من حراس البوابة يقفون في جميع مراحل السلسلة التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات، يتمتع أولئك الحراس بالحق في أن يفتحوا البوابة أو يغلقوها أمام أية رسالة تصل إليه، كما أن من حقهم إجراء تعديلات على الرسالة التي تستمر، على سبيل المثال: يستطيع أي فرد ونحن نعلم أن الإشاعات تنتقل من فم إلى فم تطأ عليه بعض التغييرات في الغالب وتتلون بالإهتمامات الخاصة للفرد الذي يقوم بنقلها، وحينما تطول السلسلة نجد المعلومات التي تخرج من نهايتها لا تشبه المعلومات التي دخلتها في البداية إلا في نواحي قليلة.

¹ محمد الجوهرى وآخرون: علم الاجتماع دراسة الإعلام والاتصال، نفس المرجع السابق ، ص54.

وال الصحفي حقيقة لا ينبغي أن يمتلك فقط تقنيات استخدام الوسيلة، ولكن أيضا مضمون الرسالة التي يريد إيصالها¹.

وبالإضافة إلى الفضل الذي أرده عالم النفس النمساوي الأصل الأمريكي الجنسية كيرت ليفين kurt lewin 1977 في تطوير ما أصبح يعرف بنظرية "حارس البوابة الإعلامية" (Gate keeper) باعتبارها من أفضل الدراسات التي ركزت على الجوانب الأساسية لعملية (حراسة البوابة) بدون أن تستخدم بالضرورة هذا المصطلح وقدمت تلك الدراسات تحليلاً وظيفياً لأساليب التحكم في غرفة الأخبار، والإدراك المتلاصق لدور ومركز العاملين في الوسيلة الإعلامية، ومصادر أخبارهم، والقيم التي تؤثر في إنتقاء وتقديم الأخبار وقام بهذه الدراسات مجموعة من الباحثين الأمريكيين أمثال بريد Breed، كارتر Carter، شارك Stark، جيبر Gieber ، جاد Judd، ووايت White وغيرهم².

وأشارت هذه الدراسات إلى أن الرسالة الإعلامية تمر بمراحل عديدة وهي تتغلّف من المصدر حتى تصل إلى المتلقي، وتشبه المرحلة السلسلة المكونة من عدة حلقات، أي وفقاً لإصلاح نظرية المعلومات فالاتصال هو مجرد سلسلة متصلة بالحلقات.

وأبسط أنواع السلسل هي سلسلة الاتصال المواجه بين فردین، ولكن هذه السلسل في حالة الاتصال الجماهيري تكون طويلة جداً حيث تمر المعلومات بالعديد من الحلقات أو الأنظمة المتصلة كما هو الحال في الصحف والراديو والتلفزيون، فالحدث الذي يقع في الهند مثلاً يمر بمراحل عديدة قبل أن يصل إلى القارئ أو المستمع أو المشاهد في مصر أو الولايات المتحدة، وقدر المعلومات

¹ عبد الرحمن عزي: دراسات اعلامية, ب ط، الجزائر: مركز الطباعة لجامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال، 1992/1993، ص 145.

² حسن عماد مكاوي، سامي الشريف: نظريات الإعلام مرجع سبق ذكره، ص 13.8

الذي يخرج من تلك الحلقات قد يكون أكبر مما يدخل فيها، وهذا ما يطلق عليه "شانون Chanon" بـ: أجهزة التقوية.

وترجع دراسات حارس البوابة عملية إنتقاء الأنباء كما يقول الدكتور سعيد محمد السيد - إلى المعايير الشخصية الخاصة بالقائم في هذه المهنة، وقد يستخدم وآيت هذا التعبير للمرة الأولى سنة 1950 للإشارة إلى أن رجل الأخبار يقوم بالتحكم في نقاط معينة من قنوات تدفق الأنباء، وكان النشاط الذي إرتبط بهذا المفهوم هو عملية الإنتقاء التي يقوم بها الشخص المسؤول عن نشرات وكالات الأنباء لإختيار المفردات المناسبة منها للنشر، وقد فوجئ الباحثون أن الأحكام التي يصدرها حارس البوابة أحكام شخصية بشكل واضح، كما فوجئوا بتوافق النتائج التي تم التوصل إليها¹.

ومن الدراسات العربية التي تناولت دور حارس البوابة، دراسة الباحث يوسف مرزوق التي تناول فيها العوامل التي تؤثر على القائمين بالإتصال والإخبار في راديو القاهرة، وطبق الباحث دراسته على حراس البوابات في غرفة الأخبار بالإذاعة المصرية، وتوصل في دراسته إلى أن هناك ثلاط عوامل تؤثر على القائمين بالأخبار في راديو القاهرة:

1- العوامل السياسية والاجتماعية التي بدأت بتدخل الحكومة من خلال جهاز الرقابة والتدخل بالتعليمات والتوجيهات في غرفة الأخبار.

2- العوامل التي تتعلق بالضغط المهنية والقيم الشخصية للقائمين بالأخبار والتي إنضحت من الدراسة الميدانية في شكل ضغوط غرفة الأخبار والقيم السائدة فيها وأسلوب العمل بداخلها.

3- العوامل المادية والفنية (الإمكانيات) التي تؤثر في العمل الإخباري بقصورها وضعفها.

¹ سعيد محمد السيد: الضغط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال، المجلة العلمية لكلية الإعلام، العدد الأول، يوليو 1989، ص 6.

وأكَدَ الباحث في دراسته أن الضغوط المهنية والإعتبارات الميكانيكية والزمنية تشكل نوعاً من القلق بإعطاء الحرية للقائمين بالأخبار في راديو القاهرة لتقديم جميع الأخبار دون خوف و منهم حرية إتخاذ القرار في إذاعة الأحداث والآراء على الهواء.

العوامل التي تؤثر على حارس البوابة الإعلامية:

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على عمل حارس البوابة الإعلامية إلى أربعة عوامل أساسية وهي :

أولاً - معايير المجتمع وقيمته وتقاليده:

يعد النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام، القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالإتصال، فـأي نظام إجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها ويعمل على تقبل المواطنين لها، ويرتبط ذلك بوظيفة التنشئة الاجتماعية أو التطبيع، وتعكس وسائل الإعلام هذا الإهتمام بمحاجلاتها الحفاظ على القيم الثقافية والإجتماعية السائدة¹.

ويرى الباحث وارين بريد (Waren Breed) أنه في بعض الأحيان لا يقدم القائم بالإتصال تغطية كاملة للأحداث التي تقع حوله، وليس هذا الإغفال نتيجة لتقصير أو أنه عمل سلبي، ولكن يغفل القائم بالإتصال أحياناً تقديم بعض الأحداث إحساساً منه بالمسؤولية الاجتماعية وللحفاظ على بعض الفضائل الفردية أو المجتمعية.

فقد توضح وسائل الإعلام أحياناً بالسبق الصحفي، أو تتسامح بعض الشيء فبوجها الذي يفرض عليها تقديم كل الأخبار التي تهم الجماهير، وذلك رغبة منها في تدعيم قيم الشعب وتقاليده. غالباً ما تتجنب وسائل الإعلام إنتقاد الأفراد الذين يقومون بذلك الأدوار لتدعم البناء الثقافي للمجتمع.

¹ نفس المرجع السابق، ص 140.

ثانياً: المعايير الذاتية للقائم بالإتصال:

تلعب الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالإتصال دوراً في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل النوع ، والعمر ، والدخل ، الطبقة الإجتماعية ، التعليم ، الانتماءات الفكرية أو العقائدية والإحساس بالذات (Self Esteem) ويعود الإنتماء عنصراً محدداً من محددات الشخصية لأنه يؤثر في طريقة التفكير أو التفاعل مع العامل المحيط بالفرد ، كما أن الفرد ينتمي إلى بعض الجماعات التعليمية والإجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتعد هذه الجماعات بمثابة جماعات مرجعية (Reference Groups) يشارك الفرد أعضاءها في الدوافع والميول والإتجاهات ، وتنتمي قيمهم ومعاييرهم في إتخاذ قراراته أو قيامه بسلوك معين .

وقد إهتم الخبراء بالإطار الدلالي والخبراتي للقائم بالإتصال التي تؤثر في أفكاره ومعتقداته ، والتي تحدد له السلوك المتوقع في المواقف الإتصالية المختلفة وتحديد ما يجب وما لا يجب¹ .

ثالثاً: المعايير المهنية للقائم بالإتصال:

يتعرض القائم بالإتصال للعديد من الضغوط المهنية التي تؤثر في عمله ، وتدوي إلى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها ، والتوقعات التي تحدد دوره في نظام الإتصال .

وتتضمن المعايير المهنية سياسة الوسيلة الإعلامية ، ومصادر الأخبار المتاحة ، وعلاقات العمل وضغوطه وذلك على النحو التالي² :

أ. سياسة المؤسسة الإعلامية:

تتعدد ضغوط المؤسسة بشكل أكبر مما تقتربه الدراسات التي تتناولتها ، وتمثل هذه الضغوط في عوامل خارجية وداخلية ، وتعني بالعوامل الخارجية موقع

¹ المرجع نفسه، ص 142.

² المرجع نفسه، ص 143.

الوسيلة من النظام الاجتماعي القائم، ومدى إرتباطها بمصالح معينة مثل وجود محطات منافسة، أما العوامل الداخلية فتشمل نمط الملكية، وأساليب السيطرة، والنظم الإدارية، وضغوط الإنتاج، وتلعب هذه العوامل دوراً مهماً وملموساً في شكل المضمون الذي يقدم للجمهور، كما تنتهي بالقائم بالإتصال إلى أن يصبح جزءاً من الكيان العام للمؤسسة.

وفي كثير من الأحيان لا يكون للتقدير الذاتي لمحرر الأخبار دوراً أساسياً، وإنما تعتبر آراء صاحب العمل هي المؤشر الأساسي، فالمحررون يشعرون بأنهم موظفين في بiroقراطية جمع الأنباء، ويكون لكل وسيلة إعلامية سياساتها الخاصة سواء اعترفت بذلك أم لم تعرف، وقد تظهر هذه السياسة في تحرير بعض الموضوعات الإخبارية أو في إهماله لقصص معينة.

بـ. مصادر الأخبار:

أغلب الدراسات في هذا المجال أشارت إلى إمكانية استغاء القائم بالإتصال عن جمهوره، وصعوبة إستغنائه عن مصادره، وأنثبتت عدة دراسات عن الصحفيين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية قوة تأثير المصادر الصحفية على القائم بالإتصال على حد إحتواه بالكامل، مؤكدين أن محاولة الصحفي الاستقلال عن مصادر الأخبار عملية شاقة للغاية.

وتتمثل تأثيرات المصادر على القيم الإخبارية والمهنية فيما يلي:

1- تقوم وكالات الأنباء بتوجيه الإنتباه إلى أخبار معينة بطرق عديدة.

2- تؤثر وكالات الأنباء على طريقة تقييم رؤساء أقسام الأخبار لعمل مندوبيهم ومراسليهم.

3- تؤثر وكالات الأنباء على طريقة توزيع وسائل الإتصال لمراسليها لتغطية الأحداث الهامة.

4-تصدر وكالات الأنباء سجلا يوميا بالأحداث المتوقعة حدوثها في المدن الكبرى.

5-تقىد الصحف الصغرى الصحف الكبرى في أسلوب اختيار المضمون.

ج. علاقات العمل وضغوطه:

يتفق الباحثون على أن علاقات العمل تضع بصماتها على القائم بالإتصال، حيث يرتبط مع زملائه في علاقات تفاعل تخلق بعدها إجتماعيا، وترسم من هذه العلاقات جماعة أولية (Groupe) بالنسبة للقائم بالإتصال، وبالتالي نجدهم يتواجدون مع بعضهم داخل جماعة، ويتعاملون مع العالم الخارجي من خلال إحساسهم الذاتي داخل المجموعة، وهذا ما يجعل الصحفي معتمدا بدرجة كبيرة على هذه الجماعة ودعمها المعنوي.

وبجانب إكساب القائم بالإتصال للمعايير المهني، تقوم علاقات العمل على مساعدته على تجاوز مخاطر المهنة وتحقيق الرضا الوظيفي (Job Satisfaction) والذي يؤثر في الدافعية والإنجاز.

رابعا: معايير الجمهور:

لاحظ الباحثان "إثيل دي سولابول" و "شولمان" أن الجمهور يؤثر على القائم بالإتصال، مثلما يؤثر القائم بالإتصال على الجمهور، فالرسائل التي يقدمها القائم بالإتصال يحددها - إلى حد ما - توقعاته عن ردود فعل الجمهور، وبالتالي يلعب الجمهور دورا إيجابيا في عملية الإتصال، ويؤثر تصور القائم بالإتصال للجمهور على نوعية الأخبار التي يقدمها، وقد أظهرت الدراسات التجريبية التي عقدها ريمون باور (Remond Paurer) أن نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالإتصال أنه يخاطبه له تأثير كبير على طريقة اختيار المحتوى وتنظيمه.

فوسائل الإعلام يجب أن ترضي جماهيرها، ولكن يتحقق هذا يجب معرفة دقيقة من خلال الدراسات العلمية.

والخلاصة أن القائم بالإتصال في حاجة شديدة إلى تحديد جمهوره بدقة، وأن تصوره لهذا الجمهور يؤثر على قراراته تأثيرا لا يمكن أن تقلل من شأنه.

2. الدراسات التي تلت نظرية حارس البوابة:

أجريت في الخمسينات سلسلة من الدراسات الهامة ركزت على الجوانب الأساسية في عملية "حارسة البوابة" بدون أن تستخدم بالضرورة هذا المصطلح، قدمت تلك الدراسات تحليلا وظيفياً لأساليب السيطرة أو الحكم التنظيمي أو الاجتماعي في حجرة الأخبار، والإدراك المتناقض لدور أو وضع العاملين بالجريدة ومصادر أخبارهم والعوامل التي تؤثر على اختيار المحررين وعرضهم على الأخبار، قام بهذه الدراسة مجموعة من الباحثين الأمريكيين أمثال وارين بريد، روبي كارتر، شارك جيبر، روبرت جاد، وايت، كون ماكريوي وأخرون.

ولقد لخص الباحث الأمريكي واتريجيه في مقالته "الأخبار هي التي يجعلها الصحفيون أخبارا" نتائج الأبحاث الأساسية التي أجريت على حارس البوابة، كما قام في سنة 1956 بعمل دراسة عن محرري الأنباء الخارجية في 16 جريدة يومية بولاية ويسكونسن التي تستقبل وكالة أسوسيتد برس فقط¹.

وقد أظهرت دراسات "جيبر" أنه إذا كان المحرر يختار عينة مماثلة مما يصله من أنباء، يمكن أن يقول أنه وفق في أداء عمله، وقال أنه يمكن عن طريق ملاحظة الأسلوب الذي يختار بمقتضاه المحرر أنباءه لفترة لا تزيد عن أيام قليلة أن تتبعأ بما يختاره في أي يوم آخر، وكان الأمر المشترك بين جميع محرري الأنباء الذين لاحظهم "جيبر" هو الضغوط التي يرفضها دائمًا حساباً للضغط الميكانيكي في عمله أكثر مما تشغله المعانوي الإجتماعية ووقع الأخبار، وباختصار كانت ظروف

¹ أحمد جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظرية الإعلام، ط2، مصر: دار الفكر، 1978، ص300.

إخراج الصحيفة والروتين البيروقراطي والعلاقات الشخصية داخل حجرة الأخبار، تؤثر أساساً على عمل ذلك المحرر... وقد أظهرت دراسات "جيير" حقيقة أن تبعثر على القلق:

أولهما: أن محرر الأخبار الخارجية كان سلوكه الإتصالي سلبياً ولا يلعب دوراً فعالاً قائماً بالإتصال، فهو لا يدرس بشكل نقدي الأنباء التي تصله برقياً، وهناك بعض الدلائل التي تشير بأن محرر الأخبار الخارجية كصحفي يعمل ملزماً بمكتبه، وقد تختلف دوافعه عن المخبر الذي ينتقل من مكان إلى آخر لكي يجمع الأخبار، و يؤثر هذا وبالتالي على ما يختاره المحرر من أنباء.

ثانيهما: أن محرر الأخبار الخارجية قائم بالإتصال ليس لديه إدراك حقيقي لطبيعة جمهوره ولهذا فهو لا يتصل بذلك الجمهور في الواقع الأمر، وإذا كانت المهمة الأساسية للصحيفة هي تقديم تقرير هادف عن الظروف المحيطة من أجل خدمة القارئ فيمكن أن نقول أن هذه المهمة كانت تؤدي فقط بالصدفة.

وتتجدر الإشارة هنا إلى النقد الذي وجهه إبراهام باس إلى مفهوم حارس البوابة، والذي يقول أن وايت قد تبناه دون تبصر أو تدقيق، إذ يرى أن مفهوم حارس البوابة كما حدده كورت لفين - لا ينطبق إلا على قنوات الإتصال القائمة داخل جماعة إجتماعية عينها مثل فريق المحررين وهو المجال الذي إنطلقت منه دراسات "وايت" بسبب اعتبارات اقتصادية بحثة.

ويقترح "باس" ضرورة التمييز الواضح بين المجالين المختلفين:
المجال الأول: هو المجال الرئيسي الذي تمثله وكالات الأنباء والمخبرين الصحفيين الذين يتولون جمع الأنباء.

المجال الثاني: هو المجال الثانوي وتمثله إدارات التحرير التي يعمل فيها محررو الأخبار، ومن هنا يتضح أن المجال الأول هو الذي يحرر الأحداث التي يستحق الكتابة والنشر عنها، ومن ثم يحدد الأخبار التي تصل إلى علم القائمين بالإتصال.¹

3. المراقبة الاجتماعية:

يعرف الدكتور عزي عبد الرحمن المراقبة الاجتماعية بأنها مفهوم ينطوي على ذلك التأثير الحادث بين هيئة التحرير والصحيفة، ويشمل ذلك الآليات التي تجعل المؤسسة المؤهلة لحفظ على السياسة الإخبارية في غرفة الأخبار².

وقد قام "وارين بريد" سنة 1955 بدراسة بعنوان "المراقبة الاجتماعية في غرفة الأخبار" ويقول بريد أن كل وسيلة إخبارية تمتلك سياسة إخبارية اعترفت بذلك أم لم تعترف، ويعرف السياسة على أنها توجيه منسق بصفة أقل أو أكثر، ويوضح ذلك من خلال مكونات الجريدة ليس فقط في إفتتاحيتها ولكن أيضاً في أعمتها الإخبارية وعنوانها المتعلقة بالمسائل والأحداث المختارة.

وقد تألفت المراقبة الاجتماعية إهتماماً محدوداً بالمقارنة مع بحوث المكونات الأخرى لوسائل الإتصال الجمعي، وأفادت دراسات المراقبة الاجتماعية ضمن وسائل الإتصال أن المراقبة والإتصال في المنظمات الإخبارية الكبرى، تتدفق أسفلياً وفق سلم نظامي، وأن الهيئة العامة تشارك بصفة محدودة في صنع القرار الإخباري. هذه النظرة العامة التي يمكن أن تقال في حق أي منظمة هي غير مؤهلة، فطبعاً وسائل الإتصال الجماعي تتطلب معالجة من نوع آخر³.

ويتدخل الناشر بالتأكيد في الكثير من قرارات التوجيه المتوسطة والبعيدة المدى، مثلاً حزب يساند أي قصة فيما أنه تبرز أو تدفن، وكم من مساحة تخصص

¹ محمد الجوهرى وآخرون: علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² عبد الرحمن عزي: ملخص لدراسة ماجستير علم الاجتماع، جامعة و م، 1982، نشرت في جريدة الشعب سبتمبر 1987، ص 30/23.

³ عبد الرحمن عزي: دراسات إعلامية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

لنشاطات الناشرين لكن هذه السياسة بصفة مغطاة وغير صريحة تعود إلى تأصيل القيم الأخلاقية الصحفية، ومن ثم لا تود أي سلطة تنفيذية (المدير) المخاطرة بالوقوع في ورطة الإتهام بأنها تصدر أوامر تمارس سلططاً مفتوحاً لتحريف القصة¹.

هذا المدير الذي ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة صفات لكي يكون مدير ناجحاً أهمها:

- ✓ أن يحتفظ بالإبقاء على خطوط متعددة لمعلومات مفتوحة لأن ذلك يزوده بوجهات نظر متعددة حول أي موضوع.
- ✓ أن يركز على عدد محدود من الموضوعات الهامة.
- ✓ أن يستخدم سلطاته في الوقت المناسب ويعرف مواطن القوة في مؤسسته.
- ✓ أن يعطي مؤسسته الإحساس بالتوجيه بأهداف مفتوحة.

وتسعمل الجريدة مجموعة من الطرق للمحافظة على سياساتها منها الرسمية وغير الرسمية:

أ) الآليات الرسمية: تتضمن أدوات الترغيب والترهيب، ويتبين هذا الطرح فيما يأتي: تتم الترقية ضمن هيئة التحرير (كأن يصبح المحرر رئيس قسم) ويختار المحرر المؤهل لأداء المهام وفقاً لتوقعات الصحفة، هذه الآليات لا تستعمل إلا نادراً، إذ أن المحرر يمارس ذاتياً المراقبة وقلاً ما يتداول ميدانين تكون محل المعارضة مسبقاً.

ب) الآليات غير الرسمية: تعتبر الآليات غير الرسمية أكثر فعالية من الأخرى، إذ أن هذه الآليات تحافظ على السياسة الإخبارية دون أن تعرّض الصحفة للنقد المباشر.

¹ عبد الرحمن عزي: ملخص لدراسة الماجستير، نفس المرجع السابق، ص 20.

² رضا عدلي، عاطف العبد: إدارة المؤسسات الإعلامية، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، ب ط، 24، شارع عباس عقاد، مدينة نصر: دار الفكر العربي، 2004، ص 82.

بالإضافة إلى هذه الدراسة، إهتم العديد من الباحثين بالضغوط التي يتعرض لها الصحفي داخل حجرة الأخبار مثل شارك سigelman وجibir.

ولعلنا لاحظنا من إستعراض البحث والتجارب السابقة أنها قدمت لنا نتائج هامة وطريقة حول الصحفيين، إلا أن السمة التي تشتراك فيها جميعا، أنها ذات طبيعة مصطنعة أي أجرت في ظل ظروف إصطدعاً بها الباحث إصطناعاً في أغلب الأحوال، ولا شك أن هذا يجعلها غير قادرة على أن تتعكس تمام للظروف الحقيقة الواقعية التي يعيش فيها الصحفيون ويشاركون في وضعها وهي ظروف غنية بالتفاصيل والتعقيدات، وبالرغم من هذا الإنقاذ إلا أننا نعتبر هذا اللون من الدراسات عظيم الأهمية كبير الفائدة ويكتفي لنا أنها تضع أيدينا على التغيرات العديدة في ميدان دراسة الصحفيين، وهي التغيرات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسات، فالميدان برمته ما زال في بداياته الأولى.

وهنالك دراسة ميدانية قامت بها نقابة الصحفيين المصريين عام 1990 وتضمنت إستبياناً شمل عينة تبلغ 482 صحفياً، بنسبة 15.5% من إجمالي الصحفيين المقيدين بالنقابة (3100 صحفى)، وقد ركزت الدراسة على تسعه قضايا أساسية هي: علاقة الصحف بالقضايا المجتمعية، الإطار القانوني للصحافة المصرية، الصحفي والتطور الديمقراطي، البنية المؤسسية، علاقات العمل الصحفي، التأهيل المهني والتكنى للصحفيين، إتجاهات الصحفيين صوب المكاتب العربية، حرية إصدار الصحف، القضايا النقابية.

وقد تولى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام تفريغ وتحليل البيانات التي حوتها الإستماراة بعد توزيعها على الصحفيين بمختلف المؤسسات الصحفية، وقد تم إعلان نتائج هذه الدراسة في جلسة عامة خصصت لهذا الغرض أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للصحفيين المصريين الذي عقد في الفترة 14-12 جانفي 1991.

المبحث الرابع: تجليات أخلاقيات المهنة في الإعلام الجزائري

لقد أقرت الجزائر حرية التعبير عن الرأي والصحافة في نظامها التشريعي والدستوري وبرهنت على ذلك بالإفتتاح الإعلامي الذي شهدته الساحة الوطنية منذ 1989، غير أن حرية الصحافة ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على تبنّيهما كمطلب ديمقراطي، ورغم الزخم الكبير الذي عرفته وتعرفه الساحة الإعلامية من حيث الكم والنوع (الاختصاص)، فإن التجربة الصحفية الجزائرية توصف في الكثير من الأديبيات بأنها فتية غير ناضجة مقارنة مع المستوى الذي توجد فيه صحفة الدول الرائدة في هذا المجال مثل مصر ولبنان..

لأجل هذا فإن البحث عن الأمثلة التي يتجلّى فيها تصرف يتنافى مع أخلاقيات وأداب مهنة الصحافة في الجزائر يكون بسيطاً واضحاً لعدة أسباب، أهمها أن الممارسة الإعلامية لا تستند إلى ميثاق أخلاقيات مهنة واضح، ومبادئه غير راسخة في أوساط الصحفيين ناهيك عن قلة الوعي بها، ومن خلال الأمثلة التي سنحاول أن نستعرضها فإننا سنستند إلى ما جاءت به مواثيق الشرف العالمية وميثاق أخلاقيات المهنة الوطني من مبادئ على اعتبار أنه لا توجد معايير أو مقاييس محددة للقول بأن هذا التصرف صحيح أم خاطئ من جانب الصحفيين، ونحاول إسقاطها على تصرف أقدمت عليه وسيلة من وسائل الإعلام الجزائرية ممثلة في الإعلام المرئي أو المسموع والمكتوب، ومحاولة تحليلها وتجليلها الجوانب السلبية فيها مع تقديم البديل، أو ما ينبغي أن يكون حيال هذه التصرفات.

للإشارة فقط الأمثلة الواردة في الدراسة تم اختيارها عشوائياً، كما أنه توجد ممارسات لا أخلاقية، قد تكون مبررة من بعض وسائل الإعلام وخاصة لمعايير خاصة بكل وسيلة معينة، قد لا تتوافق مع التحليل الذي نعرضه بحكم إستنادنا إلى المعايير المعتمدة بها عالمياً.

1. حق الجمهور في الإعلام وأخلاقيات المهنة:

إن حق المواطن الجزائري في الإعلام يشمل كل الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، كما أن المطلوب من الصحافة الجزائرية على غرار الصحافة في البلدان الأخرى أن تتابع كل النشاطات الحكومية بدقة، فتعنى بإبلاغ المواطنين بكل ما يدور في الحكومة والهيئات الأخرى من أنشطة، حيث تصبح وسائل الإعلام جزءاً متاخلاً في العملية السياسية من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات.¹

غير أن ما يحدث في بعض وسائل الإعلام عندما يعبر بشكل جلي عن النقص الكبير في الوعي بأهمية�احترام حق المواطن في الإعلام، وحقه في الوصول إلى معلومة صادقة وواضحة وموضوعية، تسمح له بأن يشكل أفكاره الأساسية ومبادئه إنطلاقاً مما لديه من معلومات.

وفي 21 ماي 2004، التلفزيون الجزائري لم يقم بالإشارة إلى إحتفال شعب الصحراء الغربية بذكرى انطلاق كفاحه المسلح في ماي 1973، "التلفزة الجزائرية تجاهلت الحدث رغم أهميته من الناحيتين الإستراتيجية والمبدئية لبلدنا".²

التلفزيون الجزائري وفي أبريل 2004 بث شريطه للأخبار ذكرت فيه عبارة "الصحراء الغربية"، كما قدمت خريطة للمغرب الأقصى والصحراء الغربية جزء منه، هذه الأخطاء مجتمعة توحى بأن العمل التلفزيوني في الجزائر بحاجة إلى آليات قادرة على إستيعاب الكم الكبير من القضايا والمشكلات التي تبني عليها السياسة العامة للبلاد، مع� إحترام حق الجمهور في معرفة ما يحيط به خصوصاً حينما يتعلق الأمر بقضية الصحراء الغربية التي تشكل عصب الأزمة القائمة بين الجزائر والمغرب الأقصى.

¹ عماد مكاوي: تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² صفحة سوق الكلام، تلفزيون حمروви يتوجه الشعوب الصحراوي، الجزائر، الخبر، العدد 4092، السبت 22 ماي 2004، ص 7.

حرية وسائل الإعلام إذ تعني عدم الخضوع لنفوذ الدولة ولا الوصايات والتهديدات والإكراه الصادر عن أية مجموعة ضغط، كما تعني أيضاً إستعمال هذه الحرية استغلالها لتبصير وتوعية أكبر عدد ممكن من القراء والمشاهدين والمستمعين، بكل التطورات والمشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمع...، هذا يفرض على الصحفي وعلى القائمين على وسائل الإعلام أن يكونوا في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم والمسؤولية حسب باربار توماس - يجب أن لا تكون قضية الصحفيين وحدهم، فمسؤولي المؤسسات الإعلامية لديهم نصيب كبير في هذه العملية عن طريق تقديم كل الإجراءات التي ترفع من مستوى تأهيلهم وتمكنهم من التحرك الفعلي بشكل مسؤول، والمسؤولية أيضاً تقع على الجمهور الذي لا بد أن يطالب بتسخير مسؤول لوسائل الإعلام ويشجعها من أجل مصالحة.

إن حق المواطن الجزائري في الإعلام يشمل كل الجوانب الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، كما أن المطلوب من الصحافة الجزائرية على غرار الصحافة في البلدان الأخرى أن تتبع كل النشاطات الحكومية بدقة، فتعنى بإبلاغ المواطنين بكل ما يدور في الحكومة والهيئات الأخرى من الأنشطة، حيث تصبح وسائل الإعلام جزءاً متاخلاً في العملية السياسية من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات، لكن في بعض الحالات فإن بعض المعلومات التي لا شك في قيمتها الصحفية قد تلحق الضرر بالأمن الوطني إذ تم نشرها، وفي مثل هذه الأحوال كيف يلتزم الصحفي بنشر الأخبار أو كتمانها من أجل المصلحة القومية؟.

مع بداية التسعينات ودخول الجزائر في أزمة متعددة الجوانب والآثار الخاصة من الناحية الأمنية، فإن الصحافة الجزائرية وخاصة المكتوبة منها واجهت تحديات كثيرة أهمها حالة الطوارئ التي فرضها بعد توقيف المسار الانتخابي ودخول الجزائر مرحلة من مراحل العنفسلح، فواجهت الصحافة الكثير من الصعوبات

جراء تعاملها مع منطق الأمن العام أو سر الدفاع الوطني و مقتضيات الأمن والسلام الوطني.

2. القيم وخصوصيات المجتمع الجزائري وأخلاقيات المهنة.

من أهم وظائف الإعلام السياسية الحفاظ على مقومات وخصوصيات المجتمعات الثقافية والدينية والاجتماعية...، والسعى إلى تكريسها وإعطائهما بعدها توافصياً يتيح إنتشارها وإستمرارها من جيل إلى آخر دون خلق الفجوة التي يطلق عليها في الكثير من المناسبات عبارة التعرّيب، أو الغزو الثقافي أو ما يسميه - كارت لوين - بالهروبيّة من خلال محاولة الجمهور تبني قيم وخصوصيات مستوردة منتجة في بيئات مختلفة بعيدة كل البعد عن الواقع المعاش.

فالصحفي عليه أن يحترم حق الشعب أو الجمهور المتعلق بالأخبار مع مراعاة الآداب العامة والتخلّي بالمسؤولية وضبط النفس ومشاعر التحفظ اللائقة، بإعتبارها عناصر هامة في الممارسة الصحفية، وهي كذلك بصورة عامة إلى حد بعيد. هذا يعني أن أخلاقيات الصحفيين ووضعهم الأدبي ليست مجرد مجرد مسائل نظرية، فهي أمور مهمة للغاية في المساعدة على تشكيل تقدير الجمهور للمهنة، والحفاظ على ثقة الجمهور في أجهزة الإعلام ذاتها. أخلاقيات المهنة كانت على المحك أيضاً حينما قام التلفزيون الجزائري بداية شهر جانفي 2006، ببث أولى الحلقات لبرنامج "ستار أكاديمي" أكاديمية النجوم وهو برنامج تلفزيوني إشتهر لدى الغرب، وقدته بعض القنوات العربية بفضل الشهرة الكبيرة التي نالها عبر العالم، غير أن بثه في التلفزيون الجزائري وعلى المحطة الأرضية والفضائيةتين الأولى والثانية لم يجد صدى المناسب من قبل المجتمع المدني وبعض الفعاليات السياسية، بسبب ما يبيشه من صور فاضحة تخذل الحياة الاجتماعية للفتيات المشاركات في البرنامج والإختلاط الساخر مع الشبان القادمين من كل أنحاء الوطن العربي ومظاهر الإنحطاط والشذوذ التي بدت ملامحها الأولى في أولى الحلقات، الأمر الذي أدى إلى نشوب جدل قوي بسبب بث البرنامج عبر القوات الوطنية الثلاث، وصل إلى

حد صدور تعليقات لبعض الأحزاب الجزائرية الإسلامية على البرنامج واصفة إياه بالمخل...، موجة الإنقادات هذه إنطلقت أيضاً من الشارع إلى قاعات المجلس الشعبي الوطني...، ليقرر بعدها حمراوي حبيب شوقي المدير العام للتفزيون توقيف بث برنامج ستار أكاديمي في فيفري 2006¹.

في الصحافة الجزائرية المكتوبة أيضاً ظهرت بعض الممارسات التي تخدش روح المجتمع ومقوماته وأصالته، فجريدة (Echo d'Oran) نشرت في أحد أعدادها نصوصاً منقولاً من أحد المؤلفات الإستشرافية الدينية، تسيء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وتقترب في وصفه بـ "الإرهابي" أو "العدواني" كما ظهر في النصوص، وتشكك في إحدى الفقرات في صلاته بزوجته عائشة رضي الله تعالى عنها.

السلطات لم تتدخل لوقف هذا الإعتداء السافر على أحد أهم مقومات ورموز المجتمع الجزائري المسلم بـإثناء بعض ردات الفعل الظرفية على منابر بعض الجمعيات الدينية وبعض العناوين الصحفية مثل جريدة الرأي.

لذلك فلا بد لرجل الإعلام أن يعرف الفلسفة الإعلامية لواقعه الاجتماعي، بل لا بد للباحثين الإعلاميين والمفكرين ورجال الإعلام أن ييرزوا الفلسفة الإعلامية التي تناسب مجتمعه وأن يجعلونها واضحة، ورجل الاتصال الناجح هو الذي يخطط للاتصال واضعاً في ذهنه الجمهور المستهدف والهدف الاتصالي والرسالة الفعالة والمؤثرة والإستجابة التي تساعده في تقييم عملية الاتصال والتأثير لتغيير سلوك المستقبل².

3. الإشهار في الإعلام الجزائري وأخلاقيات المهنة:

أخلاقيات المهنة أيضاً تجلت من خلال الإعلان في وسائل الإعلام الجزائرية، فللحظت إنحرافات كبيرة في العمل الإعلاني تنافت بشكل مطلق تقريراً مع كل

¹ زينب، ب، حمراوي يوقف "ستار أكاديمي"، الجزائر، الخبر، 1 فيفري 2006، ص24.

² إبراهيم أبو عرقوب: الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص12.

مواثيق الشرف المهنية التي تدعو إلى عدم الخلط بين مهنة الصحفي ومهنة الإشهاري أو الدعائي، ويدعو ميثاق أخلاقيات وقواعد المهنة لـلصحفيين الجزائريين إلى جانب هذا إلى عدم قبول أية تعليمة من المعلنين سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة¹.

فبعض الصحفيين يخضعون لإغراء بعض المؤسسات التجارية التي تقوم بحفلات تكريم الصحفيين سنويًا، إما بمناسبة أو غير مناسبة وكذا الدعوات إلى تناول الغذاء في أحد المؤسسات، هذا الأمر يعتبر غير مشجع للعمل الصحفي الحر حيث يخضعه لاعتبارات المصلحة الخاصة والإنجاز السلبي لطرف معين دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الجمهور الأساسية من المعلومات ليبتعد بها عن الرهان الحقيقي الذي يسعى لتحقيقه، فرهان الصحفي مهما كان تواجده حسب المدير التنفيذي لإذاعة كندا جونلار - هو العمل من أجل إكتساب المصداقية، حيث "يقطع من ذيله تهمة اللامصداقية..." كفالة يتمسك بها المنادون لحرية التعبير والصحافة.

إلى جانب هذا فمشجعوا الصحافة في بعض المؤسسات لا زالوا لا يستطيعون التحكم في الدعاية والإشهار المجاني أو ذاك الذي يتسلب من خلال مواضعهم الإخبارية، والذي يحمل دلالات إجتماعية وإقتصادية معينة يمكن إستغلالها لتمرير أفكار وقناعات معينة لا تخدم الجمهور الجزائري، مثلا في أحد أعداد صحيفة الخبر اليومية تم إيراد خبر مفاده أن شركة المشروبات الغازية "كوكا كولا" ذات الشهرة العالمية ستنفتح خمسة آلاف دراجة VTT لفائدة المستهلكين الفائزين في المسابقة التسويقية التي ستجريها الشركة المذكورة لمنتجها، الموضوع متبع بصورة تحمل شعار الشركة وصورة شاب فاز بالدراجة، الموضوع إشهار مجاني من الجريدة حسب ما يبدو وإن لا توجد أي إشارة إلى أنه إشهار حتى يستطيع الجمهور التفريق بينه وبين الخبر في حد ذاته.

¹ المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة، المادة 10، ص40.

لهذا يجب أن تحرص الصحيفة على مراقبة النواحي الدعائية وتسعى إلى حذفها..، وفي بعض الأحيان تسرب هذه الدعاية وتظهر في الجريدة، وعندما يحدث ذلك فإن الصحيفة تكون قد فشلت في الالتزام بمسؤوليتها في فحص ومتابعة ومراقبة القوى ذات النفوذ في المجتمع.

وفي صائفة 2002، أقدمت بعض الصحف الناطقة باللغة الفرنسية بفتح صفحاتها للاشهار لمنتجات إحدى شركات الخمور، الأمر الذي أثار الرأي العام وخاصة الأولياء الذين اعتبروا هذا التصرف من جانب بعض الجرائد عدم إحساس بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في حماية المجتمع من الإنحراف خاصة الشباب منه، وزير الشؤون الدينية آنذاك يعتبر التصرف إنحرافا في الصحافة الجزائرية يتحمل عوائقه مسؤولو النشر المشرفين على هذه العناوين، والأمثلة من هذا القبيل كثيرة لا يسع المجال لذكرها جميعا. في ضوء هذا فإن مسؤولية الصحفي والصحيفة تبرز من خلال الالتزام بعدم نشر ما يتعارض مع قيم ومبادئ المجتمع¹ سواء كان في التغطية الخبرية أو في النشر.

ويبقى على الإعلاميين الجزائريين أن يدركون أن هدف الإعلام -كما تنص عليه قوانين الصحافة- هو إحاطة المواطنين بالأنباء الصحيحة، وإبداء الرأي النزيه في كل الموضوعات التي تهم الرأي العام ملتزماً بمبادئ القيم التي يتضمنها الدستور وبأحكام القانون متمسكاً في أعماله بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مثله قيمه، وهذا لا ينتهي حقاً من حقوق المواطن أو يمس حرياتهم².

¹ خالد مصطفى فهمي: المسؤولية المدنية للصافي عن أعماله الصحفية، مرجع سبق ذكره، ص45.
² المرجع نفسه، ص36.

المبحث الخامس: مضامين قوانين الإعلام في الجزائر

تمهيد:

إذا أرادت الصحافة أن تعيش، فيجب عليها أن تحافظ على حريتها وأن تظل مسؤولة عن كل ما تنشره وتبثه من أخبار وآراء، كما أن على الحكومات والمشتغلين بالصحافة والجمهور أن يعملا جاهدين ليكفوا إستقلال الصحف وكرامتها¹، ولكن العباء الأكبر يقع على الإعلاميين والقائمين بالإتصال أنفسهم، الذين يقيمون الحجة والبرهان والدليل أو ما يصطلاح على تسميته بالمحاججة **Argumentation** والتي نجدها - نظرا لأهميتها - في كل مكان في الخطاب السياسي حينما يحاول المرسل إستعمال مختلف الأساليب للفت إنتباه ساميته، وفي مرافعة المحامي الذي يحاول التأثير على القضاة، وفي اللافقة الإشهارية عندما يحاول رجل الإشهار إستمالة الزبائن إلى منتوج معين...وهنا دخلت المحاججة ميدان اللسانيات الدولية **Pragmatique** التي تعني بالقيمة الإنسانية للغة، أي قدرة الكلام على التأثير على الغير².

إذ يجب على الصحفيين أن يواكبوا التطورات التي تحصل في ميدان الإعلام والإتصال، وأن تكونوا يتاسب مع الرسالة التي ستوكلي إليهم، وأن لا يسمحوا لأيّ كان أن ينخرط في المهنة إلا وفق شروط معينة أهمها الأخلاق العالية والثقافة الواسعة والدراءة التامة للفنون الصحفية، وفي هذا الشأن يلعب التشريع دوراً مهما في بلورة الصيغ المناسبة والآليات القانونية التي تسمح بالإنخراط في المهنة وممارستها في جو من الحرية والديمقراطية والإستقلال، أي في ظل منظومة تحمي الصحفي من التعسف والإضطهاد.

¹ خيل صابات: الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم، مرجع سبق ذكره، ص 327.

² محمد برقان: كتابات معاصرة، فنون وعلوم، "الخطاب الحاججي والإتصال"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

إلى جانب التأهيل والتقوين والمنظومة التشريعية، يوجد عامل آخر بإمكانه أن يحمي العمل الإعلامي ويرتقي به ألا وهو المنظمات المهنية في النقابات ومجالس الإعلام وأخلاقيات المهنة التي تكفل إستقلال الصحفيين وتحميهم من التدخلات السافرة، وتحرر الإعلاميين من القيود التي قد تفرض عليهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التشريعات والمراسيم والضغوط سواء من قبل السلطات أو داخل قاعات التحرير، فدور التنظيمات المهنية ضروري.

والجزائر على غرار دول العالم الثالث وجدت بها نقابات وتنظيمات صحفية منذ الإستقلال، مازالت حتى الآن هذه التنظيمات تبحث لنفسها عن موقع في ظل التحولات السياسية والتشريعية والإعلامية وحتى الإقتصادية المفروضة على الساحة، في الجزائر الآن تنظيمان صحيان بارزان هما النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين والمجلس الأعلى لأخلاقيات المهنية، بالإضافة إلى فروع التنظيمات الدولية للصحفيين ومنظمة مراسلون بلا حدود وغيرها من التنظيمات غير الحكومية.

إن الوضع القانوني للإعلام في الجزائر لم يتغير بعد الإستقلال، فالحكومة الجزائرية آنذاك لم تصدر قانونا في 31 ديسمبر 1962 ينص على أنه يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية.¹

لقد صدر قانون الإعلام في 06 فيفري 1982 وهو أول قانون يخصص للقطاع منذ الإستقلال وبالتالي تم إلغاء التشريعات الموروثة من عهد الإستعمار وذلك بموجب الأمر الصادر في 1973/07/05، فكل النصوص المعتمدة خلال سنوات (1992-1980) كانت تعالج القضايا بالملف منفصلة ومجزئة من ذلك

¹ صلاح بن وزة: السياسة الإعلامية الجزائرية (1962-1988)، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، العدد 10-95، ص 139.

قانون المؤسسات الصحفية في نوفمبر 1967، وكذا قانون الصحفي في سبتمبر 1968، وقانون النشر في أبريل 1973.

والملاحظ أن هذا القانون أمر احتكار للإنتاج والتوزيع فيما يخص الإعلام المكتوب والمصور للدولة... أما فيما يتعلق بممارسة مهنة الصحفي، فتشير المادة 45 "أنه تمنح للصحفي المحترف لأول مرة الحق والحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر في إطار الصالحيات المخولة له قانونيا، غير أن المادة التي تليها أي المادة 47 تضع قيودا على هذه الحرية بتأكيدتها على أنه إذا كانت هذه المعلومات المقدمة للصحفي تتال من الأمن الداخلي للدولة أو تمس بكرامة المواطن وبحقوقه الدستورية..، وتضمنت الأبواب الأخرى أحكاما عامة مثل احتكار الدولة لتوزيع النشرات الدورية والتركيز على مسؤولية الناشر والنشر، وكذا تطبيق حق الرد وحق التصحيح.

فمن الجانب القانوني ظهر هذا القانون في 1982 والذي يعتبر أول قانون في تاريخ الإعلام الجزائري، وحسب الدراسة التي قام بها محمد قيراط يرى بأن غالبية الساحة من الصحفيين الجزائريين (أكثر من ثلثين) ترى أن قانون الإعلام هذا يحد من حقوق الصحفيين.¹

كما أنه يعتبر حسب المختصين والصحافيين وثيقة عقوبات التي تعاقب أكثر من حماية وظيفة الصحافة².

فيما يلي سنحاول تقديم قراءة نقدية لأهم المواد التي جاءت في القانون 07/90، وتناولت مبدأ من مبادئ أخلاقيات المهنة.

¹ محمد قيراط: رجل الإعلام وأزمة صناعة في الجزائر, مجلة منبر أكتوبر، العدد 21، من 16 إلى 31 كانون الثاني 1990، ص 51.

² MOHAMED KIRAT :Pour une formation journalistique notionnelle, scientifique et efficace, in les annales de l'université d'Alger, n°08, 1994, p22.

قانون الإعلام 90/07 وأخلاقيات المهنية الإعلامية:

يعد قانون الإعلام الثاني ، الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في 19 مارس (بعد قانون الإعلام الصادر في 06 فيفري 1989)، أول تحول فعلي في الحياة السياسية و الإعلامية بعد أحداث أكتوبر ¹. يعتبر قانون الإعلام لسنة 1990 أول قانون جزائري للإعلام يتولى أهمية خاصة لقواعد السلوك المهني، كما خلص الصافي من صفة المناضل الذي تكررت كثيرا في قانون 1968 و 1982، إذ جاء كل هذا تماشيا مع التطورات الحادة الحاصلة على المستوى السياسي، كما أورد في الوقت نفسه مقاييس لإحترام أخلاقيات المهنة الصحفية وفتح الباب واسعا أمام حرية الرأي والتعبير وإحترام الآداب العامة المتفق عليها في المجتمع الجزائري وحلول القانون أن يوازن بين حقوق الجمهور من جهة وحقوق الإعلامي من جهة أخرى، وذلك من خلال المواد التي سوف نحللها بناء على إحتوائها مبدئا من مبادئ أخلاقيات المهنة الصحفية.

أول مادة يمكن أن نستشف منها مبدأ من مبادئ أخلاقيات المهنة هي المادة رقم 03 والتي تنص على أن يمارس الحق في الإعلام بكل حرية، وهذا في إطار الكرامة الإنسانية للأشخاص وما تقتضيه الساسة الخارجية والدفاع الوطني، أي أن الحق في الإعلام حق مقدس خصوصا إذا تمت بـه الإنسان الصحفي بكل حرية، وهذا ما نصت عليه أغلب الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأغلب مواثيق الشرف المهنية بل بعضها ذهب إلى ضرورة إقرار الحق في الإتصال.

وبخصوص الصحفي الذي ينشر الأفكار التي تحرض على إرتكاب العنف والكراهية والتعصب والتمييز العنصري، ويدعو إلى إهانة معتقد ديني معترف به رسميا ك الإسلام، ويسب المعلومات التي تمس بالمصلحة الوطنية والنظام العام

1- د/قويدر سيكوك: سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر-واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية والإخلالات الوظيفية دراسة سوسيوساسية ، مرجع سبق ذكره ، ص141.

وحقوق الإنسان، على كل هذا فهي تدعو بأن يحترم الصحفي الخلق الإسلامي والقيم الوطنية وحقوق الإنسان وألا يدعو إلى العنصرية والتغريب والخيانة...، كما أوجبه القانون بضرورة ألا يشعر أو يعلن أو يشجع العنف والجنوح. وهذا ما يمكن أن ندرجه في جرائم العلانية التي سبق وأن أشرنا إليها وهي تدخل في إطار حقوق الجمهور المستقبل.

نظرا لما جاء في دستور 23 فيفري 1989 من إشادة بمبدأ حرية التعبير والذي أكد على وجه الخصوص منشور 19 مارس 1990، وقوانين الإعلام 1990، وكذا مرسوم 20 أكتوبر 1990، من بين العلامات المميزة في هذا القانون هو ما جاء في نص المادة 14، حيث وضعت حدا لاحتياط الدولة لوسائل الإعلام الممارس منذ التصحيح الثوري الذي حدث عام 1965.

بينما المادة 56 من جهتها تشير إلى توزيع الصحف الإذاعية الصوتية التلفزية، أو استخدام المؤثرات الإذاعية الكهربائية يخضع لرخص ودفتر عام للشروط تده الإدارية بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام.

في الفصل الثاني من الباب الثاني تضمن 13 مادة أي من المادة 14 إلى المادة 27، وجاءت تحت عنوان إصدار نشريات دورية، تضمنت مجموعة من القواعد التي تنظم كيفية النشر وتحديد الإطار القانوني للتعامل مع قضايا الأمة وهذا مع التأكيد على� الإحترام والأدب العامة في إطار يراعي خصوصية الإنتماء كما جاء في هذه المواد خصوصا المادة 26 طبيعة العمليات الإشهارية وضرورة عدم التطرق إلى مواضيع العنف والجنوح.

كما أكد هذا الفصل على حق الطفل في الاستفادة من دوريات ونشرات موجهة إليه. أما الباب الثالث الذي جاء معنويا بممارسة مهنة الصحفي الذي جاء من 28 إلى المادة 40، فإنه تناول تعريف الشخص الذي يقوم بمهمة العمل

ال الصحفي والواجبات وكذا الحقوق التي يتمتع بها، كما أقرت المادة 131 لإمكانية إعتماد صحفيين للعمل في الجزائر.

كما أعطت المادة 33 حرية وإستقلالية الآراء والإنتاءات الإيديولوجية والسياسية، وهذا حتى يتتجنب الضغط الذي يمارس على هذا الصحفي كما أوضحت المادة 40 على الصحفي التحلي بالعديد من القيم والمبادئ من بينها إحترام حقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم الفردية والحرص على تقديم الإعلام كاماً و موضوعياً في حين أن الباب الرابع حمل عنوان المسؤولية وحق الرد والتصحيح.

فقد تضمن في 12 مادة-41-52- وتناول مسؤولية النشر وطرق الرد وكيفيات التصحيح، وعليه فقد ورد في المادة 52 على أنه على وسائل الإعلام المكتوبة أو المنطقية أو المchorة أن تنشر أو ثبت مجاناً أي حكم نهائي بإنداد وجه الدعوة أو البراءة على شخص تتهمه هذه الأجهزة.

غير أن الباب الخامس تضمن مسألة النشر والتوزيع والبيع بالتجول وذلك في المادة 53-58، فقد أفرد بالحديث حول قضایا توزيع النشریات الدوریة وضرورة إشتمال تصريح البيع بالتجول على كل المعلومات الحقيقة المتعلقة بالمنتج الإعلامي، بالإضافة إلى قضية توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفزيونية، والتي أوصت فيها المادة بضرورة إخضاعها على مقاييس علمية، في حين نجد المادة 57 لم تلغ إستيراد الدوريات والنشريات الأجنبية كما كان معمولاً به في السابق، بل أخضعت إلى رخصة من الإداره المتخصصه بعد إستشارة المجلس الأعلى للإعلام.

ثم نلاحظ أن الباب السادس تناول عبر 18 مادة هيئة المجلس الأعلى للإعلام من حيث صلاحياته وتشكيباته، ورسم مختلف العلاقات التي تتم بينه وبين المتعاملين في قطاع الإعلام والصحافة من ناشرين وموزعين وصحفيين، وكذا جهات مختصة في الميدان.

أما شق العقاب أو ما يصطلح على تسميته في القانون للأحكام الجزائية التي تصدر الباب السابع، فالبارز أنها جاءت معاكسة لروح مبدأ حرية التعبير والممارسة الإعلامية الجادة، فمن المادة 99-77 كانت عبارة...يعاقب..والتي وردت في 18 عبارة بالإضافة إلى عبارة يتعرض، هي السمة الغالبة على هذا القانون، فلم يترك مجالا للإيداع الخاص فأصبح الصحفي لا يكتب بقدر ما يراعي أن ما يكتبه سوف يدخله السجن أم لا؟

..وبافي الأبواب إشتملت على أحكام ختامية وأخرى إنتقالية له صلة بأمور تنظيمية كمهنة أصحاب المتابع.

هذه المواد الكثيرة تعتبرها الصحفيون أنها ألغت كل الأبواب الماضية وأفقدت ما جاء به القانون من أمور إيجابية قيمة، ففي الاثنين والعشرون مادة (22) الجزائية جاءت كلها غامضة، تحيلنا دائماً إلى ذريعة المساس بأمن الدولة والأمن الوطني والوحدة الوطنية والسياسة الخارجية وأسرار الدولة...، التي تحشر في كل مادة من المواد في هذا الباب ما عدى المادة الثامنة والسبعون 78 التي تنص على معاقبة: كل من إعترف بالإشارة المشينة أو القول الجارح أو تهديد صحيفيا محترفا... هذه المادة وحدها غير كافية لحماية الصحفي والصحافة بصفة عامة، كما لم يحدد القانون الضمانات التي تمنح للمراسلين سواء المحليين أو الأجانب.

وهذا القانون على العكس من سابقه حمل مجموعة من المكتسبات التي يعتبرها الصحفيون والمحليون من مكتسبات الإنفاضة الشعبية التي أدت إلى تغيير نظام الحزب الواحد¹

يلاحظ أن الصياغة القانونية لكافة التشريعات الإعلامية وعلى الأخص ما يتعلق بالصحافة تحرض على محاصرة وتقيد الحقوق التي تنص عليها من خلال

1 نفس المرجع السابق، ص 142

العبارات المطاطية والإفراط في السلطات التقديرية التي تخولها للقائمين على أمور الذين يملكون الحق في سحب الإمتياز من أي صحفة أو مصادرتها دون إبداء الأسباب فضلاً عما تفرضه قوانين المطبوعات.

وبالفعل، الجزائر خطت خطوة إيجابية في تبني قانون الإعلام، فتح ذلك المجال أمام التعددية السياسية والحرية الصحفية وهذا بعد سنوات التوجه الأحادي للإعلام، لكن وجود هذا القانون 07/90 لم يحل دون بروز بعض الممارسات من قبل السلطة إنعكست أثارها على حق المواطن في إعلام موضوعي ونزيه وحق الصحفي في العمل بكل حرية ومسؤولية، الأمر الذي يتوجب ضرورة تفعيل وتعديل هذا القانون، أو إستبداله بقانون آخر تفاعلاً مع المعطيات والرهانات المستجدة على الساحة المحلية والدولية، بما يكفل ممارسة فعالة وإيجابية لعمل الصحفي في ظل القيم الحضارية وحقوق الإنسان.

وعموماً فإن قانون الإعلام لعام 1990 جاء في خضم الملفات الإصلاحية السياسية الشاملة التي جاء بها دستور فبراير 1989، وقد تأخر حوالي سنة تقريباً وكان التأخير طبيعياً جداً نظراً للصراعات والحسابيات التي تتصارع من أجل الإستيلاء على هذا القطاع العام¹.

وقد صدر هذا القانون بالتحديد في مارس 1990، وهو قانون جديد للإعلام سمح بظهور عدة عناوين جديدة على الساحة الإعلامية كما سبق الذكر، باللغتين العربية والفرنسية، هذا النوع من الصحف الذي ينتمي إلى القطاع الخاص ويقوده مجموعة من الصحفيين الذي كانوا ينتمون إلى القطاع العام، وقد أعطيت لهم تسهيلات مالية معتبرة تتمثل في دفع مستحقات أجورهم طيلة ثلاثة سنوات بالإضافة إلى تقديم المقرات المهنية، وإستيراد السيارات، وقد حفظت هذه الصحفة الحرية نجاحاً معتبراً مستجيبة لتطلعات أفراد المجتمع، وهذا بالإنتقادات بين الشكل

¹ إسماعيل معرف فالية، الإعلام حقائق وأبعاد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

والمضمون، أيضاً بين القطاع الإعلامي العمومي والإعلامي الحزبي والإعلامي الخاص، الأمر الذي أكسب هذه الصحف مصداقية لدى جمهور الإعلام، وهذا يبدو جلياً من خلال تراجع سحب اليوميات الصادرة في عهد الحزب الواحد، إذ نجد مثلاً المجاهد **Elmoudjaid** كان يسحب 300 ألف نسخة سنة 1988 وانخفض إلى 180 ألف نسخة سنة 1991، ووصل العدد إلى 65 ألف سنة 1993...¹

قانون الإعلام 2000:

في جوان 2000 تم تعديل قانون العقوبات لمصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني بأغلبية ساحقة...لم يجد هذا القانون أية صعوبة للمرور إلى مجلس الأمة بسب الإجماع الحاصل بين جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي والثالث الرئاسي على ضرورة وضع ضوابط وتشديد الخناق على الصحفة المستقلة، فالمادة 144 مكرر مثلاً تنص على أنه فيما تقدم نشرية يومية أو أسبوعية أو غيرها على نشر خبر ما، فإن المتابعة القضائية تتخذ ضد الصحفي ضد مسؤول النشر ورئيس التحرير وكذا النشرية نفسها، وهذا من شأنه أن يخلق ظروف إفجار داخلي بالإضافة إلى لجوء الصحفي إلى رقابة ذاتية، تحويل مسؤول النشر إلى دركي يراقب كل كبيرة وصغيرة.

ومن بين التعديلات عقوبة السجن بين ثلاثة أشهر أو سنة أو غرامة مالية تراوح بين خمسة ملايين سنتيم و 25 مليون سنتيم أو بهما معاً في حالة الإساءة أو الإهانة أو الفدف إلى رئيس الجمهورية عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية وسيلة تثبت الصورة والصوت وأخرى إلكترونية أو معلوماتية، كما سيعاقب بالحبس شهرين إلى سنتين وبغرامة مالية من ألف دينار إلى خمسين مليون سنتيم كل من أهان قاضياً أو موظفاً أو قائداً أو أحد رجال القوة العمومية بالقول أو

¹ Brahim Brahimi, le Champ Médiaque Algérien : les Acquis d'Octobre 1988, in ELWATAN n°785, 3 mai 1993,p06.

الإشارة أو التهديد أو إرسال أو تسلم أي شيء بالكتابة أو بالرسم¹ تباشر النيابة العامة في حالات لارتكاب هذه الجرائم ضد رئيس الجمهورية أو ضد رمز من رموز الدين إجراءات المتابعة بصفة تلقائية.

تصف الأسرة الصحفية هذا القانون بالخطير ليس على طريقة الممارسة الإعلامية فقط، لكن على الديمقراطية والتعديدية والحرفيات بصفة عامة.

وإذا كان العالم يسير نحو إلغاء عقوبة السجن فإننا نجد الجزائر تسبح عكس التيار .. فلا يمكن أن نتصور وجود حرية تعبير بدون حرية الصحافة وبدون إستقلالية القضاء وضمان الحرية في التعبير والوصول إلى مصادر الخبر.. وبالتالي تأكيده أو نفيه، بالإضافة إلى وجود فراغ قانوني بخصوص المساس بهيمنة نظامية، وعدم تحديدها بالضبط كما هو الثاني المساس بأمن الدولة¹.

وكخلاصة لهذه المرحلة التاريخية التي عرفت بالإنقاليمة وما سادها من فوضى سياسية وتردي الأوضاع الاجتماعية والأمنية، فإن قطاع الإعلام عرف كيف يخرج من قبضة الحزب الواحد إلى التعديدية، ولو شكلاً ساهمت في تطوير القطاع وغيرت نظرة المواطن إليه وجعلته في طليعة وسائل الإعلام ذات الحضور الصادق والمعتبر، وما التغطية لحرب الخليج الثانية إلا دليل على ذلك، حينها عاود الجزائري الثقة في إعلامه تاركاً أغنى وسائل الإعلام العالمية مثل الإعلام الأمريكي والأوروبي بشكل خاص.

¹ مؤتمر يبحث في حالة الصحافة www.byam-new.htm مداخلة في 24 فيفري 2005، 17:39 .

المبحث السادس: أخلاقيات المهنة من خلال المواثيق والتنظيمات الدولية

إن صدور قواعد السلوك المهنية عن التنظيمات المهنية هو الإجراء الغالب في العالم وبخاصة الدول العربية الليبرالية¹، وتعد التنظيمات المهنية للصحفيين والتي تتمثل في النقابات والإتحادات الصحفية، أقدر الهيئات وأكثرها التزاماً في إمكانية التصدي لانتهاكات التي تتعرض لها مهنة الصحافة وممارساتها، كما تعد الجهة الوحيدة المفوضة من قبل الصحفيين للدفاع عن حقوقهم والحفاظ على كرامة المهنة، وهذا من خلال سن وتحرير نصوص ومدونات أو مواثيق شرف لتبيان أو توضيح أخلاقيات المهنة الصحفية، التي هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي لا تنصف بالإلزام حيث لا يترتب عن مخالفتها سوى مسؤولية مهنية وأخلاقية تنظر فيها مجالس خاصة أو لجان إنضباطية..أو محاكم شرفية².

بدأت المحاولات الأولى لترسيخ مبادئ السلوك المهني مباشرةً بعد الحرب العالمية الثانية أي حوالي سنة 1945 بفرنسا، وهذا عندما ظهر أن وسائل الإعلام دوراً كبيراً تلعبه في تعبئة الرأي العام عن طريق الدعاية، من هنا بدأت تظهر التنظيمات الصحفية التي تحاول وضع إطار أخلاقي لممارسة المهنة، وهذه الأخيرة قد تكون ذات بعد دولي أو إقليمي أو وطني.

أ- التنظيمات والمواثيق الدولية:

(1) المنظمة الدولية للصحفيين:

ظهرت هذه المنظمة عام 1946، إذ أنها تعتبر أولى المنظمات المهنية التي ناقشت وضعية قواعد السلوك الصحفي، إذ أنها أصدرت توصيات كثيرة في هذا

¹ علي قسايسية: التشريع الإعلامي وطبيعة القواعد الإعلامية، المجلة الجزائرية للاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العدد 08، 1992، ص24.

² المرجع نفسه، ص24.

الشأن عام 1960 أهمها: "إن كل صحفي جدير بهذا اللقب لا يقبل أي شكل من أشكال التحرير أو إخفاء الحقائق، ويواجه كل محاولة لتزييف المعلومات المشهرة والجارحة، وعلى الصحفي أن يتحلى بالضمير المهني وهذا بتحمله مسؤولية ما يكتب، كما من مسؤوليته الدفاع عن الآداب العامة والشرف المهني... كما يرى هذا التنظيم أن مهمة تكوين صحفيين يتحلون بشعور المسؤولية وإحترام السلام والدعوة إليه والتحلي بالإنصاف والحياد هي من واجباته الأولى".

وقد عقدت المنظمة في نوفمبر 1973 إجتماعاً إستشارياً بمقر اليونسكو خرجت فيه بمشروع لقواعد السلوك الصحفية، جاء في أهم نقاطه ما يلي¹:

- ضرورة أن يتأكد الصحفي من دقة الواقع التي ينقلها وعدم القيام بالتحريف أو حجب المعلومات.
- ضرورة إحترام سرية المعلومات والمصادر التي إن نقى منها معلوماته.
- الإبتعاد عن القذف والسب والشتم وإثارة التغرات العرقية.
- الإبتعاد عن الأساليب والطرق غير المشروعية المؤدية للمعلومات.
- على الصحفي أن لا ينسب عمل غيره لنفسه (السرقة الأدبية)

(2) الفدرالية الدولية للصحفيين:

في سنة 1952 تأسست الفدرالية الدولية للصحفيين، وتعلقت جل إنشغالاتها بقواعد السلوك المهني، إذ عالجت مشكلة الأخلاق المهنية واعتمدت في إجتماع (بوردو) الفرنسي إعلاناً حول واجبات الصحفيين، ثم صادقت سنة 1962 على اللائحة الأخلاقية المهنية، هذه اللائحة تبين بصفة جيدة الأخطاء الفادحة التي يقع فيها الإعلامي أثناء تأديته لمهمته مثل إستعمال وسائل غير شريفة للحصول على

¹ تاريخ 18/11/07 مواثيق الشرف المهنية و شبكة الصحفيين الدوليين، <http://www.ijnet.org>

المعلومات والأخبار والصور والوثائق، وعدم إفشاء السر المهني، ومصادر المعلومات وعدم قبول الإمكانيات والهدايا من أجل الحصول على المعلومة¹.

وأهم ما جاء فيها أن من أهم واجبات الصحفي في البحث والتقرير والتعليق على الأحداث، هي� إحترام الحقيقة بجميع أشكالها، وهذا لتجسيد واقع الخدمة العمومية الإعلامية البناءة لتكريس مبدأ حق الجمهور في المعلومة، بالإضافة إلى الدفع المشروع عن حرية الرأي والتعبير، والإمتاع عن إستعمال المعلومات التي تجهل مصادرها، كما يحاول أن يحمي الحياة الخاصة للأفراد ويسعى لتصحيح الأخبار والمعلومات الخاطئة.

وأشارت اللائحة إلى حقوق الصحفي والمتمثلة في : "حق حرية الوصول إلى مصادر المعلومات وحق التحقيق بكل حرية في الأحداث التي تهم الحياة العامة، والحق في رفض الضغوط التي قد تمارس على الصحفي لمخالفة الخط العام للمؤسسة الإعلامية أو رأيه المهني ... الخ.

3. منظمة "اليونسكو" وقواعد السلوك المهنية:

لقد حاولت منظمة اليونسكو كهيئه أممية مختصة بالتعاون مع منظمات مهنية دولية وجهوية وضع معايير دولية ومهنية يمكن أن تعمم المبادئ العامة لإستعمال وسائل الإعلام الجماهيرية²، فقد طرحت مشروعًا لوثيقة دولية لأخلاقيات المهنية سنة 1950 رفضه مجموع الصحفيين بحجة أن المسؤولين الرسميين ساهموا في صياغته، الأمر الذي أثار حفيظتهم ورفضوا أي شكل من أشكال الوصاية، وأشرفـت المنظمة سنة 1951 على الإتفاقية الخاصة بحماية الصحفيين الذين يضطلعون بمهام خطيرة والتي لا تزال مشروعًا كما سبقت الإشارة.

كما أصدرت في سنة 1978 الإعلان الخاص بالإعلام والذي تنص المادة الثانية على أنه: "لكي تتمكن وسائل الإعلام من تعزيز مبادئ هذا الإعلان لا بد من

¹ نفس المصدر السابق، مواثيق الشرف المهنيو شبكة الصحفيين الدوليين، <http://www.ijnet.org>

² علي قسايسية: التشريع الإعلامي وطبيعة القواعد الإعلامية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم في بلادهم وخارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم" وتعتبر اللجنة المنبثقة عن المنظمة لجنة مارك بريد' الأهم، قامت بدراسة الإعلام والإتصال في العمل وقدمت إقتراحات في هذا المجال.

وقد أعدت لجنة حرية الإعلام والصحافة للأمم المتحدة مشروع قواعد دولية للسلوك المهني، تتعلق أحكامه خاصة بحرية الإعلام بإعتبارها حقا من الحقوق الأساسية للإنسان، وبصدق الأنباء ودقتها وعدم تحريف الحقائق ونبذ الإستفادة من الشخصية على حساب الصالح العام.

هذه أهم التنظيمات التي تناولت موضوع أخلاقيات المهنة من جانب حقوق وواجبات القائم بالاتصال، بالإضافة إلى التنظيمات الأخرى ظهرت حديثا على اعتبار أنها منظمات غير حكومية تنشط على المستوى الدولي مثل لجنة حماية الصحفيين، منظمة محققون بلا حدود المدافعة على حقوق الإنسان، المركز الدولي للصحفين وغيرها.

ب- التنظيمات والمواثيق الإقليمية:

1. فيدرالية أمريكا اللاتينية:

تأسست هذه الفيدرالية في المكسيك سنة 1970، عدد الصحفيين المنتسبين لها من مختلف بلدان أمريكا اللاتينية بلغ 60 ألفا، وقد رسمت إعلانا جاء فيه على الخصوص: "أنه من الواجبات المقدسة للصحفيين في أمريكا اللاتينية المساهمة في إستقلال أمتنا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وفي إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في تصفيية الاستعمار الإعلامي".¹

كما أن الفيدرالية تتاضل من أجل تغيير نظام الملكية الخاصة لوسائل الإعلام من أجل تحريرها من الإحتكاريين الذين يخدمون المصالح الإمبريالية، ويعلن فيها

¹ علي قسايسية، نفس المرجع السابق، ص30.

الصحفيون أنهم من المعارضين لأنظمة الاستبدادية الشمولية والفاشية، وكل من يحاول أن يضغط على الشعوب بالقهر والإضطهاد، فالمهنيون عليهم الدفاع عن حقوق الشعوب الأمريكية ولاتينية وحقوق الإنسان فيها.

وأصدرت هذه الفيدرالية مؤخراً بيانات تندد فيها باعتداءات المافيا والعصابات المرتزقة التي تتربص بالصحفيين الذي يحاولون الكشف عن بارونات التهريب وعصابات القتل والإختطاف.¹

2. منظمات صحفية المجموعة الأوروبية إعلان "ميونخ":

وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت ستة نقابات صحفية تابعة للمجموعة الأوروبية في إجتماع عقد بميونيخ سنة 1971" إعلان واجبات وحقوق الصحفيين" الأمر الذي أعتبر مرجعاً أساسياً لأخلاقيات المهنة الإعلامية في أوروبا.

يتكون إعلان ميونخ من قسمين: الأول يبيّن واجبات الصحفيين والثاني يبيّن حقوقهم المترتبة عن هذه الواجبات منها²:

- أن يحترم الصحفي الحقيقة ويجعلها فوق كل اعتبار وأن يقدمها للجمهور بأي طريقة.
 - أن يدافع عن مبدأ حرية التعبير والإختلاف في الرأي.
 - أن يحتفظ بالسر المهني وأن يصحح كل خطأ يرد فيما كتب أو نشر.
- ومن مجموع الحقوق ذكر:
- من حق الصحفي أن يصل إلى مصادر المعلومات والبحث عن الحقيقة بدون معوقات تعترض طريقه.
 - أن لا يرضخ لأي أمر يأتيه من شخص لا يمثل هيئة التحرير.
 - الالتزام بعدم قبول كل ما من شأنه أن يمس بالخطأ العام للجريدة.
 - الحق في رفض أي مهمة صحافية لا تتوافق مع قناعاته وضميره.

¹ <http://www.ijnet.org> مرجع سبق ذكره، شبكة الصحفيين الدوليين.

² علي قسايسية، التشريع الإعلامي وطبيعة القواعد الإعلامية، نفس المرجع السابق ، ص28.

3. الاتحاد العام للصحفيين العرب:

بعد إنشاء المجلس التأسيسي للاتحاد العام للصحفيين العرب في 21 فبراير 1964، تم الإتفاق على ميثاق يتضمن مسؤولية الصحافة العربية من الناحية المهنية والأخلاقية اتجاه المجتمع، وأفضى على هذه المسؤولية إلزامية وحدتها على أساس إجتماعي، وفي أكتوبر 2004 تبنى مؤتمر الاتحاد العام للصحفيين العرب بعد ترکية إبراهيم نافع للرئاسة، تبني لائحة أطلق عليها إسم وثيقة الصحفيين العرب، عهد ميثاق والتزام، أكدوا فيها على أن حرية الصحافة تعتبر عصب للحريات العامة، وهي وبالتالي إمتيازا لكل فئات المجتمع وأفراده الذي يقتضي إحاطتها بالضمانات الشرعية والدستورية.

وجاءت في هذه الوثيقة ذاتها أن حرية الصحافة والرأي والتعبير لا تزدهر إلا في بيئة تحترم العدل وحقوق الإنسان، ومن أجل� إحترام هذه المبادئ العامة تؤكد اللائحة على بيئة تحترم العدل وحقوق الإنسان، ومن أجل إحترام هذه المبادئ العامة تؤكد اللائحة على أنه يستوجب إطلاق الحريات العامة في المجتمعات العربية كافة، مع إلغاء حالة الطوارئ والقوانين والمحاكم الاستثنائية مع إجراء تعديلات وإصلاحات سياسية ودستورية جذرية.

ج- التنظيمات والمواثيق الوطنية:

1- التنظيمات والمواثيق في فرنسا:

لقد تم في فرنسا وضع ميثاق تمت فيه الإشارة إلى بعض الممارسات التي يجب على الصحفي الفرنسي أن يبتعد عنها لأنها لا تخدم الإعلام الموضوعي والصادر، فعليه مثلا أن يأخذ الخبر من مصادره وألا يسلك طرقا غير شرعية للوصول إليه وأيضا ألا يبيع ذمته وألا يقبل أموالا من أحد حتى لا يؤثر هذا الأمر على أدائه المهني، كما يجب عليه أن يحافظ على سر المهنة وأن يحترم حياة الآخرين وألا يمس خصوصيات الأشخاص، وألا يخضع حريته في التعبير إلى المساومات والمضايقات مهما كان شكلها.

هذا الميثاق تم تعديله ومراجعته عام 1938 جاء فيه أن: "كل صحفي جدير بهذا اللقب يتحمل مسؤولية كل كتاباته حتى تلك غير الممضية، ويعتبر القذف والإتهامات الباطلة أو غير المؤسسة وتزوير الوثائق وتحريف وتشويه الأحداث والوقائع والكذب أخطاء مهنية فادحة جدا".¹

كما ينذر الميثاق بالوسائل غير الأخلاقية المستعملة للحصول على المعلومات مع الدعوة إلى عدم قبول أي شكل من أشكال الرشوة أو إستغلال الإمتياز المهني، إضافة إلى عدم القيام بالسرقات المهنية الأدبية وضرورة تحمل مسؤولية النشر وعدم إستغلال حرية التعبير والصحافة من أجل خدمة أهداف شخصية وعدم الخلط بين دور الصحفي دور الشرطي.².

2- التنظيمات والمواثيق في الو.م.أ:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم التي تناولت بشكل مركز حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة، من خلال الدراسات والمؤلفات التي عالجت الموضوع من جوانب مختلفة، كما تتمتع كل المؤسسات الإعلامية وكل من له صلة بوسائل الإعلام والإتصال بميثاق مهني خاص به، لكن بالمقابل فإن قيمة بعض المواثيق لا تتجاوز الكتابة والتدوين، إذ أن القليل منها تم تطبيقه على الميدان كالمدونة التي وضعتها "جمعية الصحف الأمريكية - American Sochety of News papers سنة 1923".

كما صدر في سنة 1926 قانون الآداب والذي لقي إستحساناً كبيراً من قبل الصحفيين، هذا القانون يتتألف من ثلاثة أبواب: الآداب، الدقة وال موضوعية، وقواعد سير رحالت مجانية وهذا حتى يحافظ على مكانته وصورته أمام الرأي

¹ Jean-luc (Martin-lagardette) , le Guide de l'ecriture journalistique, 5eme Edition ,la découverte , paris 2003,pp1987/1988.

²Lucas A lucas HJ, Traité de la propreté littéraire et artistique, 2eme édition, litec, 2001,p314.

العام....، وجاء في الباب الثاني ضرورة أن يتحلى الصحفي بالموضوعية والصدق والإبعاد عن المغالاة والزيف والكذب، كما يلتزم الصحفي بتقديم كل المعلومة مهما كانت طبيعتها تهدف لخدمة الصالح العام. والباب الثالث فيه مجموعة من القواعد التي يجب أن يسير عليها العمل الإعلامي، هذا القانون تبنّته جمعية "Sigma Delta Tau" - society of Professional journalists sigma delta .¹ سنة 1973.

3- التنظيمات والمواثيق في مصر:

تعد مصر أول الدول العربية التي عرفت أول تجربة للصحافة، وقد عرفت تطورات كبيرة أدت إلى تراكم عدد لا بأس به من مواثيق الشرف المرتبطة بالصحف والدوريات والبث الإذاعي، إلى جانب القوانين التي تنظم إصدار الصحف وحماية القيم وقد ساعد صدور أول دستور في مصر عام 1923 الصحافة على العمل بمبادئ الحرية في التعبير والرأي، وهذا من خلال مادته 15 التي نصت على: "أن الصحافة حرة في حدود القانون ،والرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف أو وقفها وإلغائها بالطريق الإداري محظور، إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي². كل هذا كان تربة خصبة لتألور مجموعة من مبادئ السلوك المهني الكفيلة بتوجيه رجال الإعلام إلى السلوك الحسن والصحيح خلال ممارستهم المهنية.

كما عملت النقابة الوطنية للصحفيين المصريين منذ سنة 1941 على صيانة حقوق الصحفيين وواجباتهم وتنظيم علاقات الصحافة مع الحكومة والجمهور وسن القواعد المنظمة لمزاولة المهنة الصحفية.

ومن أبرز ما تضمنه ميثاق الشرف الصحفي المصري، ضرورة أن تكون الحرية أساساً للمسؤولية، وأن الصحافة الحرة هي الجديرة وحدها بحمل مسؤولية

¹ <http://www.pressfellowships.org> 25/12/2009 22:54 جماعات الصحافة الودودة للفريدة

² خالد مصطفى فهمي، المسؤولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الكلمة وعبء توجيه الرأي العام على أسس حقيقة، وأن الصحافة رسالة حوار مشاركة، وعلى الصحفيين واجب المحافظة على أصول الحوار وآدابه.

وتقريراً فإن كل الدول تسعى حالياً لتجسيد مواثيق شرف مهنية لتنظيم العمل الإعلامي في إطار أخلاقي تحدد في واجبات الإعلامي وحقوقهم، وفي مقابل ذلك هناك عدد من دول العالم، لا يوجد بها مثل هذه المواثيق الدولية مثل سريلانكا، التي تشكو من عدم وجود ميثاق لأخلاقيات العاملين في مهنة الصحافة، وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الجماهيري على الرغم من النقد المستمر لبعض الممارسات الصحفية بها.

د- التنظيمات النقابية وأخلاقيات المهنة في الجزائر:

إن دور الصحافة إذا كان هاماً وأساسياً فإنه ينعكس على نشاط الهيئات النقابية الصحفية في الدفاع عن حقوق المهنة الصحفية، لأن النقابة أية نقابة، وجدت لتدافع عن حقوق الإنسان أولاً، والمهنيين المنتسبين إليها ثانياً، ولهذا فإن مهمة الهيئات المهنية الصحفية الأساسية هي تقوية المهنة الصحفية وتركيزها على أسس ثابتة، وكذلك المحافظة على حقوق الصحفيين الثابتة المهنية، ولهذا كان من الطبيعي أن تخصص الهيئات النقابية الصحفية معظم نشاطاتهم من أجل تحقيق هذه الغايات¹، إلى جانب هذا فالهيئات النقابية تقوم بنشاطات إجتماعية تسعى إلى رفع مستوى الصحفيين المادي والمعنوي.

1. نقابة الصحفيين الجزائريين:

ظهر العمل النقابي الصحفي في الجزائر في عهد الحزب الواحد سنة 1969 تحت إسم "إتحاد الصحفيين الجزائريين UJA"، وكان هيئة سياسية أكثر منه هيئة إعلامية حيث يفرض رقابة على العمل الصحفي في إطار شرعية حزب جبهة

¹ رياض الصمد: المؤسسات الدولية الاجتماعية والسياسية، ب ط، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995، ص 303

التحرير الوطني، وتعمل على توحيد آراء الإعلاميين وتوجهاتهم لخدمة التيار الإشتراكي.

هذا الإتحاد تم تغييره والتخلّي عنه بتأسيس: "إتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين UJEI" سنة 1985، والذي جسد نفس أهداف الإتحاد السابق، لتعبئة وتوحيد أعضائه من إعلاميين وصحفيين نحو الخيارات الأساسية للثورة الإشتراكية.

ومع التحولات التي حصلت في الجزائر أواخر سنة 1988 ودخول الجزائر مرحلة التعددية السياسية والإعلامية أتيحت الفرصة لتنوع التنظيمات التي ترعى حقوق الصحفيين والمؤسسات الصحفية، ونذكر منها: "حركة الصحفيين الجزائريين" MJA التي ظهرت عام 1988، و"جمعية الصحفيين الجزائريين AJA" عام 1992، الرابطة الوطنية للصحفيين الجزائريين NJA وبعد تعديل الدستور سنة 1996 ظهرت النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين SNJA وهي فترة رئاسة اليمين زروال.

النقابة الوطنية للصحفيين حاولت في الآونة الأخيرة السعي لدى السلطات لإلغاء عقوبة سجن الصحفيين، وقبله طالبت بإلغاء التعديلات التي مسّت قانون العقوبات سنة 2000، وكانت النقابة ممثلاً للصحفيين خلال فعاليات وأشغال الجلسات الوطنية للإتصال التي أشرف عليها وزارة الإعلام والإتصال، وشارك فيها إلى جانب الصحفيين أساتذة باحثين ومتخصصين.

وتطبيقاً للتوصيات التي خرج بها المشاركون في الجلسات الوطنية المنظمة حول الإتصال، قررت النقابة بفندق المنار بسيدي فرج والتي تم من خلالها الموافقة على تشكيل المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة ومدونة قواعد السلوك المهني للصحي الجزائري.

ونشير أن ساحة التنظيمات الإعلامية في الجزائر عرفت في الآونة الأخيرة بمناسبة الاحتفال بيوم العالمي لحرية الصحافة في 03/05/2005 ميلاد: "المركز

الجزائري للدفاع وترقية حرية الصحافة" وهو عبارة عن جمعية أسسها جامعيون ومحامون وصحفيون لأداء مهمة الملاحظة للساحة الإعلامية الوطنية" كما جاء في البيان التأسيسي.

2. ميثاق أخلاقيات وقواعد أخلاقيات الصحفيين الجزائريين:

لم يكن لرجال الإعلام في الجزائر قبل المصادقة على ميثاق أخلاقيات مهنة الصحفيين الجزائريين في 13 أفريل 2000 مرجعية أخرى يستندون عليها في ممارستهم للمهنة سوى قانون الإعلام الصادر في 03 أفريل 1990.

وبظهور نقابة وطنية مستقلة لـلصحفيين، بدأ التفكير في وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة يحدد حقوق وواجبات الصحفيين الجزائريين، وتجسد هذا في تنظيم يوم دراسي بقصر الثقافة مفدي زكرياء بالعاصمة يوم 21 فيفري 1999، كان هدف النقابة من خلال هذا اليوم الدراسي توعية وتعبئة الصحفيين وتحسيسهم بضرورة الإلتقاء حول مدونة تضبط قواعد السلوك المهني، في هذا الشأن إفترحت النقابة مشروعًا أولياً لميثاق أخلاقيات المهنة وعرضته للمناقشة خلال هذا الملتقى، حيث إنصلت تدخلات المهنيين والمختصين في الإعلام والإتصال ورجال القانون، حول ضرورة توفير الحرية الكافية لنشاط الصحفي كحرية الوصول إلى مصادر المعلومات، وحرية النشر حتى يتمكن الصحفي من أداء واجباته المهنية بكل مسؤولية.

وقد أعدت النقابة مقترحاً لميثاق أخلاقيات المهنة لعرضه على الصحفيين للمناقشة والمصادقة عليه، تبعاً لهذا نظمت بتاريخ 13 أفريل 2000 بفندق المنار بسيدي فرج بالعاصمة ندوة وطنية حول أخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني حضرها حوالي 150 صحفياً من مختلف القطاعات، دامت نحو 07 ساعات دون انقطاع.

وقد تضمن نص المشروع للميثاق 18 مادة متعلقة بالواجبات، 07 خاصة بالحقوق، بالإضافة إلى المقدمة، أما أهم المواد التي إستحوذت على حيز أكبر من النقاش هي المواد 03-11-12، والتأكيد على ضرورة إضافة مادة في الحقوق تؤكد على إلزامية إحترام المنتوج الصحفي والوفاء لمضمونه.

أما بالنسبة لبيان الحقوق، فقد اقترح الصحفيون إضافة منتوج الصحفي في مواجهة الرقابة، إضافة إلى حقوق أخرى مثل: الوصول إلى مصادر الخبر والتمتع بوازع الضمير وحق الصحفي في الحصول على قانون خاص به، وإطلاعه على أي تغيير يحصل في المؤسسة، وهي كلها مواد تمت المصادقة عليها بالأغلبية الساحقة.

وبعد الإنتهاء من مناقشة المشروع وإثرائه، صادق الصحفيون المجتمعون على ميثاق أخلاقيات المهنة الذي يتضمن المبادئ العامة والعالمية التي تلزم الصحفي المحترف على إحترام قواعد العمل المعمول بها.

وعلى إثر ذلك تقرر إنشاء مجلس أعلى لأخلاقيات المهنة يسهر على إحترام المبادئ المتفق عليها ويضمن استمرارية الميثاق، وتم الإتفاق على أن يتم تشكيل هذا المجلس بعد شهر فبدأت عملية الانتخاب للمترشحين الثمانية عشر من أجل إحدى عشر عضواً لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد.¹

مستقبل حرية الإعلام وأخلاقيات المهنة:

شكلت ساحة الإعلام الوطني بؤر نقاش وجداول كثيرة، إنعكست بشكل واضح وجليل على المكتسبات التي حازتها الصحافة الجزائرية منذ بداية عهد الإنفتاح إلى يومنا هذا، وأثرت على البنية الأساسية للقيم وللأخلاقيات الصحفية التي سادت بفعل تكريس حرية الصحافة خاصة المكتوبة منها. النقاش سيطرت عليه وجهان متباينتان: وجهة السلطة السياسية الوطنية التي ترى أن الصحافة يجب أن تكون في

¹ نفس المرجع السابق، ص 96/97

خدمة المصلحة العامة عن طريق الإمتثال لقوانين الجمهورية وبالتالي الخضوع لما تفرضه السلطة، وتيار يمثله المنادون بضرورة فتح مجال حرية التعبير عن الرأي والصحافة والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء الجمعيات المهنية، والذي يطالب في كل مرة تسمح الفرصة بضرورة رفع القيود التي تضعها السلطة على الإعلام من خلال تحرير المنظومة التشريعية وإلغاء عقوبات الحبس على جنح الصحافة.

يحدث هذا في عالم اليوم الذي تغيرت فيه معالم المجتمعات وطرق التعامل فيها بسبب الإنتشار الواسع لتقنيات المعلومات والاتصالات الرقمية، والتي أحدثت كل أو معظم المعاملات والتصرفات المعاصرة إلى استخدام الرقمنة، بما فيها الصحافة، حيث يشتعل الباحثون في الدول الرائدة في مجال استغلال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال للبحث عن السبل الأكثر نجاعة لتحقيق أعلى مستوى أداء يضمن حقوق أطراف العملية الإتصالية، من خلال بحث آليات تحسين倫 الأخلاقية التعامل أو استغلال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال لتجسيد حق الجمهور في إعلام موضوعي ونزيه دون المساس بكرامته الإنسانية والتفريط في أحد حقوقه، لهذا وجّب طرح التساؤلات الآتية: هل يملك الإعلام الجزائري آليات التكيف الإيجابي مع هذه التطورات؟ وهل سيتجاوز النقاش الدائر حاليا حول حرية وأخلاقيات المهنة ليتناول إشكاليات ممارسة المهنة في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال؟ هل هو عصر بروز صحافة إلكترونية جزائرية؟.

فمن القضايا المثيرة للإهتمام مسألة الكفاح من أجل حرية الكلام، وهي حرية جوهرية لأنها في القلب من سلسلة كاملة من الحريات والحقوق¹ والصحافة الجزائرية واجهت العديد من المواقف التي كرسـتـ الـلاـتوازنـ فيـ عـلـاقـةـ السـلـاطـةـ السـيـاسـيـةـ بـهـاـ،ـ منـ خـالـلـ بـعـضـ المـمـارـسـاتـ التـيـ تـعـبـرـ عـنـ ذـرـوـةـ الصـرـاعـ بـيـنـ السـلـاطـةـ وـالـصـحـافـةـ الجـزـائـرـيـةـ خـاصـةـ وـالـمـسـتـقـلـةـ مـنـهـاـ.

¹ نعوم تشومسكي: اعاقة الديمقراطية (الولايات المتحدة والديمقراطية), ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص452.

في بروكسل نظمت الفدرالية العالمية للصحفيين يوماً تضامانياً مع الصحافة الجزائرية المستقلة في أكتوبر 2003، حيث أصدر فيه تصريح ندد فيه المشاركون بشدة بحرية ممارسة المهنة والحق في الإعلام بالنسبة للمواطن الجزائري، وطالبوa بالكف عن ممارسة الضغوط واللاحقات القضائية... والإبتزاز السياسي والتجاري والتهديدات اتجاه الصحفيين والمؤسسات الصحفية كما نددوا بمصادر الصحف العمومية خاصة ما يسمى بالوسائل الثقيلة بالعرقيل التي يتعرض لها الصحفيون.

هذه المطالب التي ترفع من حين إلى آخر من قبل منظمات غير حكومية ومؤسسات إعلامية وطنية جاءت بعد سلسلة المضايقات التي بدأ أن السلطة تحاول من خلالها فرض توجيه معين داخل بيت الصحافة، ليترسم بذلك مشهد المد والجزر بين الصحافة والسلطة من خلال تبادل التهم ومحاولة كل طرف ترجيح الكفة لصالحه خصوصاً في الفترة الأخيرة، وظهور بوادر مسعي السلطة لوضع ميثاق أخلاقيات مهنة الصحفيين الجزائريين، وبروز ردود فعل قوية من قبل الصحافة المكتوبة الخاصة أو ما يطلق عليها بالصحافة المستقلة^{*} بسبب رفض هذا التوجه الذي يعتبر حسب العديد منهم مساساً بحرية الصحافة والصحفيين.

ولقد بادر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة المصادف لـ 03 ماي 2006 إلى إجراء قرارات عفو لصالح صحافيين محكوم عليهم نهائياً تتضمن تخفيضاً كلياً للأحكام التي صدرت في حق هؤلاء في قضايا القذف والشتم والمساس بالمسؤولين وبشخص رئيس الجمهورية والهيئات النظامية، وحسب بيان رئاسة الجمهورية، فإن تدابير العفو هذه تعبّر عن الإن شغال العميق لرئيس الجمهورية من أجل الحفاظ وتعزيز حرية الصحافة.

• الصحيفة المستقلة: هي التي لا تنتمي إلى حزب أو جماعة، بل ترى في نقل الحقيقة كما هي، ومن جميع مصادرها هدفاً أساسياً بالإضافة إلى أهداف ثانوية تتعلق بإشباع رغبات القارئ والإستجابة إلى رغباته المشروعة والترفيه عنه أو مده بالثقافة.

ويبقى أن نقول أن التحدي الأكبر الذي يواجه الجزائر في مجال الإعلام هو تحريره وتحرير الطاقات والمهارات والإبداعات، وكما قال محمد قيراط فإن التحدي يتمثل في الاستثمار في القدرات والطاقات والإمكانات المادية والبشرية لإرساء قواعد ومستلزمات صناعية وإعلامية متقدمة رشيدة وفعالة وقوية تستطيع أن تشكل الرأي العام والسوق الحرة لأفكار المجتمع المدني الذي يؤسس للديمقراطية ولللتزام والشفافية وال الحوار الصريح والبناء من أجل مصلحة الجميع.

والإعلام يشكل أحد أهم الركائز التي تقوم عليها المجتمعات في الوقت الراهن، الذي تحولت فيه الوسيلة الإعلامية والإتصالية إلى مارد كبير يحقق أمنيات الفئات الاجتماعية المتباينة "إفراضياً" ، من خلال إنتاج مضمون إعلامي متوعة تهدف إلى إجذاب أكبر عدد ممكن من الجماهير وتحقيق أرباح مالية معترفة، الأمر الذي يدفع إلى إستعمال أساليب غير أخلاقية تضر بالصالح العام، وتثير الشكوك حول قيمة وسائل الإعلام في الحفاظ على البنيات الأساسية للمجتمع الذي غدى أكثر تبعثرا في زمن العولمة التي حتى وإن احتوت على أشياء إيجابية تخدم الحضارة إلا أنها احتوت الكثير من مظاهر القضاء على القيم الإنسانية الأصلية إذ بثتها في قوالب تخضع للأقوى والأصلح.

في ظل هذا، المطلوب وضع إستراتيجيات للنهوض بالإعلام والتحول عن الرؤى الضيقة والآفات المحدودة التفكير في مستقبل أفضل، يكون فيه الإنسان الجزائري بصفة خاصة والعربي بصفة عامة من منأى عن المخاطر التي تهدد المجتمعات المختلفة والتي لم تولي أي اهتمام للدور الكبير والفعال للإعلام والتكنولوجيا الحديثة.

إلا أن الحرية في التعبير والصحافة ليست مطلقة كما يعتقد البعض، فهناك أخلاقيات المهنة التي يحكمها في الأساس أخلاق عامة مثل الصدق والشرف والنزاهة والموضوعية... وإلى ما يشبهها من أخلاق، إذ أن الغرض منها هو التزام

الإعلامي بها بشكل إرادي وهذا لتحسين الأداء الإعلامي ووضع حد لتجاوز وسائل الإعلام.

فمسألة حرية التعبير والصحافة وأخلاقيات المهنة الإعلامية تحظى بنفس الإشغال في الجزائر خصوصا بعد الإنفتاح الإعلامي والسياسي الذي بدأ ملامحه الأولى في أكتوبر 1998، ومذ ذلك الحين ووسائل الإعلام الوطنية تسعى لإفتراك حريتها، غير أن هذا إنعكس بشكل سلبي على أخلاقيات الممارسة الإعلامية، الذي أضحت يهددها التسابق المحموم حول إفتراك المكانة لدى الجمهور.

وفي ظل غياب وعي كبير بالمسؤولية إتجاه المبادئ الأخلاقية، فإن الإعلام الجزائري وجد نفسه أمام الكثير من التحديات التي تفرضها المرحلة على مستوى المجتمع المحلي والدولي، خصوصا مع التطورات الكبيرة التي تشهدها التكنولوجيا الحديثة والتي لا تمنح حتى الفرصة للتساؤل أين نحن متوجهون؟ وما موقع أخلاقيات المهنة في ظل الثورة المعلوماتية الكبيرة؟ هل الإعلام الجزائري والمجتمع بصفة عامة على وعي كامل بما يحدث حوله من تغيرات تكنولوجية قلبـت كـيان الإنسان الآخر؟

أسئلة كثيرة تطرحـها المرحلة الراهنة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أكدت للعالم أن التوجه نحو توحيد الرؤية والهدف من قبل الدول المهيمنة يتجلـى أكثر في الإعلام، وأن المرحلة المقبلة ستكون لمن يدير دفة الإعلام الكبرى لتجسيـد إسـتراتيجياته وأـهدافـه، فـهل سيـشهد الإعلام الجزائري تحولاً يأخذـ بيـدهـ إلى الرـقـيـ والإـزـهـارـ؟.

تمهيد:

إن الإعلام المكتوب بشكله الراهن يمثل ظاهرة من ظواهر القرن العشرين، وإن جذوره ضاربة في أعماق الماضي البعيد وعبر كل المجتمعات البشرية التي عرفها التاريخ، ولقد تطورت وسائل الإعلام وفقاً لتطور المجتمعات، فـ انتقلت من مرحلة التبليغ من شخص لآخر لمرحلة التبليغ المتبدال بين جماعات منظمة ثم إلى مرحلة التبليغ الجماعي عن طريق وسائل الإتصال الجماهيري، بمعنى الصحافة المطبوعة، الإذاعة، التلفزيون والسينما بما في ذلك الفنون الأخرى.¹

هذا ما يدفعنا للقول بأن تاريخ الصحافة المكتوبة في العالم نجده مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتاريخ الشعوب منذ القدم، أين عرفت البشرية فن الصحافة ووظيفتها الإعلامية منذ أقدم العصور على اختلاف وسائل نشر الأخبار التي تطورت عبر الزمن مع التطور البشري، إلى أن أصبحت ما هي عليه اليوم بشكلها المكتوب وغيره.

ولقد ظهرت الفكرة الأساسية للصحافة المكتوبة في وقت مبكر بالقاربة الأوروبية، فقد ساعد اكتشاف الطباعة ولأول مرة في التاريخ إمكانية نشر المعلومات والأخبار بكميات هائلة، هذا الإختراع الذي نجحت فيه محاملات قوتبارغ بين 1433-1440 يسجل تاريخاً مهماً للصحافة المكتوبة الجزائرية.²

ظهور المطبعة في ألمانيا كان بمثابة الإعلان الصريح عن مولد القراءة والكتابة الجماهيرية عبر الوسائل المطبوعة كالكتاب ومن ثم الصحف التي غيرت كثيراً من طبيعة الحياة الاجتماعية بإحداثها الثورة الأولى في تفكير الإنسان وأساليب إتصاله، وفي تبني الوعي الإنساني اتجاه حقوقه في الحياة و المشاركة السياسية والمدنية.

علماً أن البدايات الأولى للصحافة كانت نبوية، إلا أنه مع النقدم في التعليم وتقليل مساحات الأمية تحولت الصحافة في عملها الإعلامي من التعامل مع الطبقات

¹ حاتم محمد عبد القادر: الإعلام والدعائية - نظريات وتجارب ، ب ط، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1972 ، ص ص 8-7.

² Balle(Francis):Institution et Publics des Moyens d'Informations, Montheustien ,1973, p:51
231

الشعبية بشكل موسع، ورغم المنافسات الشديدة التي واجهتها الصحافة مع بداية القرن العشرين مع الوسائل الإعلامية الأخرى ، إلا أنها استطاعت الحفاظ على حضورها وذلك لسبب بسيط هو أن الصحافة طورت آليات عملها الجماهيري، واستفادت من الثورة الإلكترونية بدرجة أقنعت جمهورها بالبقاء ومواكبة إهتماماتهم¹، وهكذا نشأ الإعلام المكتوب في الغرب وتطور عبر الزمن متصفاً بسميزات عده، متقدلاً من أسلوبه البسيط إلى واقعه الحالي الذي يعكس خصوصيات كل مجتمع على حدٍ في نفس السياق ولكن نظل حالياً على تاريخ الصحافة المكتوبة في الأقطار الأخرى من العالم، وتحديداً القطر العربي، هذا الأخير الذي عرف من المحيط إلى الخليج فن الصحافة أثناء فترة الاحتلال الأوروبي.

ويشكل الإعلام المكتوب في عالم اليوم نظراً للثورة التكنولوجية والتغييرات النوعية التي أدخلت عليه سلحاً إستراتيجياً بالغ الأهمية سواء في مجال التوجيه وصناعة الرأي العام من جهة أو تجنيده لخدمة مختلف أنواع الأنظمة والجماعات السياسية من جهة أخرى ، ولقد بات يحتل مكانة كبرى في واجهة الصراع الإيديولوجي وكذا في صراع القيم ومحاولة التأثير على الأفراد والجماعات ، وتعتبر الصحف والمجلات من حيث نسبة مقرؤيتها وتوجيهها للرأي العام ،من أهم وسائل الاتصال التي لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمعات الحديثة.²

فالصحافة المكتوبة لها درجة كبيرة من الأهمية ، فهي تؤثر على المجتمع وعلى أدائه لمهامه المختلفة وتعكس وبالتالي البنيات السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية ، التي توجد متفاوتة ، وهي وثيقة الارتباط والصلة بالمجتمع الذي تعمل فيه .

و من ثم تبقى الصحافة منبراً مهماً للرأي العام ومن أقدر الوسائل على بلورته والتأثير فيه ، فالصحافة إذن تبقى جزءاً هاماً في الجهاز السياسي لكل دولة ، وهي في الوقت نفسه أداة هامة في بناء المجتمعات إذا أحسن إستعمالها كما أن لها أهميتها في توجيه الرأي العام.

¹ عبد الله الطويرقي: صحافة المجتمع الجماهيري - سوسيولوجيا الإعلام في المجتمع الجماهيري، ب ط، الرياض:مكتبة العبيكان، 1997 ، ص 61 .

² محمد شعر محمد: الإعلام موقف، ب ط، الرياض: الكتاب العربي السعودي، 1982 ، ص 43 .

وقد أصبحت الصحافة المطبوعة اليوم تلعب دورا هاما في الحضارات الحديثة بتأثيرها القوي على الجماهير وذلك لصدق الكلمة المطبوعة ، إلى حد أن الجماهير تتأثر لمضمون الصحف تأثيرا عميقا، فالصحافة هي الوسيلة التي فرضت نفسها على المستثمرين و السياسيين على حد سواء.

وبحديثنا عن التجربة الإعلامية في الجزائر ، فقد قطع الإعلام فيها شوطا كبيرا في التطور بسبب السياسات الإعلامية و الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة للنهوض بالقطاع، كمحاولة جادة منها لمواكبة التطورات العالمية في الميدان ، والتطور التكنولوجي الهائل ووسائل الاتصال التي تسعى من خلالها إلى مواكبة مختلف التقنيات العالمية، وقد جاء هذا التحسين لسبب ما يسمى لدى بعض الصحفيين بـ: الإصابة بـ: العدوى الحرية، فأصبحت حرية التعبير كالفirus يصيب المحيطين به، خصوصا وأن المسؤولين اليوم في الجزائر باتوا يدركون قيمة حرية التعبير في دفع عجلة النمو في الوطن، و لوعيهم العميق لما ينتجه إختلاف الآراء ووجهات النظر من إمكانية واسعة، تستطيع أن تخلق قدرات إبداعية متعددة وحلولا وسيطة لبعض المشاكل و الأزمات التي تمر بها البلاد من حين لآخر لدرجة أن ما كان محضورا بالأمس أصبح حقا اليوم.

وهو الأمر الذي يدعو للتفاؤل بتحصيل المزيد من التطور والنهضة الصحفية في الجزائر ، والدليل على ذلك الإنفتاح الإعلامي الذي أصبحت تتمتع به الجزائر ، من تعدد في القنوات الفضائية المرئية ووسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة، حيث فسح تواجدها المجال للصافي والإعلامي أن يبدع ويتميز ويستطيع التحرك والتواصل على جميع المستويات، وأصبح بذلك كل صحفي قادر على التواصل مع كل الواقع العالمي ومعظم الصحف وانتقد مختلف الأنظمة، كما اهتم بكشف أخطر قضايا الفساد التي تجراً عليها بعض المسؤولين، وتعتبر هذه الإنجازات الصحفية والإعلامية بداية الطريق والخطوات الأولى لتحقيق التشبّع في مجال حرية التعبير التي تتعرّز بشكل مستمر.

ويوجه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في شهر ماي من كل سنة رسالة إلى الأسرة الإعلامية منذ توليه رئاسة البلاد ، يؤكد من خلالها تقديره لما حققه الإعلام من مكاسب ، في إطار تكريس مبادئ الحرية والحق في التعبير ، والتوافق في خدمة الوطن

وترقية قيم المواطنة داخل المجتمع، من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية التي حرص على تتحققها من النشاط التفيلي الذي كثيراً ما أساء إلى العمل الصحفى وإلى هدفه النبيل. وأكد في العديد من المناسبات أن الحق في الإعلام لن يكون متناقضاً مع التغيرات السياسية والاجتماعية، بقدر ما يكون مؤثراً فيها وأن جهود الإعلام الوطني يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف في الأمن والأمان والتنمية المستدامة، وحرص بذلك على تكريس الدعم المتواصل في إطار تسهيل ممارسة وتطوير المهنة، وترقية أداء مختلف المؤسسات الإعلامية المستقلة منها أو العمومية، والتي تعتبرها (حتمية لا خيار) منذ إعلانه رئاسة الحكومة، حيث يعتبر ما وصلت إليه النصوص التشريعية التي تراعي في جوانبها التطور الذي فرضته ثورة الإعلام والاتصالات الجديدة، ودعم المناهج الجديدة في مجال التكوين ، وتحسين الخدمات نتائج واضحة لمجهوداته الكبيرة في الميدان.

ولقد واكب الإعلام الجزائري منذ السبعينات مرحلتين أساسيتين هما مرحلة الأزمة الأمنية ومرحلة المصالحة الوطنية، وذلك إنطلاقاً من كونه مس فصلاً هاماً في الموضوع كأداة فعالة في معالجة الأزمة، والإنتقال بالجزائر من حالة التطاحن والتناحر إلى حالة التحاور والتصالح، وبعد إنتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجزائر سنة 1999 تغيرت الأوضاع ، وانتهى مسلسل الرعب الذي دام أكثر من ثلاثة سنوات ، وهذا بفضل قانون الوئام المدني والذي سمح بفتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر المعاصر، وبتغير الوضع تغير معه الإعلام الجزائري ، إذ بعدها كان يندد بالأعمال الإرهابية أصبح يدعو للمصالحة الوطنية.¹

وقد إستطاعت الجزائر الوصول لهذا التطور بفعل الجهد الذي تقوم بها مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من أجل ضمان حرية الرأي والتعبير، كما كفلتها مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتبارها ثقافة يجب أن يدركها الشعب قبل الحكومة، والتي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتاريخ الوطني والثقافي والإقتصادي وخاصة السياسي، كما أن التطور التكنولوجي ساهم في رفع منسوب الوعي لدى الجماهير، الأمر الذي ساعد الصحافة والصحافيين على التطرق إلى مواضيع كانت تعد في الماضي من المحظورات.

¹ إسماعيل إبراهيم: واقع الجزائر اليوم في ظل التحركات العالمية، ط 1، الجزائر: دار النشر والتوزيع، ص 258 .
234

ودلائل هذا التفوق وهذه الحرية كثيرة ملأها، فقد صارت أعداد الصحف الخاصة تتزايد تدريجيا، ووصلت حاليا إلى 70 صحيفة يومية ودورية توزع نحو 2.5 مليون نسخة يوميا. ويوجد بالجزائر حاليا 300 عنوان صحفي ، 65 يومية منها يملكونها خواص، نصف الصحف الخاصة ناطقة باللغة العربية تبلغ طاقة سحبها 1.4 مليون نسخة يوميا. أما الصحف المفرنسة فيصل سحبها إلى مليون نسخة، ويبلغ عدد الصحف الدورية نحو 90 ، منها 76 متخصصة ويوزع بالجزائر 57 عنوانا صحافيا أجنبيا.

وتكمن أهمية فهم دور الصحفيين وتأثيرهم في عملية الإتصال من وجهة نظر الخبراء الإعلاميين، في جانبين: الأول تأثيرهم على أساليب العمل داخل المؤسسة الإعلامية وفي عملية إنتاج المادة الصحفية، والثاني تأثيرهم على المجتمع والجمهور وذلك في ضوء فهم الجمهور بما يتمتعون به من خصائص كالمكانة الاجتماعية والخبرة والمصداقية.

وإنطلاقا من الوقوف على الواقع السوسيومهني الذي يعيش فيه الصحفيون في الجزائر بصفة عامة والصحفيون الذين يستغلون في قطاع الصحافة المكتوبة بوهران على وجه الخصوص، وهو موضوع دراستنا، رغم أن الملاحظين داخل الجزائر وحتى خارجها يرون بأن ممارسة حرية الصحافة المكتوبة فيها قد خطت خطوة لابأس بها على درب الحرية والديمقراطية، إلا أن هذه الصورة لم تعمر طويلا لأنها تحولت إلى بلد يؤمن بالتقليد والحد من حرية الصحافة، وهذا ما جعلها تواجه العديد من المشكلات أفقدتها حريتها، خصوصا في الفترة الحالية، ذلك يعني وجود معوقات تحد من ممارسة حرية الصحافة المكتوبة، هذه الأخيرة جعلها تصبح أحد المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر حيث أثيرت حولها العديد من التساؤلات لغرض كشف هذه المعوقات وطبيعتها والميكانيزمات التي تتحكم في ممارستها.

ومن جانب آخر تأثر الأداء المهني بالعديد من العوامل التي نرى بأنها جوهيرية وجذبية وتأثر تأثيرا مباشرا في العمل الصحفي وتحدد طبيعته ونوعيته، نجملها في جانبين: الخلية الاجتماعية والواقع المادي المعاش من طرف الصحفيين، وكذا وضعية المهنية وطابع عمله سواء داخل المؤسسة الصحفية التي يشتغل بها وعلاقاته بها أو خارجها ووضعه مهنيا داخل حقل العمل وعلاقاته بمصادر المعلومات والضغوطات التي يتعرض لها والتي تأخذ أشكالا عديدة...

الإطار التبولوجي:

وبناءً على هذه الأفكار ركزنا وتناولنا بالدراسة البحث في واقع الخلفية الإجتماعية والمهنية للصحفيين وتأثيرها على أدائهم المهني حيث حاولنا ربط هذا كله بالعديد من المتغيرات التي رأينا من خلال الفرضيات أن لها تأثيراً في أداء رجال الإعلام العاملين على مستوى مختلف المؤسسات الإعلامية، ولما كان الوصول إلى جميع وحدات البحث غير ممكن إقتصر بحثنا على الصحافة المكتوبة ومن ثم تعميم النتائج على باقي المؤسسات الإعلامية الأخرى خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الصحفيين حسب تقديرات وزارة الاتصال قد زاد كثيراً.

كما أن استهداف جميع المؤسسات الإعلامية يعد مستحيلاً أيضاً على اعتبار كثرتها، حيث ركزنا من خلال معالجة هذه الإشكالية على الأغلبية الساحقة الممكنة من الجرائد والصحف التي تصدر بولاية وهران (المعاينة غير احتمالية والعينة عرضية) ، وكان العمل الميداني مع عشرين عدد تمثلت في: صوت الغرب، الشروق، البلاغ، الجمهورية، الوصل، الوطني، المجتمع، منبر القراء، الأمة، منبر الغرب، الجزائر صحفة، صدى La Voix De l'Oranie، والناطقة بالعربية: Patriotes، West Tribune، Algerie Presse، L'Echo d'Oran، Quotidien Le d'Oran، L'Echo d'Oran الناطقة بالفرنسية. من خلال توزيع 140 إستماراة على مختلف الصحفيين العاملين في هاته المؤسسات ، في حين تم إسترجاع 108 من العدد الكلي ، ولقد ركزنا على الصحف الصادرة في وهران لأنها في متناولنا نتيجة قربنا منها بالإضافة إلى إحتكاكنا المتواصل مع كثير من الصحفيين العاملين بمختلف الصحف بهذه الولاية.

و إختيار هذه المدينة على حساب مدن أخرى جاء اعتباراً لكونها من المدن الإعلامية في الجزائر، فهي تعد مقر الإدارات العامة لبعض المؤسسات الصحفية التي تم العمل معها ميدانياً (صوت الغرب و le Quotidien d'Oran) من جهة مثلاً، كما أن باقي الجرائد متواجدة بها عن طريق مكاتب جهوية .

كما هدف الوصول إلى تحقيق عينة غير إحتمالية عرضية من مجتمع البحث للوصول إلى نتائج علمية كان وراء عملنا مع هاته الجرائد، خاصة الوطنية منها التي تشغله عدد كبير من الصحفيين وتتوجه إلى جمهور واسع، حتى الجهوية منها التي تصدر في هذا الإقليم والتي يجد فيها المواطن الوهري نفسه وأخبار مجتمعه.

ورغم التجربة الفتية لبعض اليوميات محل الدراسة الميدانية ، وقلة الصحفيين العاملين بها، إلا أنها تمثل حقولاً واسعاً للممارسة الإعلامية التي تميز بحرية التعبير ، فهي تعمل على نشر مختلف الأخبار دون الإعتراف بالمبادرة القائل "قدم لقارئك ما يحبونه فقط" ، بل تأخذ على عاتقهما واجباً كبيراً وهو إنشاء في نفوس قرائها الإهتمام بالأخبار الهامة والمسائل العامة والأمور التي تتصل بسعادة القراء نظراً لما تحمله وتنعكس عليه هذه الأخبار من صلة واضحة بشؤونهم الشخصية وأحوالهم الاجتماعية.

ولقد تم إستعمال الإستماراة لجمع بيانات المبحوثين في الجزء الميداني من هذه الدراسة ليتم العمل عليها من أجل جمع معلومات ميدانية عن العمل الصحفي وبالتالي إستخلاص النتائج والتأكد من صحة الفرضيات ، الإستماراة قسمناها إلى أربعة محاور بداية بمحور البيانات الشخصية ، ثم المحور الأول الذي عنوانه بـ: الوضع الاجتماعي ودوره في الإلتحاق بمهنة الصحافة ، أما المحور الثاني بـ: تكوين الصحفيين في الإعلام وتفاعلهم داخل الوسط المهني ، وجاء المحور الثالث معنونا بـ: حسن التعامل داخل الفضاء العملي وتحسين الأداء ، وآخر محور: إمتلاك الصحفي العلاقات داخل محيط العمل وعلاقته بترقية العمل الصحفي. وإنعدمنا في المسائلة الأسئلة المغلقة أين أعطينا للمبحوثين في كل سؤال مجموعة من البديل للاختيار بينها ، والأسئلة المفتوحة ، هاته الأخيرة التي تعطي للباحث الحرية في الإجابة من جهة وتساعده في التحليل من جهة أخرى.

وتحليل الإستماراة شمل جانبيين: تحليلًا كمياً يمثل الجداول البسيطة وتحليلًا كيفياً يمثل الجداول المركبة، و إنعدمنا التحليل الإحصائي بإستعمال SPSS من أجل التعرف على تحليل البيانات والإستفادة من هذا البرنامج تحت بيئة النوافذ Windows ، للقيام بالتحليل الإحصائي المناسب للبيانات .

وتحتاج عملية تحليل البيانات إلى إيداع الباحث في الوصول إلى النتائج المطلوبة والتي تكون نتيجة طبيعية إلى المعرفة العامة للباحث والقدرات الفنية وفضول الباحث للوصول إلى النتائج.

و يعد برنامج التحليل الإحصائي **SPSS** أحد البرامج الإحصائية التي لاقت شيوعا في إستخدامها من قبل الباحثين للقيام بالتحليلات الإحصائية ، ويستخدم البرنامج في كثير من المجالات العلمية والتي تشمل على سبيل المثال : العلوم الإدارية، الإجتماعية، الهندسية والزراعية . وكلمة SPSS هي اختصار للسمى الكامل للبرنامج وهو : **Statistical Package For Social Sciences** ، والتي تعني البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية، والذي يمر فيه الباحث بالعديد من العمليات الضرورية لتكوين المهارات المناسبة والتي تمكن من إستخدامه بصورة مناسبة.

١. التحليل الكمي (الجداول البسيطة):

تمهيد:

لأن الحديث عن الظاهرة الإعلامية لا يكتمل فقط من خلال التعرض للظروف العامة التي تتطور فيها الصحافة ، ولا من خلال التعرض للرسالة الإعلامية ، لذلك فإن التعرف على السيرورة الإنتاجية للإعلام من خلال التطرق للظروف الحياتية ومختلف الظروف التي يعمل فيها الصحفي باعتباره الفاعل الحقيقي والمتميز في هذه العملية، خاصة وأن هذه الفئة هي أهم شريحة تكون النخبة المثقفة و المكلفة بتسخير المجال الإعلامي، الذي يعتبر إستراتيجياً وذا أبعاد مختلفة في البناء الفوقي للمجتمع الذي يؤثر بخطورة داخل هذا البناء وحتى في تطوير البناء التحتي.

إضافة إلى كونهم منتجين لسلعة إستهلاك تتميز عن باقي سلع الاستهلاك في المجتمع الآني من حيث أنها تمثل في القيم والأفكار التي تكمل، تصحح أو تعارض القيم الموجودة على مختلف المستويات الفكرية، الثقافية، النفسية، الاجتماعية، السياسية...وكذا الحضارية. ومن هنا فقد خصصنا هذا الجانب لتحليل الجداول البسيطة بحسب التكرارات والنسب المئوية حسب كل سؤال وارد من أسئلة الإستمارة، بداية بمحور البيانات الشخصية الذي شمل سبعة متغيرات، مروراً بالمحاور الأربع وصولاً إلى تفريغ البيانات الموجودة في هاته الجداول وتحليلها، واعتمدنا في هذا الأخير ثلاثة أنواع مختلفة من التحليل هي: التحليل النظري، تحليل العينة، تحليل الباحث. وهذا من أجل تثمين التحليل عامه وتدعميه.

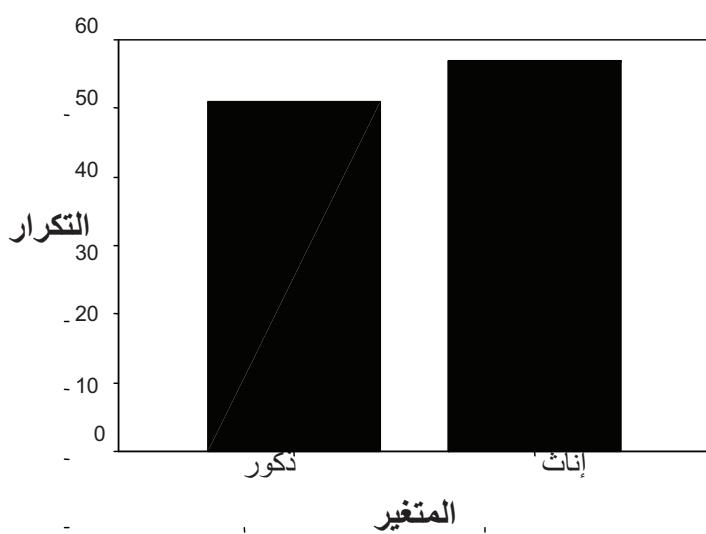
ولقد بلغ عدد الجداول البسيطة نفس عدد الأسئلة المطروحة في الإستمارة في كنفatas محاورها الخمسة، ماعدا بعض الأسئلة التي حلناها تحليلاً كيفياً ولها علاقة بالجداول المركبة، كما دعمنا هذه الجداول بتمثيلات بيانية (الأعمدة البيانية).

1-محور البيانات الشخصية:

قسمنا هذا المحور هو الآخر إلى سبعة متغيرات متباعدة إرتأينا أنها تخدم صلب الموضوع وهي: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، التخصص، طبيعة المؤسسة، الوضعية المهنية.

الجدول رقم 1: توزيع الصحفيين حسب متغير الجنس.

الجنس	المجموع	النسبة	النسبة
ذكر	51	%47.2	
أنثى	57	%52.8	
المجموع	108	%100	

**التمثيل البياني لمتغير الجنس**

عند استعراضنا بالتفصيل لعينة الدراسة، تبين لنا من خلال البيانات أن نسبة الصحفيات النساء فاقت بقليل فئة الصحفيين الرجال، حيث بلغ عدد الصحفيات اللواتي شملهن البحث وكن ضمن العينة 57 أنثى أي 52.8% في حين بلغ عدد الصحفيين محل الدراسة 51 صحفياً بنسبة 47.2% وهو مؤشر دلالة على أن ضعف العنصر النسوي في العمل الصحفي أصبح طي الماضي في عائلة الصحافة الجزائرية، وتتفاوت النسب من جريدة إلى أخرى، بل أنه تقريباً جل الصحف العشرين التي تم العمل عليها ميدانياً بولاية وهران سواء الخاصة أو العمومية، الصادرة بالعربية أو الأجنبية، تشغل أكبر نسبة من (صحفيتها إناثاً)، إلا أن هذا لا يمنع من الحديث عن بعض العناوين التي تعرف تقارباً نسبياً بين العنصر النسوي والرجالى، فقد تغيرت تماماً سيطرة العنصر الرجالى لدى الصحافة المكتوبة (بصفة خاصة لولاية وهران) والتي كانت قائمة لوقت ليس بالبعيد لعدة اعتبارات وتغيرت بالفعل نظرة المجتمع لأدوار المرأة والتي لم تصبح تقليدية، وأصبح ينظر إليها مثل الرجل كمسؤولين في الفضاء العمومي ولم تعد المرأة مسؤولة في البيت فقط أي في الفضاء المغلق أو كعاملة في بعض القطاعات دون غيرها، كما هو الحال بالنسبة للتعليم والتطبيب وغيرها من النشاطات، والمرأة أصبحت في وقتنا الحاضر تجاهه بجدارة المتاعب التي تفرضها مهنة الصحافة إلى عدة مستويات من متغير مواقع العمل غير المنتظمة التي تفرضها مهنة الصحافة في حد ذاتها، بالإضافة إلى الإستقرار الاجتماعي والمهني الذي لا يضمن الحد الأدنى من الحياة للصحفية من ممارستها لمهنة الصحافة، وهو ما يبرز بشكل أوسع وأحسن فيما يأتي من الدراسة.

فمؤشر التقارب النسبي بين أعداد الصحفيين والصحفيات (*Masculin et Féminin*) المستغلين في الصحف المطبوعة لولاية وهران التي تم العمل عليها ميدانياً دلالة على أن المرأة أصبحت تعيش وضعاً أحسن بكثير من حيث احتلالها لجزء كبير من الوظائف التي بقيت إلى وقت ليس بالبعيد حكراً على الرجل.

وعلى عكس ما كان معتاداً، تشير الدراسات الأخيرة إلى أن المهنة أصبحت تتأثر تدريجياً وهو ما يتعلق بأسرة الصحافة في فرنسا مثلاً، الأمر الذي يؤكده الباحث الفرنسي في سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري (ريمي ريغل) حيث يقول "إن مهنة الصحافة التي بقيت لمدة طويلة تحت سيطرة الذكور بالأغلبية، بدأت تتأثر تدريجياً فالنساء كن يمثلن سنة

1990 نسبة 39% من مجتمع الصحفيين بمقابل 33% سنة 1990، حيث تمثل النساء 54% والرجال 55%.

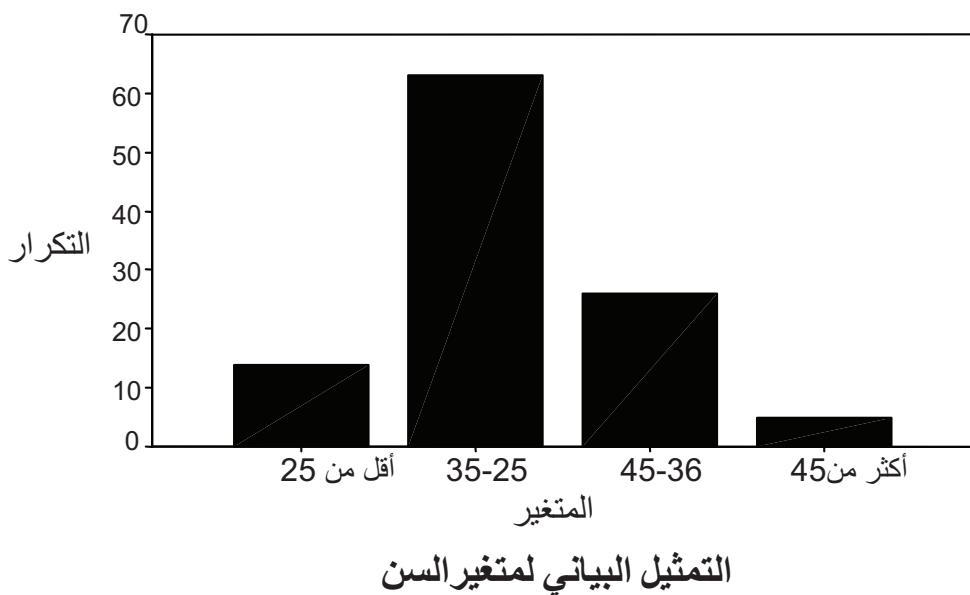
وقد يكون تأثير الإتجاهات الشخصية والقيم والمعتقدات على مضمون وسائل الإعلام بصفة عامة، والصحافة المكتوبة بصفة خاصة تأثيراً غير مباشر، بمعنى أنه قد يتم بلا وعي من قبل الصحفيين، أو أنها قد تعمل بشكل آلي وتلقائي، وتدفع الصحفيين للعمل وفقاً لها فالنوع "ذكر أم أنثى" قد يوجه للاهتمام بنوعية معينة من الموضوعات وطرق معالجتها، فالصحفية الأنثى مثلاً مدفوعة بفطرتها نحو قضايا تخص بنى جنسها، بدون وجود نية مسبقة لذلك كما أن غلبة نوعية معينة من الصحفيين كالذكور مثلاً أو الإناث في صحيفة ما، قد يكون له تأثير على اختيارات المضمون بفعل اهتمامات النوع أو الجنس.

وهذه الأرقام تعبر في الأساس عن حقيقة التعاون بين الجنسين في الميدان الصفي، وكذا عن إقتحام المرأة لمجال الصحافة المكتوبة ، فالعنصر النسوي ما فتئ يتضاعف في السنوات الأخيرة في كل المجالات بما في ذلك المجال الإعلامي، ويعود هذا إلى تغير مكانة المرأة في ميدان العمل، وتحررها الاجتماعي من خلال التعليم الذي بدأ يسجل تكافؤاً نسبياً بين الجنسين في العديد من الجهات من الوطن.

ومن غير المستبعد، بل ما هو الحال عليه أن أسرة الصحافة في الجزائر تتجه نحو التأنيث في العشرينية الحالية في حال ما علمناه أن أغلبية طلبة الجامعات في الجزائر اليوم من الإناث وأن الأغلبية الساحقة لطلبة الإعلام هن من الإناث، بل وهي دلالة قوية على وصول المرأة إلى الوقوف على بوابة اعلامية.

الجدول رقم 02: توزيع الصحفيين حسب متغير السن.

النسبة	التكرار	السن
%13	14	أقل من 25 سنة
%58.3	63	من 25 إلى 35 سنة
%24.1	26	من 36 إلى 45 سنة
%4.6	5	أكثر من 45 سنة
%100	108	المجموع



تم تقسيم الفئات العمرية للصحفيين في هذا التحقيق إلى أربع فئات، وما تم استنتاجه عبر الدراسة أن 63 صحفياً أي أكثر من 58.3% من الصحفيين العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة بوهران لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة، وتحتل الفئة من 25 إلى 35 سنة المرتبة الأولى من العدد الإجمالي للصحفيين، بل تصدر الشباب قائمة الصحفيين والصحفيات العاملات على مستوى أغلبية الصحف، ونخص بالذكر الشروق، البلاغ، الوصل ، الوطني، المجتمع، منبر القراء، الأمة، منبر الغرب، الجزائر صحفة، صدى وهران، النهار، الجزائر الجديدة، l'Echo Algérie Presse ، la Voix de L'Oranie،West Tribune d'Oran .

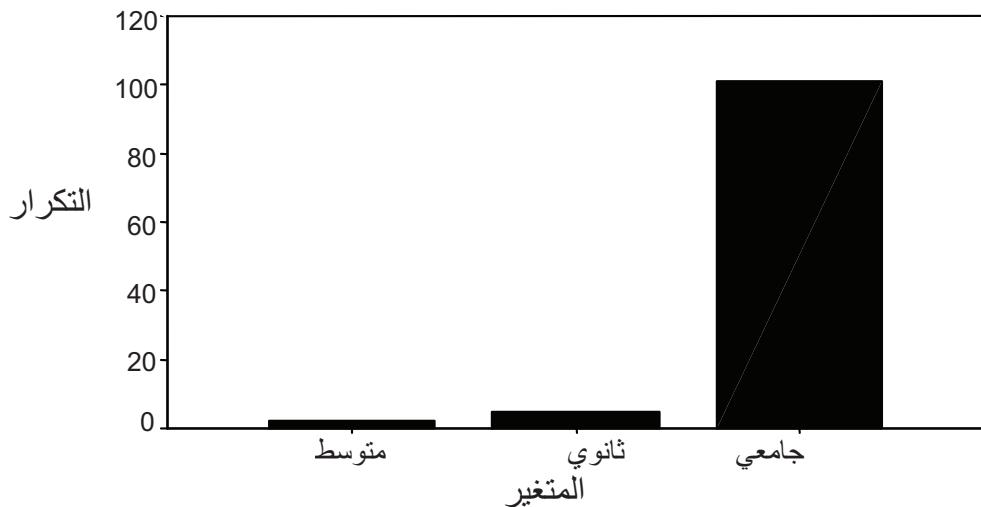
بالنسبة للفئة العمرية التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد المراسلين، تأتي فئة من 36 إلى 45 سنة بـ: 26 صحفياً وهو ما يمثل نسبة 24.10% من مجموع الصحفيين، وتأتي جريديتي le Quotidien d'Oran ، وصوت الغرب في المقدمة كذلك بالنسبة لهذه الفئة حيث أن أغلبية الصحفيين المشغليين في هاتين المؤسستين الإعلاميتين تتراوح أعمارهم من 36 إلى 45 سنة، يعني أنهم كبار السن وهذه المفارقة تطرح مؤشر الخبرة في العمل الإعلامي والعطاء الصحفي.

ثالث أكبر عدد من الصحفيين يبرز في الفئة العمرية الأقل من 25 سنة بمجموع 14 صحيفياً أي ما يشكل نسبة 13% من مجموع الصحفيين موضوع العمل والدراسة، كون الصحفيين الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة هم صحفيون خريجو جامعات جدد، هم في إطار التعلم أو كمبتدئين في مهنة الصحافة سواءً أكانوا من خريجي معاهد و أقسام الصحافة والإعلام أو من معاهد وتخصصات أخرى، وهذه الفئة العمرية لا تأخذها بعد المؤسسات الإعلامية للصحافة المكتوبة بعين الاعتبار في التوظيف داخلها، لأنها تفتقر إلى الخبرة والعطاء في الصحافة، وهو المعيار الذي ترتكز عليه المؤسسة الصحفية بالدرجة الأولى في توظيف الصحفيين الجدد للعمل في هاته الجريدة.

الفئة العمرية التي تحتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد الصحفيين هي الفئة العمرية الأكثر من 45 سنة، وعدد أفراد هذه الفئة يقدر بـ 5 صحفيين فقط أي ما يعادل 4.6% من مجموع الصحفيين موضوع الدراسة، وهي فئة قليلة العدد من جهة المؤشرات الديمغرافية للمجتمع الجزائري ككل، وذلك لكون أن من يسمو في هذا القطاع، معظمهم تحول إلى مهن أخرى أو دعي إلى مناصب مسؤولة أو إنطلق إلى العالم الآخر (المتقدم). وهذا ما يجعل الصحافة تفقد بعض من لديهم خبرة طويلة دون أن يستفيد منها الصحفيون الشباب، ودون أن يدونوا هذه الخبرات في إصدارات ذاتية أو فكرية. وعلى غرار ذلك فإن هذه الفئات المكونة للعنصر البشري يحمل كل منها قيم وأفكاراً تختلف عن قيم وأفكار الفئات الأخرى، مما يجعل هذه الفئة منتجة من جهة لنوع من الصراع بين مختلف الأجيال من حيث أن كل فئة متأثرة بفكر معين ومتباين عن أفكار الفئات الأخرى. ومن جهة أخرى فإن هذا التباين يمكن أن يكون دافعاً للتكامل والتداول الفكري الذي إذا ما استثمر جيداً لكي يكون ذو أبعاد إيجابية بالنسبة للعمل الصحفى. وتظهر سيطرة عنصر الشباب في هذه المهنة.

الجدول رقم 3: توزيع الصحفيين حسب متغير المستوى التعليمي.

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
%1.9	2	تعليم متوسط
%4.6	5	تعليم ثانوي
%93.5	101	جامعي
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لمتغير المستوى التعليمي

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح لنا جلياً أن الأغلبية الساحقة من الصحفيين قيد الدراسة هم من فئة الجامعيين، أي الذين يملكون شهادة أو دبلوم جامعي، بحيث احتل الجامعيون (**Universitaires**) مكان الصدارة وحصة الأسد والذين بلغ عددهم 101 يمثلون نسبة كبيرة قدرت بـ 93.5 %، تلاها في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بأعداد ونسب متقاربة الصحفيون أصحاب التعليم الثانوي (**Lycéens**) والصحفيون الذين يملكون تعليمًا متوسطاً (**Moyens**) بالتكرارات 5 و 2 بنسب مئوية أيضاً بلغت 4.6 % و 1.9 % .

ويعتبر معطى مزاولة المهنة لـ 101 صحي يشتغلون في مختلف العناوين الصحف العشرين التي تم العمل عليها ميدانياً والتي مثلث النسبة الكبيرة 93.5 % مؤشراً على أن جل

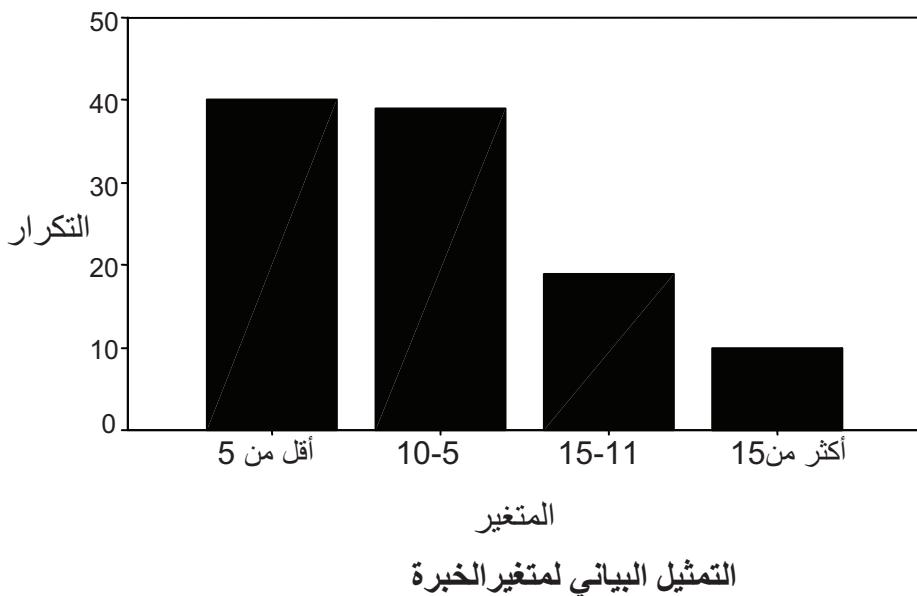
الصحفين اليوم أصبحوا من حاملي الشهادات الجامعية سواءً كانت هذه الدبلومات في التخصص أو في غير التخصص (غير الإعلام) حسب ما كشفت عنه الدراسة.

إضافة إلى أن المعايير الجديدة التي أصبحت توظف من خلالها المؤسسات الإعلامية الصحفيين الجدد هم الذين يحوزون دبلوم جامعي، وحيازة الصحفي على شهادة أو دبلوم جامعي دلالة على امتلاكه لخلفية معرفية وإمكانيات تعليمية تمكنه من فهم فنون وأصول العمل الصحفي وريادة الكتابة دون عراقيل، ومسيرة العمل الجاد والإيجابي في قطاع الصحافة، لأن الرداءة في ميدان الممارسة الإعلامية جزئياً تعود إلى هشاشة الرصد المعرفي.

ويبقى أنه في الواقع العملي ، هناك إنتقادات كثيرة من قبل المجتمع المدني وحتى من قبل النخب المثقفة لخريجي الجامعة وبصفة خاصة في السنوات الأخيرة، لكون كما يتعدد على السنة العوام والخواص أن المستوى التعليمي في تدني مستمر (هذه ليست قاعدة)، مما دفع بالجامعة إلى إنتاج أصحاب شهادات ، لكنهم رغم ذلك يبقون دون المستوى الحقيقي والمطلوب بكثير مما يجب أن يكونوا عليه. ومهما يكن فإن مثل هؤلاء الذين توجه لهم مثل هذه المواصفات، هم أنفسهم لا ينفون النقص في التكوين الذي تحصلوا عليه، لكنهم في المقابل يساهمون في رفع التحدي من خلال التكوين الشخصي و التجارب الميدانية.

الجدول رقم 4: توزيع الصحفيين حسب متغير الخبرة.

الخبرة	النسبة	النكرار
أقل من 5 سنوات	%37	40
من 5 إلى 10 سنوات	%36.1	39
من 11 إلى 15 سنة	%17.6	19
أكثر من 15 سنة	%9.3	10
المجموع	%100	108



انطلاقاً من استقرار البيانات الواردة في الجدول رقم 4 وانطلاقاً من تقسيمنا للمتغيرات إلى أربعة بدائل، ما يشد الإنتماء أن فئة الصحفيين الذين نقل خبرتهم عن الخمس سنوات في العمل الإعلامي والصحي هي التي تصدرت قائمة إجابات المبحوثين، بحيث أن هذه الفئة كانت الغالبة في إطار الصحفيين عينة الدراسة والذين بلغ عددهم 40 صحيفياً نقل خبرتهم عن خمس سنوات يمثلون 37%.

تلتها في المرتبة الثانية فئة الصحفيين الذين تتراوح خبرتهم ما بين 5 و 10 سنوات في قطاع الصحافة والذين بلغ عددهم 39 يمثلون نسبة 36.10% وهذه النتائج تحصلنا عليها بعد العمل على مستوى 20 عنوان صحفي صادر بهذه الولاية.

بالنسبة لفئة الصحفيين الذين يشغلون المرتبة الثالثة حسب متغير الخبرة، هي فئة ذوي الخبرة المتراوحة ما بين 11 و 15 سنة والذين قدروا بـ 19 صحيفياً فقط يمثلون نسبة 17.6% وفي الأخير الفئة الرابعة من الصحفيين الذين تزيد خبرتهم في المجال الإعلامي عن 15 سنة والتي قدرت بـ 10 صحيفيين فقط ممثلين لنسبة 9.3% من النسبة الإجمالية للمبحوثين قيد الدراسة.

ولابد أنه كون أغلبية الصحفيين الذين يشتغلون في قطاع الصحافة المكتوبة بوهران هم من فئة الأقل من خمسة سنوات خبرة، دلالة ومؤشر على أنهم من الإطارات و الخرجين

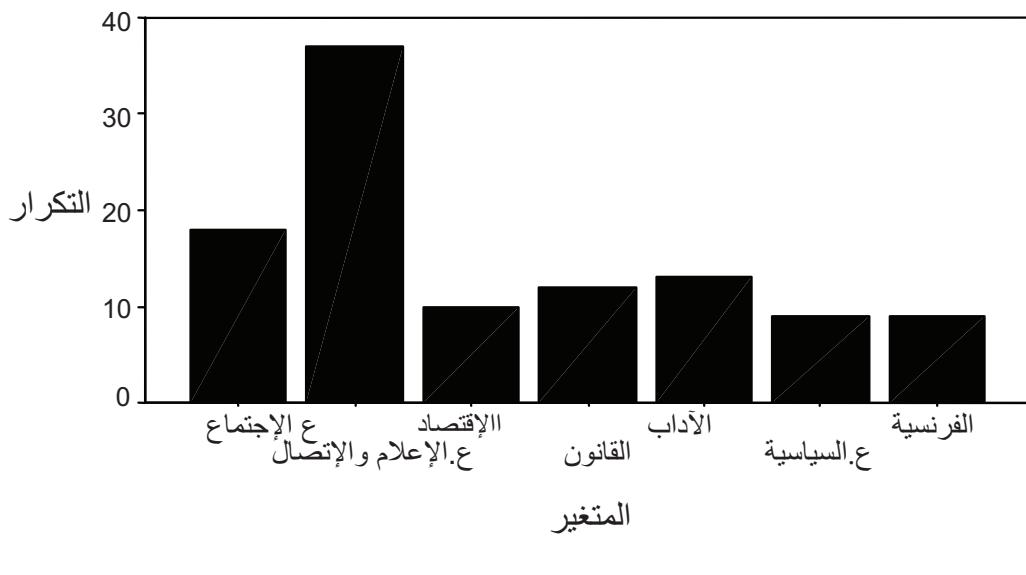
الجدد في مجالات الصحافة والإعلام، حتى اقتحام خريجي التخصصات الأخرى لهذه المهنة التي أصبحت تلقب بمهنة المتابعة.

وحتى أن الدراسات الصحفية الغربية أصبحت تشير إلى دخول صحفيين خريجين جدد وصغر السن إلى قطاع الصحافة ومجال العمل الصحفي.

وتتجدر الإشارة هنا بأن ولاية وهران مجال الدراسة قد تطورت بصفة ملحوظة إعلامياً في السنوات الأخيرة ، في كافة المجالات الصحفية خاصة منها الصحافة المطبوعة، ودلائل ذلك كثيرة أهمها ظهور العديد من العناوين الصادرة في المنطقة في الآونة الأخيرة باللغتين العربية والأجنبية، وكثرة الصحفيين العاملين بها خاصة منهم الأقلام الشابة والمبتدئين من خريجي تخصصات و معاهد الصحافة والإعلام، الذين برزت لديهم ملامح تحسين العمل الإعلامي والإرتقاء به، وتمكنهم من أبجديات وفنون الكتابة والتحرير الصحفي.

الجدول رقم 5: توزيع الصحفيين حسب متغير التخصص.

النسبة	النكرار	التخصص
%16.70	18	علم الاجتماع
%34.30	37	علوم الإعلام والإتصال
%9.30	10	الاقتصاد
%11.10	12	القانون
%12	13	آداب
%8.30	9	علوم سياسة
%8.30	9	لغة فرنسية
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لمتغير التخصص

من خلال الجدول رقم 5، والذي يحتوي البيانات المتعلقة بمتغير التخصص، يتبيّن أن 37 صحفيًا موزعين على 20 مؤسسة صحفية تمثل 20 عنواناً صحفياً صادراً في ولاية وهران، يمثّلون الأغلبية الساحقة من الصحفيين محل الدراسة يملكون تخصصاً في الإعلام (**Sciences de l'Information et de la Communication**)، منقسمون بين من تلقى تكويناً جامعياً في معاهد علوم الإعلام والإتصال بجامعات الجزائر، وبين متكونون في مجال الصحافة في بعض المراكز أو المدارس التكوينية الخاصة.

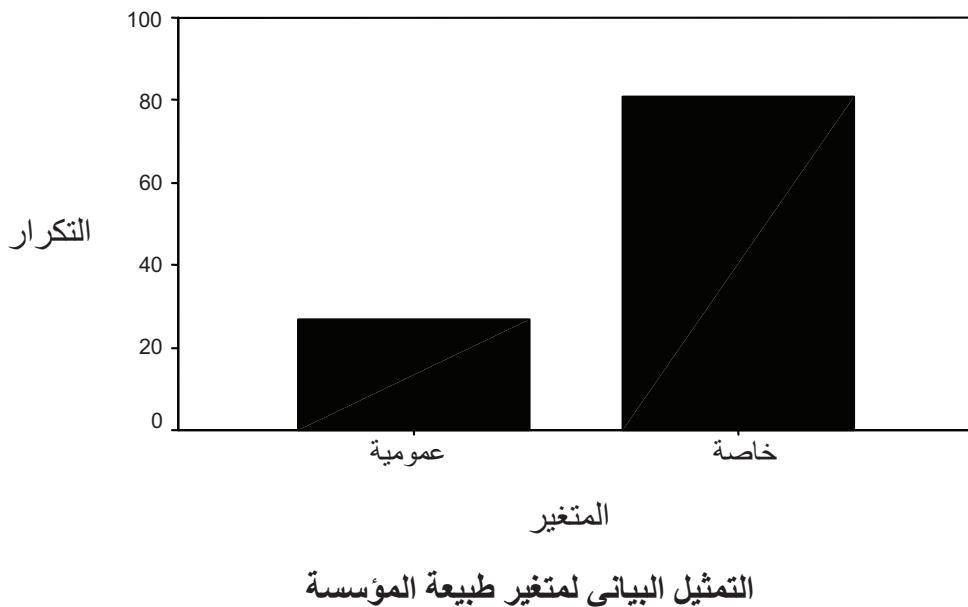
بالنسبة لفئة الصحفيين التي تأتي في المرتبة الثانية، فهي فئة الحاملين لدبلوم في علم الاجتماع (**La Sociologie**) والتي بلغت 18 صحفيًا (**Sociologues**) يمثّلون نسبة 16.70% من مجموع المبحوثين، ثم تليها في المرتبة الثالثة فئة الصحفيين الحاملين لدبلوم آداب بـ 13 صحفيًا يمثّلون نسبة 12% فقط (**Lettre**)، تليها في المقام الموالي الصحفيون ذووا دبلوم في القانون بـ 12 صحفيًا بنسبة 11.10% (**Droit**) وبعدها الاقتصاد بـ 10 صحفيين يمثّلون 9.30% (**Economie**) وفي المرتبة الأخيرة يمثّلها الصحفيون الحاملين لدبلوم العلوم السياسية (**Sciences Politiques**) وللغة الفرنسية (**Langue Francais**) بنسبة متساوية، يمثل هذه الفئة 9 صحفيين لكل عنوان ممثّلة بنسبة 8.30% بالتساوي لكل فئة.

وتشير دراسات أجنبية أن معظم الصحفيين الحاصلين على شهادات ليسانس (Lycence) وغالبيتها في الصحافة والإعلام، وهو اتجاه موجود في دول عديدة، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن المتخصصين في الإعلام (Specialistes) تتزايد لديهم درجات الثقة بالنفس حول كيفية أدائهم لعملهم الصحفي وقراراتهم الإخبارية.

كما بات من المؤكداليوم أن الجامعة الجزائرية تعرف توسيعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من حيث تعداد الطلبة وإنشاء الهياكل القاعدية خاصة مع بروز النظام التعليمي الجديد LMD، وما يجدر الإشارة إليه أنه تم إنشاء العديد من أقسام علوم الإعلام والاتصال التي تأخذ على عاتقها التعليم والتأهيل في إطار مقاييس نظريات الاتصال وفنون التحرير والكتابة الصحفية وتدرس ما يحدث داخل الصحفية من حيث أساليب العمل وكيفية تحصيل المعلومة ونشرها، فالإعداد العلمي والأكاديمي المتخصص في الإعلام الذي يتلقاه الطلبة في فترات تكوينهم ثم تحصلهم على دبلوم في الإعلام، ينطوي على جانب كبير جدا من الأهمية بالنسبة لعمل الصحفي داخل الجريدة.

الجدول رقم 6: توزيع الصحفيين حسب متغير طبيعة المؤسسة.

النسبة	النكرار	طبيعة المؤسسة
%25	27	عمومية
%75	81	خاصة
%100	108	المجموع



تشير البيانات الموجودة في الجدول رقم 6 أعلاه، أن الأغلبية الساحقة من الصحفيين عينة الدراسات تستغل في مؤسسات إعلامية خاصة (*Privé*)، حيث بلغ عددهم 81 صحيفياً من المجموع الكلي (108) والذي تمثله نسبة 75% ، أما العدد الباقى من الصحفيين والبالغ عددهم 27 صحيفياً تمثلهم نسبة 25% فيشتغلون في مؤسسات عمومية. فالعناوين الصحفية الصادرة في ولاية وهران التابعة للخواص كثيرة ذكر منها "الخبر، الوطني، *Liberté*، *le Soir*، *le Quotidien*، *les Patriotes*، صوت الغرب، الوصل، الأمة، الشروق،.....، يشرف على تسييرها أشخاص يستفيدين من تعين المدير العام، لكن الراتب الذي يتلقاه الصحفيون الذين يشتغلون بها قليل جداً مقارنة بصحف القطاع العمومي، وهذا ما يدفع بأغلبيتهم إلى مزاولة أعمال إضافية أخرى في مؤسسات صحفية أخرى للإستفادة من الأجر الزائد.

وبالتالي فالعمل في القطاع الخاص بالنسبة للصحفيين لا يشكل المصدر الأساسي الذي يعيشون منه، وهذا ما يؤدي بهم في أحيان أخرى إلى عمل ثانٍ خارج الصحافة، فغالباً ما يشتغلون بقطاع التربية والتعليم كأساتذة في مختلف الأطوار، وفي المواد التدريسية الأدبية خاصة، كما يعمل جزءاً معتبراً منهم في الإدارة المحلية في البلديات والدوائر ومقرات الولايات.

هذا التوجه إلى مزاولة أنشطة أخرى عدا العمل في مؤسسة صحفية خاصة، راجع في الأساس إلى ضعف المستحقات التي يستفيد منها الصحفيون بمختلف فئاتهم بالمقارنة مع سياسة الأجور في الجزائر، وهي السياسة التي تشكل محور إنتقادات واسعة من قبل النقابيين والحقوقيين والسياسيين الذين ما فتئوا يطالبون برفع أجور العمال في مختلف القطاعات بسبب إنهيار القدرة الشرائية للمواطنين.

الوضع على مستوى عمل فئة الصحفيين الذين يشتغلون في الجرائد الخاصة متدهور جدا بل أكثر من باقي القطاعات، فهم يتتقاضون من عملهم أقل بكثير من الأجر الوطني الأدنى.

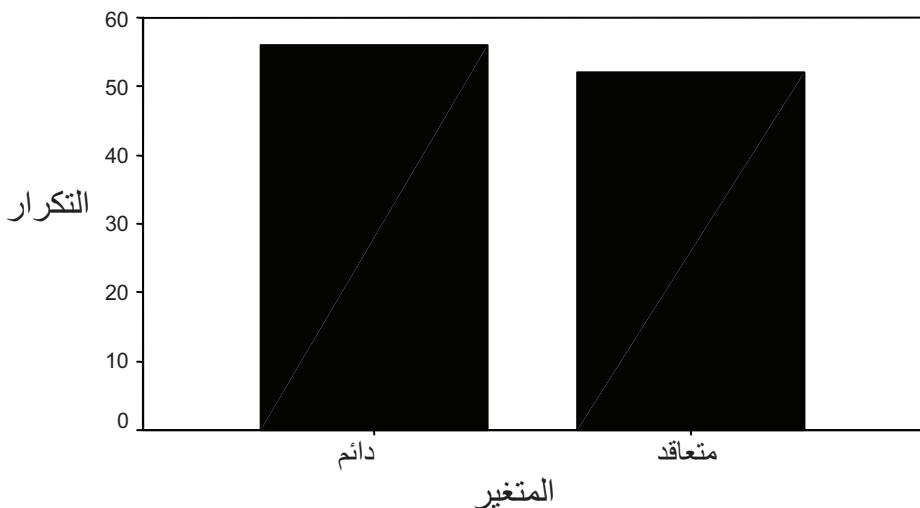
أما فيما يتعلق بالصحفيين العاملين في الجرائد العمومية (Public)، فعددهم ضئيل جدا والجرائد العمومية على مستوى ولاية وهران محل الدراسة كثيرة نذكر منها الجمهورية، النصر، المساء، الشعب، المجاهد...، وتتجدر الإشارة إلى أن وزارة الإتصال هي من تتتكل بالقطاع العمومي بحيث تشرف على تحديد الأجور، وتوفير الهياكل البيداغوجية والمعدات واللوازم والتكنولوجيات وكذا تكنولوجيات الإعلام والإتصال...

وبالتالي فالجرائد العمومية هي مؤسسات تابعة للدولة لكنها في تراجع ونقصان مستمر نظرا لطغيان واستفحال القطاع الخاص أكثر فأكثر، ولابد من الإشارة إلى أن وزارة الإتصال اعتمدت شبكة أجور جديدة سنة 2012، بحيث أصبح الصحفي المبتدئ في مؤسسة صحفية عمومية يتتقاضى 53 ألف دج وهو راتب جيد بالنسبة لصحفى جديد.

بل إن القطاع العمومي قل تدريجيا في الآونة الأخيرة، فأصبح لا يعلو عن 30% على المستوى الوطني ككل مقارنة بالقطاع الخاص الذي بلغ ذرته بـ 70% في الجزائر.

الجدول رقم 7: توزيع الصحفيين حسب متغير الوضعية المهنية.

النسبة	النكرار	الوضعية المهنية
%51.90	56	دائم
%48.10	52	متعاقد
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لمتغير الوضعية المهنية

نلاحظ من خلال قرائتنا للجدول رقم 07، أن ما يعادل 56 صحفيًا موزعين على عشرين صحفة تصدر بوهران يشتغلون بصفة صحفي دائم (**Titulaire**) ممثلين بنسبة 51.90% فيما أن 52 صحفيًا نسبة 48.10% يشتغلون وفق عقد يحدده لهم مسؤولو التحرير (**Contractuelle**) على مستوى هذه الجرائد محل الدراسة.

إذا فالملحوظ هو غلبة وكثرة الصحفيين الذين يشتغلون بصفة الديمومة بهاته المؤسسات الإعلامية بوهران على غرار تراجع أعداد الصحفيين المتعاقدين بمدة محددة قابلة للتجديد مع إدارات هذه الجرائد، ولو أن صفة الديمومة بالنسبة للصحفيين سواءً على مستوى ولاية وهران أو حتى على المستوى الوطني كانت قليلة إلى وقت ليس ببعيد، أما في الوقت الحالي فقد ظهر العكس، أين زادت أعداد الصحفيين بصفة قانونية دائمة يشتغلون ويتقاضون أجراً تحدده الدولة (وزارة الاتصال)، خاصة مع اعتماد شبكة الأجور الجديدة منذ ثلاثة أشهر فقط من هذه السنة 2012 والتي قدرت بـ 53 ألف دج بالنسبة لصحفي المبدأ في جريدة عمومية.

أما الصحفيون المتعاقدون فيعملون وفق أجور محددة طيلة عقد محدد لسنة أو سنتين حسب صيغة هذا العقد.

لكن الظاهر أن هناك وضعية مهنية أخرى يعمل وفقها الصحفيون ولو كانت صفة في الحقيقة غير قانونية لكنها كائنة موجودة وهي **الصحفي المتعاون**، وما أكثر الصحفيين المتعاونين مع صحف ولاية الغرب الجزائري، والذين يشتغلون بصفة دائمين أو حتى متعاونين في جرائد أخرى من نفس الولاية، بحيث أنهم يتفاهمون مع رؤساء التحرير ويشتغلون وفق المقالات مقابل راتب معين.

مؤشر لجوء الصحفيين إلى الإشتغال في صحف أخرى بصفة متعاونين إضافة إلى عملهم الدائم أو المتعاون، له دلالة على عدم رضاهم عن الدخل الذي يتلقونه في المؤسسة الأصلية، فالصحفي الذي يعاني من ضعف راتبه، قد يدفعه ذلك إلى القيام بأكثر من عمل لتعويض الضعف في راتبه المادي، مما يشتت جهده، وينعكس ذلك على دقة وكفاءة عمله و يؤثر على جودة الإبداع.

إضافة إلى مشكل آخر يطرح نفسه في هذا المجال وهو نهاية عقد العمل، بحيث تحول عمل الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية إلى مهلة قابلة للتجديد (قد تكون سنة أو أكثر)، وقد أضحت مهنة التقاعد تمارس نوعا من الضغط بطريقة غير مباشرة على الصحفيين الذين يلتزمون بالسياسة الإعلامية للجريدة، أو بالتوجهات المباشرة لمدير الصحفة الذي يضع لنفسه الحق في عقد العمل. وهذا من شأنه أن يحدد طبيعة العلاقات بين الصحفيين ومسؤوليهم في العمل، بين تزايد وتقلص في الصراعات التقليدية التي تجمعهم، وهذا قد يكون ناتجا عن كول أن الصحافة أعطت نوعا من الحريات في اختيار المجموعات المهنية للعمل التي يرتاح لها الصحفي بما في ذلك المسؤولين، وهذا من خلال فتح المجال أمام كبار الصحفيين وذوي النفوذ منهم في اختيار ما يناسب أهواءهم وخلفياتهم الإعتقادية ، ومن جهة أخرى أصبح التوظيف في الصحافة، وإن يخضع لشروط أكاديمية عامة ، فإنه يخضع أيضا لعوامل أخرى إعتقادية ذاتية في بعض الأحيان وهذا ما من شأنه إضفاء نوع من الرضى عن العلاقات بين الصحفيين ومسؤوليهم.

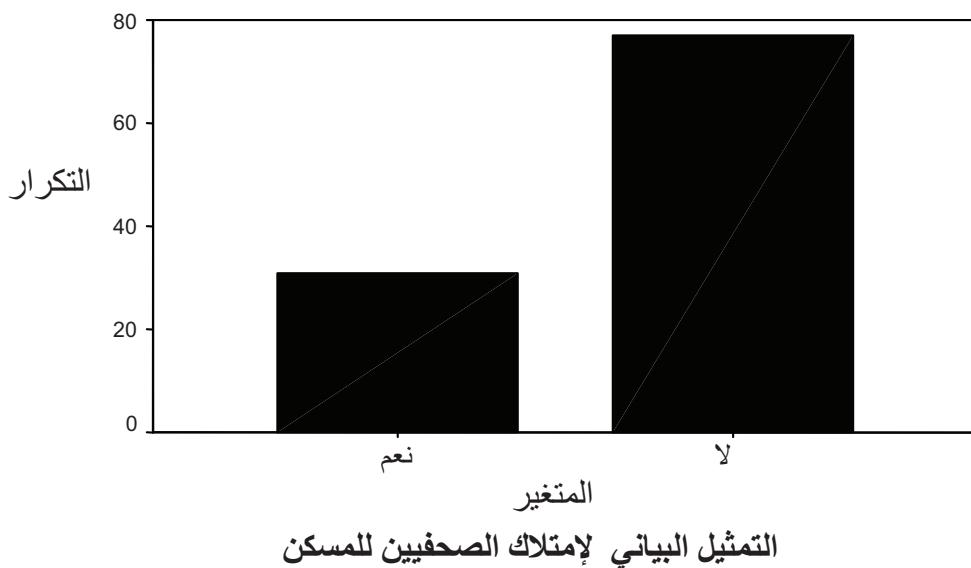
وعلى العموم ما يمكن استخلاصه مما سبق بأن أجور الصحفيين مهما كانت وضعياتهم المهنية ضعيفة مقارنة بالجهد المهني والتعب والإعياء، وبأنها تطرح إشكاليات الإحترافية المهنية والحرية في مواجهة الفقر وال الحاجة التي يعاني منها الصحفي، فهل يمكن الحديث عن

الحرية في ظل العوز وال الحاجة، وكيف يواجه الصحفي هذا الوضع؟ أسئلة لم تطرح إجاباتها إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

المحور الأول: الوضع الاجتماعي ودروه في الإلتحاق بمهنة الصحافة.

الجدول رقم 02: إمكانية إمتلاك الصحفيين للمسكن.

النسبة	النكرار	إمتلاك الصحفيين للمسكن
%28.7	31	نعم
%71.3	77	لا
%100	108	المجموع



لأن ل الواقع اليومي الذي يعيشه الصحفي أثر بلغ في حياته وإنماجه المهني ، فلابد لنا أن نقف على معطيات الحياة الاجتماعية ، و يعد المسكن هو الأساس في الحياة اليومية بإعتباره المكان الذي يلجأ له الصحفي للإسترحة ، ولتجديد قواه العملية للعودة إلى معركة الإنتاج الإعلامي، ولكن حقيقة الأمور أبعد بكثير مما يتصوره البعض .

فبعد استعراضنا لعينة الدراسة، تبين لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول أن أغلبية الصحفيين أجابوا بـ"لا" يعني عدم امتلاكهم لمسكن (**Maison**)، حيث قدر عددهم بـ 77 صحفيًا يمثلون نسبة 71.3% فيما أكد 31 صحفيًا يمثلون نسبة 28.7% من الصحفيين الذين يشتغلون في الجرائد محل الدراسة امتلاكهم لمسكن.

وبطبيعة الحال فإن حوزة الصحفي على مسكن أو عدم امتلاكه له هي مفارقة تعكس الطاقة المادية للصحفي لأن هذه الأخيرة هي التي تحدد ذلك، فتصريح 77 صحفيًا بعد امتلاكهم للمساكن دلالة على ضعف القدرة المالية لهم، وخاصة وأن قطاع السكن في الوقت الحالي يعرف ارتفاعاً مذهلاً للأسعار وغلاءً فاحشاً سواء تعلق الأمر بالملكية أو بالإيجار (**Achat ou Location**).

كما أن مشكل السكن يطرح إشكاليات كثيرة فوجود السكن يعني الاستقرار والعكس صحيح فغياب السكن يعني الالاستقرار، وعندما يعيش الصحفي شبح الالاستقرار فذا ينعكس سلباً على عمله الصحفي وعلى احترافيته فيه، ويشغل جانباً كبيراً من تفكيره في الماديات على حساب الإبداع والإبتكار في العمل الصحفي.

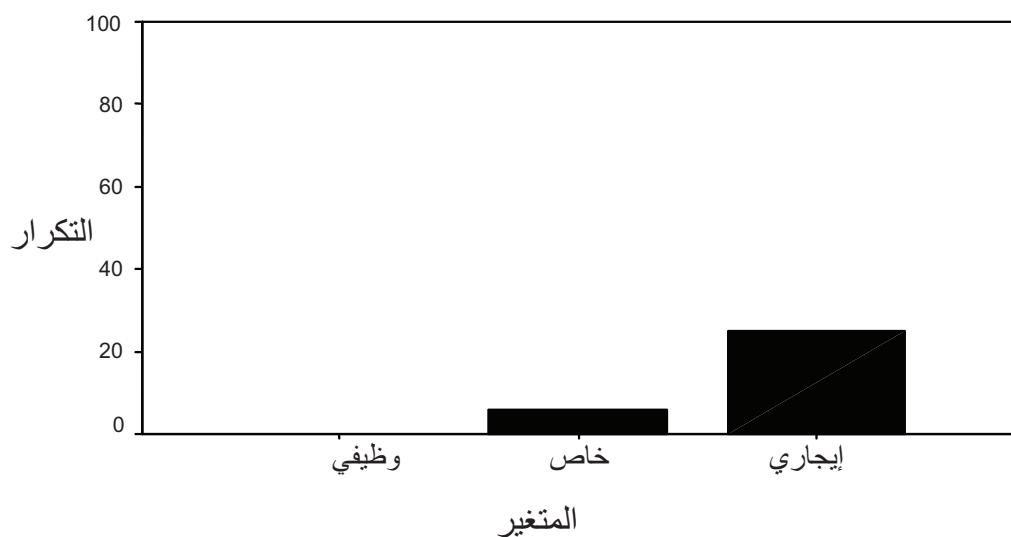
إضافة إلى أن انعدام امتلاك الصحفي للسكن يدفعه بالأحرى إلى الإستئجار في ظل غلاء الأسعار وصيغ الكراء، وهذا ما يمس مباشرة قدرته الشرائية في الواقع يعكسه ضعف الراتب الذي يتلقاه الصحفيون مهما كانت وضعيتهم المهنية، فالواقع المادي من أقوى الضغوطات التي يتعرض لها الصحفيون في مسارهم المهني، وبطبيعة الحال فإن المؤسسة لا تغطي هذه التكاليف هي عوائق تقف أمام السير الحسن أمام هذه المهنة النبيلة.

وبالتالي فإذا كانت الوسيلة الأساسية في الحياة الاجتماعية (السكن) تطرح إشكالاً في حياة الصحفي ولو بصورة جزئية، فإنه يجب القول بأن هناك من أصحاب هذه المهنة الذين يستفادوا بطرق ملتوية من المساكن، وهناك من تحصلوا على هبات إنطلاقاً من تواطئهم مع المسؤولين المحليين أو من خلال إستعمالهم للمهنة من أجل الضغط على هؤلاء مقابل السكوت عن بعض الظواهر الأخلاقية والسيئة التي تتواجد مع محيط سلطتهم، وإذا كانت مثل هذه الظواهر موجودة في الأوساط الصحفية فإنه لا يجب بأي شكل من الأشكال تعليمها على كافة الصحفيين.

الجدول رقم 03: نوع المسكن الذي يملكه الصحفي.

نوع المسكن	التكرار	النسبة %
خاص	08	%25.80
إيجاري	23	%74.19
وظيفي	00	%00
المجموع	31	%100

ملاحظة: مجموع التكرارات 31 هو عدد الصحفيين محل الدراسة الذين يملكون مسكنًا من العدد الإجمالي للصحفيين عينة الدراسة.



التمثيل البياني لنوعية المسكن الذي يملكه الصحفيون

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 03 يتضح لنا أنه من بين 31 صحفياً الذين يملكون مساكن من العدد الكلي لعينة الدراسة، ظهر أنه 23 صحفياً يملكون مساكن

إيجارية (Location) بنسبة 74.19% فيما أن البقية المتمثلة في 8 صحفيين يمثلون نسبة 25.8% يحوزون مساكن خاصة (**Personnelle**) وهو رقم يعد على أطراف الأصابع، فيما انعدمت نسبة الصحفيين الذين يملكون سكناً وظيفية (**Fonctionnelle**) بنسبة وعدد معرومين تماماً.

إرتأينا تقسيم المتغيرات أو البدائل في إجابات المبحوثين إلى ثلاثة متباعدة، وهو الأمر المبين أعلاه في الجدول بحيث أن أغلبية الصحفيين يقطنون في سكناً أو شقق استأجروها في مدينة وهران، وهم وبالتالي يعانون المشاكل اليومية التي يعاني منها المواطن كإنقطاع الماء والكهرباء وغيرها من المشاكل الأخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى الأرقام الخيالية التي ارتفعت لها أسعار الكراء وحتى البيع فيما يتعلق بالعقارات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصحفيين الذين ينحدرون من مناطق بعيدة عن الولاية مقر العمل، مما يدفعهم الأمر إلى استئجار شقق أو سكناً في الغالب بطريقة جماعية اشتراكية (أكثر من صحي في نفس السكن)، لكي يتيسر لهم دفع بدل الإيجار، وبالتالي الإستقرار من أجل مزاولة مهن الصحافة بمعنويات على الأقل مرتفعة.

والأدهى والأمر هو كون أن بعض الصحفيين يعيشون إما في غرفة نزل أو غرفة في الحي الجامعي، بالإضافة إلى أن بعض الصحفيين لا يزلون لم ينفصلوا عن الكفالة الأبوية من حيث المسكن فهم يعيشون في المسكن العائلي. مثل هذه الحقائق تجعلنا بعيدين عن ذلك التصور الخرافي (رخاء وسخاء الصحفيين وعيشهم الكريم) خاصة إذا ما علمنا بمعطيات أخرى تتعلق بنفس المسار.

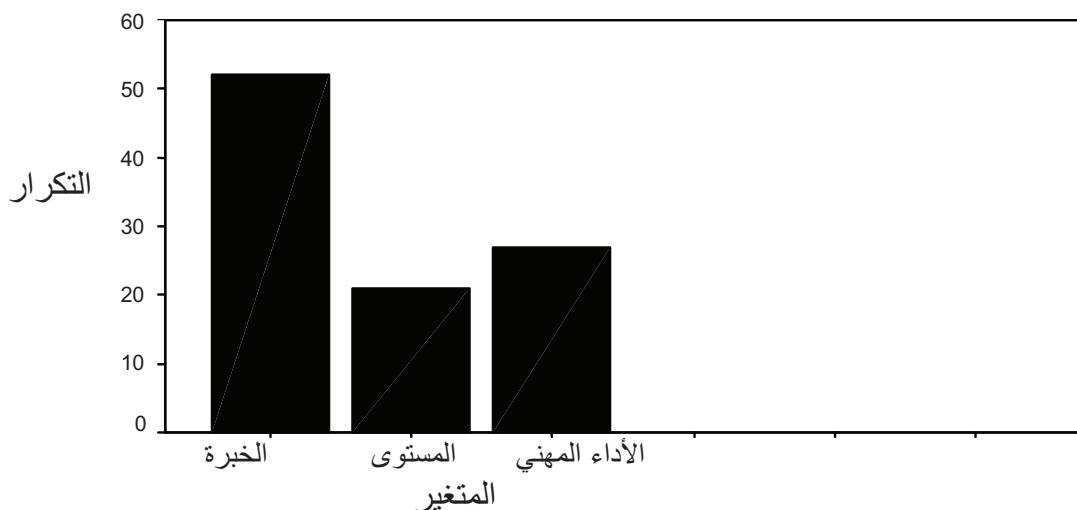
وتدخل ضمن قائمة الصحفيين الذين يملكون سكناً إيجارية أيضاً الذين يقطنون بولاية وهران، ونذكر منهم خاصة المتزوجين الذين يملكون مساكن إيجارية مستقلة.

الباقي من الصحفيين وهم عدد قليل جداً (08) يملكون سكناً خاصة بهم، وهنا تدخل طروحات أخرى في طرق وسبل تحصيل هذه السكناً وهي بدائل عديدة، منها إمكانية توارثها عن الآباء أو هناك من الفروقات المادية بين الصحفيين الذين تمكّنهم من شراء السكناً خاصة بهم، وذلك لقدرتهم الشرائية العالية، وأغلبهم من الصحفيين الذين يزاولون أنشطة حرة إلى جانب العمل في الصحافة، وأغلب هذه الأنشطة الحرة تتمثل في التجارة والأعمال التي تدر الأموال، أو من عموم المحظوظين.

والملاحظة الجوهرية التي اكتشفناها في إجابات المبحوثين، هو أن إجاباتهم بـ "وظيفي" جاءت منعدمة تماماً، وهو مؤشر يؤكد أن المؤسسات الإعلامية المتمثلة في الجرائد التي يشتعل فيها هؤلاء الصحفيون سواء أكانت خاصة أو عمومية لا تتوفر سمات وظيفية لهؤلاء بتاتاً، وإنما الصحفي وحده مسؤول عن تدبر ذلك.

الجدول رقم 05: المعايير المعتمدة في تحديد الأجر.

النسبة %	النكرار	معايير تحديد الأجرة
%50.92	55	الخبرة
%22.22	24	المستوى
%26.85	29	الأداء المهني
%100	108	المجموع



التمثيل البياني للمعايير المعتمدة في تحديد الراتب.

لقد تم افتراض ثلاثة بدائل يمكن أن تكون كمعايير تعتمد من قبل إدارة المؤسسات الإعلامية في تحديد الأجرة أو الراتب الذي يمكن أن يناله الصحفي لقاء العمل لديها، تمثلت في الخبرة ،المستوى وكذا الأداء المهني، بحيث وانطلاقاً من استقرار البيانات الواردة

والمبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن عامل الخبرة (l'Experience Professionnelle) إحتل صدارة قائمة المعايير وحصة الأسد من إجابات المبحوثين كأول وأهم معيار أو أساس يعتمد في تحديد أجرة الصحفي في قطاع الصحافة المكتوبة، فمن خلال إجابات المبحوثين الذين جرى العمل معهم بطريق الاستمارة في 20 جريدة محل الدراسة تصدر بوهران، أجاب 55 صحفيًا بـ (عامل الخبرة) بنسبة قدرت بـ 50.92% يعني نصف العينة تؤكد على هذا المعطى.

ولكن أغلبية من يسمو ويتميز في العمل الصحفي، فمعظمهم توجهوا إلى مزاولة أعمال أخرى أو دعي إلى مناصب مسؤولة أو إنقلوا للعمل والعيش بصفة دائمة إلى بلدان أخرى خاصة المتطرفة منها. وهذا ما يجعل الصحافة تفقد بعض من لديهم خبرة طويلة دون أن يستفيد منها الصحفيون المبتدئون الشباب، ودون أن يدونوا هذه الخبرات في إصدارات ذاتية أو فكرية. وعلى غرار ذلك فإن هذه الفئات المكونة للعنصر البشري يحمل كل منها فيما وأفكاراً تختلف عن قيم وأفكار الفئات الأخرى، مما يجعل هذه الفئة منتجة من جهة ل النوع من الصراع بين مختلف الأجيال من حيث أن كل فئة متأثرة بفكر معين ومتباين عن أفكار الفئات الأخرى. ومن جهة أخرى فإن هذا التباين يمكن أن يكون دافعاً للتكامل والتبادل الفكري الذي إذا ما استثمر جيداً لكي يكون ذو أبعاد إيجابية بالنسبة للعمل الصحفي.

تأتي في المرتبة الثانية فئة الصحفيين الذين أجابوا بأن الأداء المهني (la Pratique Professionnelle) بديل يعتمد في تحديد أجرة الصحفي بـ 29 تكراراً مثل نسبة 26.85% من إجابات المبحوثين (108) الذين ملئوا الاستمارات المقدمة لهم.

في حين أن مستوى الصحفيين (le Niveau) كمتغير ثالث جاء في المرتبة الأخيرة، أكد عليه 24 صحفيًا بنسبة 22.22% من إجابات المبحوثين عينة الدراسة.

فالملاحظة الجوهرية التي يمكن أن تتراءى لنا من خلال إجابات المبحوثين حول هذا السؤال هو أن الخبرة مثل ز نصف إجابات المبحوثين كمعيار لتحديد أجرة الصحفيين في المؤسسات الإعلامية، فالمسؤول الأول في الجريدة أو المكلف بتشغيل الصحفيين وتحديد أجرهم يعتمد على هذا المعيار والخبرة بالنسبة لمؤسساتنا هي الأساس، فالصحفى الخبرير هو الصحفي الذى بلغ من العمل في ميدان الصحافة والإعلام سنوات طويلة، والعمل الطويل في الصحافة يولد بالضرورة الخبرة في هذا المجال من حيث التمكن من استراتيجيات الكتابة

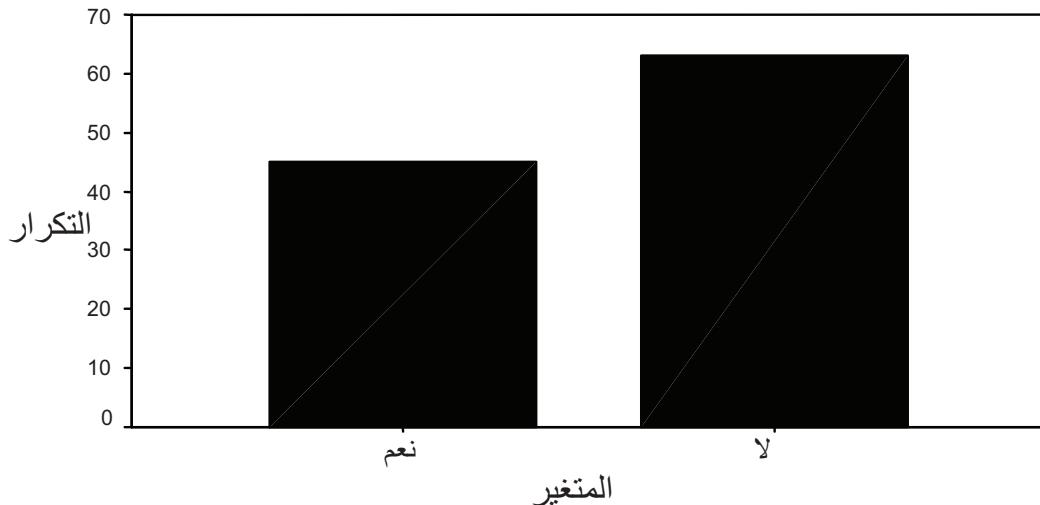
الصحفية وفنونها وتحصيل المادة الإعلامية وكيفية التغطية، وكذا كيفية التعامل مع مصادر الأخبار حتى امتلاكها، وتفادي الوقع في المشاكل شخصياً أو التسبب بها لمؤسسة التي يشتعل فيها، فالخبرة الطويلة في قطاع الصحافة المكتوبة تدفع الصحفي عن الوقع في هذه المشاكل وتميز عمله الصحفي بالجودة والعطاء، والأداء المهني المذهل وزيادة الثقة بالنفس. لأجل ذلك كلّه، فالصحفي الذي يتمتع بالخبرة هم من يتلقى راتباً مادياً مغررياً أو مرتفعاً، مقارنة بالبدائل الأخرى.

الأداء المهني والمستوى يأتيان في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي، فعنصر الأداء المهني لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وجدت الخبرة، لأن هذه الأخيرة حسب تصريحات المبحوثين تدفع بالصحفي إلى الأداء المهني المتميز، ولا يمكن للأداء أن يكون في القمة لدى الصحفي المبتدئ لأنه لم يدخل بعد صلب العمل، رغم كونه يمتلك الإمكانيات التعليمية والمعرفية بالعمل الصحفي لكن العمل في الميدان هو الأساس.

أما مستوى الصحفي فقد جاء في مؤخرة اهتمامات الصحفيين كمعيار لتحديد الأجرة لأن المستوى في بعض الأحيان يعكس حقيقة الصحفي أو أدائه الجاد أو كتاباته الممتازة و حتى إبداعه واجتهاده عندما يخوض غمار العمل الإعلامي الفعلي.

الجدول رقم 06: تأمين المؤسسات الإعلامية وسائل النقل للصحفيين.

النسبة%	النكرار	تأمين المؤسسة المواصلات
%41.7	45	نعم
%58.3	63	لا
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لتأمين المؤسسة لوسيلة النقل

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أن أغلبية الصحفيين محل الدراسة أجابوا بالنفي، أي أن المؤسسات الإعلامية التي يشتغلون بها لا تؤمن لهم وسائل النقل، وبلغت التكرارات في هاته الإجابات 63 بنسبة 58.3% في مقابل ذلك أجاب 45 صحفياً موزعين على 20 عنوان صحي بأن المؤسسات التي يشتغلون فيها توفر لهم الوسائل الازمة للنقل بنسبة 41.7%. خاصة وهم يعيشون في مدينة كبيرة مثل مدينة وهران والتي تتطلب في الوقت الحالي على الأقل السيارة التي أصبحت ضرورية إجتماعية ومهنية أكثر منها كمالية.

ولابد أن وسائل النقل والمواصلات (*les Moyens de Transport*) ضرورية جداً بل وشرط من شروط التغطية الإعلامية المتميزة والفعالة، كون السيارة مثلاً عند توفرها تساهم في سرعة تحصيل المعلومة واقتئتها ، ما يساعد الصحفي على تحصيل (السبق الصحفي) *scoup*، والذي قد يلقي تحفيزات وعلاوات وترقيات من طرف المؤسسة لأجل ذلك. ووسائل النقل تختصر الوقت والمكان والجهد فلا يبال الصحفي التعب والأرق والجهد المضني أو الإعياء، وحتى يتفادى الروتين في العمل والتقوّع.

ووسائل النقل كذلك توفر للصحفي الحماية والأمن والسلامة من مخاطر الطريق على اختلافها، وتقيه الوقوع في الحوادث التي يمكن أن يتعرض لها سواء تعلق الأمر بحوادث

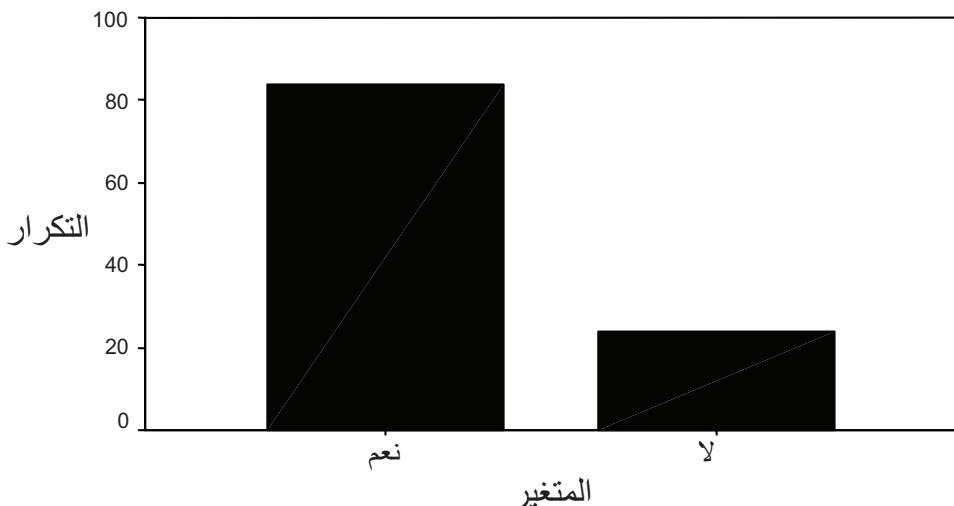
المرور أو حوادث العمل المهنية بسبب الحصول على الأخبار أو البحث عن مصادر الأخبار أو القيام بتعطيات إعلامية صحفية حول حدث ما، وقد تصل بهم إلى حالات الوفاة أحياناً. والصحفي الذي يمتلك سيارة (كمثال) ليس كالصحفي الذي لا يملكونها، فالفرق كبير، والصحفي صاحب السيارة يصل إلى مكان الحدث مباشرة فور حدوثه ويغطي مجرياته في وإنها ويكون سباقاً إلى ميدان الحدث.

لكن وللأسف الشديد فأغلبية المؤسسات الصحفية التي تم العمل معها في هذا البحث لا توفر وسائل النقل للصحفيين العاملين بها، وهذا يمكن أن ينعكس سلباً على مهمة الصحفي النبيلة، لأن تكثُر نفقاته الخاصة على النقل والتحرك مما يعكر صفو إمكاناته المادية، وكذلك السقوط رهن مشكل ضيق الوقت بسبب إنعدام المواصلات، لأن الصحفي مطالب بتوفير المعلومات في ظرف قياسي، ناهيك عن التعرض مخاطر الطريق عندما تتعدم الحماية والأمن وهو مشكل آخر يعاني منه الصحفيون بصفة عامة.

فمثل هذه المشاكل تمثل عوائقاً حقيقة أمام الصحفيين وأمام عملهم المتميز، كما يمكن أن تؤدي بهم إلى عدم الإستقرار المهني بالإضافة إلى كونها تزيد من تكريس ظواهر اللا إستقرار المهني وتدني الإنتاج الإعلامي.

الجدول رقم 07: عدد الصحفيين المؤمنين.

الضمان الاجتماعي	النكرار	النسبة%
نعم	84	%77.80
لا	24	%22.20
المجموع	108	%100



التمثيل البياني للصحفيين المؤمنين

أظهر لنا العمل مع عينة الدراسة الذين يتوزعون على 20 صحفية على مستوى ولاية الغرب الجزائري وهران أن المؤسسات الإعلامية محل الدراسة تؤمن 84 صحيفياً أي ما يعادل نسبة 77.80% من مجموع الصحفيين موضوع الدراسة، وهو ما يعني أن عدد ضئيل يمثل 24 صحيفياً أي 22.20% من الصحفيين لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية، وهي نسبة معتبرة، وتتفاوت هذه الوضعية من جريدة إلى أخرى.

فالملاحة هنا هي ما نسبته 24% غير مصحح بهم لدى الضمان الاجتماعي (*'Assurance Sociale'*) وإذا كان جزء من الصحفيين لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية من منطلق أنهم متعاقدون أو متعاونون، ويمكن أن يتعدى الأمر ذلك إلى وجود صحيفيين دائمين وغير مؤمنين في بعض الأحيان.

مشكل ضعف الحماية الاجتماعية أو انعدام الضمان الاجتماعي يطرح إشكال غياب الضمانات القانونية للصحفي في مواجهة مخاطر المهنة، وهي مخاطر كثيرة على المستوى المحلي تصل إلى حدود تهديد حياة هذا الصحفي. والأمثلة في هذا كثيرة، والمخاطر هذه وصلت بأحد الصحفيات التي تكتب غالباً في الأخبار الأمنية بجريدة الوطن لقول "من الضروري التسلح السريع للصحفيين والمراسلين الذين تهدد حياتهم من قبل بارونات التزوير والإرهابيين".

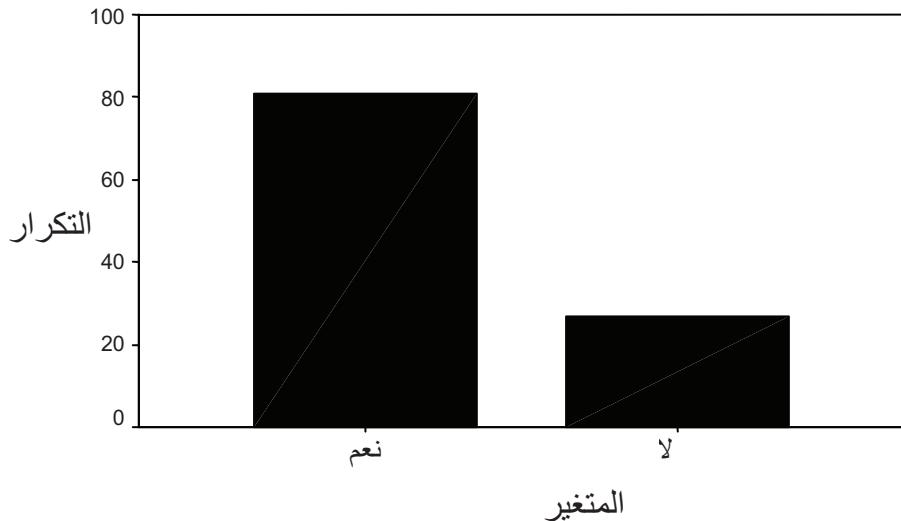
فإنعدام التأمين والحماية لدى الصحفيين بصفة عامة محل الدراسة وبوهان بصفة خاصة يفتح أمام صاحبه نافذة كبيرة لمخاطر العمل الصحفي، ويحرم بصفة مباشرة من المنح العائلية (*les Alocations*) والتعويض عن الأدوية في الحالات المرضية، وحياته بطبيعة الحال غير مضمونة بعد تقاعده من عمله الصحفي لأنه لن يستفيد مستقبلاً من المعاش (*le Pension*)، والصحفيون غير المؤمنين أغلبهم تنتهي عقود عملهم أو يفصلون نهائياً عن العمل، والساحة الإعلامية بوهان شهد العديد من هذه المشاكل والعراقل، مما أدى بالكثير منهم إلى رفع دعاوى قضائية ضد الناشرين. وقد تصل المخاطر المحدقة ببعض الصحفيين أو المراسلين إلى حد الإنتحار.

فعدم تصريح الصحفيين في الضمان الاجتماعي من أكبر مشكلات العمل في قطاع الصحافة المكتوبة في وهران، و المؤسف في الأمر أن الصحفي لا يسرح بوضعيته إلا بعد تسريحه من الجريدة التي يعمل فيها، ومن المفترض ألا يرضي بالعمل أصلاً بذلك الأجر وبذلك الوضعية، وهناك العشرات من الحالات المشابهة في ولاية وهران، بل المئات على المستوى الوطني.

ويعرف حتى ناشرو الصحف بهذا الوضع وبالمخاطر التي تجم عن ممارسة المهنة بالنسبة للصحفيين أو العاملين بقطاع الصحافة والإعلام على حد سواء، ورغم هذا لا يوجد أي تحسين للوضع على مستوى تأمين الصحفيين، ولذلك فمن الصعب ممارسة الحرية للصحفيين في غياب أدنى الضمانات والحد الأدنى من الحماية.

الجدول رقم 08: إمتلاك الصحفيين التكنولوجيات الحديثة وإستعمالها في وظيفة الصحافة.

النسبة%	التكرار	إمتلاك التكنولوجيا في العمل
%75	81	نعم
%25	27	لا
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لإمتلاك الصحفيين للتكنولوجيات الجديدة في العمل

لقد أجابت الأغلبية الساحقة من عينة المبحوثين والمتمثلة في 81 صحفيًا أي ما يعادل 75% من عينة الدراسة أنهم يملكون التكنولوجيات الحديثة الازمة وستعملونها في وظيفة الصحافة، في حين نفى ذلك 27 صحفيًا ممثلين بنسبة 25% من عينة الدراسة.

ولا بد أن التكنولوجيات الحديثة (*les Nouvelles Technologies*) وإستخدام الرقمنة (*Numérique*) والآليات المتطرورة أصبحت ضرورة في هذا العالم الإعلامي والإتصالي، ولا بد أن متابعة إستخدام معطيات العصر من وسائل وأجهزة ومبتكرات، وتطبيق استخداماتها الحديثة في شتى مناحي الحياة الإنسانية، بما في ذلك تأثيراتها في مجال المعلومات والإتصال الإعلامي بمختلف وسائله وقنواته وأجهزة ضرورة لا مفر منها.

فمواكبة العمل الإعلامي في ظل التطور التكنولوجي الحديث، واستعمال التكنولوجيا الإعلامية تؤدي إلى بروز الصافي المتخصص، لأنه يواكب التطورات الحديثة لتقنيات الاتصال من خلال استخداماتها بما يتوافق والعمل الصافي.

ومع هذا التطور الهائل، إزدادت التحديات التي تواجهها الصحف المطبوعة أو المكتوبة، في ظل الظهور القوي لقطاعات الإتصال والأنترنت والإعلام الإلكتروني، ولا بد أن الاستغلال الإيجابي لهذه التقنيات من قبل الصحفيين بوهران كدراسة ميدانية، له تأثير قوي على إنتاج الصحف، والتعرف على أهم أوجه الإستفادة من المبتكرات التكنولوجية واستخداماتها المتطرورة، وذلك بالنسبة لجميع الجوانب والمراحل التي يمر بها النشاط

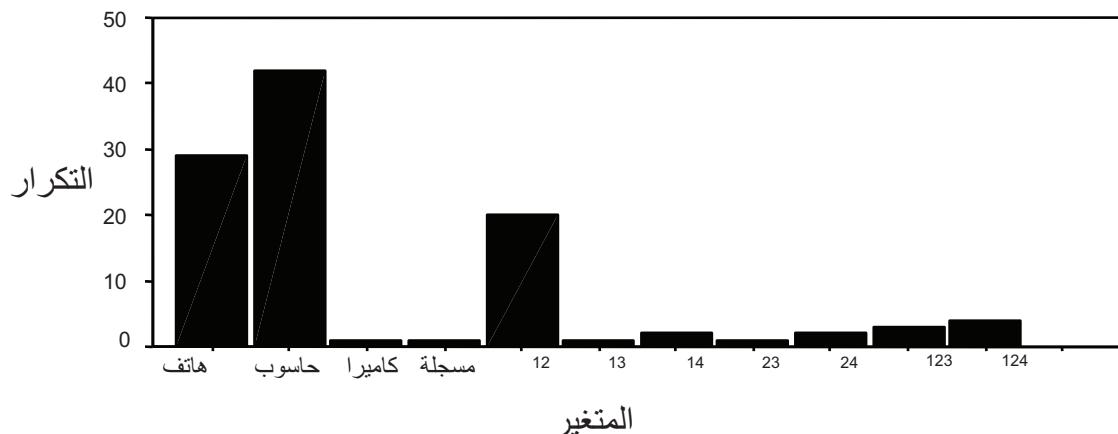
ال الصحفي، والتي تتمثل أساساً في جمع وإستقراء المعلومات الصحفية وتراسلها مع الصحفية، ظف إلى ذلك حفظ وتخزين المعلومات الصحفية واسترجاعها وكذا إنتاج ومعالجة المواد الصحفية، ثم نشر المعلومات والمواد الصحفية ونقلها أو تبادلها. إذن فإن تلك التكنولوجيات الحديثة في قطاع الصحافة واستخدامها مؤشر من مؤشرات الأهمية البالغة التي تكتسيها.

وبعملية حسابية بسيطة يظهر أن حكم الأغلبية من الصحفيين على ظروف عملهم هو في العموم حكم سلبي نسبياً، ويرجع هذا أساساً إلى النقصان المسجلة على المستوى المادي خصوصاً، علماً وأن الوسائل هي التي لها الدور الأساسي في العمل الصحفى. فالوسائل التكنولوجية بإمكانها تسهيل معالجة الأخبار. (و يعد الحاسوب أهم وأبرز الوسائل الضرورية للعمل حسب محاوراتنا مع الصحفيين بالإضافة إلى الهاتف وهما وسائلتان لا توفرهما المؤسسات الأم بل ملك الصحفيين أنفسهم)، وهذا ما يمكن أن يوضحه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم 09: التكنولوجيات المختلفة المستعملة في العمل الصحفى.

نسبة%	التكرار	أنواع التكنولوجيات المستخدمة في العمل
%41.50	66	هاتف
%46.54	74	حاسوب
%5.03	08	كاميرا رقمية
%6.91	11	مسجلة
%100	159	المجموع

ملاحظة: بلغ عدد التكرارات في هذا المجال 159 تكراراً على غير العدد الإجمالي لمجموع الصحفيين المبحوثين والذي يبلغ 108 وهذا راجع إلى إجابات المبحوثين في هذا السؤال عن أكثر من بديل في نفس السؤال.



التمثيل البياني للتكنولوجيات المستعملة في العمل الصحفي

تشير البيانات الموجودة في الجدول رقم 9 أن الحاسوب (*l'Ordinateur*) احتل مكان الصدارة وحصة الأسد في إجابات المبحوثين حول التكنولوجيات المختلفة التي يستعملونها أثناء تأديتهم لعملهم الصحفي حيث بلغ عدد إجابات المبحوثين في هذا الصدد 74 إجابة تمثلها نسبة 46.54% من إجابات المبحوثين موضوع الدراسة، تليها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل استعمال الهاتف (*le Téléphone*) في العمل الصحفي حيث كانت الإجابات 66 بنسبة مئوية مقدرة بـ 41.50%， تليها أيضاً في المرتبة الثالثة المسجلات بـ 11 تكرار بنسبة 6.91% والمرتبة الأخيرة من إجابات المبحوثين كانت من نصيب الآلة التصويرية الكاميرا (*la Caméra*) الرقمية بـ 8 إجابات أي ما يعادل 50.3%.

فإجابة المبحوثين بكثرة على الحاسوب ثم الهاتف على التوالي كأداتين تكنولوجيتين تكمنان على رأس قائمة التكنولوجيات المستعملة بالنسبة لغالبية الصحفيين محل الدراسة هو مؤشر قوي على الأهمية البالغة التي تكتسيها هاتان الوسائلتان.

تعددت إجابات المبحوثين هنا على حسب تعدد إستعمالاتهم للتكنولوجيات الحديثة، فهناك من أجاب ببديل واحد وهناك من أجاب بأكثر من بديل، وهي النقطة المهمة التي يجب أن نركز عليها في تحليلنا للبيانات الواردة في هذا الجدول، فقد أكدت عينة من الصحفيين اعتمادها على الهاتف والحاسوب في نفس الوقت أثناء مزاولتهم للعمل الصحفي (فكانـت هذه الإجابة هي غالبة في إطار الإجابات الثانية). يأتي بعدها الجمع بين البدائل 4.2.1 من

الإجابات في المقام الثاني أي إستعمال الهاتف والحاسوب والمسجلة في نفس الوقت نظرا للحاجة الملحة لاستعمالها معا في الوظيفة الصحفية. ثم تأتي بدرجة أقل الإجابة بالبدائل 3.2.1. و الملاحظة القارة هنا هي الإستعمال القليل للكاميرا الرقمية في إطار الصحفة المكتوبة وهي إجابة منطقية لأن إستعمالات الكاميرا والفيديو المصور توظف في مجالات صحفية أخرى كالسمعي البصري مثلا والتصوير السينمائي ... الخ.

وتأتي الإجابات عن أكثر من بديل أيضا وبدرجات أقل وفق الإستعمالات والحاجة الملحّة أثناء الأداء المهني الصحفى كالأتي: الحاسوب والمسجلة ثم الحاسوب والكاميرا الرقمية، ثم الهاتف والمسجلة وفي الترتيب الأخير الهاتف والمسجلة على التوالي، وتختلف وجهات نظر الصحفيين في هذا الشأن.

فالحاسوب مثلا كتقنية علمية يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للصحفين، خاصة في جمع واستقراء المعلومات والأخبار الصحفية، ويعمل على حفظ وتخزين المعلومات والمادة الصحفية واسترجاعها، وبالتالي نقلها وتبادلها فلا مناص من عدم استعمال هذا الجهاز حسب إجابات المبحوثين.

أما الهاتف فهو الآخر أصبح مهما وضروريًا جداً بالنسبة لكل صحفي تقريباً يشتغل في قطاع الصحفة المكتوبة في كل العناوين التي يتم العمل معها بوهران، فإلى جانب اعتباره أداة ووسيلة إتصال بين الطرفين، أصبح في وقتنا الحالي مصدراً أساسياً من مصادر المعلومة، بل ترأس قائمة مصادر المعلومات، وأصبح متداولًا بكثرة ملفته لانتباه لدى جميع الصحفيين، الذين أصبحوا يعتمدونه في تحصيل المعلومات وإكتشاف الأحداث ونقل الأخبار الآتية بسهولة وبساطة، وبدون تعب أو مشقة، فالصحفي أصبح لا يتحمل عناء التنقل واستهلاك النهار كاملاً في البحث عن خبر، بل أصبح الهاتف ملاده الوحيد وسبيله لتحصيل الخبر وإختزال الزمان وحتى المكان.

المسجلة جاءت في المرتبة الثالثة من الإجابات، لا لهدف إلا لنقل أقاويل وتصريحات المسؤولين وتسجيل ما يأتي على ألسنتهم عند القيام بالمقابلات أو حتى زيارات المسؤولين، فهي أداة ضرورية في المقابلة كأداة بحثية.

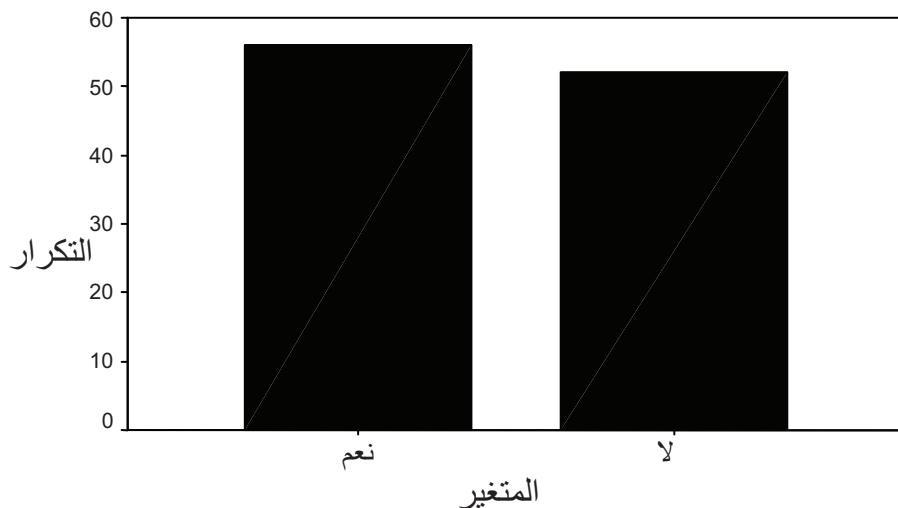
الكاميرا الرقمية إستعمالها قليل جداً في العمل الصحفي لدى الصحفة المكتوبة، ربما تستعمل بكثرة في المجال السمعي البصري.

وفي قراءة عكسية لهذه المعطيات، فتكنولوجيا الاتصال المستخدمة في قطاع الصناعة المكتوبة، ذات تأثير سلبي كظهور العديد من الأخطار الصحية والأمراض المهنية الناتجة عن استخدام التقنية كالإجهاد البصري مثلاً لدى مستخدمي الآلات المكتبة العادية، وأعراض التعب المتكرر للإستعمال المفرط للآلات، ثم تعرض الصحفي للمسألة نتيجة لما أدى إليه تكنولوجيا الحاسوب الرقمية وأدوات النشر المكتبي من مشكلات قانونية أدبية بإنهاك القانون حقوق النشر والتأليف، وحقوق الملكية الفردية.

ولا يخفى على أحد أنه في عصر الصحافة الإلكترونية، فقد إستجدة بعض الأمراض والمتاعب الصحية وزادت معها حدة التأثيرات السلبية، كما ظهر الفرق بشأن شاشات العرض المرئي والهاتف المحمول وأيضاً الخطوط عالية القوة والأخطار التي تسببها.

الجدول رقم 10: إمتلاك الصحفيين للبطاقة المهنية.

النسبة%	النكرار	حوزة الصحفيين على البطاقة المهنية
%51.9	56	نعم
%48.1	52	لا
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لإمتلاك الصحفيين للبطاقة المهنية

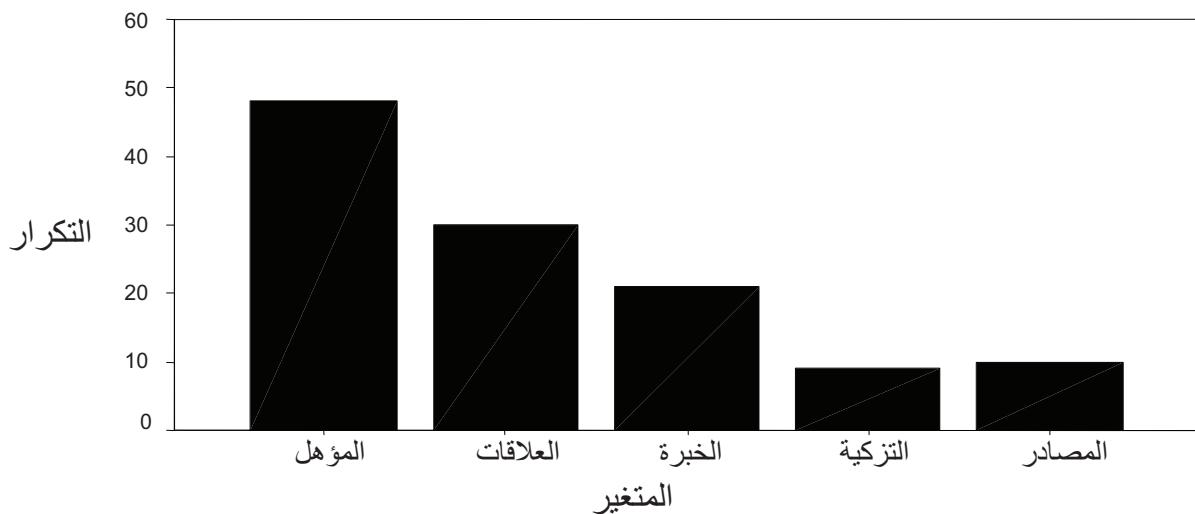
إنطلاقاً من إستقراء البيانات الواردة في الجدول رقم 10، يتبيّن لنا أن إجابات الصحفيين المبحوثين حول امتلاك البطاقات المهنية (*les Cartes Professionnelle*) كانت متقاربة جداً بالإيجاب والنفي، حيث أجاب 56 صحيفياً من عينة الدراسة أنهم يحوزون بطاقة مهنية ما يعادل 51.9%， فيما أكد البقية المتمثلة في 52 ما يعادل 48.1% أنهم لا يملكون هاته البطاقات المهنية.

يشمل عدد التكرارات 56، عدد المبحوثين الذين يملكون البطاقات المهنية، ولعل جلهم من الصحفيين الدائمين في المؤسسات الصحفية التي تم العمل عليها ميدانياً، أما العدد الباقي المتمثل في 52 صحيفياً والذين لا يملكونها، فهم المتعاقدون مع المؤسسات الصحفية وحتى المتعاونون الذين يشتغلون بصفة غير قانونية.

المحور الثاني: تكوين الصحفيين في الإعلام وتفاعلهم داخل الوسط المهني.

الجدول رقم 01: مقاييس توظيف الصحفي في المؤسسات الإعلامية.

مقاييس توظيف الصحفيين	المجموع	النسبة %	التكرار
المؤهل والكفاءة 1	108	%40.76	48
العلاقات الشخصية 2	108	%25.42	30
عامل الخبرة 3	108	%17.79	21
تركيبة الوسط الصحفي 4	108	%7.62	09
امتلاك مصادر المعلومات 5	108	%8.47	10
المجموع			%100



التمثيل البياني لمقاييس توظيف الصحفيين

من خلال إستعراضنا بالتفصيل لعينة الدراسة، تبين لنا من خلال البيانات الواردة في هذا الجدول أن قرابة نصف عينة الدراسة أكدوا أن المؤسسات الصحفية توظف الصحفيين على أساس المؤهل والكفاءة (*Diplome*) فئة الذين يحوزون ببلوما ب 48 تكراراً ما يمثل نسبة 40.67% شملتهم الدراسة ضمن عينة البحث، ويتلوها في المرتبة الثانية مقياس العلاقات الشخصية (*Relations Personnelle*) أي المعرف التي يملكها الصحفي الذي يريد التوظيف في هاته المؤسسة، وبلغت عدد الإجابات في هذا الصدد 30 أي ما يعادل 25.42% من مجمل الإجابات العينة المدروسة، ثم يأتي عامل الخبرة (*Experience*) في قطاع الصحافة والإعلام في الدرجة الثالثة ب 21 تكرار ما يعادل نسبة 17.79% شملهم العمل ضمن عينة البحث التي تم العمل عليها، فامتلاك مصادر المعلومة التي يستقي منها الصحفي مستجداته والتي بلغت عدد الإجابات بتصديها 10 يمثلون 8.47% واحتلت المرتبة الأخيرة من إجابات المبحوثين متغير تزكية الوسط الصحفي والذي صادق عليه 9 صحفيين بنسبة 7.62% كأصغر نسبة لأقل فئة من عينة البحث.

فمن خلال تحليل وبحث مقاييس توظيف الصحفيين الجدد في المؤسسات الإعلامية، نكتشف أن هاته الشركات أو الصحف توظف في المقام الأول على أساس الكفاءة والمؤهل التي يجب حسبها أن تكون متوفرة في شخص الصحفي الجديد، ودللات ذلك كثيرة منها أن

الأغلبية الساحقة من الذين يشتغلون في قطاع الصحافة ذو مستوى جامعي ويحملون شهادات ودبلومات، وهذا يؤهلهم للعمل كمحررين في الصحفة.

بالإضافة إلى تركيز الصحفيين على متغير آخر في التشغيل وهو عامل العلاقات أو المعرف الشخصية والذي أصبح هو الآخر اعتبارا في إلتحاق الصحفي الجديد بالوظيفة الصحفية، وفكرة الإلتحاق بالمهنة الإخبارية على أساس هذا البديل يحمل دلالات سلبية في جانبه الآخر بالنسبة للزماء الذين لا يتمكنون من العمل في هذا القطاع بسبب عدم امتلاكهم لعلاقات تساعدهم على الاندماج في مجال العمل، وهذا ولو بطريقة غير مباشرة أحيانا يعود سلبا على المهنة النبيلة من خلال إدماج الصحفيين الجدد الذين يفتقرن إلى الكفاءة والخبرة ، وحتى إقتحام أصحاب التخصصات الأخرى إلى هذه المهنة، وبذلك يتم الإبقاء على المتمكنين والمتمرسين من دون وظيفة أوفي بعض الأحيان عملهم بمهام أخرى خارج قطاع الصحافة، وندرج هنا كذلك عامل الخبرة أو التجربة في قطاع الصحافة الذي أخذ دورا كبيرا في هذا المجال.

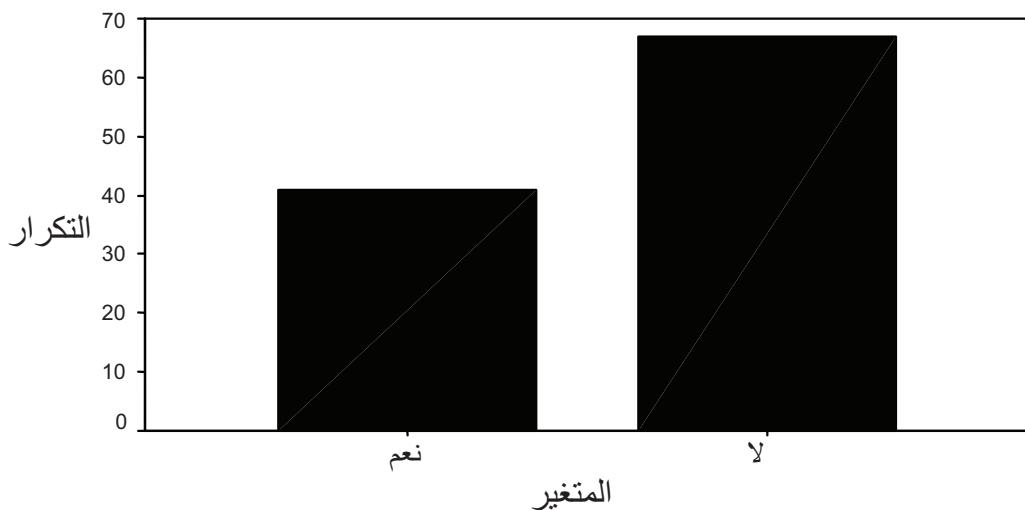
وأورد العاملون بصفة عامة بمهنة الصحافة أنهم لم يكونوا على علم بالسياسة الإخبارية عند الإنضمام إلى الصحفة لأول مرة، وقد التحق هؤلاء بالعمل الصحفي لعوامل لا تقترب خصيصا بالسياسة الإخبارية أو السمعة الجيدة التي تتمتع بها الصحفة، أو لدافع شخصية. وتعتمد الصحفة في التوظيف جزئيا على طلبات تأتي عن طوعية وتلجم في حالات إلى إلتماس مرشحين ومن ثم ممارسة المراقبة المنظومة: أي توظيف من يؤدي المهام وفق التوقعات الصحفية.

وتشير هذه النتائج إلى وجود توجهات إيجابية إزاء طرق إلتحاق الصحفيين بالعمل حيث تتمثل في تقديم شباب صحفيين بأنفسهم للعمل، ومحاولة إثبات الذات أو تقديم إنتاج إنطلاقا من كفاءاتهم ومؤهلاتهم، فضلا عن توفير بعض الصحف لغرض تدريب الشباب الصحفيين للإختيار بينهم، ولكن بعضهم أعربوا صراحة عن تدخل العلاقات الشخصية والواسطات والمعارف لحصولهم على وظائفهم، بينما لم يجب البعض الآخر عن ذلك صراحة، وهو أمر واقع تشير إليه مؤشرات كثيرة في المؤسسات الصحفية، كما نشير في هذا الصدد إلى إنتقال البعض من أعمال أخرى، ووظائف مغایرة إلى قطاع الصحافة، وهو

ما يؤدي إلى ولوج غير المؤهلين إلى العمل الإخباري وهي ظاهرة أكدتها العديد من القيادات الصحفية العاملة بوهران.

الجدول رقم 03: قيام الصحفيين بدورات تكوينية في المؤسسات الصحفية.

نسبة %	النكرار	إمكانية تكوين الصحفيين
%38	41	نعم
%62	67	لا
%100	108	المجموع



التمثيل البياني للدورات التكوينية في المؤسسة

إنطلاقاً من استقراء البيانات الواردة في هذا الجدول نلاحظ أن 41 صحيفياً يمثلون نسبة 38% أجابوا أنهم يقومون بدورات تكوينية (les Formations Professionnelles) في المؤسسات الصحفية التي يشتغلون فيها، فيما نفى ذلك 67 أي ما يعادل 62% ليبلغ عدد الإجابات في الأخير 108 وهو العدد الإجمالي لعينة الدراسة تمثله النسبة الكلية 100%. فملامح هذه النتائج، وبعد استقرائها هي عدم خضوع أغلبية الصحفيين إلى التكوين في الصحفية، وهذا عامل سلبي لا يساهم في تمية عطاء المهني، فالتكوين والتدريب جزء مهم

في التخطيط لوسائل الإعلام بصفة عامة، فنوعية المادة الإعلامية أو الإنتاج تحدده وتحكمه كفاءة وتكوين الصحفي المحرر، فهو يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للتشغيل الفعال لنظم الاتصال وتطويرها نظراً للنص الملحظ في الإعلاميين المدربين، ودوافع إنعدام التدريب والتكوين بالنسبة للصحفيين تتراوح بين مؤشرات عديدة منها إمتان المؤسسات الصحفية عن تكوين صحفييها رغبة منها لأسباب تعلمها هي، أو نظراً لتكلفة التكوين الباهظ خاصة الذي يكون خارج الوطن (International)، أو أن المؤسسة تأخذ في إطار التدريب في الإعتبار فئة صحفية عن أخرى لإعتبارات تأخذها في الحساب.

لذلك يجب أن تظل قضية تنمية الموارد والقوى الصحفية العاملة تحظى بأولوية خاصة، مع العلم أن التكوين والتدريب على فنون الكتابة الصحفية والعمل الإعلامي يساهم في تغيير أساليب عمل الصحفيين، ودفعهم إلى اكتشاف أخرى أكثر فاعلية، وبالتالي تكون قضية التدريب قضية مستمرة يستمرار مزاولتهم للعمل الإعلامي، ويزيد تأكيد هذا المعنى التطور التكنولوجي المستمر فيما يتعلق بالأجهزة والمعدات الإعلامية ووسائل إستخدامها.

وفنون التدريب وتقنياته لا تقصر (من المفروض) على نوعية خاصة من الإعلاميين أو الصحفيين، وإنما يجب أن تمتد إلى كل من له صلة بالعمل الإعلامي بصرف النظر عن نوع العمل الذي يؤديه أو مستوى في السلم الإداري بالمؤسسة الإعلامية.

كما تجدر الإشارة إلى أن التدريب والتكوين في مجال الصحافة والإعلام في إطار المؤسسة لا يكون على مستوى الجانب المهني وحده، بل لا بد له أن يشمل أيضاً قدرًا من التثقيف حول القضايا العامة السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر مع العمل الإعلامي.

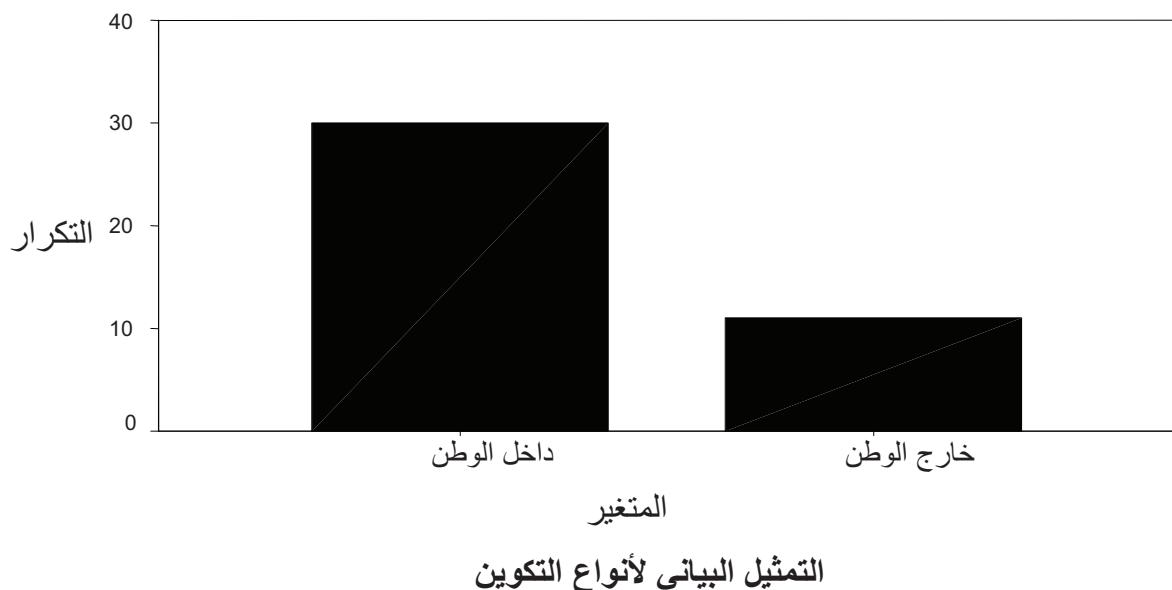
إضافة إلى ضرورة التدرب العملي المقترن بالتدريب النظري، ذلك أن العمل الإعلامي وسليته في معظم الأحيان هي الأجهزة الفنية الدقيقة والمعقدة، والخروج عن هذه الإستراتيجية لا يمكن أن يكون تكويناً إعلامياً يحقق الأهداف المنشودة، مع التأكيد على ضرورة الاستعانة في التكوين والتدريب ببعض العناصر ذات الخبرة الخاصة في هذا المجال، لضمان الاستفادة من أحسن الخبرات المتاحة.

وعلى صعيد آخر يمكن أن نستنتج أنه إذا ما ربطنا إشكالية الإحترافية بالمستوى التعليمي ، فإن المدرسة تعاني من تدهور خطير وبالتالي فإن كل ما تنتجه المدرسة بما فيها

الجامعة هو منتوج ضعيف نسبياً ، وبالتالي فإن ضرورة رفع مستوى الصحفيين يجب أن يبدأ على مستوى التكوين، ويبقى على القائمين على المجال الإعلامي التكفل بالتكوين المتواصل للصافي من أجل معايرة مختلف مجريات الأحداث و التطورات الحاسمة على المستوى المهني. وهذا الجانب (التكوين) هو الآخر يبقى إشكالاً كبيراً يمثل عائقاً في وجه إمكانية الحديث عن الإحترافية في المهنة الصحفية، بالإضافة إلى محدودية المجال الميداني. وبصفة عامة يمكن القول أن التدريب والإعداد والتكوين تؤدي إلى إعداد العاملين خاصة الجدد منهم، وتأهيلهم للعمل الإعلامي وتطوير مهارات الصافي وكذا نشر المعلومات التي تساعد على تطور العمل الإعلامي مع ضرورة وجود التناسق والتقارب بين هذا العمل في المجموعة الواحدة من الصحفيين.

الجدول رقم 04: أنواع التكوين الذي يتلقاه الصحفيين.

نسبة %	النكرار	أنواع التكوين
%73.17	30	دورات تكوينية داخل الوطن
%26.82	11	دورات تكوينية خارج الوطن
%100	41	المجموع



من خلال الجدول المبين أعلاه، والذي يحتوى البيانات المتعلقة بفئة الصحفيين الذين قاموا بدورات تكوينية بالمؤسسات الصحفية التي يشتغلون بها، والذين بلغوا 41 من مجموع عين الدراسة الذين أجابوا بالإيجاب، أكد 30 منهم أي ما يعادل 73.17% أنهم تلقوا تكوينا في الإعلام داخل الوطن (**Formation Nationale**)، أما البقية المقدرة بـ 11 الممثلة بنسبة 26.82% فقد تلقوا تكوينا لكن خارج الوطن (**Formation Internationale**).

فالتدريب الذي يتلقاه أغلب الصحفيين الذين تم العمل معهم عبر 20 صحفية تصدر بولاية وهران البالغين 30، هو تكوين على المستوى الوطني، فالتكوين الإعلامي الذي يتلقاه هؤلاء لا ينال اهتماما كبيرا من قبل المؤسسة الإعلامية التي ينتمون إليها، إذ يكون الإهتمام بتشغيل الصحفيين ذوو الخبرة اليومي أكثر من الإهتمام بالتدريب الإعلامي، إضافة إلى أنه يوجد حصر في الجزائر للإمكانات الإعلامية القائمة سواءً البشرية منها أو الفنية، ولا يوجد تصور بعيد المدى لحفظ المستقبل إلا في مجالات أو مؤسسات محدودة.

والدورات التدريبية التي تتم على مستوى الجزائر، لا تقام على أسس الاحتياجات الفعلية، ثم أن عدد المدربين المتخصصين قليل جداً مقارنة بالعدد الهائل للصحفيين، وحتى أن الخطط التدريسية التي يعتمدونها ليست بمشاريع تدريبيه طويلة المدى بمعظم مراكز التدريب الإعلامي حتى الآن.

والدورات التدريبية حسب عينة الدراسة في مجملها تمثل إلى التعميم، في حين أن هناك حاجة كبيرة إلى التدريب المتخصص (**la Formation Spécialisé**)، مع غياب التقييم العلمي لمعظم الدورات التكوينية التي تقام على مستوى الوطن لقياس مدى فاعليتها ودورها في زيادة مهارات وفنينات الصحفيين بصفة عامة.

أما فيما يخص القلة القليلة منهم والذين قاموا بدورات تدريبية خارج الوطن، فكان معظمهم ذوي الخبرات التي فاقت 10 سنوات في العمل الصحفي، وفي بعض الأحيان المؤسسات الصحفية وحدها دون أخرى.

إضافة إلى أن التحولات التي يشهدها المجتمع الإعلامي اليوم ستجعل عملية التكوين الإعلامي متعددة الأبعاد، ويعني ذلك أن معاهد الإعلام القائمة حالياً على المستوى المغربي أو حتى العالمي لا تستطيع أن توفر كل أنواع التكوين والتدريب العلميين الذي تتطلبه

الممارسة الإعلامية في عصر الوسيلة (التطور)، وقد تعمل هذه المستحدثات على تعميق الجدل القائم في ميدان التكوين الإعلامي والخاص بما إذا كانت فلسفة التكوين تقوم على مبدأ الإمام بالمنطلقات المعرفية (النظرية) العامة أو على التحكم في الطرائق الخاصة بنقل الرسالة وفق الوسيلة.

عموماً، فالتدريب أو تكوين الصحفيين (على قلتهم) خارج الوطن والذي يتم بواسطة هيئات أجنبية، يعتمد على قاعدة: الفرص المتاحة والإتفاقيات الثنائية والتعاون الفني، وعلى العروض التي يمكن أن تصل في أي وقت وفي أي تخصص لأي عدد من المتدربين مما يجعل تكوينهم رد فعل لمبادرات تأتي من الخارج وليس كنشاط تخطط له المؤسسات الإعلامية مسبقاً.

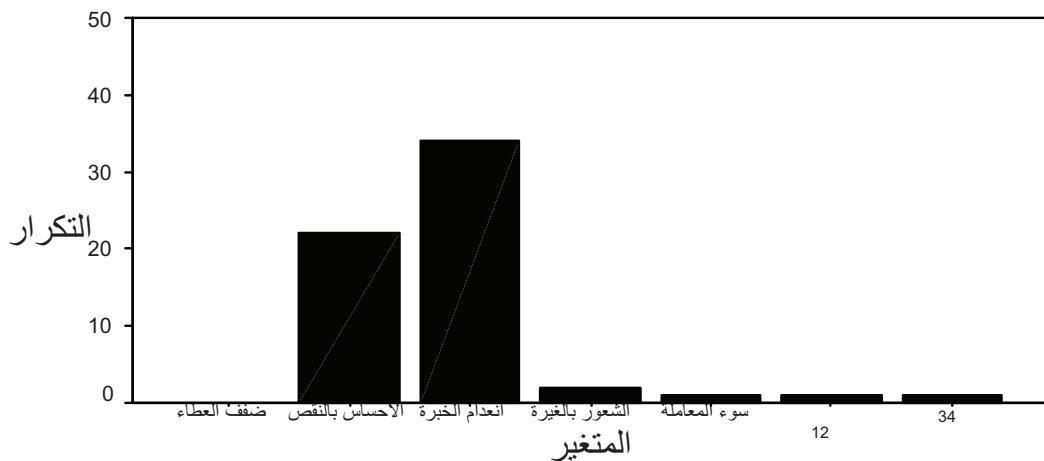
وهذا لا يمنعنا من تسليط الضوء على بعض المؤسسات التكوينية الإعلامية والمتمثلة على مستوى المغرب العربي في : معهد علوم الإعلام والإتصال بالجزائر منذ 1964، والمعهد العالي للصحافة بالمغرب منذ 1977، ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس منذ 1976، وعلى المستوى العالمي نذكر المعهد الأمريكي لتدريس الإعلام (ACE) منذ 1939، والأكاديمية الأمريكية للإشهار (AAA)، وجمعية التكوين المحترف في مجال البث .¹ (APBE)

الجدول رقم 07: دواعي الحساسية الناجمة عن هاجس عدم التخصص الصحفي.

أسباب حساسية إنعدام التخصص	النوع	النسبة%
الإحساس بالنقص	النوع	%8.98
الإحساس بانعدام الخبرة	النوع	%59.32
ضعف العطاء مقابل المتخصصين	النوع	%00
الشعور بالغيرة	النوع	%5.08
سوء المعاملة	النوع	%1.69
المجموع	النوع	%100

¹ عزي عبد الرحمن: دراسات إعلامية، ب ط، الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، مركز الطباعة لجامعة الجزائر، 1992-1993، ص ص، 150/153.

ملحوظة: السؤال هنا يحتمل الإجابة على أكثر من بديل، و مجموع التكرارات 62 يمثل عدد إجابات الصحفيين الذين يحملون دبلوما في الإعلام على غرار عينة الدراسة .



المثيل البياني للحساسية الناجمة عن عدم التخصص

تم تقسيم المتغيرات في هذا الجدول إلى خمسة بدائل، ليتم الإختيار بينها من قبل المبحوثين، وتشير البيانات الموجودة فيه إلى أنه قد إختلفت إنطباعاتهم حول أسباب ودواعي حساسية بعض الصحفيين من عدم التخصص في قطاع الصحافة والإعلام الذين بلغ عددهم 49 مقابل زملائهم المتخصصين في المهنة، بحيث أن أكبر فئة منهم بررت هاته الحساسية بالشعور بانعدام الخبرة والكفاءة أمام المتخصصين وبلغ عدد هذه الفئة 35 أي ما يعادل 59.32% وأكذ 23 آخرون من العينة محل الدراسة إلى إحساسهم بالنقص مقابل إشغالهم مع أهل التخصص، وتعادل هذه النسبة 38.98% فيما جاء شعور الأقلية بالغيرة من نزلاتهم المتخصصين بنسبة أقل لم تتعدي 5.08% لـ ثلاثة صحفيين، ويأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة صافي واحد أعرب عن سوء المعاملة التي يتلقاها من زملائه المتخصصين ممثلاً بنسبة 1.69%， فيما جاءت نسبة الذين أجروا بضعف عطائهم مقارنة بالمتخصصين منعدمة تماماً.

ولابد من التأكيد هنا على أن من الصحفيين الذين يحسون بهاجس عدم التخصص، من أكد على أكثر من سبب لذلك، فتعودت اجابته بديلاً واحداً، وعدهم ضئيل جداً، بحيث أكد

البعض منهم على عاملي الإحساس بالنقص والإحساس بإنعدام الخبرة معاً كسبعين للإحساس بعدم التخصص أمام الصحفيين المتخصصين في الإعلام، وجمع البعض الآخر بين البديلين الآخرين وهما: ضعف العطاء مقابل المتخصصين والشعور بالغيرة منهم في إجابة واحدة، لذلك زادت التكرارات هنا لأن من المبحوثين من أجابوا بأكثر من إجابة.

ومما لا شك فيه أن زيادة الحساسية الناجمة عن هاجس عدم التخصص الصحفي، تؤدي إلى توليد الضغط بين الزملاء في العمل وبالتالي يؤثر هذا على عمل الصحفيين، وقد يشكل ذلك ضغطاً على الصحفي الذي يريد أن يعبر عن رأيه بطريقة مستقلة وموضوعية، بصرف النظر عن رأي أو اتجاه رئيسه في العمل، وهذا مؤشر على تخبط الصحفي في الضغوط المهنية أو الشخصية، وبالتالي يمنع فكرة الإمكانيات والتقدّم وفي أغلب الأحيان يؤدي ذلك إلى غياب قواعد موضوعية يتم في إطارها العمل.

إضافة إلى أن هذه الحساسية تؤدي في كثير من الأحيان إلى تنافس الصحفيين على الحصول على الإمكانيات من سفر وعلاوات.. الخ، عوضاً عن تنافسهم على إبداع العمل الصحفي ذاته والإرتقاء به، وهو ما يشير إلى وجود تنافس غير قانوني وغير موضوعي بينهم داخل مؤسسات عملهم.

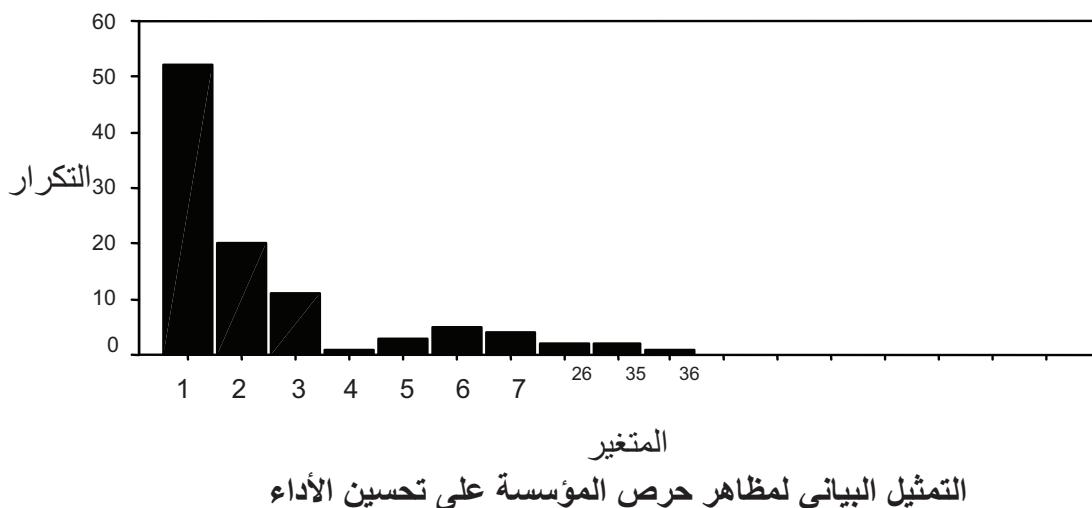
وبالتالي، بهذه الظروف الكائنة داخل الصحف المتعامل معها في وهران، لا تشجع على إقامة علاقات عمل سوية بين الزملاء، والعمل في جو التنافس والصراع وحب الظهور والطعن من الخلف وإفتقاد روح الفريق.

المحور الثالث: حسن التعامل داخل الفضاء العمل وتحسين الأداء.

الجدول رقم 02: مظاهر حرص المؤسسة على تحسين الأداء المهني لصحفائها.

مظاهر حرص الجريدة على ترقية مستوى صحفييها	النكرار	النسبة %
الحفاظ على مصادر المعلومات	56	%47.45
اهتمام المؤسسة بمصادر المعلومات	26	%22.03
تقديم نصائح مهنية	19	%16.10
إقامة دورات تكوينية	00	%00
تقديم تحفيزات وعلاوات	04	%3.38
الدعم المعنوي	11	%9.56
تلقى دعم المؤسسة اتجاه الضغوطات	2	%1.69
المجموع	118	%100

ملاحظة: بلغ عدد التكرارات في هذا المجال 118 تكراراً على غير العدد الإجمالي لمجموع الصحفيين المبحوثين والذي يبلغ 108 وهذا راجع إلى إجابات بعض المبحوثين في هذا السؤال عن أكثر من بديل في نفس السؤال.



تشير البيانات الموجودة في الجدول أعلاه أن إجابات المبحوثين 58 الذين أجابوا بالإيجاب قد اختلفت وتنوعت من مبحث إلى آخر على المتغيرات التي أعطيت له حول مظاهر ومؤشرات حرص المؤسسات الصحفية التي يشتغلون فيها على تحسين أدائهم المهني، بحيث أن الكثير منهم أجروا بأكثر من إجابة واحدة، فأجابت الأغلبية الساحقة منهم بأن المؤسسات الصحفية التي ينتمون إليها تحرص على حفاظهم على المصادر المعلوماتية التي يتعاملون معها كأهم مظهر، أجاب به 56 صحفياً أي ما يعادل 47.56% من مجموع عينة البحث محل الدراسة، فيما تلاها في المرتبة الثانية إهتمام المؤسسة بمصادر الخبر بـ 26 تكراراً ممثلاً بنسبة 22.03% وفي إجماع غير بعيد عن هذه الأخيرة أجاب 19 صحفياً بنسبة 16.10% أن المؤسسة تساهُم بقدر كبير في تقديم النصائح والإرشادات بصفة متكررة إلى صحفييها حرصاً منها على تحسين أدائهم، وفي الحصة الموالية أكد 11 منهم أنهم يتلقون دعماً معنوياً مكثفاً من قبل قياداتهم الصحفية، أي ما يعادل نسبة قليلة 9.56%， ثم جاءت بقية المتغيرات في المراتب الأخيرة من إجابات المبحوثين، والمتمثلة في تقديم التحفيزات والعلاوات، وأنهم يتلقون دعم هاته المؤسسات اتجاه الضغوطات التي يتعرضون لها، وكذا إقامة الدورات التكوينية والتدريبية كمظاهر لحرصها على ترقیهم بالتوالي، حيث مثّلتها التكرارات على التوالي 4.2.0 أي ما يعادل من النسب بالتوالي 3.83%， 1.69%， 0.00%.

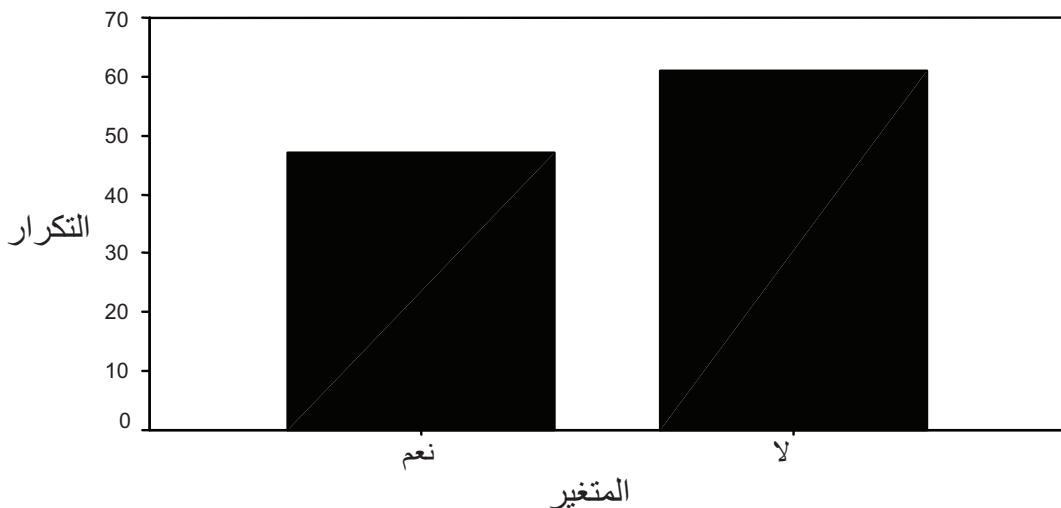
أجاب في قراءة أخرى العديد من الصحفيين من الصحفيين من عينة الدراسة عن سؤال مظاهر حرص المؤسسات الصحفية على تحسين الأداء المهني للصحفيين الذين يشتغلون بها عن أكثر من بديل، فإنفق البعض على: أن مؤسساتهم تقدم لهم النصائح المهنية وكذا التحفيزات والعلاوات والدعم المعنوي مجتمعة ، وأكَدت فئة أخرى على بذل إهتمام المؤسسة بمصادر المعلومات وتقديم النصائح المهنية وتقديم التحفيزات والعلاوات مقابل الجهد والعمل. وجمعت فئة ثالثة بين الحفاظ على مصادر المعلومات واهتمام المؤسسة بمصادر المعلومات وتقديم تحفيزات وعلاوات كمظاهر حرص المؤسسات الصحفية على تحسين الأداء المهني للصحفيين العاملين بها. ثم تليها في المقام الرابع إجابات بعض الصحفيين بمؤشرات الدعم المعنوي وتنقي دعم المؤسسة اتجاه الضغوطات، وإجابات المبحوثين تختلف في هذا الصدد. ونستنتج مما سبق كله، أن البيانات هي دلالات قوية على إدارة المؤسسة الإعلامية من أجل القيام بالعملية الإعلامية وتطوير العمل الإعلامي الصناعي، فهي تركز بقوة على

مصادر المعلومة سواءً من حيث دفع الصحفيين إلى الحفاظ على مصادرهم المعلوماتية التي يتعاملون معها كفرض عين، أو إهتمامهم المتزايد بها، وذلك لما لهذه الأخيرة من دور فعال في جمع المعلومات والمعطيات والبيانات والأخبار لتحقيق أعلى نسبة من الصدق والموضوعية والدقة، سواءً تعلق الأمر بالمصادر الأولية أو المصادر الثانوية، أو حتى قناة الإتصال، ومصادر المعلومات كثيرة ومتعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، العلاقات الشخصية، الشهود العيان، خلابا الإتصال في المؤسسات، الأنترنت، وكالات الأنباء، الناطقون الرسميون وكبار المسؤولين، أمانات الأحزاب، المصادر الأمنية كأقسام الشرطة، المجالس القضائية، المؤتمرات الصحفية، وغيرها من المصادر الأخرى المعروفة. وكون إهتمام المؤسسات كبير بهذه المصادر لأنها الأساس في تزويد الصحفيين بالأخبار و المستجدات ومادام هؤلاء يملكون هذه المصادر مداموا في نفس الوقت يملكون المعلومة الصادقة والموضوعية.

أما بقية البديل فهي موجودة فعليا، وتأخذ بها المؤسسة لكن بنسبة قليلة جدا مقارنة باهتمامها بالمصادر.

الجدول رقم 04: تعويض المؤسسة الصحفيين عن الغيابات.

النسبة %	النكرار	إمكانية التعويض عن الغيابات
%43.5	47	نعم
%56.5	61	لا
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لتعويض المؤسسة الصحفيين عن الغيابات

بعد المساءلة المباشرة والعلنية للصحفيين عينة الدراسة عن إمكانية أن تعوض المؤسسات الصحفية عنهم في حالات الغياب (*Absence*)، فقد أجاب الأقلية المكونة من 47 صحي أي ما يعادل 43.7% أنهم يعوضون عن غياباتهم، فيما نفى ذلك أغلبيتهم بـ 61 إجابة نفي بمعدل 56.5% من مجموع عدد الإجابات.

وتتعدد أسباب ودواعي غيابات الصحفيين، من أهمها الإنهاك الجسدي الناجم أساساً من متاعب العمل اليومي، ويتحدث الصحفيون هنا عن الوضع الكارثي في المجال المهني الإجتماعي بخصوص العمل المضني مقابل شبكة الأجور التي ما تزال الأضعف مقارنة بقطاعات أخرى كال التربية و الصحة، فالاجر هو النقطة السوداء في المهنة.

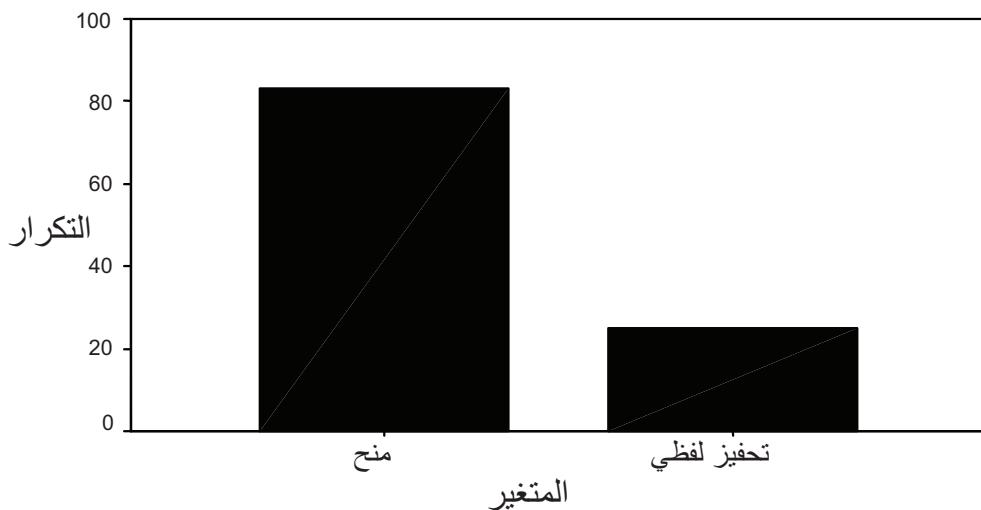
ثم أن مشكل الالاستقرار و عيش الصحفيين في أماكن معزولة بعيداً عن العمل يدفعهم في كثير من الأحيان إلى التأخرات أو حتى الغيابات، فأزمة السكن أصبحت تؤرق غالبية الصحفيين الذين يؤجرون سكنات أو يقطنون في غرف فنادق، وهو ما يطرح العديد من المشاكل التي تجعل الصحفي غير قادر على أداء عمله في غياب مسكن لائق.

بالإضافة إلى معاناة الصحفيين بسبب ضغط قاعات التحرير اليومي، من عدة أمراض مزمنة، كداء إرتفاع الضغط الشراييني و أمراض القلب وكذا داء السكري.

الجدول رقم 05: نوع التعويض الذي تقدمه المؤسسة عن الغيابات.

نوع التعويض	نوع التعويض	نوع التعويض
منح	%65.27	47
تحفيز لفظي	%34.72	25
المجموع	%100	72

ملاحظة: بلغ عدد التكرارات في هذا المجال 72 تكراراً قياساً إلى العدد الإجمالي لمجموع الصحفيين المبحوثين الذين ذكروا بأن مؤسساتهم الصحفية تعوضهم عن الغيابات والذي يبلغ 47 وهذا راجع إلى إجابات بعض المبحوثين في هذا السؤال عن أكثر من بديل في نفس السؤال.



التمثيل البياني لأنواع التعويضات

من خلال البيانات الموضحة في الجدول، يتبين لنا جلياً أن أغلبية المبحوثين الذين صرحوا بأن المؤسسة تعوضهم مادياً عن الغيابات أكدوا بأن التعويض يتمثل في المنح بالدرجة الأولى بـ: 47 إجابة أي ما يعادل 65.27% في حين أكد الباقي منهم على التحفيزات اللفظية بـ: 25 تكرار بنسبة 34.72%. وتجدر الإشارة هنا أن بعض الصحفيين أكدوا بأن مؤسساتهم الصحفية تقدم لهم المنح والتحفيزات اللفظية في نفس الوقت.

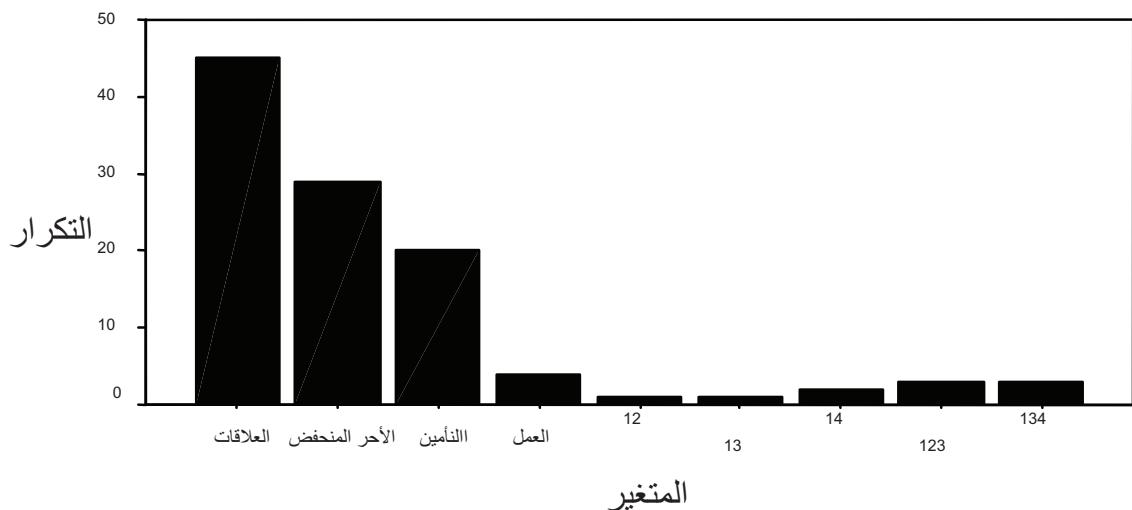
و التعويض عن الغيابات مهما كانت طبيعته، لا يمس كل الصحفيين الذين يعملون في قطاع الصحافة المكتوبة، ونخص بالذكر هنا الصحفيين المبتدئين (les Débutants) والمعاقدين مع مؤسسة الجريدة، وهذا وفق العديد من المقابلات الشخصية التي أجريناها مع عينة كبيرة من الصحفيين من هذه الفئة والذين أكدوا ذلك ، بل يمس المثبتين في مؤسساتهم وأصحاب الأقدمية في العمل الصحفي، وفي بعض الأحيان الصحفيون الذين تربطهم علاقات جيدة أو شخصية مع أرباب العمل.

ولأجل ذلك يطالب أرباب العمل الصحفيين بأن تكون غياباتهم مبررة تبريراً منطقياً لكي يتم التعويض عنهم. وفي إستطلاع لرأء عدد معتبر من الصحفيين فإنهم غير راضين تماماً عن نوعية التعويض، لأن التحفizات اللفظية لا تعوضهم مادياً والمنح التي يتلقونها قليلة جداً والراتب الذي يتقاضونه غير محترم.

الجدول رقم 07: أسباب عدم رضا الصحفيين عن أدائهم للمهنة.

أسباب إنعدام الرضا عن المهنة	النكرار	النسبة%
الأجر المنخفض	34	%30.90
إنعدام التأمين	22	%20
ظروف العمل	7	%6.36
العلاقات البشرية	47	%42.72
المجموع	110	%100

ملاحظة: فاق عدد التكرارات في هذا الجدول 108 قياساً إلى العدد الكلي للمبحوثين لأن بعضهم أجاب عن أكثر من بديل.



التمثيل البياني لأسباب عدم الرضا

إنطلاقاً من إستقراء البيانات الواردة في الجدول، نلاحظ أن إجابات عينة البحث اختلفت من مبحث آخر بحسب المتغيرات الأربع، وحسبهم فإن العلاقات البشرية احتلت الصدارة وحصة الأسد كسبب أولى لعدم رضاهם عن العمل الصحفي داخل الجريدة، وبلغت الإجابات في هذا الصدد 47 أي ما يعادل 42.72%， يليها في الدرجة الثانية إنخفاض الأجر أو الراتب الذي يتلقاه الصحفي العامل بـ: 34 تكرار مقابل 30.90%， ثم يأتي في المرتبة الثالثة متغير إنعدام التأمين بـ: 22 إجابةً بنسبة 20% من الإجابات، وفي الأخير ظروف العمل كسبب لعدم رضاهم بـ: 7 تكرارات أي ما يعادل فقط 6.36% من الإجابات الكلية للصحفيين عينة الدراسة.

والملاحظة هنا هي أنه يوجد بعض الصحفيين الذين أجابوا بأكثر من إجابة يعني أن الإجابات زادت عن عددهم 108 قياساً إلى العدد الكلي. وتمثلت الإجابات الثانية هنا في صحفيين فقط جمعاً بين الأجر المنخفض وطبيعة العلاقات البشرية كعاملين وراء عدم رضاهم عن مهنة الصحافة، فشبكة الأجر حسبهم ما تزال الأضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى وتمثل النقطة السوداء في المهنة، وصرحوا بأنهم يتلقون أجراً مهيناً بكرامتهم مقابل الجهد المضني لدى مزاولة المهنة. إضافة إلى العلاقات بين الصحفيين و مع أرباب عملهم التي تتسم بالعدائية أحياناً وبالمنافسة غير المسؤولة في أحيان أخرى وكذا الحساسيات الناجمة

أصلاً عن العمل داخل المؤسسات الصحفية وحتى خارجها وروابطهم مع المصادر المعلوماتية.

إذن فمشكل العلاقات هو السبب الأول والداعم الأساسي لإنعدام الرضا الوظيفي لدى الصحفي سواءً علاقاته مع زملائه الصحفيين العاملين معه في نفس الجريدة، وكذا زملائه خارج المؤسسة، وحتى علاقاته بالمسؤول الأعلى، ويشكو البعض من كثرة عدد كتاب التقارير، ومن يتولون الوشایة بزملائهم لدى جهات الأمن أو الرؤساء في العمل، قد خلقت صوراً من الضغط في العمل، فتبرز بذلك إختلافات الرئيس مع المرؤوس، فيصدر بذلك تعليمات بعدم الإقتراب منه (المقاطعة)، ويصل الحد إلى توقيع الجزاءات المالية، وإلحاق الأضرار الأخلاقية.

وهذا كلّه يولد العداء وعدم التسامح والصراع ويقتل الطاقات الإبداعية لدى العاملين في قطاع الصحافة، ويشعرُون بعدم الإنتماء والبحث عن فرصة عمل خارج الصحفة، والشعور بالإحباط وعم القدرة على التأثير في صنع القرار داخل جرائدِهم.

ويمكنا في هذا الصدد كذلك الربط بين رضا الصحفيين على رواتبِهم ومكافآتهم، وبين نوعية أدائهم لعملهم الصحفي، فالصحفى الذي يعاني من ضعف الراتب قد يدفعه ذلك إلى القيام بأكثر من عمل مما ينعكس ذلك على دقة وكفاءة عمله، ومن ناحية أخرى يرى البعض أن حصول الصحفي على راتب كبير قد يدفعه إلى تبني قيم النظام السائد، وتخليه عن اهتمامات الجمهور.

والصحفيون يثرون نقاشاً كبيراً حول هذه الإشكالية، والتي هي مدى كفاية رواتبِهم، ومدى تراجع هذه الأخيرة مقابل مراتبات العاملين بالمهن الأخرى، وإلى عدم مسايرة الزيادة في المراتبات، وأن قيمة الأجور ترتبط بحجم المؤسسة الصحفية، والقطاع الذي تخدمه.

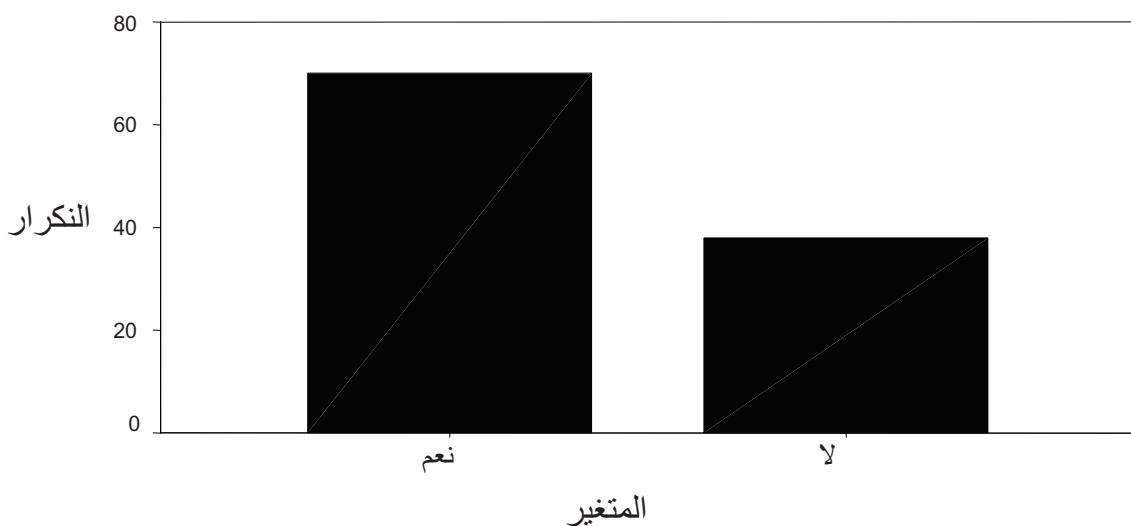
إضافة إلى خلفية أخرى جد مؤثرة في العمل الصحفي ،ألا وهي ظاهرة العزوبيَّة التي تنتج أساساً عن مجموعة من المعطيات الموضوعية أهمها مشكل السكن، والعوائق الإجتماعية المتعلقة بمؤسسة الزواج التي أصبحت تأخذ أكثر من شكل، وهي ذات أبعاد إجتماعية ونفسية مختلفة. وإذا كانت ظاهرة العزوبيَّة متقدمة في أوساط الصحفيين الجزائريين وخاصةً المبتدئين منهم، فيمكن من جهة أخرى ربط هذه الظاهرة بالتأخر الذي أصبح يتميز به الزواج لدى الإطارات، الذين يجدون أنفسهم مجبرين على إتمام الدراسة

الجامعية، ثم حل بعض المشاكل كالخدمة الوطنية وتحضير لوازم بداية الحياة الزوجية مما يجعل متوسط السن المناسب لهؤلاء للزواج يتعدى الثلاثين سنة.

وهذه الحقائق تجعلنا نقر بعدم الإستقرار المهني داخل مختلف الجرائد الوطنية ، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب على الخصوص الجانب المادي، فالصحفي كان يفضل ترك جريدة والإنتقال إلى أخرى إذا ما عرض عليه منصب أهم يمكنه من تحسين مرتبه، وإنْ هذه الظاهرة حالياً تتخذ بعداً آخر. وهناك أيضاً من الصحفيين من كان تنقلهم إلى مهام أخرى خارجاً عن إرادتهم لكونه جاء نتيجة لعقوبات مادية كالتوقيف أو معنوية كالتوجيه نحو أقسام يعتبرها الصحفيون من الدرجة الثانية.

الجدول رقم 08: إمكانية مساهمة الصحفيين في صنع القرار داخل المؤسسات الصحفية.

النسبة%	النكرار	مشاركة الصحفيين في صنع القرار
%64.81	70	نعم
%35.18	38	لا
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لمساهمة الصحفيين في صنع القرار داخل المؤسسة

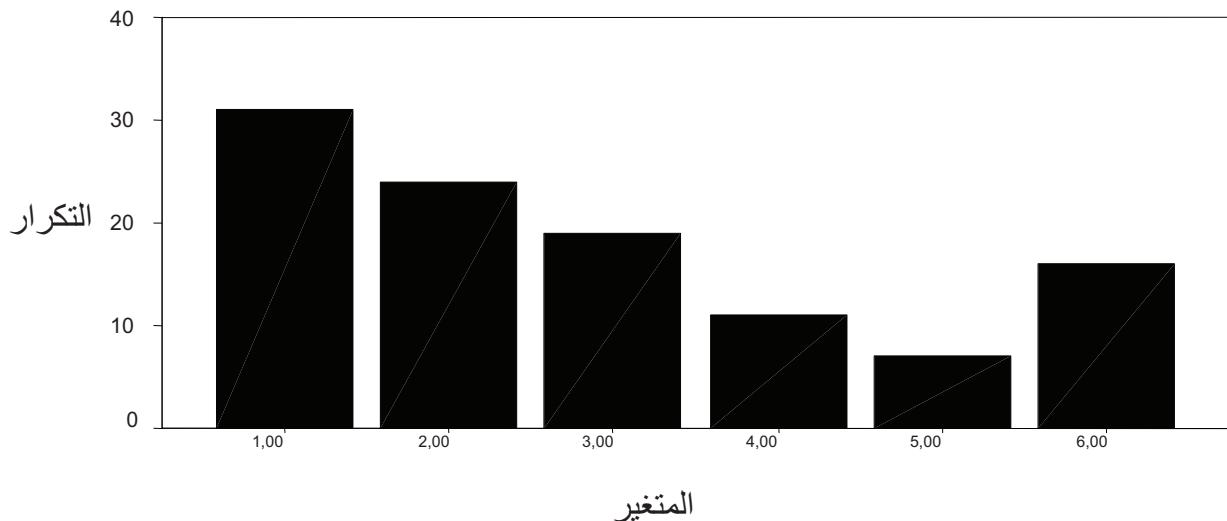
لقد أكدت الأغلبية الساحقة من الصحفيين قيد الدراسة والتي بلغت 70 أي ما يعادل 64.81% أنهم يساهمون في صنع القرار داخل الجرائد التي يشتغلون بها، بينما أجابـت الفئة المتبقية بالنفي المتمثلة في 35 صحفياً بنسبة 35.18% أنهم لا يؤثرون في صنع القرار داخل جرائهم.

والجدير بالذكر أن صناعة القرار تتضمن تطبيقاً واعياً لقواعد محددة، فعملية اختيار ونشر الأخبار هي أصلاً سلسلة من القرارات الثانية (مثلاً: هل الموضوع سينشر أم لا؟) وتصور المختصون في هذا المجال أربعة خطوات متكاملة في صناعة القرار هي: معرفة المشكلة، تحديد الموضوع ،البدائل، مراجعة المعلومات المتعلقة بها وكذا تنفيذ القرار.

ولا يعني ذلك أن قرارات حارس البوابة تمر بهذه المدخل، حيث يتقاولـ الصحفيون في طريقة تحليلـهم وتنفيذـهم لهذه الخطوات، وبينما تختلفـ كيفية صناعة القرارات بين الصحفيـين، فإن ثمة قيم إخبارية تجمعـ بينـهم، تمثلـ سياقاً عامـاً يتمـ في إطارـه اختيارـ الأخبار.

الجدول رقم 09: مظاهر مساهمة الصحفيـين في صنع القرار .

مظاهر المساهمة في صنع القرار داخل المؤسسة	النـسبة%	الـتـكرار
تركـية بعضـ المـواضـيع الصـحـفـيـة	%28.70	31
المسـاـهـمـة في إـعـادـة الإـعلامـيـة	%23.30	24
إـقتـراحـ مواـضـيع إـعلامـيـة	%18.44	19
حرـية التـصـرـفـ في المـقـالـ الصـحـفيـ	%10.67	11
الـإـختـيـارـ بيـنـ نوعـيـةـ المـواـضـيـع	%6.79	7
إـقتـراحـ أـفـلامـ صـحـفـيـةـ جـديـدة	%15.53	16
المـجمـوعـ	%100	108



التمثيل البياني لمظاهر مساهمة الصحفيين في صنع القرار

من بين 70 صحفيًا أجابوا بأنهم يساهمون في صنع القرار داخل المؤسسات الصحفية التي يشتغلون بها، تباينت إجاباتهم في هذا السؤال حول مظاهر ذلك، والتي اتخذت أشكالاً عديدة، تمحورت في مجموعة من البدائل إفترضناها للإختيار، وكانت إجابات بعضهم أحادية منفردة، وكان بعضها الآخر ثنائية أو أكثر من ذلك، لذلك فاق عدد التكرارات المبينة في الجدول عدد الإجابات بـ: نعم والذي بلغ 70 .

فقد عبر الصحفيون عن اختيارهم لبعض المواقف الإعلامية وتراكيمهم لها كبادرة أولى على مساهمتهم في صنع القرار، واحتلت هذه الإجابة مكان الصدارة وحصة الأسد من إجابات المبحوثين ، حيث بلغ عدد التكرارات في هذا الصدد 26 بنسبة 28.70% ، تلاها في المرتبة الثانية بديل مساهمة حراس البوابة في إعداد الأجندة الإعلامية كمؤشر هام في نظرهم بلغت تكراراته 24 يمثل نسبة 23.30% من إجابات عينة الدراسة. وفي المقام الثالث ذكروا أن اقتراحاتهم لمواضيع إعلامية للتغطية الصحفية ، التحري ثم النشر في الجريدة كمظهر لمساهمتهم في صنع القرار، وبلغت تكراراته 19 بنسبة 18.44% ، ثم إمكانية إقتراحهم لأقلام صحفية للعمل في مجال الصحافة بهذه المؤسسة إحتل المرتبة الرابعة من إجاباتهم حول هذا السؤال بـ: 16 تكراراً يمثل نسبة 15.53% . وبنسبة أقل باقي البدائل

على الترتيب: حرية تصرف الصحفيين في مقالاتهم الصحفية من تصميم للعناوين وتحرير للمقدمات وأجسام الأخبار وصولاً إلى النهاية دون فرض لرقابة المسؤولين ودون قيود، ثم الإختيار بين نوعية المواضيع بنسب قليلة قدرت بـ: 10.67% و 6.79% على التوالي.

كما أن من الصحفيين من أجاب بأكثر من بديل حول هذا السؤال، فهناك من جمع بين المتغيرات الستة في إجابته، وكانت هذه الإجابة هي الغالبة لدى هذه الفئة، وأكدوا بأن كلاً من إمكانية تزكية الصحفيين لبعض المواضيع الصحفية بهدف نشرها في صفحات الجريدة، ومساهماتهم الفعالة في إعداد الأجندة الإعلامية، وكذا إقتراهم لمواضيع أخبار بإرادتهم الشخصية بهدف النشر كذلك، وحتى حريثم في الإختيار بين نوعية المواضيع التي يحررون لها أنباءً، وكذا إقتراهم لأقلام صحفية جديدة وتمكينها من العمل في قطاع الصحافة المكتوبة، كلها مؤشرات ودلائل و مظاهر لمساهمتهم الفعالة في صنع القرار. وقد تتحدد الإجابات الثانية الأخرى كذلك في عدم تنازلي مع نقصان بديل أو بديلين في كل مرة.

و صناعة القرار على مستوى المؤسسات الإعلامية بصفة عامة، وفي الصحف بصفة خاصة يتركز خصوصاً حول مواضيع الأخبار التي سوف تختار وتعد للنشر، إنطلاقاً من إمكانية تشاور الصحفيين حول أهمية الخبر بالنسبة للجمهور المتلقى، وإن كان يصب في اهتماماتهم وتعلقاتهم ، ومدى إمكانية معالجته لقضايا التي تهم الرأي العام، وخروجهم في الأخير برأي موحد هو القرار.

ثم إمكانية مراعاة الفروقات الفردية بين الجمهور المتلقى واسع مداركهم الفهمية ، وإختلاف قدراتهم على الإستيعاب والفهم لنصوص ومضامين الأخبار الصحفية والتفنن في ذلك، وتطوير ما يسمى بالصحافة المتخصصة كالصحافة النسائية مثلاً أو صحافة النخبة، وهذا كله من أجل إيصال المعاني والمضمون الحقيقية للأخبار لجمهور الصحافة المكتوبة وتحقيق التلقى الأمثل.

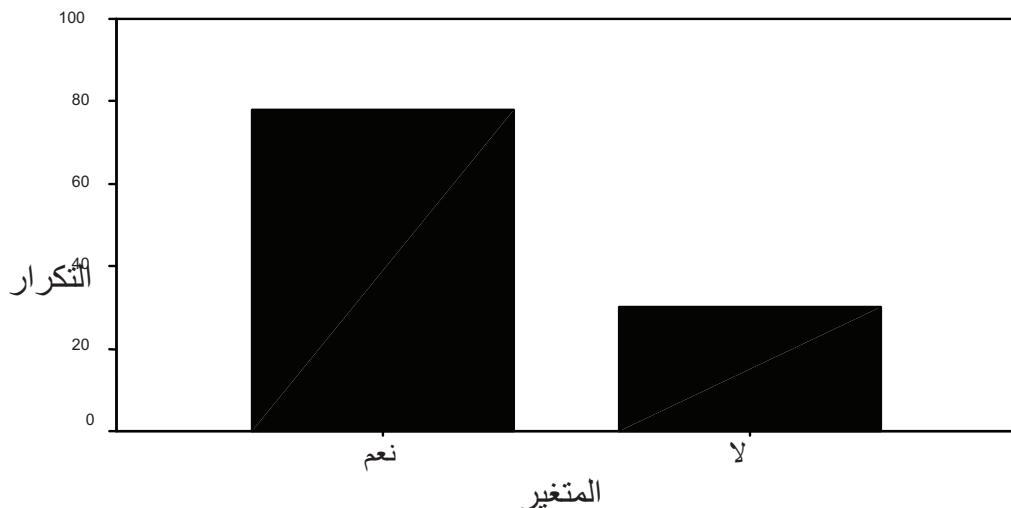
بالإضافة إلى حذف وإقصاء (بالإجماع) بعض المواضيع التي يرون أنها لا تتناسب مع الخط السياسي للجريدة، أو التي تحمل حقائق مزيفة، أو التي لا تخدم الصالح العام. بالإضافة إلى تصحيح الأخبار الخاطئة سواء من ناحية المضمون والأفكار أو من الناحية الشكلية فيما يتعلق بتصور الخبر الصحفى وإخراجه النهائي وفقاً للفنيات والشكليات المعتمدة في الصحافة في تحرير الأخبار الصحفية، وخروجهم بقرار نهائى، لذلك فإن تمثلات صنع القرار بالنسبة

للسحفيين داخل الجريدة بصفة خاصة عديدة ، ويتضمن تطبيقاً واعياً و مسؤولاً لأطر قواعد محددة، يجمع عليها الصحفيون مهماً إختلفت آراؤهم ووجهات نظرهم في كيفية صناعة القرار، لأنهم في الأخير يعملون في سياق عمل موحد.

المحور الرابع: امتلاك الصحفي العلاقات داخل محظ العمل وعلاقته بترقية العمل الصحفي.

الجدول رقم 04: امتلاك الصحفي علاقات مع الصحفيين من مؤسسات أخرى.

النسبة%	النكرار	وجود شبكة علاقات مع الزملاء في العمل
%72.2	78	نعم
%27.8	30	لا
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لإمتلاك الصحفي علاقات مع الصحفيين الآخرين

إنطلاقاً من استقراء البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتبيّن لنا أن 78 صحيفياً من عينة الدراسة أعرّبوا عن امتلاكهم لعلاقات مكثفة مع صحفيين آخرين من مؤسسات صحافية أخرى ما يقابل نسبة 72.20%， فيما أكد العكس 30 بنسبة 27.8%.

فالعلاقات التي يملكونها الصحفي مع زملاء العمل هي علاقات يكتسبها عبر الإحتكاك والتواصل معهم، من أجل تبادل المعلومات والخبرات والتزويد بالمستجدات، فهاته العلاقات والروابط تخلق جواً أخوياً وحميمياً متبادل الثقة، كل هذا من شأنه تحفيز الصحفي على بذل قصارى جهده والبحث عن الإحترافية في العمل.

إضافة إلى أن تكثيف العلاقات يؤدي إلى مساعدة الصحفيين ذوو الخبرة والذين يساهمون في تحسين أسلوب وأداء الصحفي المبدأ خاصةً وتطويره، قصد إعطاء المقال الصحفي قيمة علمية لا غير، كما أن العلاقات معهم تدفعهم إلى اقتراح مواضيع إعلامية والحرص على إعلامهم بالأخبار وتبادلها والتطلع إلى كل ما هو جديد باعتبار أن علاقات الصحفي هي بمثابة مصادر إخبارية له، تجعله على إطلاع بمختلف الأحداث وال مجريات، وتجنبه الوقوع في الأخطاء والغلطات خاصة عندما يكون الإحتكاك بذوي الخبرة والأقدمية. كما أن علاقات الصحفي بأقرانه تدفع به إلى المنافسة من أجل تحسين الأداء، وكلما كانت كثيرة ومتعددة كلما كان عمل الصحفي متالقاً وسهلاً من عمله ومهمته في إيصال المعلومة وفتح آفاقاً واسعة للعمل الجماعي الجاد، كما تكمن الإستفادة من الإنتقادات البناءة التي يمكن أن يتلقاها تطوير أسلوبه والتأكد من مصادر المعلومات، خاصة عند الالقاء بالصحفيين الكبار.

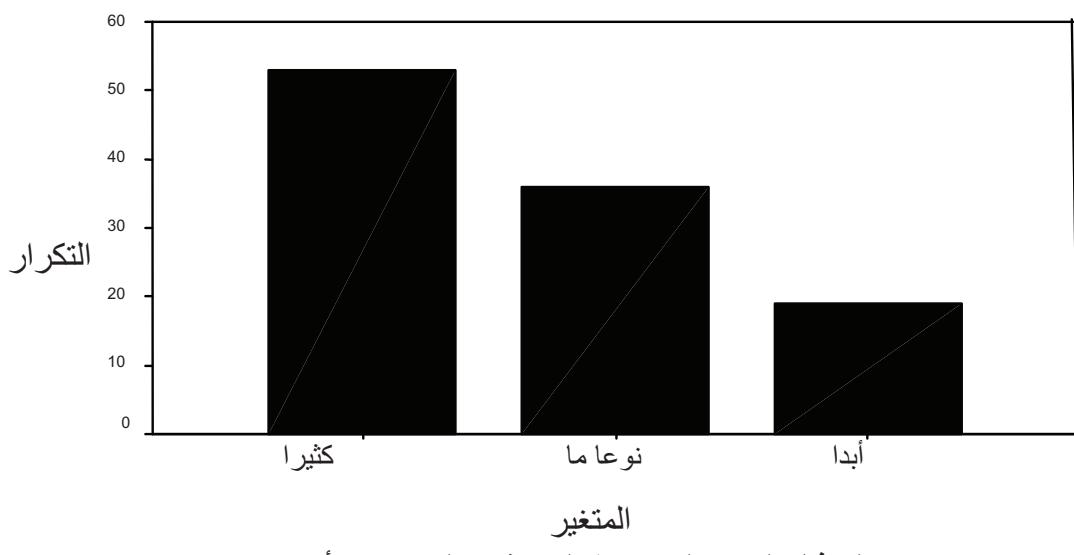
بالإضافة إلى أن العلاقات الجيدة تعني وسطاً مهنياً واضحاً يرتكز على معايير مؤسسة توحّد روابط مهنية جيدة، وبطبيعة الحال فالصحفيون ملزمون بطبيعة الواجب أن يكتسبوا من المؤهلات ما يجعلهم على علاقة جيدة مع المسؤول من جهة، ومع الزملاء في العمل من جهة أخرى لتفادي أية عراقيل تحول دون أدائه لمهمته النبيلة، وتزيد في ثقته بنفسه وتحفذه على العمل.

وشبكة العلاقات يكتسبها الصحفيون من جراء الإحتكاكات اليومية بينهم والتي تتم على مستوى المؤسسات الصحفية التي يستغلون فيها ، أو في نقاط الالقاء الخارجية كالمحاكم والمؤتمرات والأيام الدراسية ، وكذا خلalia الإتصال على مستوى المؤسسات ومكاتب الأحزاب السياسية وغيرها، بالإضافة إلى توسط زملاء ومعارف في زيادة هذه العلاقات في إطار العمل وفي سبيل التعاون من أجل الإرتقاء به.

وقد تبين من خلال تصريحات الصحفيين، أن عدداً كبيراً منهم تربطهم علاقات مهنية وشخصية بصحافيين آخرين في مؤسسات إعلامية حتى من خارج الوطن. ويجب علينا التأكيد على أن هناك علاقات تتميز بالتنافر والعدائية والتوتر أحياناً، وهي تلك التي تجمع بين الصحفة الحكومية والصحف الخاصة من جهة، وتلك التي تصدر باللغة العربية (المعروبة) والأخرى الصادرة بالفرنسية (المفرنسة).

الجدول رقم 05: مساعدة الصحفيين فيما بينهم لتحسين الأداء المهني.

نسبة %	النكرار	تعاون الصحفيين لرفع مستوى المهنة
%49.1	53	كثيراً
%33.3	36	نوعاً ما
%17.6	19	أبداً
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لمساعدة الصحفيين لتحسين الأداء

أكد قرابة نصف عينة الدراسة عدد 53 صحيفياً أي ما يعادل 49.1% أن زملائهم من المؤسسات الأخرى خارج التي يستغلون فيها يساعدونهم كثيراً في تحسين مستواهم المهني، فيما عبر كذلك 36 منهم بنسبة 33.3% بأنهم يتلقون مساعدات نوعية وغير كثيرة، وجاء في ثالث فئة أنهم نفوا تماماً أية مساعدات من زملائهم ممثلي في 19 صحيفياً بنسبة 17.6%.

فمن خلال البيانات المتواجدة في هذا الجدول، نلاحظ أن الأغلبية من العينة تؤسس العلاقات في الميدان، لأن ذلك يثير الحوار والنقاش حول مختلف المواضيع، والإستفادة من المعلومات في إطار السبق الصحفي، فتكوين شبكة معارف وعلاقات ضروريّ وهام في قطاع الصحافة والإعلام. ثم أن كل هذه مؤشرات على النزاهة والمصداقية باعتبارها سر من الأسرار داخل الوسط المهني، ثم العمل بالإجماع على اكمال الموضوع وتناول كافة الجوانب وإعطاء الفرصة لمختلف الأطراف للعمل، وهذا ما يدفع إلى رفع معنوياتهم وتقديم أفضل ما لديهم دون أن يؤثر ذلك على الجانب النفسي، وإن كان العكس فيؤثر ذلك سلباً على الأداء والمهنة بصفة عامة.

كما يجدر الحديث عن أن شبكة العلاقات بين الصحفيين يجعل العمل في جو يسوده الإحترام المتبادل وتبادل الأفكار والخبرات، وهذا ما يدفع الإعلامي إلى التمسك أكثر بمهنته، ودفع الإنسان والتقوّع، كذلك من خلال تجسيد الملاحظة والسؤال واكتساب الخبرة من أصحابها وتجارب الآخرين التي تعد بمثابة قدوة للمبتدئين، والحصول على وجهات نظر مغايرة كذلك.

ثم أن هذه الشبكة تحسن من أداء المهنة باعتبار أن الدعم المعنوي من أهم عوامل نجاح الصحفي ناهيك عن التشاور والتعاون.

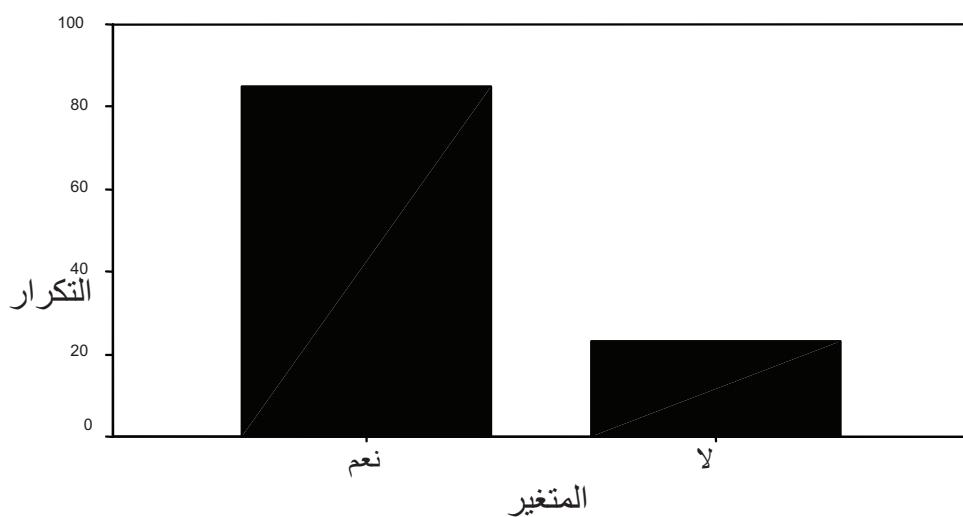
شبكة العلاقات كذلك تكرس حسن الزمالة، وتعدم الحساسيات بين الزملاء، وتبعث على تشجيع الواحد للآخر، خاصةً عند توجيه النقد سواء بالسلب أو الإيجاب حول المقالات مما يساهم في تحديد مواطن الضعف وتجنب الأخطاء مستقبلاً، وبالتالي صقل الكفاءات وتطويرها.

إضافة إلى أن الإتصال بزملاء المهنة بين مؤسسات صحفية أخرى في حال تنسى لهم الحصول على معلومات من مصادر قد لا تربط الصحفي علاقة بهم أو تعذر عليه الإتصال بهم أو أنهم تمكناً من تغطية الحدث ولم يتمكن هو من ذلك.

لكن من ناحية أخرى فاعتماد الصحفيين بعضهم على بعض في التغطية الإخبارية للأحداث واستكمال المعلومات وتبادل الآراء حول المصادر فضلاً عن معرفة الخبر ذاته في حالة تخلف الصحفي عن تغطية المادة الإخبارية، ويمتد هذا التعاون والتبادل بين الصحفيين كثيراً في الوقت الحالي ويؤدي ذلك إلى تطابق كبير في الرؤى ومصادر التغطية والوقائع، يجعل الصحف تنقل صوراً متماثلة، لا تحفز القارئ الإعلامي على الاهتمام والمتابعة والمشاركة.

الجدول رقم 06: إمتلاك الصحفي لقائمة خاصة بمصادر المعلومات.

نسبة %	النكرار	إمتلاك مصادر الأخبار
%78.7	85	نعم
%21.3	23	لا
%100	108	المجموع



التمثيل البياني لإمتلاك الصحفيين لقائمة مصادر الأخبار

عند إستعراضنا بالتفصيل لعينة الدراسة، تبين لنا من خلال البيانات أن الأغلبية الساحقة لعينة البحث ولاتي بلغ عددها 85 أي ما يعادل 78.7% أكدوا امتلاكهم لقائمة

خاصة بهم تخص مصادر المعلومات (les Sources de l'Information)، وبالمقابل نفي ذلك 23 صحفياً بنسبة 21.3% منهم أي عدم امتلاكهم لقائمة خاصة بمصادر الأخبار. ولقد أوضح العديد من الصحفيين قيد الدراسة أن من أهم العوامل لنجاح الصحفي هو كثرة المصادر، وامتلاكه لقائمة خاصة من المصادر التي يستسقى منها الأخبار والمستجدات ويعمل معها بصفة دائمة ومتواصلة، وبالتالي فإن العامل مع المصادر يؤمن تحصيل الخبر الصحفي بصفة يومية.

ولكن من المؤشرات السلبية في هذه البيانات، تزايد نسبة القائلين بأنهم يكررون من استخدام الهاتف للحصول على الأخبار دون الإنتقال لموقع الحدث، تزايد نسبة القائلين بأنهم يعتمدون على مقابلة المصادر شخصياً للحصول على المستجدات، كما أكد نسبة كبيرة منهم بأنهم يعتمدون على زملائهم الصحفيين للحصول على المعلومات وهو ما يؤدي إلى تشابه المحتوى الإخباري في الصحف والظهور في صورة مشابهة، وبعضهم يفبرك الأخبار عن طريق ربط البيانات غير ذات الصلة ببعضها لصنع خبر، وإجزاء بعض الحقائق لتعطي دلالات معينة، وإستنتاج مضامين ومعانٍ من المعلومات قد لا يعني بها من صرح بها، أو تطويق المادة بكل الصور لتلائم ما ينشر في صفحهم، أو اللجوء إلى تجهيل مصدر الخبر، أو تعمد تضخيم بعض الأخبار أو إيقاصها.

ونؤكد هنا على أن مؤشر قناة الإتصال والممثلة في الهاتف أساساً (باعتباره وسيلة إتصال وتوصل)، إحتل المرتبة الأولى في قائمة المصادر الإخبارية التي يستسقى منها الصحفيون الأخبار والمستجدات على غرار المصادر الأولية والثانوية.

على العموم فإنه من الواجب أن تربط الصحفي بمصادرها علاقة وطيدة وقوية، وأن يتفهم شخصياتهم ومداخلها، وأن يكون حريصاً على دوام العلاقة، وأن يكون موضع ثقتها مادامت تتعاون معه وتسهل له الحصول على الأخبار، وأن يتجنب كل ما من شأنه أن يعرضها للخطر أو الضرر أو المسائلة بسب تعاونها معه، ولا يأتي ذلك إلا بالتكلم وعدم الإفصاح عن المصادر التي استسقى منها الأخبار، فمن حق الصحفي أن يتمتع عن ذكر أسماء مصادر أخباره، وهو أيضاً مطالب بحماية مصادره، وعدم نشر أي خبر تطلب إليه عدم نشره، أو تطلب عدم ذكر أسمائهم في الخبر، وأن توحى تفاصيله بما يكشف عن

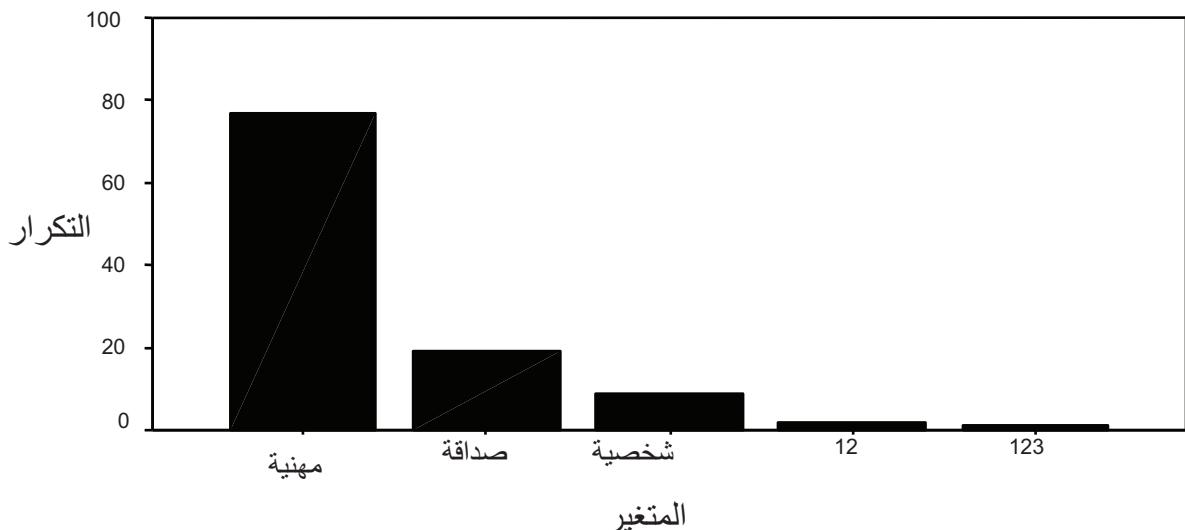
شخصيّتهم، وعلى الصّحفي في هذه الحالة تحمل المسؤولية وعليه أن يكتّم إسم مصدره إذا ما نشر الخبر.

وامتلاك الصّحفيين لشبكة مصادر معلومات يمكنه من أن يحدد لنفسه الدور الذي ينتظره، وهو وظيفة الإخبار والإبلاغ، ويحدد لنفسه نوعية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويحدد كذلك المعايير التي يلتزم بها في عمله، و اختياراته ونشره للمواد الصحفية، وإن وجدت بعض الاختلافات بين الصّحفيين حول القيام ببعض الأدوار وبين رغبة الصحفية في التنظيم العادل للأدوار وفي الدفاع عن بعض أصحاب النفوذ، حول دور الصحفة في تلبية احتياجات أو رغبات الجمهور، وفي طرق إدارة وتنظيم العمل ما بين الإستقلالية والتنظيميّة لدى الصّحفيين.

وتعامل الصّحفيين من ناحية أخرى مع مصادر المعلومات تمكنه هذه الأخيرة من تحصيل الأخبار الجديدة، وتدفعه من جانب آخر إلى الممارسة الصحفية المسؤولة لعمله والكتابة الموضوعية للأحداث، والتأكد على ضرورة توافرها في الكتابة الصحفية، وضرورة المحافظة على سرية المصدر والدقة والصدق والإلتزام، وهي نوعية القيم التي يكتسبها من خلال ممارسته لعمله وتزامنه مع بقية أفراد المهنة، وتأكيد المصادر التي يستسقي منها معلوماته على هذه القيم من ناحية أخرى.

الجدول رقم 07: علاقة الصّحفيين بمصادر الأخبار.

نوع العلاقات مع المصادر	نوع العلاقات مع المصادر	نوع العلاقات مع المصادر
مهنية	%71.8	79
صداقه	%19.09	21
شخصية	%10	10
المجموع	%100	110



التمثيل البياني لعلاقة الصحفيين بمصادر الأخبار

يقدم الجدول وصفاً لمجتمع الدراسة على النحو التالي:

لقد أجاب 79 صحيفياً أي ما يعادل 71.8% من عينة الدراسة أن علاقتهم بمصادر الأخبار هي علاقة مهنية (**Professionnelle**)، في حين أكد 21 منهم ما يعادل نسبة 19.09% فقط أنهم تجمعهم بالمصادر علاقات صداقة (**Amitié**)، أما العلاقات الشخصية فقد احتلت آخر مرتبة بـ: 10 تكرارات مقابل 10% ليكون عدد الإجابات في الأخير 110 قياساً إلى العدد الكلي لعينة البحث وهو 108، علماً أن إجابات بعض المبحوثين أحياناً تتعدى أكثر من إجابة واحدة.

فقد إحتل المؤشر الأول وهو العلاقات المهنية الصدارة وحصة الأسد في قائمة الإجابات، بحيث تبدو العلاقة هنا علاقة تبادل إجتماعي، وهو تبادل يدعم العلاقة، على الرغم من أن الظروف تحتم في بعض الأحيان وجود توترات في العلاقة، التي تستمر بينهما لخدمة الأهداف الخاصة أو المشتركة بينهما، فلدى الطرفين من الأسباب والمبررات للتعامل المشترك والإعتماد المتبادل، تتم بعد حساب دقيق للإحتياجات والإمكانات، وكذلك حساب المكاسب أو الخسارة أو المزايا والعيوب، فالعلاقة هي تعاون لكنها محفوفة بالصراع.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني والذي إحتل نسبة أقل بكثير، فتمثل في علاقة الصداقة، بحيث يتم إنتاج الأخبار هنا اعتماداً على التعاون المتبادل بين الطرفين (الصحفيين والمصدر)، على

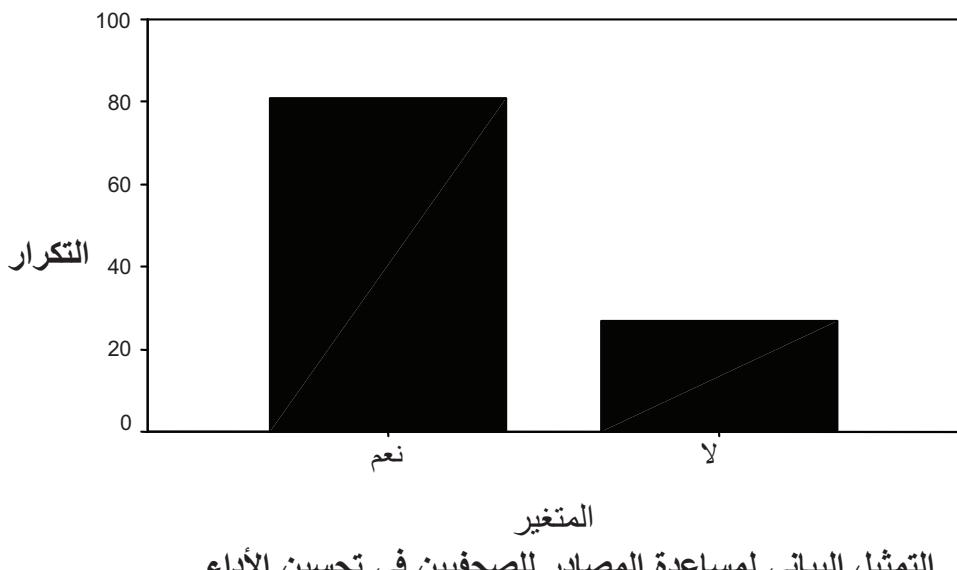
الرغم من اختلاف وتبادر أهدافهما حيث يسعى كل طرف منها لتحقيق أهداف معينة لدى الجمهور المستهدف، من خلال التعاون القائم بينهما، وأحياناً ما يقتسمون بعض الأهداف بينهما مثل تحقيق أعلى درجة من المصداقية لدى الجمهور عن طريق الإعلام والتربية والإذار....الخ، كما أن المصادر تحاول إقناع الجمهور بوجهات نظر معينة، فالمصادر يحتاجون لقنوات إتصالية تتمتع بمصداقية عالية لدى الجمهور، نتيجة لذلك فإنهم يكيفون مادتهم وفقاً لمتطلبات الوسائل الإعلامية وبالمثل فإن الصحفيين لا يمكنهم تأدية مهمتهم في عملية جمع ونشر الأخبار دون أن يكونوا على صلة بالمصادر للحصول على الأخبار، ومن هنا فإن كل طرف يمثل مصدراً ذات قيمة للطرف الآخر.

في حين بلغت العلاقات الشخصية آخر المراتب من إجابات المبحوثين، بحيث أن النصيحة التي يتلقاه الصحفي عند بدء حياته المهنية في الصحافة هي أن يكون على علاقة وثيقة بمصادر أخباره، لأن الصحفي ما هو إلا مجموعة مصادر، فإذا فقد مصادره تجمد مهنياً، وفي نفس الوقت نجد أن الإقتراب الشديد من مصادر الأخبار، ومحاولة إيجاد علاقة وثيقة للحصول على معلومات يفقده قدرًا كبيرًا من الحيدة المطلوبة في الصحفي، وقد يتحول الإقتراب إلى علاقة شخصية تفقد الصحفي مصداقيته في الكتابة، أو النقل عن المصدر وبالتالي فإن علاقة وثيقة وتابعة تمكن الصحفي من المعلومات السريعة المطلوبة، وإنما علاقة استقلال وعداء، تؤدي إلى حرمانه من تحصيل المعلومة في الوقت المناسب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن علاقة الصحفي بالمصدر مهما كانت سوية وفي إطار عملي مؤسس على الكتابة الموضوعية والتحرير الجاد وعدم تزييف الحقائق، ومهما إلتزم الصحفي بهذه المعايير إلا أن التوجّه السياسي للصحفيين يمكن أحياناً أن يتدخل في تشكيلها، فالصحفي الذي يشعر أن واجبه الأول ينحصر في المحافظة على مكاسب الجمهور، يختلف في أساليب عمله عمن يرى أن عمله يرتكز في الوساطة بين الجمهور والسلطات الحاكمة، فبناءً على ما يتصور الصحفي لنفسه من مسؤوليات مهنية وإجتماعية تتعدد أحكام الإختيار والرفض التي توجه عمل الصحفي، وهذا عامل آخر من العوامل التي تواجه الموضوعية في التحرير الإخباري والتي تركز عليها المصادر الإخبارية لدى تعاملها مع الصحفيين.

الجدول رقم 08: مساعدة المصادر الإخبارية للصحفيين في تحسين الأداء.

النسبة %	النكرار	مساهمة المصادر في تحسين المستوى
%75	81	نعم
%25	27	لا
%100	108	المجموع



من خلال إلقاء نظرة متمعنة في نتائج الجدول يتبيّن أنّ الغالبية العظمى من عينة الدراسة والمتمثلة في 81 صحيفياً محل الدراسة أجابوا بالإيجاب، أي أنّ مصادرهم الإخبارية تساعدهم في تحسين أدائهم على مستوى المؤسسات الصحفية وخارجها أي ما يعادل 75%， في مقابل ذلك نفى 27 آخرون بنسبة 25% المتبقية من عينة الدراسة مساهمة المصادر الإخبارية في مساعدة الصحفيين وتحسين أدائهم في هذا المجال.

فكما زادت مصادر المعلومات زادت بدورها الأخبار، وتمكن الصحفيون من إضفاء شفافية أكبر ومصداقية على أعمالهم خاصة في معرفة حقيقة المعلومات من جميع مصادرها ونواحيها، كما أن المصادر تساعد المحرر في توسيع موضوع خبره وإعطائه الحقائق الكاملة، كما أن هناك من المصادر ما يستدعي الصحفيين الذين يتعاملون معها أثناء الندوات الصحفية للتغطية الخبرية وسرعة إعلامه بذلك.

خاصية أخرى من خصائص المصادر الصحفية هي أنها تعطي الصحفيين السبق الصحفي في العديد من المواضيع وتصح لهم المعلومات والمفاهيم الخاطئة، فهي تجعل الصحفيين دائماً في قلب الأحداث وذلك يظهر من خلال المقالات التي ينشرونها في الجرائد، وال الصحفي بذلك يثبت جدارته وجوده على مستوى المؤسسة التي يشغله فيها ويضمن لنفسه عدم تقويت الأخبار.

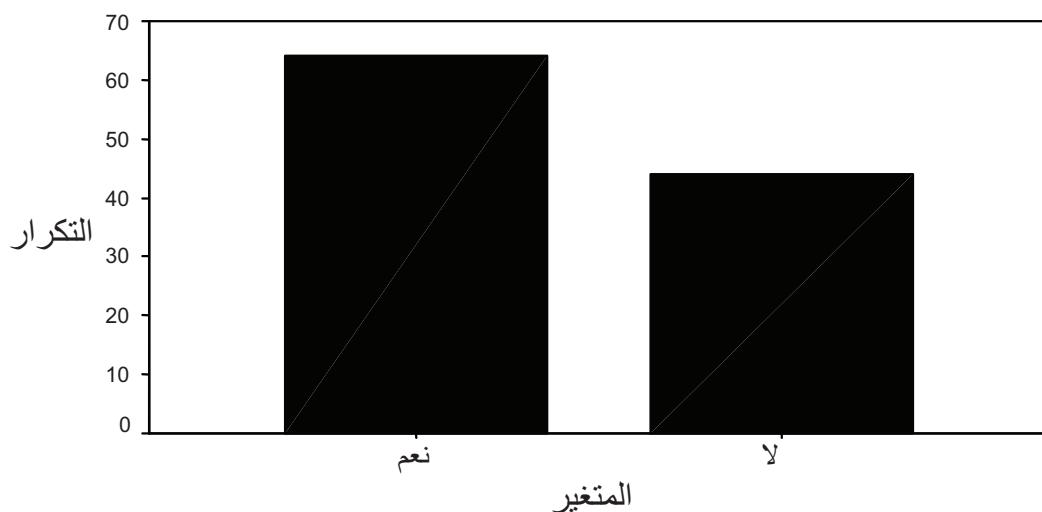
إضافة إلى أن مصدر المعلومة يحرص حسب الصحفيين عينة الدراسة إخراجاً جيداً للمعلومات التي يوردها حتى تؤدي ما يريد، هذه المعلومات التي يستقىها الصحفيون ويتداولونها قبل تداولها في الجرائد أخرى، وتمكنهم من الحصول على أعلى قدر من الدقة والصحة في الخبر، إضافة إلى تثمين علاقات الثقة والمصداقية في شخص الصحفيين وأقلامهم لدى القراء الإعلاميين، وكذا إختزال الوقت في الحصول على المعلومة عن طريق الهاتف (الاتصال) بدل التنقل إلى عين المكان ومواجهة عراقب الإنتظار وتماطل المسؤولين في استقبالهم.

في تحليل آخر لبعض الصحفيين أكدوا أن مصادر الأخبار تساعدهم في تحسين عملهم خاصة في المجال العلمي من الأطباء والمتخصصين وكذا ميدانياً مع المواطن العادل الذي يمكن أن يكون خزاننا حقيقياً للمعلومات، ثم أنها تساهم في الإستفادة من الأخبار في إطار السبق الصحفي **scoop** وتكوين شبكة علاقات هامة وضرورية للإشتغال في قطاع الصحافة.

أما فيما يخص الصحفيين عينة الدراسة الذين أجابوا بالنفي فحددوا عدة أسباب ممكنة تحول دون مساعدة المصادر الإخبارية لهم والإرتقاء بأدائهم، من خلال صعوبة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب في حالات لجوء بعض المسؤولين إلى التهرب والتحفظ والتخوف، لكن في تحليل آخر لمصادر الإخبارية فهي أساسية إلى أبعد الحدود في عمل الصحفي، فلا يمكن للأداء أن يسير أو أن يرتفع أو يتعرّز من دون مصدر، هذا الأخير الذي يعزز الموضوعية في الخبر الصحفي، مقابل الحفاظ على سرية هذه المصادر ولا يجوز الضغط عليه لإفشاءها، فالموضوعية والنزاهة والإبعاد عن الذاتية والتحيز في تحرير الخبر، تساعده الصحفي في تجنب الإنتقادات، وتدافع عن طبيعة ونوعية الإنتاج الصحفي بين نقاده لأن وقت الصحفي قصير ومحدود.

الجدول رقم 09: دور مصادر الأخبار في تقييم أداء الصحفى داخل المؤسسة الإعلامية.

دور المصادر في تقييم الأداء	النكرار	النسبة%
نعم	64	%59.3
لا	44	%40.7
المجموع	108	%100



التمثيل البياني لدور المصادر في تقييم الأداء

إنطلاقاً من إستقراء البيانات الواردة في الجدول، ما يشد إنتباها هو أن أكثر من نصف عينة الدراسة والذين بلغوا 64 صحفيًا ما يعادل 59.3% أجابوا بأن لرزنامة مصادرهم دور قيم في تقييم أدائهم داخل المؤسسات الصحفية التي يشتغلون بها، وعلى غرار ذلك نفّي 44 آخرون يمثلون نسبة 40.7% هذا الدور.

فالصحفيون يتوقعون من المصادر أن يمدوهم بالمادة الإخبارية الخصبة وخلفياتها، والتي يجب أن تكون دقيقة وموضوعية وشاملة ومفسرة..الخ، وأن يشرحوا لهم المواقف ويفسروا لهم الأحداث أولاً بأول وبصورة كاملة ومن مصادرها المباشرة، وأن يسمحوا للتدفق الإعلامي بأن يأخذ اتجاهات متعددة، وأن يساعدوا في اتساع دائرة صنع القرار الإخباري، ومن ثم زيادة مشاركة المواطن في قضايا وطنه، ولكن قد تتدخل عدة عوامل في أداء المصدر لدوره مثل صدور قرارات بعدم التعامل مع الصحفيين أو الإنقاص من

صدقية المعلومات أو إخفائها أو تأخير صدورها...الخ، وضعف شخصية الصحفي وعدم قدرته على إدارة الحوار، ومدى المصداقية التي تتمتع بها الصحافة ومدى احترام المصدر لجريدة الصحف.

كما يعتمد الصحفي على المصدر في استقاء وجلب الأخبار، فإن هذه الأخيرة يمكن أن يستفيد من هذه العلاقة من عدة أوجه منها: إمداد مصادر الأخبار بالمعلومات. فالصحف ليس مجرد قناة نقل وتوصيل المعلومات من الجهة التي يعمل بها إلى صحفته، بل إنه يشارك في صنع الخبر، بفضل شبكة العلاقات التي يقيمها مع مصادره.

إضافة إلى حماية أو مساعدة مصادر الأخبار عن طريق الدفاع عن مصداقيتها وسمعتهم أو الإحتفاظ بإسمهم، أو تمكينهم من نشر أخبار معينة خاصة بهم، أو الإطلاع على المادة قبل نشرها. إضافة إلى تعزيز مركز مصادر الأخبار، فوسائل الإعلام تمنح بعض الأشخاص مراتب متميزة عن طريق زيادة الإهتمام والإحترام لهم وإستقاء الأخبار منهم، بل وتعمل على تعزيز سلطاتهم بالإعتراف بشرعية أوضاعهم كمصادر إخبارية بارزة.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن مسؤولية الصحفي هنا إزاء نوعية الأخبار وأهميتها تتطلب إرجاع المعلومات الخاصة بحدث معين إلى مصدره الأصلي بصورة مباشرة لأن ذلك هو السبيل الصحيح لمصداقية الخبر، كما أنه يعفي الصحفي من مسؤولية الأخبار الخطيرة التي قد تثير بعض المشكلات، كما يجب أن يتثبت مما يقدمه من أنباء، وأن يفرق بين المصادر الأمنية والمصادر المضللة، مع البحث الدائم عن أصول الأخبار وجوانبها.

أما من جهة المصدر فإن القيود البيروقراطية تحجب عن الصحفي الأخبار الكاملة والواضحة والمهمة والمفيدة في نفس الوقت، أي تحجب الأخبار الصادقة وهو ما يؤثر في الأخير على الصورة التي يظهر بها الخبر، وعلى مساهمته في تنمية المجتمع، أما بالنسبة لما يدللي به المصدر من تصريحات علنية للنشر، فإن تقرير نشرها أو عدم نشرها يعود إلى رئيس التحرير، ولكنه فيما لو تقرر نشرها فينبع الإلتزام بما جاء فيها من معلومات أو آراء، دون حذف قد يخل بالمعنى، أو يعرض تصريحات المصدر للتأويل أو التفسير الخاطئ، مع مراعاة الدقة عند التلخيص أو الإختصار، ضماناً للمحافظة على المعاني والمعلومات الرئيسية في التصريحات، وهذا هو هدف المصادر الإخبارية، فأداء الصحفي

يتحدد من خلال مراعاة هذه الأمور في التحرير الصحفي والتي تؤكد عليها المصادر الإخبارية بالحاج.

١١. التحليل الكيفي (الجداول المركبة):

تمهيد:

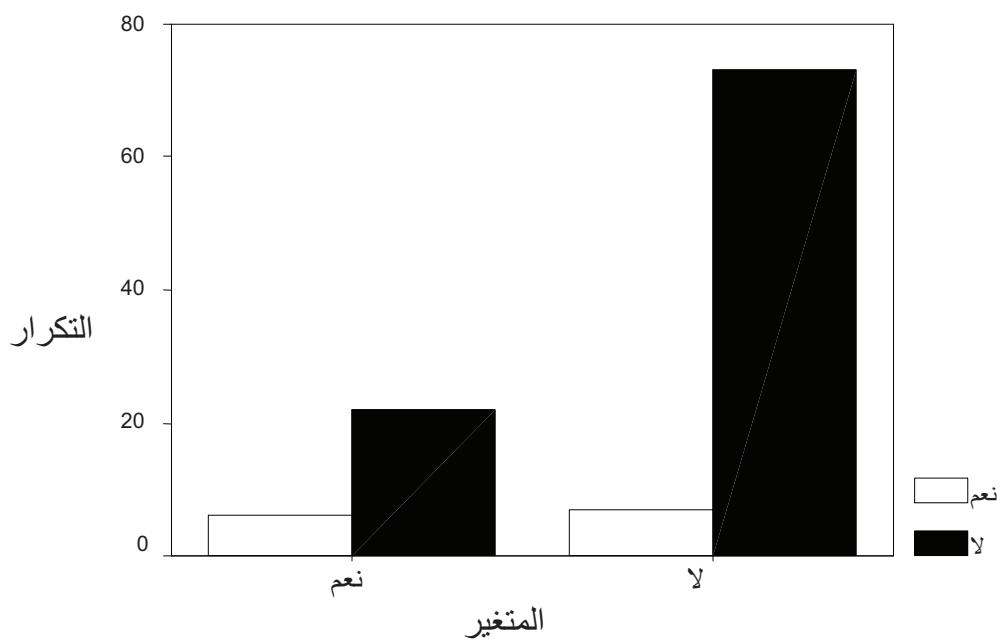
لقد خصصنا هذا الباب للجدوال المركبة (التحليل الكيفي) فيما يتعلق بالمحاور الأربع التي تتضمنها إستمارة الإستبيان عدا محور البيانات الشخصية الذي لا يدخل في هذا النطاق ، حيث اعتمدنا منهجه إستراتيجية في تركيب الجداول بحيث ربطة سؤالين ببعضهما البعض من كل محور إنطلاقاً من كونهما يقتربان من الجانب المفاهيمي ، وكررنا العملية ثلاثة مرات في نفس المحور (إختيار ثلاثة أسئلة وربط كل واحد بالآخر في جدول مركب موحد) لتصبح لدينا ثلاثة جداول مركبة في كل محور ، بمجموع إثنتا عشر جدولًا مركباً ككل.

وبعد حساب التكرارات والنسب المئوية، قمنا بتفريغ البيانات الواردة في كل جدول وتحليلها إستناداً إلى الطريقة التحليلية الثلاثية التي اعتمدناها في الجداول البسيطة: **تحليل الباحث، تحليل العينة والتحليل النظري**، مع المقارنة بين الملاحظات والنتائج وإبراز نقاط الاختلاف بينها، وجاء كل جدول أيضاً مدعماً بتمثيل بياني أو ما يسمى بجدول الأعمدة البيانية.

المحور الأول: الوضع الاجتماعي ودوره في الاهتمام بمهمة الصحافة.

الرابط بين السؤالين الأول والرابع:

المجموع		لا		نعم		حرص المؤسسة على توفير السكن الرضا عن العمل الصحفى
%	ت	%	ت	%	ت	
%25.92	28	%20.37	22	%5.55	6	نعم
%74.07	80	%67.50	73	%6.48	7	لا
%100		%87.96		%12.03		المجموع



التمثيل البياني لعلاقة حرص المؤسسة على توفير السكن ورضا الصحفيين عن العمل الصحفى

عند إستعراضنا بالتفصيل لعينة الدراسة، تبين من خلال الجدول المركب أن 6 صحفيين من مجموع عينة الدراسة يمثلون 5.55% الذين صادقوا بأن المؤسسات الصحفية التي ينتمون إليها تحرص على توفير السكنات لهم راضون تمام الرضا عن العمل لصحفي، فيما نفى 7 منهم أي بنسبة 6.48% رضاهما عن العمل في هاته المؤسسات بمجموع بلغ 13 صحفيًا أي ما يعادل 12.03%. بالنسبة لعينة الدراسة الذين أكدوا عدم حرص المؤسسات الصحفية التي يعملون بها على توفير السكنات الائقة، فنذكر هنا 22 يمثلون نسبة 20.37% عبروا عن رضاهما عن العمل أو المهنة، و 73 (67.59%) وهي الأغلبية عن عدم الرضا، بمجموع يعادل 95 مبحوثاً بنسبة 87.97% وبالتالي فيبلغ عدد الراضين عن مهنة الصحافة 28 صحفيًا يمثلون 25.92% مقابل 80 غير راضين تماماً (74.07%) بمجموع عام بلغ 108 تكراراً وهو عدد عينة الدراسة كل (100%).

هنا تبرز المفارقة بصورة واضحة بين رضا الصحفيين عن مهنة الصحافة وانعدامها، حيث عبر 80 صحفيًّا يمثلون الأغلبية الساحقة من العينة قيد الدراسة عن عدم رضاهما مقابل 28 فقد أكدوا العكس، ونفس المعادلة بالنسبة لـ 95 مبحوثًا أكدوا عدم حرص المؤسسات التي يستغلون فيها على توفير السكنات وهي الأغلبية الساحقة في مقابل 13 فقط الذين أكدوا العكس.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ بوضوح أن الرضا الوظيفي يوضح التوجه الفعلي للأفراد اتجاه عملهم ويمثل نوعاً من المكافأة لتقييم مدى ملاءمة العمل لهما، ويكشف عن دور العمل في توفير الذات، وصورة المرء عن ذاته. ويتفاوت سعي الأفراد للحصول على الرضا الوظيفي فبعضهم يجده في شكل آخر من العمل داخل المؤسسة، والبعض الآخر يراه في مكافأة ذاتية أو خارجية أو كلاهما، والرضا الوظيفي مقوم مهمٌ في فهم عمل الصحفية، والتي تعتمد على الأفراد أساساً في تقرير الجدار الإخبارية للمواد الصحفية كما يمثل أهمية خاصة لدى الصحفيين.

ونشير هنا إلى وجود علاقة بين حوزة وامتلاك الصحفيين لسكنات خاصة وحرص المؤسسات على توفيرها لهم، وبين الرضا الوظيفي عن الدخل أو المرتب الشهري وبالتالي

الرضا عن المهمة ككل، وأن الصحفيين الذين يملكون مسكنًا أكثر رضا وظيفيًّا، وأن ثمة علاقة بين الرّضا عن الدّخل والرّضا الوظيفي.

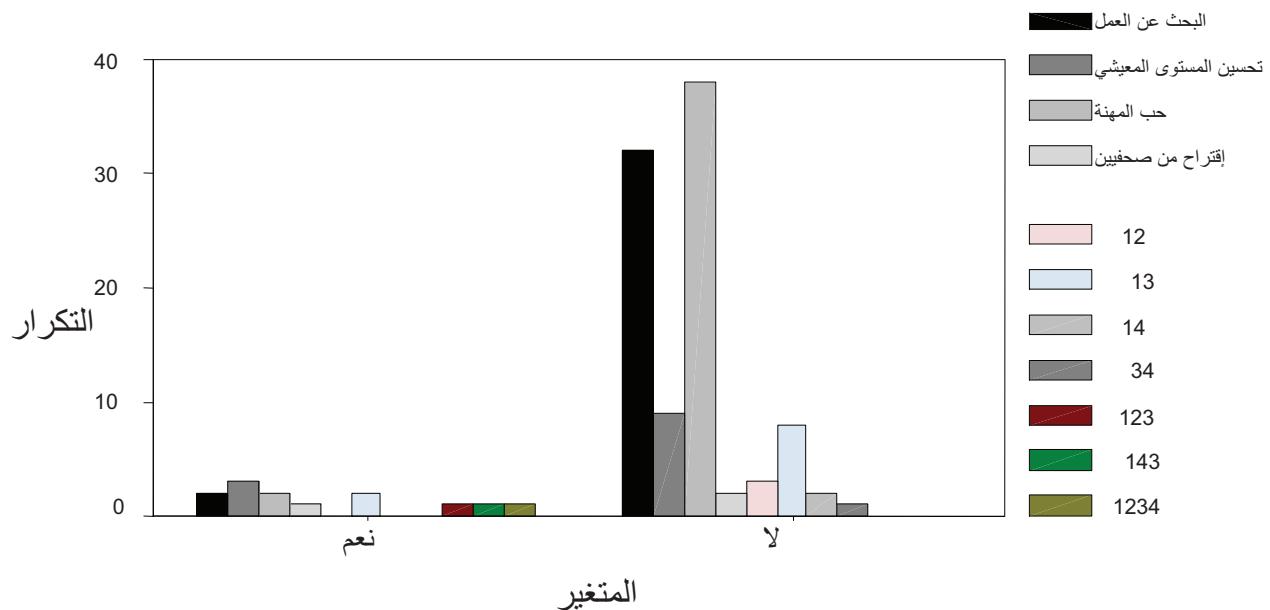
وتؤثّر عوامل عديدة على رضا الصحفيين عن وظيفتهم منها العوامل الفردية والتّنظيمية، والعوامل الإدارية والتّنظيم في العمل، وأهم مؤشر للّتعرّض على هذا الرّضا هو مدى احترامهم لـ صحيفتهم، وجود رد فعل إيجابي من قبل الرؤساء على أعمالهم، وتصوّر الصحفيين عن مدى نجاحهم في تقديم مادة جيدة، وممارسة عملهم في بيئة ببر وقراطية.

ولكن كل هذه العوامل التي تعبّر عن الرّضا الوظيفي، لا يمكن أن تتحقّق دون استقرار، وهذا الاستقرار الذي نلمح له يتجلّى في جانبيّن مهمّين، الاستقرار من ناحية المسكن أو المنزل، والإستقرار المادي، فالصحفي الذي لا يمتلك مسكنًا خاصًا فهو غير مستقر وبالتالي فهذا ينعكس سلباً على عمله داخل الصحفية، وكذلك من لا يتقاضى مرتبًا محترماً فهذا مؤشر ودلالة على اللاستقرار المادي وهو محفز على الارضا الوظيفي بدوره. فعدم ملكية السكن وعدم كفاية المرتب يدفعان بالصحفيين إلى البحث عن موارد أخرى للدخل يأتي على حساب جودة أداء العمل الصحفي، وهي قضية يعاني منها معظم الصحفيون في وهران، وهذا النقص الكبير أكدته إجابات وتصريحات القيادات الصحفية التي شملتها العمل الميداني حيث جاء مشكل السكن والعائد المادي على رأس قائمة الضغوط التي يعانون منها، فالأغلبية الساحقة التي أكدت عدم حرص هاته المؤسسات على توفير المساكن برهنت على ذلك بأنها تعاني غلاء الإيجار وحرمانها الامتناهي من الحصول على سكّنات وظيفية على الأقل، وأبعد ذلك سلبية جداً بالنسبة للأداء المهني، إضافةً إلى ذلك أن العائد المادي لا تكفي متطلبات الحياة اليومية ولا تساوي الجهد المبذول في إتمام العمل الصحفي وحتى أنها لا تتساوّى مع رواتب الوظائف الأخرى. فإذاً إجاباتهم تشير إلى تأثير ضعف مراتب الصحفيين وعدم وفائتها باحتياجاتهم الأساسية، وتراجع درجة رضاهن عن سياسة مؤسساتهم التي لا تحرص على توفير السكّنات اللائقة لهم، وهو ما ينعكس على درجة رفعهم في مستوى المهنة وإعطائهم لأعلى مستويات في العمل.

الربط بين السؤالين الرابع والحادي عشر:

المجموع		اقتراح من الصحفيين		حب الصحفيين للمهنة		تحسين المستوى المعيشي		البحث عن منصب عمل		أسباب التحاق الصحفيين بالمهنة
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%14.84	19	%2.34	3	%4.68	6	%3.12	4	%4.68	6	نعم
%85.15	109	%3.90	5	%36.71	47	%9.37	12	%35.5	45	لا
%100	128	%6.25	8	%41.40	53	%12.5	16	%39.84	51	المجموع

ملاحظة: السؤال عن أسباب التحاق الصحفيين بمهنة الصحافة يحمل أكثر من إجابة ، ومجموع التكرارات الكلي بلغ 128 قياسا إلى عدد عينة البحث الأصلية 108.



التمثيل البياني لعلاقة أسباب التحاق الصحفيين بالمهنة وحرص المؤسسة على توفير السكن

إنطلاقاً من إستقراء البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن 6 صحفيين أي ما يعادل 4.68 % من أرجعوا البحث عن منصب عمل سبباً للإنتحاق بمهنة الصحافة، أكدوا حرص المؤسسات التي يشتغلون بها على توفير السكّنات لهم في حين نفت الغالبية منهم المتمثلة في 45 يمثلون 35.15 % من عينة البحث ذلك بمجموع قدره 51 إجابة، نلاحظ في المقابل 4 صحفيين إلتحقوا بالمهنة لتحسين مستوى المعيشة وهو عدد قليل أجابوا بأن إدارة مؤسساتهم حرّيصة على حصولهم على سكّنات بنسبة 3.12 % ، مقابل 12 آخرون نفوا ذلك يمثلون 9.37%， وتحدث 6 صحفيون يمثلون 4.68% عن حبهم لمهنة الصحافة كعامل لإلتحاقهم بالمهنة وأنهم يلحظون حرص المؤسسة على توفير السكن مقابل الأغلبية الساحقة منهم والمقدرة بـ: 47 يمثلون 36.75% نفوا ذلك قطعاً، أما بخصوص الصحفيين الثلاثة المتبقين فأشاروا إلى أن انضمامهم للعمل في الصحافة كان باقتراح من صحفيين زملائهم يرون في المؤسسة نيةً حسنةً في توفير سكّناتٍ لهم مقابل 5 آخرين نفوا ذلك أيضاً يمثلون نسبة 6.25% من مجمل العينة المدروسة.

الملحوظة الجوهرية لهذا الجدول المركب هي أن أغلبية المبحوثين عينة الدراسة الذين أفصحوا عن حبهم لمهنة الصحافة كسبب للعمل فيه، لم يلاحظوا حرص المؤسسات الصحفية التي يشتغلون بها على توفير السكّنات لهم بهدف الإستقرار.

فالإستقرار الوظيفي الذي يمكن أن يعيشه الصحفي إنطلاقاً من كونه يمتلك مسكناً يأويه توفره له هاته المؤسسة، أو على الأقل تعلم على ذلك، ثم توفير الراتب المحترم، يمكن أن يوجه أنظار الصحفيين إلى هاته المهنة والعمل بها، خاصة وأن أسباب الإنتحاق بها من طرف الصحفيين هي حبهم للمهنة والإستقرار الوظيفي (المسكن، الراتب) هما كفيلان بذلك. وإن لم تتوفر هذه الشروط فسوف يحدث تبديل للوظيفة وهذا ما هو موجود على الساحة الإعلامية، فمعدلات الإنقال من مؤسسة إلى أخرى عالية جداً في الوقت الحالي، والعاملون بالصحافة عامةً غير راضين عن المهنة، وبالتالي يتولد مشكل إنعدام الإحترافية في العمل المهني، بمعنى أنها لا تشكل المصدر الأساسي الذي يعيشون منه.

هذا فيما يتعلق بإجابات المبحوثين المنفردة، ونلاحظ من خلال إستطلاعها أن هناك من العينة المدروسة من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وهذا ما يفسره بلوغ عدد التكرارات

128 قياساً إلى عددهم الكلي . فأغلبية الصحفيين هنا أكدوا على أن البحث عن منصب عمل وفي نفس الوقت محاولة تحسين المستوى المعيشي هما الدافعان الأساسيان وراء الإلتحاق بمهنة الصحافة وكانت هذه إجابة الأغلبية. في المستوى الثاني برأ بعضهم إمتهان الصحافة لأجل مؤشرِ البحث عن منصب العمل وحبهم لمهنة الصحافة. بدرجة أقلّ البحث عن منصب العمل وإقتراحهم في المهنة من طرف صحفيين. وعلل بعض الصحفيين أسباب الإلتحاق بالمهنة بحبهم للمهنة النبيلة وكذا إقتراحهم من طرف الزملاء للعمل في هذا الميدان. ومنهم من أجاب حتى بأكثر من إجابتين أو بالإجابات كلها ، أي أن كل المتغيرات كانت كأسباب لـالإلتحاق الصحفيين بمهنة الصحافة لكن بنسب أقل .

وفي قراءات أخرى في هذا الباب، أسفرت بعض المقابلات مع عينة من الصحفيين بأن العمل بقطاع الصحافة لابد أن يتأسس على توفير الراتب الجيد كأول شرط والإستقرار المهني وخلو العمل من المشاكل كشرط ثانٍ ، لأن حب الصحفيين لمهنتهم يموت لما يكون المقابل قليلاً وغير محترم، وهذا الأخير بطبيعة الحال لا يسمح لهم بتحسين مستواهم المعيشي، ثم أن هناك من العاملين في هذا القطاع من يشتغلون في أعمال أخرى، والإتحاقهم بالعمل الصحفي كان لأجل تحسين الراتب وتتعدد الأسباب في هذا الشأن.

ويُوضح من خلال المقابلات الميدانية مع الصحفيين من عينة الدراسة أن النقابة جاءت في مقدمة المشاغل التي رأوا أنها ليس لها دور أو تأثير على أعمالهم، فهم غير راضون تماماً عن الدور الذي تقوم به نقابة الصحفيين في حماية العمل الصحفي والدفاع عن قضايا الصحافة المختلفة والتي من بنودها ضمان الإستقرار الوظيفي وحل مشكلات السكن.

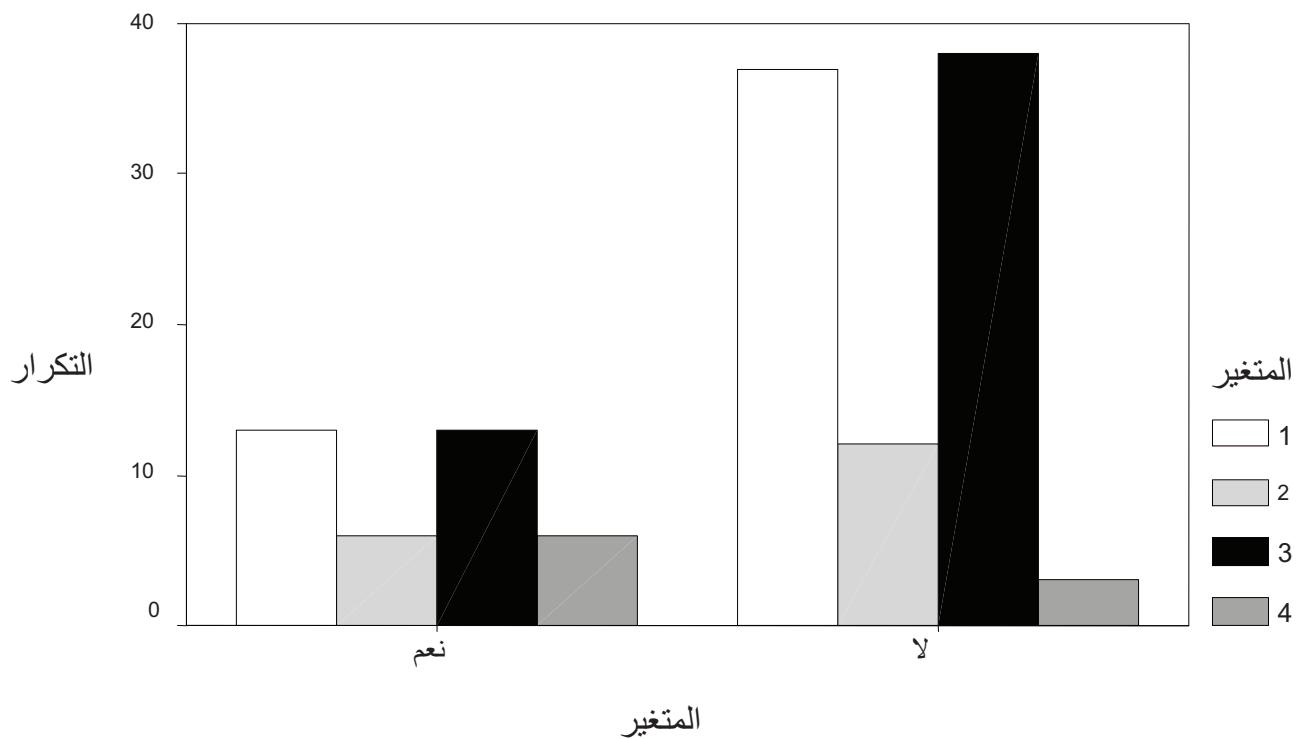
فهي حسبهم نقابة ضعيفة جداً بلا إمكانيات، ولا تؤسس علاقات تواصل وحوار مع الصحفيين، فدورها غائب تماماً، وعلى الرغم من أن قانون النقابة يعطي لها سلطات لا بأس بها في تسوية المنازعات ومعالجة مشكلات العاملين بها إلا أنها لا توفر الآليات اللازمة لتطبيقه، وعلى الرغم من ذلك، فاستمرار بقائها مازال يمثل أهمية خاصة لدى الصحفيين، وما زالت تمثل لهم ضمنياً الملجأ الأخير ضد التعسف الإداري الذي يمكن أن يواجهوه في الجرائد التي يعملون بها.

الرابط بين السؤالين الأول والحادي عشر:

المجموع		اقتراح من الصحفيين		حب الصحفيين للمهنة		لتحسين المستوى المعيشي		البحث عن منصب عمل		أسباب التحاق الصحفيين بالمهنة
النسبة	النكرار	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
%29.11	37	%4.72	6	%9.44	13	%4.72	6	%10.23	13	رضا الصحفيين عن الدخل مقابل العمل
%71.09	90	%2.36	3	%29.92	38	%9.44	12	%29.13	37	نعم
%100	127	%7.08	9	%39.36	50	%14.16	18	%39.36	50	لا
										المجموع

ملاحظة: السؤال عن أسباب إلتحاق الصحفيين بالمهنة يحتمل أكثر من إجابة. لذلك فعدد

الكلية التكرارات بلغ 127 قياسا إلى عدد عينة البحث الأصلية 108.



التمثيل البياني لعلاقة أسباب إلتحاق الصحفيين بالمهنة ورضا الصحفيين عن الدخل

نلاحظ من خلال قراءتنا للمعطيات الواردة في الجدول أن 13 صحفيًا بنسبة 10.32% من كان البحث عن العمل سبباً لـالتحاقهم بمهنة الصحافة أجابوا بتأكيدهم على رضاهم عن الدخل الذي يتقاضونه مقابل 37 آخرون أي ما يعادل 29.13% من نفس الفئة الذين نفوا ذلك، في نفس الوقت أكد عدد ضئيل قدر بـ6 صحفيين ممن اعتبروا إلتحاقهم بالصحافة لأجل تحسين المستوى المعيشي أنهم راضون على المرتب الذي يتقاضونه بنسبة 4.72% ونفى ذلك 12 من نفس الفئة يمثلون 9.44%. وفي إجابة 12 آخرون من نفس العينة المدروسة ذكروا حبهم لمهنة الصحافة سبباً لتولّيهم هذا العمل أي ما يعادل 9.44% عبروا عن رضاهم بأجورهم مقابل 38 وهو عدد كبير من نفس الفئة أكدوا العكس بنسبة 29.92%，وفي آخر فئة مدرستة أجاب 6 صحفيين أي ما يعادل 4.72% أنهم يشتغلون بهذا القطاع انطلاقاً من إقتراح بعض الصحفيين وأنهم راضون عن الدخل، و3 من نفس الفئة نفوا ذلك بنسبة 2.36%.

ونلاحظ من خلال استقراء وتحليل هذه البيانات أن متغيري البحث عن منصب عمل وحب مهنة الإعلام إحتلا الصدارة وحصة الأسد كسبعين إلتحاق قرابة نصف عينة الدراسة لهذه المهنة، وفي نسب ضئيلة جداً بذائل تحسين المستوى وإقتراح الصحفيين.

وتتجدر الإشارة هنا إلى أن عديد الدراسات اتجهت إلى الإهتمام ببحث القائمين بالإتصال الجماهيري وعن الأسباب والداعي التي جعلتهم يختارون الصحافة كمهنة، والوقوف على أساليب العمل بالمؤسسات الإعلامية، وظروف إنتاج المادة، والظروف والعوامل التي تؤثر في انتقاء وتفسير الصحفيين بهذه المؤسسات لمضمدين أخبارهم التي يحررونها، حيث أصبح واضحاً أن الوقوف على هذه الأمور لا يقل أهمية عن تحليل مضمون الرسائل الإعلامية عند محاولة بحث تأثيرها على الجمهور.

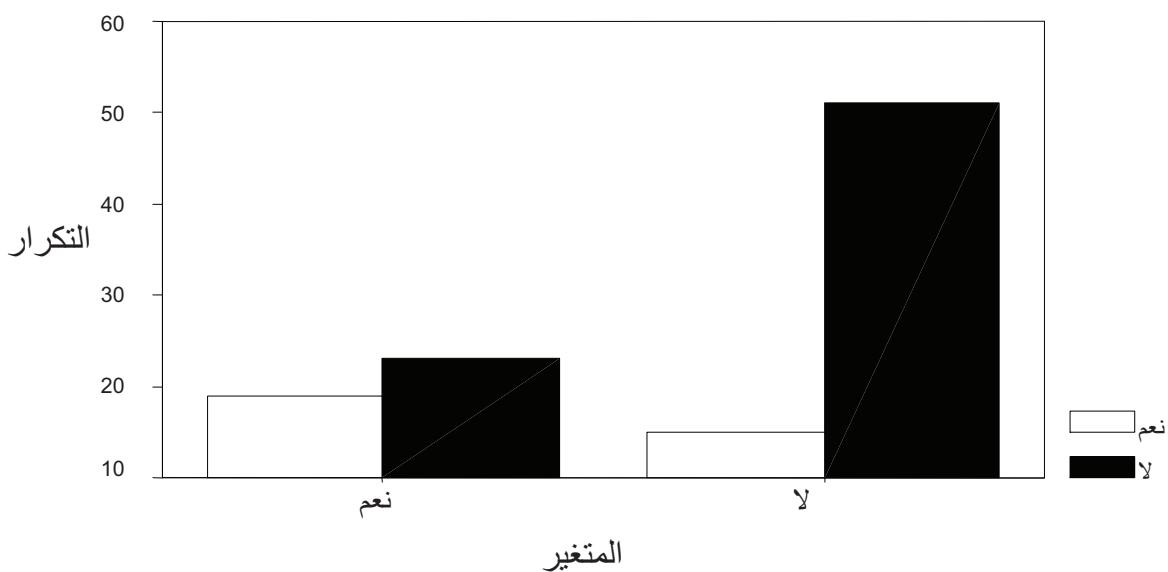
وتبيّن لنا من خلال الجدول أن عدداً كبيراً من الصحفيين الذين التحقوا بمهنة الصحافة بحثاً عن منصب شغل وسعياً وراء الاستقرار، ولم يجدوا ذلك خاصة وأنهم غير راضين عن الدخل الذي يتقاضونه مقابل الجهد الذي يبذلونه، حتى مع الزيادة التي عرفها مؤخراً هذا القطاع وإعتماد شبكة الأجور الجديدة، وعدد كبير منهم كذلك خاصة الذين يشتغلون في الصحافة بدافع حب المهنة، غير راضين عن الدخل الذي يتحصلون عليه، بل وأن الأغلبية

الساحقة من عينة الدراسة الذين يشتغلون بهاته الصحف، لا تكفيهم مرتباتهم، مما يدفعهم إلى العمل خارج نطاق المؤسسة الأصلية، سواء في مؤسسات صحفية أخرى وفق المقال مقابل مرتب يتم التفاهم عليه مع رئيس التحرير وهو عمل غير قانوني طبعاً، وإشغال الصحفي في هذه الحال يكون خفيةً، وإنما توظيفه في قطاع آخر خارج تماماً عن قطاع الصحافة والإعلام، وهذا بطبيعة الحال له خلفياته السلبية.

المحور الثاني: تكوين الصحفيين في الإعلام وتفاعلهم داخل الوسط المهني

الرابط بين السؤالين الثاني والخامس:

المجموع		لا		نعم		إمكانية تخصص الصحفيين في الإعلام يتطلب المؤهل المتخصص
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%38.88	42	%21.29	23	%17.59	19	نعم
%61.10	66	%47.22	51	%13.88	15	لا
%100	108	%68.51	74	%31.47	34	المجموع



التمثيل البياني لعلاقة ضرورة المؤهل المتخصص و جدلية وجود صحفيين متخصصين

يقدم الجدول وصفاً لمجتمع الدراسة على النحو التالي:

أجاب 19 صحفياً ممن يحملون دبلوماً في الإعلام بنسبة 17.59% أن العمل في قطاع الصحافة يتطلب بالضرورة مؤهلاً جامعياً متخصصاً في حين نفى ذلك 15 من نفس الفئة يمثلون نسبة 13.88%، في مقابل ذلك عبر 23 من نفس عينة الدراسة ممن لا يحملون دبلوماً إعلامياً متخصصاً أن العمل في الصحافة يتطلب تخصصاً في هذا القطاع يمثلون 21.29%， على غرار عدد كبير من الصحفيين بلغ 51 بنسبة 47.22% نفى ذلك ليصل العدد الإجمالي إلى 74 أي ما يعادل 68.74%， فعدد الصحفيين الذين يشتغلون في قطاع الصحافة المكتوبة بوهران في العناوين العشرين التي تم العمل معها، والذين هم من خريجي معاهد الإعلام والاتصال والذين لقوا من مهارات وفنين التحرير والكتابة الصحفية، عددهم قليلٌ مقارنةً بحاملي دبلوماتٍ من تخصصات أخرى، وهو ما أكدته نتائج الدراسة، وأكد أيضاً غالبية المشغلين في قطاع الصحافة بعاصمة الغرب أن التخصص في الإعلام لم يعد في نظر المسؤولين على توظيف الصحفيين الجدد مؤشراً لقبولهم، والعمل في الصحافة لا يتطلب بالضرورة متخصصين، بل المطلوب هو صحفيون ذوو خبرة عالية وتجربة في الميدان، فنوعية التكوين لم تعد شرطاً، وسعى الملتحقين الجدد إلى إبراز قدراتهم وطاقاتهم لم يعد مهماً كذلك، بل أكثر من ذلك الصحفيون ذوو الخبرة والتجربة لأنهم متمكنون بداعع عملهم الطويل في الميدان بين فنون التحرير والكتابة الصحفية، ولهم من المصادر الإخبارية ما يجعلهم يتعاملون مع الأخبار والمستجدات بصفة يومية، كما أنهم قادرون على التعامل مع مختلف الضغوط التي يعاني منها الصحفيون سواءً من داخل المؤسسات الصحفية التي يشتغلون منها أو خارجها، وكذا مع المشاكل التي يمكن أن يسفر عنها العمل الصحفي بصفة عامة.

إضافةً إلى كون الصحفيّ الخبرير لدى أداء مهنته داخل الجريدة التي ينتمي إليها يأخذ بعين الاعتبار إهتمامات القراء على ما تقدمه الجريدة، إذ يُعتبر العامل الأول لضمان إستمراريتها في السوق ولأنه من غير الممكن أن يقف الصحفي في وجه تلبية حاجيات الجمهور من المعلومات.

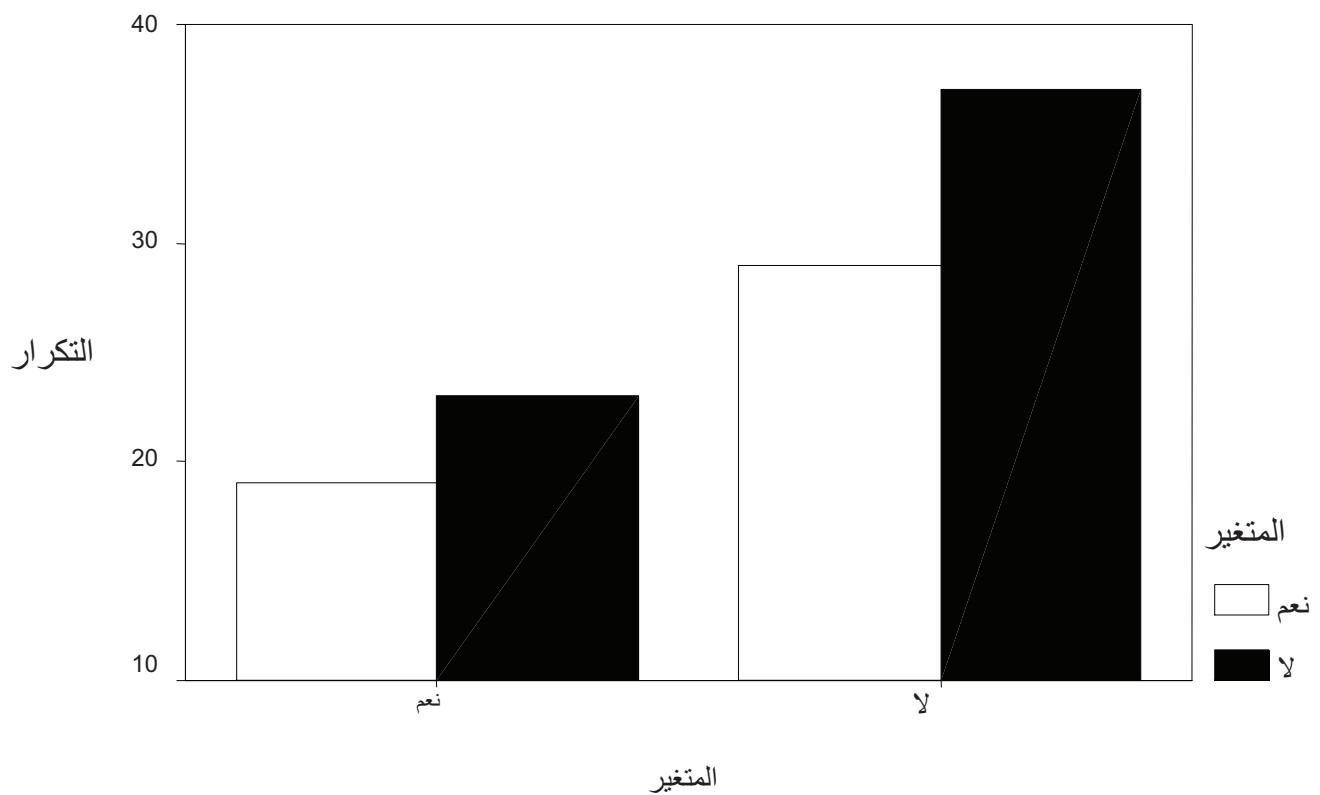
ثم إن الصحفيين الذين يملكون الخبرة، يستطيعون التعامل مع مختلف الضغوط دون أن يُنقص ذلك من عزيمتهم، أو من مردودية عملهم سواءً أكانت ضغوط الوقت لأنهم مصبوطين بعامل الوقت أثناء تأديتهم لمهامهم، وسواءً مع تعاملهم مع الضغوط النفسية والعصبية، المنافسة مع باقي الصحف والصحفين، وتعاملهم مع مصادر الأخبار وأمتلاكهم لرزنامة خاصة بهم، وتعاملهم الإيجابي مع المصادر الحكومية، وضغط أصحاب المصالح والأحزاب السياسية، وتعاملهم مع الضغوط من داخل المؤسسة نفسها. فالصحفي الجديد حتى وإن كان متخصصاً يتذرع عليه التعامل مع كلّ هذه الضغوط.

ولابد أن نشير هنا إلى أن تخرج الصحفيين من معاهد الصحافة وحوزتهم على دبلومات متخصصة في الإعلام والإتصال كان لوقت ليس بعيد يشكل هاجساً ومشكلًا كبيراً بالنسبة للصحفين غير المتخصصين، وخاصة عند دخولهم للعمل في المؤسسة الصحفية لأول وهلة ، أما الآن فقد تغيرت هذه المعايير - وهذا حسب ما صرّح به العديد من الصحفيون إنطلاقاً من مقابلات أجربناها معهم- بل وتغيرت تماماً معايير الحكم على التخصص، بحيث أصبح الصحفي المتخصص في نظر المسؤول في المؤسسة الصحفية هو من يملك الخبرة والأقدمية في هذا المجال، وهو من يستطيع أن يقوم بالتحفظات الخبرية بسهولةٍ دون أن يخلق مشاكلاً لشخصه ومؤسساته، وهو من يملك قائمة خاصة بمصادر الأخبار، وكذا من يستطيع التعامل مع الأخبار الأمنية والحكومية، وهو من لا يعمل خارج الخط التحريري للجريدة أي سياساتها التحريرية ، وهو من يستطيع أن يقوم بالسبق الصحفي وينال الجزء من جراء ذلك ، وهو الصحفي المحترف بإختصار.

أما الصحفي المتخصص في الصحافة وخاصة المبتدئ ، فلا يزال في نظر أقرانه العاملين معه قيد الترخيص، ولم يتمكن بعد من أبجديات العمل الصحفي المتمرس والممارسة الصحفية الميدانية ، ولا يستطيع التعامل مع مشكلات العمل الصحفي، ولا يملك قائمةً خاصةً بمصادر الأخبار. وحقيقةً أن العمل في قطاع الصحافة من المفترض أن يكون صاحبه متخصصاً في الإعلام والأرقام المبينة في الجدول أعلاه تؤكد ذلك، بل وأصبحت شرطاً من شروط توظيف الصحفيين الجدد للعمل في المؤسسات الصحفية على إختلافها، لكن وفي نفس الوقت التخصص لم يصبح هاجساً ولا يشكل مشكلة بالنسبة للصحفين الذين يحملون دبلومات في تخصصات أخرى.

الرابط بين السؤالين الثاني والسادس:

المجموع		لا		نعم		عدم التخصص يشكل هاجساً للصحفي العمل الصحفي يتطلب مؤهلاً جامعياً
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%38.88	42	%21.29	23	%17.59	19	نعم
%61.11	66	%34.25	37	%26.85	29	لا
%100	108	%55.55	60	%44.44	48	المجموع



التمثيل البياني لهاجس عدم التخصص في الصحافة وحوزة المؤهل الجامعي.

تشير البيانات الواردة في الجدول أن 19 صحفيًا يمثلون نسبة 17.59% من عينة الدراسة ممن يشكّل لهم عدم التخصص في الإعلام هاجساً أقرّوا بأن العمل في الصحافة يتطلّب حقيقةً مؤهلاً جامعياً متخصصاً، فيما نفى ذلك 29 مبحوثاً من نفس الفئة أي ما يعادل 26.85% ، ليبلغ مجموع هذه الفئة 48 مبحوثاً يمثلون 44.44% من النسبة الكلية للدراسة. في مقابل ذلك ذكر 23 آخرون من الذين لا يشكّل لهم عدم التخصص مشكلاً أو عائقاً أن العمل في قطاع الصحافة يتطلّب بالضرورة دبلوماً في الإعلام، ونفس الغالبية من هذه الفئة المتمثلة في 37 صحفيًا يعادلون نسبة 34.25% أن الصحافة لا تشترط دبلوماً متخصصاً، ليبلغ عدد الإجابات في الأخير 108 بنسبة 100% وهي عينة الدراسة الكلية.

وهذه البيانات هي دلالات على أن الإشتغال وتوظيف الصحفيين في قطاع الصحافة بصفة عامة، والصحافة المكتوبة بوهران بصفة خاصة، على أساس التخصص في الإعلام لم يعد أولوية من الأولويات، ولم يعد معيار توظيف العاملين الجدد في المؤسسة الصحفية، بل تأسست معايير أخرى وحلّت محلها، على رأسها الخبرة والأقدمية في العمل، رغم أن التوجّهات العالمية الجدية أصبحت تثمن تزايد نسبة العاملين في الصحافة من الحاصلين على درجات متخصصة في الإعلام والإتصال، باعتبارهم أكثر قدرةً على تفهم متطلبات العمل الصحفى وأكثر ثقة باختيارتهم وقراراتهم الصحفية، وهو وجّه إيجابي في ظلّ دخول بعض الصحفيين من غير المؤهلين للصحافة المكتوبة.

لكن الواقع الإعلامي والمعطيات الميدانية تؤكّد لنا عكس ذلك، فالقائمون بالإعلام والمشرفون على توظيف الصحفيين الجدد أصبحوا يقيسون المؤهلات والإمكانيات الفردية على أساس الأقدمية وخبرة الصحفي في المجال، فهما مؤشران ومقاييسان كفيلان بالتمكن من فنّيات الكتابة الصحفية والإبداع في الحقل الإعلامي وإعطاء أداء أفضل، وهذا حسب الأغلبية الساحقة من عينة الدراسة.

وبذلك فعدم التخصص في الصحافة لم يصبح هاجساً ومشكلاً أمام الصحفيين خاصة الذين تخرّجوا من معاهد أخرى ويحملون شهادات مغایرة، بل وأعربوا مباشرةً أن التخصص في الإعلام لم يعد أساسياً ومطلوباً بل الخبرة في المجال.

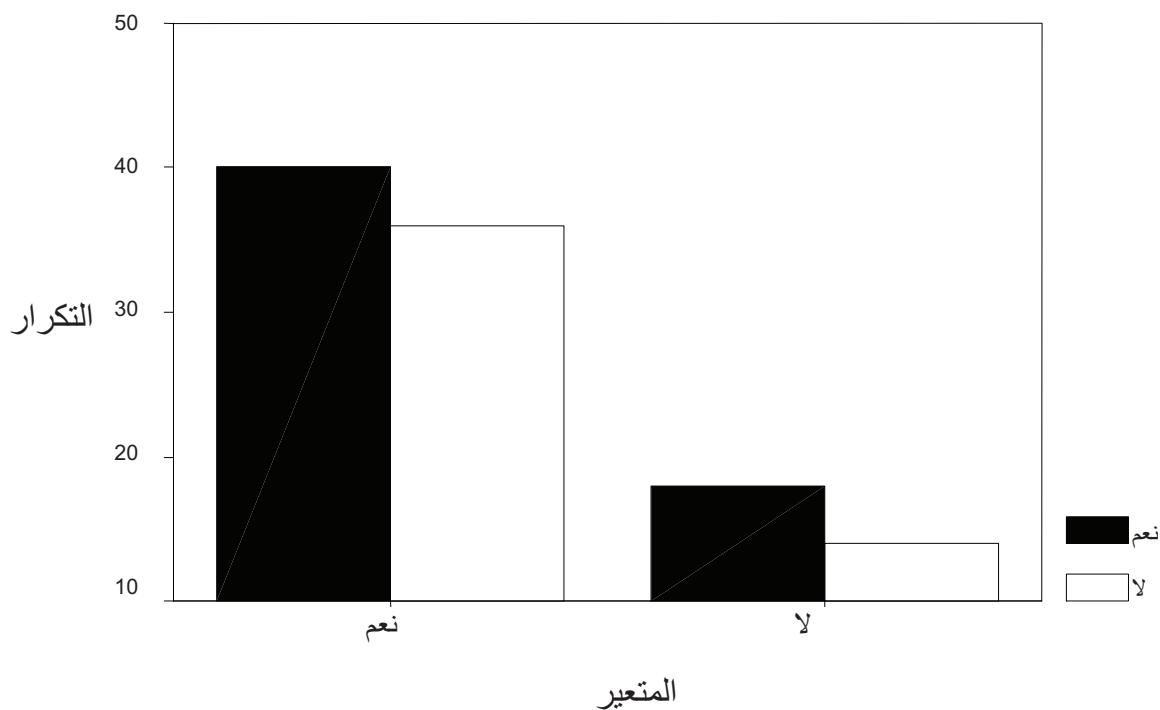
فالصحي الخبير يتميز بتمكنه في هذا المجال، ومصادره كثيرة، وارتباطه الوثيق بالقراء، وإنما ينبع ذلك من إنتاجه الكبير ولهم علاقات كثيرة منها مع السلطة وحتى بمنصبه، فهي مؤهلاتٌ وعواملٌ مهمةٌ في نظر الصحفيين والقيادات لنجاح الصحفي كما ينبغي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخبرة الطويلة في الصحافة قد تؤسس في بعض الأحيان تراجع عوامل مهمة في تقرير مدى نجاح الصحفي مثل موهبة الصحفي وقدرته على تكوين مصادره وخبراته وارتباطه بالقراء وتحليله ببعض الصفات غير الموضوعية.

^{١٨} فالصحيـي المتخصص يـسـتـطـع أن يـبـثـ جـارـتـهـ وـكـفـاعـتـهـ إـلـىـ حـدـ كـبـيرـ وـهـ صـحـفيـ كـفـؤـ يتم تقديره في الصحـيـفةـ وـلـاـ يـبـالـيـ الـبـتـةـ بـالـصـحـفـيـنـ المـتـخـصـصـينـ،ـ وـلـاـ يـشـكـلـ لـهـ التـخـصـصـ فـيـ الـدـبـلـوـمـ مشـكـلاـ عـلـىـ الإـطـلاقـ،ـ بلـ هـوـ مـتـخـصـصـ إـنـطـلـاقـاـ مـنـ باـعـهـ الطـوـيلـ فـيـ الـمـيدـانـ،ـ مماـ يـدـفعـ بـالـمـؤـسـسـاتـ الصـحـفـيـةـ التـيـ يـعـمـلـونـ بـدـاخـلـهـاـ إـلـىـ إـعـطـائـهـمـ أـولـويـاتـ خـاصـةـ عـنـ طـرـيقـ صـرـفـ مـكـافـاتـ مـالـيـةـ،ـ وـالـتـرـشـحـ لـمـنـاصـبـ قـيـادـيـةـ،ـ وـإـمـكـانـيـةـ السـفـرـ لـمـهـامـ صـحـفـيـةـ خـارـجـ الـبـلـادـ وـلـمـهـامـ تـدـريـيـهـ أوـ عـمـلـيـةـ،ـ وـمـنـهـمـ جـوـائزـ تـقـدـيرـيةـ.

المحور الثالث: حسن التعامل داخل الفضاء العملي وتحسين الأداء

الربط بين السؤالين الأول والثالث:

المجموع		لا		نعم		وقف المؤسسة مع صحفيها
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%70.37	76	%33.33	36	%37.03	40	نعم
%29.62	32	%12.96	14	%16.66	18	لا
%100	108	%46.29	80	%53.70	58	المجموع



التمثيل البياني لعلاقة وقوف المؤسسة مع صحفيتها وإرادتها في تحسين الأداء

إنطلاقاً من استقاء البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن 40 صحيفياً يمثلون نسبة 37.03% من العينة المدروسة صرّحوا بأن للمؤسسات الصحفية التي يشتغلون فيها نية وإرادة لتحسين أدائهم وعملهم، ووقفها معها في المسائل العالقة والمشاكل المرتبطة بالعمل دلالة وحجة على ذلك، في حين نفي ذلك 18 آخرون من نفس الفئة بنسبة 16.66% أن وقوف المؤسسة معهم لا يعني بالضرورة إرادتها لتحسين الأداء، أما بالنسبة للفئة الثانية والتي نفت وقوف مؤسساتهم فأجاب 36 مبحوثاً يمثلون نسبة 33.33% بأن تلك المؤسسات لها إرادة لتحسين أدائهم، ونفي ذلك فئة قليلة تمثلت في 14 صحيفياً بنسبة 12.96% ذلك وتراوحت إجابات المبحوثين في هذا الجدول المركّب بين الإيجاب والنفي، لكن غالبيتهم أكدوا أن وقوف المؤسسة معهم في المسائل العالقة والمشاكل المهنية والضغط مؤشرات على مساهمتها في الارتقاء بمستواهم المهني.

ومن مظاهر وقوف ومساندة هاته المؤسسات لصحفها تخصيص المحامي للدفاع عن حقوقهم هذا الأخير الذي يشارك في المجتمعات التي تعقدتها الصحفية، إذ يقدم النظرة القانونية عن كيفية التعامل مع القصص الجدلية ومن ثم تجنب الدعاوى والإمتثال أمام المحكمة والتي عادةً ما تكلف المؤسسة أموالاً طائلة، وتتوفر هذه اللقاءات منبراً يتعرف الصافي من خلاله على مضامينه السياسية الإخبارية.

ولقد أكد جميع الصحفيين والصحفيات محل الدراسة أن المؤسسات التي ينتمون إليها تحتوي على محامي حيث تبرز هذه الأهمية في القوانين التي أصبح يخضع لها الصحفي خاصةً بعد تعديل قانون العقوبات في 2001، هذا الأخير الذي أصبح الحجة لدى المسؤولين من أجل جذب الصحفيين إلى المحاكم بتهم القذف والسب وحتى الإساءة والترويج للشائعات، ذلك أن عدد الصحفيين المتبعين قضائياً في السنوات الأخيرة تضاعف بشكل كبير مقارنة بالسنوات الأولى للتعددية الإعلامية، والسبب وراء ذلك يرجع إلى طغيان غير المتخصصين على العمل الصحفي من جهة، وإستثمار المسؤولين لضغط قانون العقوبات المعدل خصوصاً في مادته 144 مكرر 1.

وقد أكدت الغالبية من عينة الدراسة أن دور المحامي في المؤسسة بالتحديد في الدفاع عن حقوق الصحفيين بالدرجة الأولى، ونسبة أقل الدفاع عن حقوق مدير التحرير وحقوق المكاتب الجهوية، فوجود المحامي المدافع عن حقوق الصحفيين أصبح اليوم من الضروريات في ظل تعقد الممارسات الإعلامية بعد تطبيق القانون العديد من الحريات على الإعلاميين، خاصة فيما يتعلق بتهمة القذف التي تعد أهم سبب في وصول ممتهني الصحافة إلى المحاكم، كما أن تأكيد القانون على عقوبة حبس الصحفي يعدّ من أهم أسباب لجوء المؤسسات الصحفية على تعين محامي من أجل الدفاع عن مصالحها وعن الإطار البشري العامل بها، خاصة في ظل جهل الصحفيين للمواد القانونية المؤطرة للعمل الصحفي.

فالمؤسسة الصحفية تقف جنباً إلى جنب مع صحفييها في شتى أنواع المشاكل والمسائل العالقة، وبصفة أكبر لما يتعرض للإساءة، هذه الأخيرة التي لا تنطلق بالمطلق الإعلامي، حيث من الممكن أن يكون في العديد من الأحيان الصحفي ضحية لبعض المسؤولين، كما تجدر الإشارة إلى أن السبب قد يكون من داخل المؤسسة الإعلامية من أصحاب المناصب كرؤساء التحرير ومدراء النشر، كما قد يتعدى ذلك إلى السب والإعتداء الخارجي، فيكون

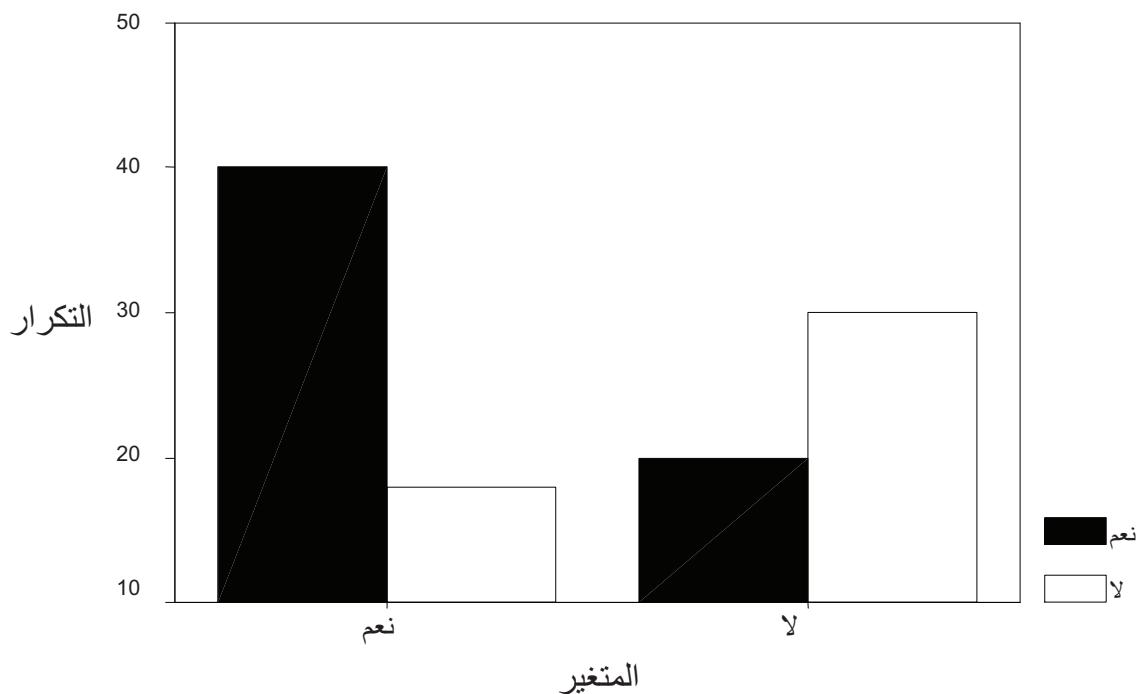
ال الصحفي ضحية لبعض التصرفات غير الأخلاقية وصلت في العديد من المرات إلى الضرب والإختطاف وحتى التهديد، هذا دون الحديث عن السبّ اللفظي الذي كثيراً ما يصبح واقعاً خصوصاً في تغطية بعض الخرجات الميدانية للمسؤولين.

كما أن وقوف المؤسسة مع الصحفيين، يبرز كذلك من خلال تكوينهم وفق دورات تكوينية وتدربيهم فنون الصحافة والتحرير سواء كانت هذه الدورات خارج أو داخل الوطن، إضافةً إلى النصح والإرشاد المقدم لهم لحفظ على مصادر الأخبار التي يستقون منها المعلومات واهتمامهم الكبير بها كذلك من خلال تقديم التحفizات والعلاوات مقابل الجهد التي يبذلونها وحتى الدعم المعنوي اتجاه الضغوطات التي يتعرضون لها أثناء تأديتهم للمهنة، وكل هذه المساهمات تعد دلالات ومؤشرات على الإرادة الحسنة ونية في تحسين أداء الصحفيين وارتفاعه.

ولكن الواقع المهني الصحفي في بعض الجرائد التي تم العمل عليها ميدانياً، يعكس بعض الحقائق التي تتنافى والأخلاقيات المهنية الواجب توافرها في مهنة المتاعب، وهي تحيز بعض المسؤولين القياديين مع شريحة من الصحفيين والوقوف إلى جانبهم في الصواب والتغاضي عن الأخطاء حتى المستعصية (الصحفيون المقربون)، وعدم إنتهاجهم هذه الإستراتيجية مع البالى بل وصول بعضهم إلى السب والشتم والكلام الجارح على ألسنة المسؤولين.

الربط بين السؤالين الثالث والسادس:

المجموع		لا		نعم		رضا المهنيين عن مهنة الصحافة وقوف المؤسسة إلى جانب صحفيتها
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%53.70	58	%16.66	18	%37.03	40	نعم
%46.29	50	%27.77	30	%18.51	20	لا
%100	108	%44.44	48	%55.55	60	المجموع



التمثيل البياني لعلاقة الرضا المهني و وقوف المؤسسة مع الصحفيين

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أن الغالبية من الصحفيين الذين تم العمل معهم ميدانيا على مستوى المؤسسات الصحفية قيد الدراسة، أكدوا التكامل الكامن بين وقوف هاته الأخيرة ورضاهم الوظيفي، حيث ذكر قرابة 40 صحفياً أي ما يعادل 37.03% الذين أكدوا وقوف المؤسسة جنباً إلى جنب معهم ورضاهم عن عملهم بها جراء هذا الإمتياز، ونفى ذلك 20 منهم يمثلون نسبة 18.51% رغم رضاهم عن المهنة، أما فيما يخص الفئة الثانية المتعلقة ببديل عدم الرضا الوظيفي فيرى 18 صحفياً يمثلون 16.66% وهي عينة قليلة من هم غير راضين عن مهنة الصحافة، أن هاته المؤسسات تقف إلى جنبهم في المسائل العالقة والمشاكل، ونفى ذلك 30 آخرون أي ما يعادل 27.77% من عينة الدراسة أكدوا عدم رضاهم عن المهنة تماماً لأنها لا تساعدهم ولا تقف إلى جنبهم لما يتعرضون إلى الضغوط والمشاكل.

ما نكتشفه من خلال قراءتنا للبيانات الواردة في هذا الجدول هو كثرة الصحفيين الذين أدلوا بأنهم راضون عن العمل في قطاع الصحافة وتزايد الذين ذكروا بأن مؤسساتهم تقف

إلى جنبهم في أغلب الأحيان، والرضا الوظيفي هو نتيجة حتمية للرضا عن سياسة المؤسسة معهم.

والرضا المهني أو الوظيفي في الحقيقة يأتي من ركيزتين حسب ما ذكره أغلبية الصحفيين، وهما الإستقرار الوظيفي (السكن) والدخل المحترم بالدرجة الأولى، فهما أهم معيارين يبني عليهما الرضا قبل أن يبدأ الصحفي أساسا العمل ثم رضاه عن سياسة الجريدة والمعاملة التي يتلقاها من المسؤول وأخيرا احتكاكه بوسطه المهني ومدى تأثيره عليه، فهي جميعا مؤثرات.

لكن في مقابل ذلك ذكرت القلة من العينة عدم رضاها المهني الذي كانت أسبابه عديدة، نذكر منها على سبيل المثال: الأجور المنخفضة، إنعدام العلاوات، ونقص الترقى، وإنعدام التأمين خاصة بالنسبة للمبتدئين، وظروف العمل السيئة والمتدنية أيضا تجعل من الصحفي غير راضٍ إضافةً إلى طبيعة العلاقات البشرية سواءً كانت علاقات داخل المؤسسة التي ينتمي إليها أو خارجها من عمال وصحفيين من نفس القطاع أو حتى من خارجها والأسباب تكثر في هذا المجال.

وداعي عدم الرضا المهني كثيرة ما تدفع بالصحفيين إلى تغيير مهنتهم والإنتقال إلى نشاطات أخرى، أو في أحيان أخرى مزاولة مهنة الصحافة خارج مؤسساتهم، هذا ما يضعف من مردودية الصحفي في جرينته الأصلية، وبالتالي تبقى هذه المهنة بالنسبة له متعبة أو مرحلة إنتقالية قبل الظفر بمنصب شغل دائم أو مهنة غير مرغوب فيها أساسا.

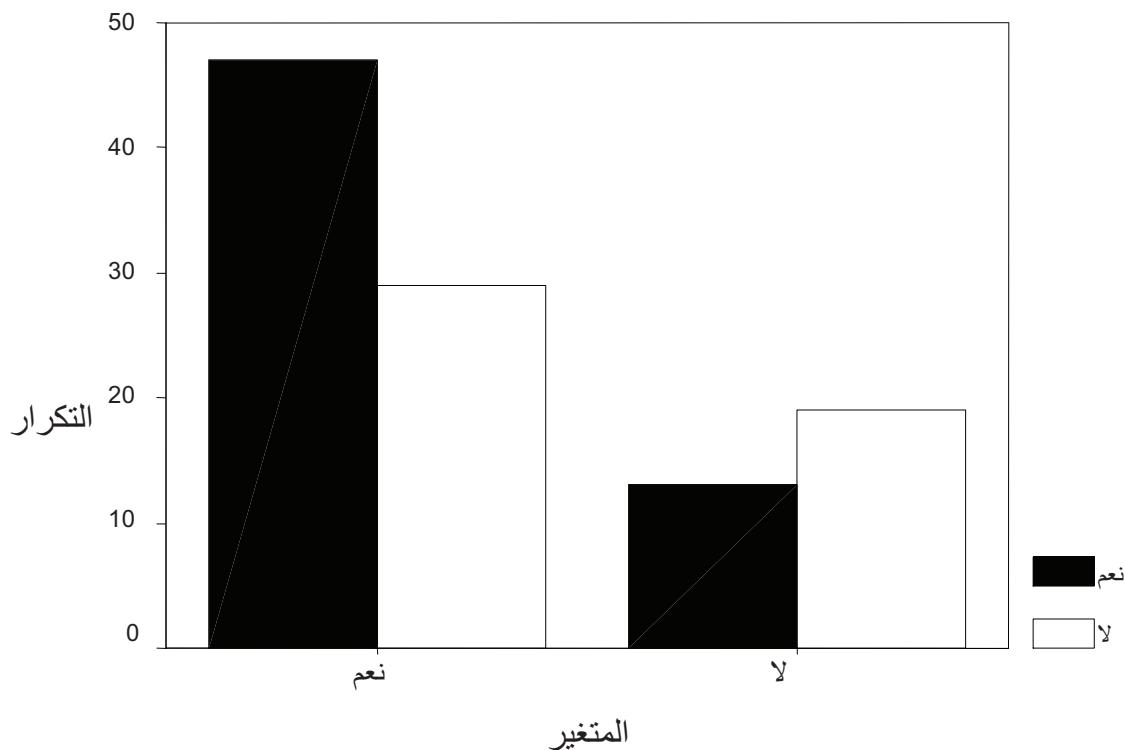
لذلك فالجرائد التي لا تقف جنبا إلى جنب مع صحفيتها، ولا تسهم في الإرتقاء بمستواهم فلن تتحقق لهم الرضا، بإعتبار أن الأداء المهني من أهم متغيرات العمل الذي تهتم المؤسسات بمتابعاته وقياسه من أي متغير آخر، لأن نجاح أو فشل المؤسسة الصحفية في الحقيقة يعتمد على أداء موظفيها، فيفرق بين الأداء الفاشل والناجح، حيث يدرس الصحفي الناجح والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى فشله من إحتكار المعلوم وعدم تدفقها، وكذا من حيث سوء الاتصال بزملائه والعرaciil المختلفة، فالأداء المهني يرتبط بالمخرجات التي تسعى إليها المؤسسة، ومما لا شك فيه أن الأداء يدل على ما يتمتع به العاملون من مهارات وقدرات وإمكانات إتصالية، فإذا كان الأداء مناسباً للعمل المطلوب إنجازه فإنه يحقق الغرض منه، أما إذا كان لا يرقى إلى المستوى المطلوب لإنجاز العمل فذلك يتطلب إستخدام وسائل

وطرق جديد وتدريب العاملين عليها لرفع كفاءاتهم وتحسين مستوى أدائهم وهذا لا يتم التعرف عليه إلا في ظل تقييم أداء العاملين.

وبالتالي فمحاولة المؤسسة من رفع أداء الصحفيين بها مظهرٌ من مظاهر وقوفها إلى جندهم ودفعهم إلى المهارة في العمل إنطلاقاً من محاولة إكسابهم الإستعداد والخبرة، وهذا لا يأتي من الفراغ وإنما من الإلمام بالقاعدة المعرفية والعلمية بخصوص الصحافة والإعلام بصفة عامة والمهارات المهنية في الميدان (التحرير، العلاقة بالمصادر..) على وجه الخصوص والمهارة نمائية، فالصحفيون يتعلمونه عبر الوقت عن طريق الجمع بين التعليم والممارسة، وبطبيعة الحال فهي مؤشرات ودوافع تدفع الصحفيين للرضا عن المهنة على اعتبار الجو المهني الآمن والمستقر الذي يشتغلون في إطاره ومحاولة المؤسسة بإعادتهم عن السريالية في العمل والميدان.

الرابط بين السؤالين الأول والسادس:

المجموع		لا		نعم		رضا الصحفيين عن الأداء المهني إرادة المؤسسة لتحسين أداء صحفيتها
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%70.37	76	%26.85	29	%43.51	47	
%29.62	32	%17.59	19	%12.03	13	
%100	108	%44.44	48	%55.55	60	
				المجموع		



التمثيل البياني لعلاقة الرضا المهني وإرادة المؤسسة لتحسين الأداء

عند استعراضنا بالتفصيل لعينة الدراسة، تبيّن لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول أن 47 صحفيًا يمثلون نسبة 43.51% من فئة الذين يرضون عن أدائهم الصحفي في المؤسسات التي يشتغلون بها، ذكروا بأن مؤسساتهم إرادة مطلقة لتحسين مهنتهم الصحفية، فيما نفى ذلك الأقلية من نفس الفئة بلغت 13 صحفيًا أي ما يعادل 12.03% من العينة المدروسة في مقابل ذلك وبالنسبة للفئة الثانية التي أجابت بعدم رضاها على الصحافة كمهنة، فقد أجاب 29 صحفيًا (26.85%) بأنهم يتمنون إرادة لدى مؤسساتهم لرفع المهنة والإرتقاء بها، فيما نفا ذلك 19 آخرون بنسبة 17.59%.

فالملحوظ في هذا الجدول إرتفاع نسبة الصحفيين الذين أكدوا رضاهم عن إشتغالهم بمهنة الصحافة المكتوبة والإتصال بهم في نفس الوقت إرادة لدى مؤسساتهم لتحسين أدائهم المهني.

فشعور الصحفي كعامل أن المؤسسة تساهم في الإرتفاع بأدائه ورفع مستوى دفعه مباشرةً إلى رضاه عن هذه المهنة، والمؤسسة في هذه المهمة المنوطة بها تعمل على تشكيل

التحديد الوظيفي لمكانة الصحفيين في تحديد الأدوار المتوقعة منهم وعمل كل شخص في الصحيفة، والمهام المكلف بها، وفقاً لمقتضيات المنصب، كما تحدد الأشكال الوظيفية في الصحيفة، وكيفية ترتيب البناء الوظيفي وخطوط الإتصال بين أقسام الصحيفة وكيفية ممارسة السلطة وصناعة القرار، كما تعمل المؤسسة على تجسيد أساليب الإتصال التنظيمي داخل هيكلها، لأن أساليب التواصل بين الصحفيين تؤثر داخل وسائل الإعلام، على المضمون ويظهر هذا التأثير في عدد المشاركين في عملية التواصل هذه، فكلما زاد عددهم قلت درجة عدم الثقة في المضمون والسياسات.

تحسين المؤسسة لأداء الصحفيين يتبع ذلك من خلال توفير الإمكانيات المادية اللازمة والموارد الضرورية لمسيرة هذا العمل، فنقص الموارد على الصحفيين على المستوى الشخصي وحرمانهم من الحوافز وإحساسهم بالنقص يدفعهم إلى البحث عن مصادر أخرى للرزق، وذلك لضمان إستقرارهم المعيشي من خلال العمل بالأجر لدى عناوين صحافية أخرى مثلاً: وهو ما يؤدي إلى الخلط بين الوظيفة الصحفية الأصلية والوظائف الأخرى وهو ما يؤثر كذلك على أدائهم المهني، وينعكس سلباً على المادة التحريرية ويؤدي إلى فقدان الرسالة الإعلامية لقوامها وإستقلاليتها وتأثيرها.

إضافةً إلى أن مؤشرات النوايا الحسنة لتحسين أداء الصحفيين، تقديرهم خاصة عندما يثبتون كفاءتهم في الصحيفة، عن طريق تقديم علاوات وترقيات ومتطلبات مالية، وترشيحهم لمناصب عمل عالية وإعطائهم أولويات السفر إلى الخارج لمهام تدريبية وتكوينية، وإهداهم جوائز تقديرية، وكذلك الإنفاق من ضغوط رؤساء العمل المتمثل في الأساس في فرض مجموعة من الأدوات العقابية والإدارية مثل: الحرمان من العلاج الطبيعي، أو خصم مبالغ ضخمة من المرتب، أو التأنيب على التأخير في الحضور أو الإنصراف، أو الحرمان من الحوافز أو من العلاوة أو الفصل من العمل، أو التنزيل الوظيفي، أو الحرمان من الكتابة، والمنع من دخول بعض هيئات المؤسسة أو الحرمان من فرص السفر إلى الخارج، أو حضور المجتمعات، وهي عقوبات تفرض في الغالب على الصحفي الذي يصرّ على الحفاظ على إستقلاله المهني والفكري السياسي.

فالقليل من هذه العقوبات الصارمة، وتوفير الجو المناسب للعمل، يجعل الصحفيين يعملون بأمانةٍ وصدقٍ وموضوعيةٍ والإلتزام ومراعاةٍ للضمير المهني، والصبر والمثابرة وإحترام الآخرين.

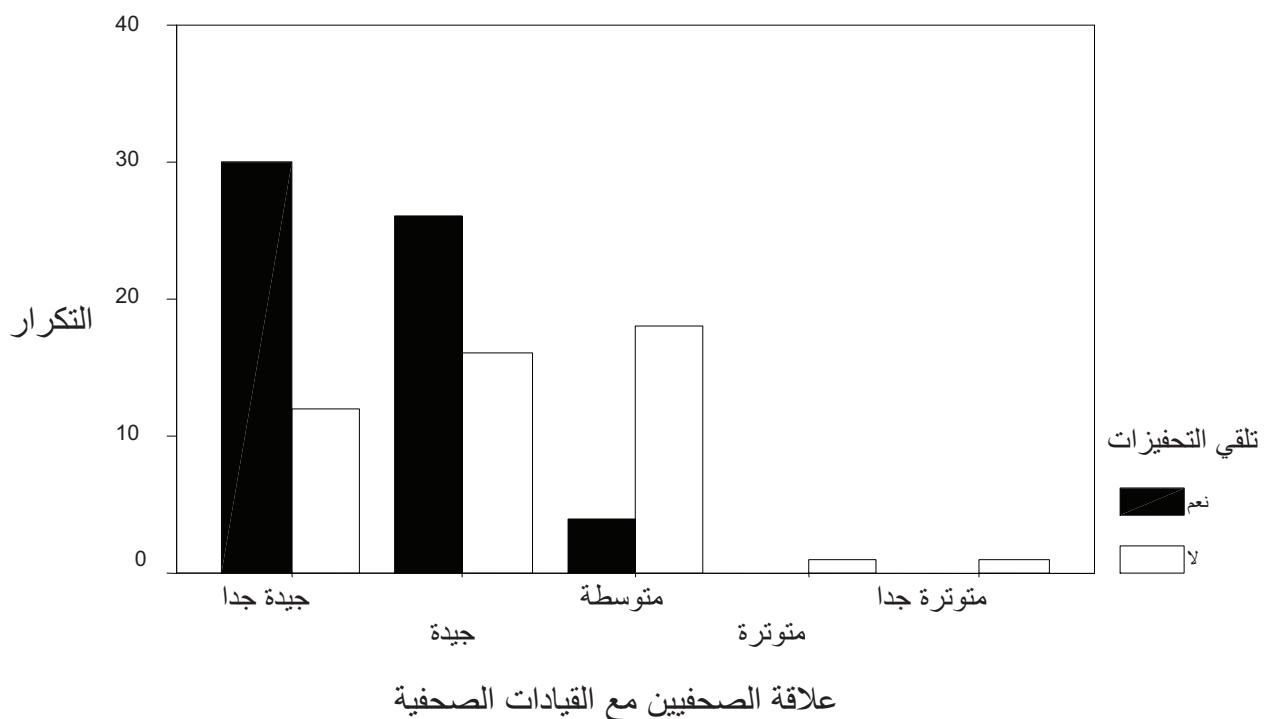
كما يجعل ذلك الصحفيين يجتهدون في توثيق المعلومات النزيهة ويتمسكون بالمبادئ والإنصاف في العمل، وعدم تشتيت الجهد بالعمل في أكثر من صحفة وإنفاق لموقع الحدث فور وقوعه وتكوين شبكة مصادر متعددة، وعدم الخضوع لإغراءات العمل، وإيجاد علاقات متوازنة مع العمال الزملاء والأصدقاء والتخصص أكثر فأكثر، فهذا ما يجعل من الصحفي راضياً عن مهنة الصحافة إلى أبعد الحدود.

وأعرب الكثير من الصحفيين من خلال مقابلات شخصية أجريناها معهم عن إستيائهم للوضعية التي آل إليها مستواهم ، والتي أدت إلى تشكيل رضاهم النسي عن الوظيفة الصحفية من منطلق المشاكل التي يتخطبون فيها إزاء هذا العمل على رأس قائمتها الأجر القليلة وإنعدام الإستقرار الوظيفي وتوبیخ المسؤول الأعلى والمتابعت القضائية وإنعدام النزاهة في المعاملة، وهذا ما يشكل الصدمة في نفوس الصحفيين ويتحول دون العمل الصحفي الجيد، ودون الإرتقاء بالمهنة النبيلة، ويدفع بهم إلى مزاولة نشاطات أخرى، وليس هذا مؤشرٌ من مؤشرات إرادة المؤسسة لتحسين أداء صحفييها.

المحور الرابع: امتلاك الصحفي العلاقات داخل محبيط العمل وعلاقته بترقية العمل الصحفي.

الربط بين السؤالين الأول والثاني:

المجموع		لا		نعم		تقى الصحفيين التحفيزات
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%38.88	42	%11.11	12	%27.77	30	جيدة جدا
%38.88	42	%14.81	16	%24.07	26	جيدة
%20.37	22	%16.66	18	%1.85	4	متوسطة
%0.92	1	%0.92	1	%00	00	متواترة
%0.92	1	%0.92	1	%00	00	متواترة جدا
%100	108	%44.44	48	%55.55	60	المجموع



التمثيل البياني لعلاقة: علاقـة الصحفـيين مع الـقيادات الصـحفـية و تـلـقـي التـحـفيـزـات

تشير البيانات الموجودة في هذا الجدول، فئات الصحفيين الذين يتلقون تحفيزات معنوية من قيادات مؤسساتهم الصحفية و علاقتهم بهذه الأخيرة، بحيث نلاحظ إرتفاع نسبة الذين ذكرـوا بأن علاقـتهم مع الـقيادات الصـحفـية التي يـشتـغلـونـ فيها جـيـدةـ جداـ، وـالـتـيـ بلـغـتـ 30 صـفـيـاـ أيـ ماـ يـعادـلـ 27.77%ـ مـنـ عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ أـكـدواـ أـنـهـمـ يـتـلـقـونـ تحـفيـزـاتـ مـعـنـوـيـةـ مـنـ هـذـهـ الـقـيـادـاتـ، وـ26ـ آـخـرـونـ مـنـ نـفـسـ الـفـتـةـ بـنـسـبـةـ 24.07%ـ وـصـفـوـاـ عـلـاقـتـهـمـ مـعـ الـقـيـادـاتـ بـالـجـيـدةـ، 4ـ كـعـدـدـ أـقـلـ بـنـسـبـةـ ضـئـيلـةـ 1.85%，ـ فـيـماـ جـاءـتـ الإـجـابـاتـ مـتـوـطـةـ وـمـتـوـرـةـ جـداـ مـعـدـوـمـةـ تـامـاـ لـدـىـ الصـحـفـيـنـ الـذـيـنـ يـلـقـونـ تحـفيـزـاتـ صـفـحـيـةـ.

على غرار ذلك فإن عينة الدراسة الذين نفوا حصولهم على إمتيازات وتحفيزات معنوية من قيادات المؤسسات التي ينتمون إليها فقد جاءت إجاباتهم حول سمات العلاقة مختلفة، فالنسبة الكبيرة منهم ذكرت بأن علاقاتها مع القيادات متوسطة وبلغت التكرارات هنا 18 بنسبة 16.66% من عينة الدراسة، تليها في المرتبة الثانية فئة الذين وصفوا هذه العلاقة بالجيدة والذين بلغوا 16 بنسبة 14.81% ثم الصحفيون ذووا العلاقة الجيدة جداً مع صحفييهم

بـ: 12 أي ما يعادل 11.11%， ثم بـنسبة أقل بكثير أصحاب العلاقات المتواترة والمتوترة جدا الذين بلغوا صحفيا واحدا لكل بديل على التوالي بـنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 0.92% على التوالي كذلك.

الملاحظة الجوهرية التي نلاحظها في هذا التحليل هي غلبة الصحفيين الذين ذكروا بأنهم يتلقون تحفيزات معنوية من قيادتهم الصحفية، مقابل إرتفاع نسبة الذين تربطهم علاقات جيدة وجيدة جدا مع هاته القيادات، وهي نتيجة موضوعية وطبيعية جدا لعدة اعتبارات، ونلاحظ قلة من تربطهم بقيادتهم علاقات متواترة لعدة اعتبارات أخرى تعتبر كذلك موضوعية.

وتتمثل الضغوط التي تمارسها هذه القيادات في الجريدة أهمية بالغة في عمل الصحفي، فالرؤساء هم الذين يختارون الصحفيين لتوكيلهم بمهام محددة، وهم الذين يراقبون أعمالهم ويقيمونها، وهم من بيدهم ترقية الصحفي، وهو يستطيعون فتح الطريق أو المجال أمام هؤلاء الصحفيين، وذلك بإعطائهم مساحاتٍ أكبر للنشر ومن ثم تروج أسماؤهم وتنتشر، وحرمان الذين يختلفون معهم في الرأي من هذه الفرص وهنا تختلف العلاقة طبعا، كما أن بإمكانه الرؤساء في هذه الحالة استخدام الحافز المعنوي والترقية داخل العمل للضغط على الصحفيين، وقد تؤتي الضغوط من القيادات لإعتبارات شخصية (مثل عدم الإستلطاف) وليس لها علاقة بالكفاءة أو الميول السياسية، كما أن الضغوط التي تمارسها السلطة تمر عبر الطرق الإدارية التي تستر الفاعل الأصلي، كما يعتمد مقدار الإستقلال الذي يتمتع به الصحفي على أسلوب رئيشه، ورؤيته اتجاه العمل أو المهنة التي يزاولها.

وتوضح المقابلات مع بعض الصحفيين عن وجود تصور سلبي لديهم عن قياداتهم في العمل وتكتشف عن قلة التعاون معهم، ومحودية مناقشة المضمون الإخباري معهم، أو تقديم إنتقادات إيجابية، مما يؤثر على جودة العمل الصحفي ودقته، وعلى تهيئة المناخ الجيد لإنناج مضمون إعلامي مؤثر وفعال.

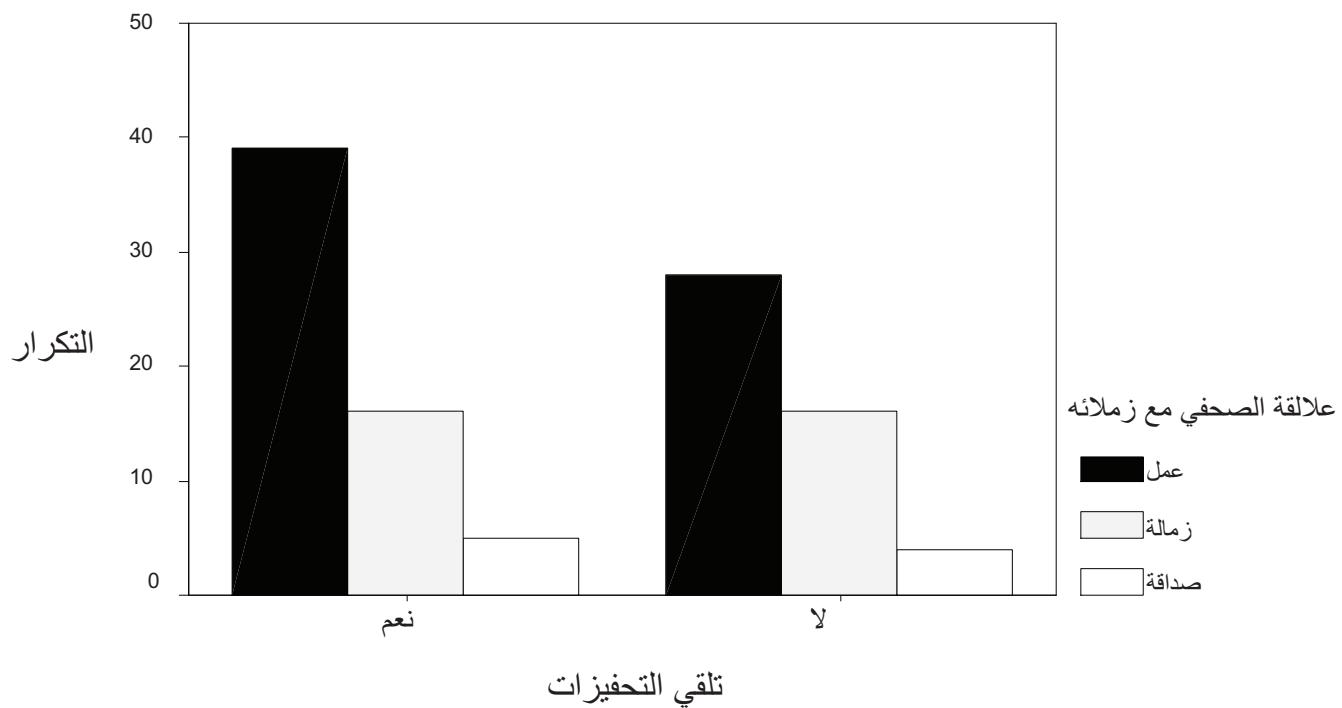
كما أن الضغوط التنظيمية التي تمارسها القيادات الصحفية على صحفييها، يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على المنتج الإخباري، وبالتالي على العلاقة، وهو ما يجعل ذات الحقائق والمعلومات تتخذ عدة أشكالٍ وفقاً لطبيعة الصحيفة التي تنشره، فالصحف العمومية مثلاً تتحكم في اختيار نوعية معينة من الأخبار ونشرها من دون أخرى، والأمر كذلك في

الصحف الخاصة، وهو أمر يحرم القارئ في المعرفة المجردة والموضوعية وغير المختلة بضغوط العمل الصحفي.

إضافةً إلى أن الخط التحريري أو ما يسمى بالسياسة التحريرية للجريدة يمكن أن تتحكم في علاقة الصحفي بالقائد، خاصة إذا كان له إنتماءً معين، فالسياسة التحريرية تحدد معايير إنتقاء وإختيار الأخبار، ويجد الصحفي الجديد صعوبات في استخلاص أبعادها وفهم حقيقتها ومن خلال التوجهات العامة المعروفة عن صحفته، وقراءته لها، واحتکاكه بالزملاء والرؤساء، وقضائه فترة زمنية في التكوين والتدريب، يعرف حدود المسموح وغير المسموح في عملية النشر، وبالممارسة والتجربة يكتشف نوعية المعالجات الصحفية الأكثر رواجاً بها، ومن خلال الرغبة في النشر والعمل يستطيع أن يحدد الخطوط العامة للسياسة التحريرية لصحفته، وهذا يمكن أن يغير من علاقته بمرؤوسه، مما يجعل هذا الأخير يعيد النظر في تحفيزات التي يقدمها، ويأخذ بعين الإعتبار إعتبارات تعامل هذا الصحفي مع سياسة الجريدة وإنتمائه السياسي.

الربط بين السؤالين الثاني والثالث:

المجموع		علاقة صداقة		علاقة زمالة		علاقة عمل		علاقة الصحفي مع زملائه تلقى الصحفي تحفيزات من القيادات
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	
%55.55	60	%4.62	5	%14.81	16	%36.11	39	نعم
%44.44	48	%3.70	4	%14.81	16	%25.92	28	لا
%100	108	%8.33	9	%29.92	32	%62.03	67	المجموع



التمثيل البياني لعلاقة تأفي التحفيزات وعلاقة الصحفي بزملائه

يقدم لنا الجدول وصفاً لمجتمع الدراسة على النحو التالي:

أعرب 67 صحيفياً من عينة الدراسة أي ما يعادل 62.03% من المجموع الكلي أن علاقاتهم مع زملائهم في المؤسسة التي يشتغلون بها هي علاقة عمل (Relation Professionnelle) بالدرجة الأولى لا غير، ذكر 39 منهم يمثلون نسبة 36.11% أنهم تلقوا تحفيزات من قياداتهم و 28 آخرون بنسبة 25.92% نفوا ذلك، فيما جاء عدد المبحوثين الذين وصفوا علاقاتهم بالصحفيين الآخرين بالزمالة أقل بكثير بلغ 32 صحيفياً أي ما يعادل 29.52% من المجتمع الكلي أكد نصفهم الممثل في 16 تقييم التحفيزات ونفى النصف الآخر هذه التحفيزات بنساب مئوية متساوية تمام بلغت 14.81% من مجموع المبحوثين على التوالي.

وبالنسبة لآخر فئة متبقية والتي جاءت قليلة جداً، فحدد 5 صحفيين ممن تربطهم علاقات صداقة مع زملائهم الصحفيين بنسبة 4.62% فقط، أنهم تلقوا تحفيزات من قياداتهم ونفى ذلك من يمثلون نسبة 3.70% فقط.

فعاليات العمل فرضت نفسها على أكثر من نصف عينة الدراسة مقابل تلقي الأغلبية من الصحفيين التحفيزات المعنوية من قياداتهم الصحفية، ولا شك في أن التحفيزات التي يمكن أن يتلقاها صحفيون دون آخرين يمكن أن تحدد طبيعة العلاقات بينهم، فتمكين البعض من الإمكانيات وحرمان البعض الآخر منها يدفع إلى الصراع والعدائية ويولد ضغطاً كبيراً في إطار العمل.

ولا شك أن الضغط مع الزملاء في العمل، يؤثر مباشرة على عمل الصحفيين لأنهم قد يعملون على إرضاء رؤسائهم وعدم تحديهم بأي حال، وقد يشكل ذلك ضغطاً على الصحفي الذي يريد أن يعبر عن رأيه بطريقة مستقلة وموضوعية، بصرف النظر عن رأي أو اتجاه رئيسه في العمل، وقد يكون للزملاء أيضاً وضعهم للمهني وقيمهم واتجاهاتهم وتماسكهم مع بعضهم البعض، وهذا يفرض على الصحفي متطلبات معينة، ويعرضه لضغوط شتى سواء كانت مهنية أو شخصية، وقد تؤثر على أدائه المهني، فضلاً عن المساواة بين الزملاء، وهو ما يمنع فكرة الإمتياز والتفوق، وفي أغلب الأحيان يؤدي ذلك إلى غياب قواعد موضوعية يتم في إطارها العمل.

والصراع بين الصحفيين في نفس المؤسسة العمل الصحفية، يجعل جو العمل ومناخه غير مستقر، مما يدفع بالصحفيين مهما تعددت علاقاتهم إلى التنافس للحصول على التحفيزات والإمتيازات والعلاوات، أكثر من تنافسهم على الإنفاق بالعمل الصحفى في ذاته، وهو ما يشير إلى وجود تنافس غير طبيعي بين الصحفيين داخل المؤسسة.

كما لا يمكننا نكران الحقيقة التي أصبحت تعيشها مؤسساتنا الصحفية، والمتمثلة في الجرائد بصفة خاصة بحيث أن الصحفي الذي يرضى عنه المسؤول يكرمه ويقربه والعكس، فمن سخط عليه أبعده ومنعه من العمل، وأن الصحفي يعمل في إطار توجيه قائده المسؤول، ولا يستطيع تمثيل دوره في معزل عن هذا الأخير ومنعهم من العمل لا يتم في غالب الأحيان لأسبابٍ موضوعيةٍ ومهنيةٍ، وإنما لأسبابٍ شخصيةٍ أو سياسيةٍ.

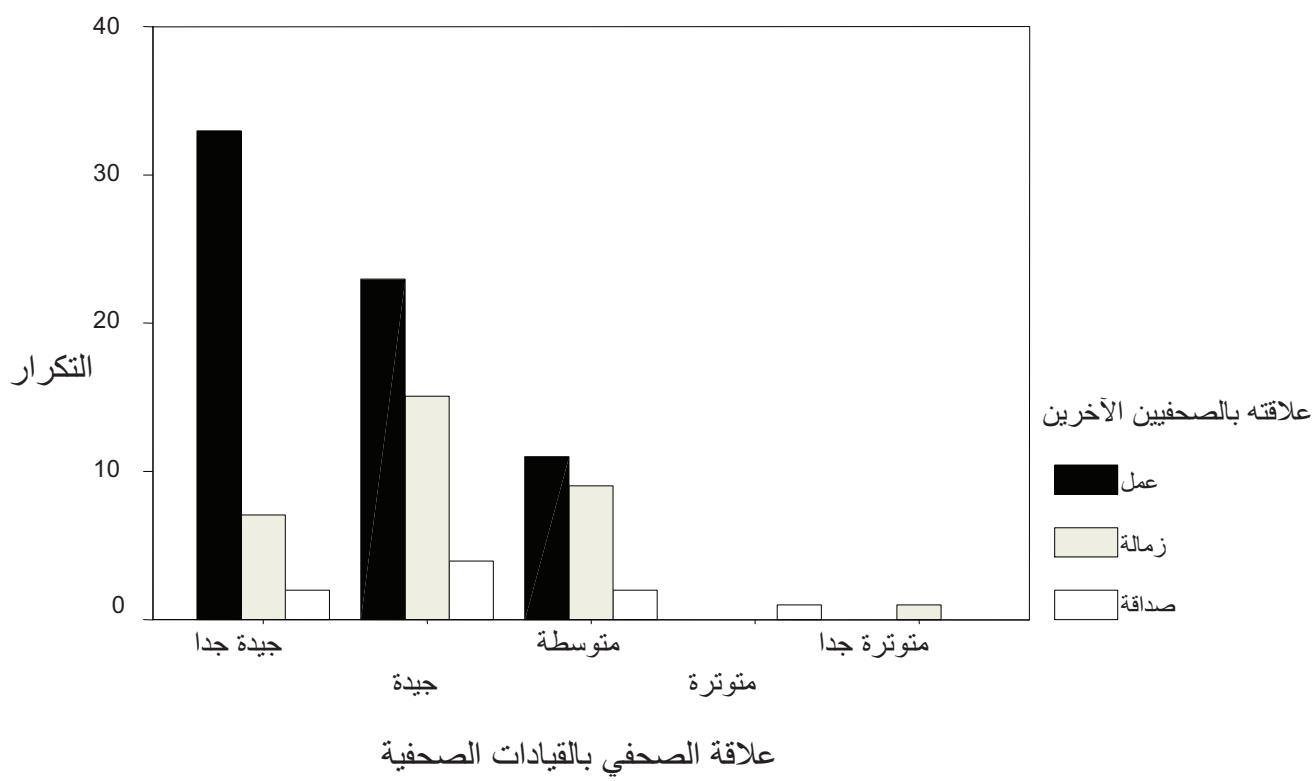
وإن الظروف الموضوعية داخل الجريدة، لا تشجع في بعض الأحيان على إقامة علاقات سوية أمام إزدحام هذه الصحف بالصحفيين، مع نمطية الأفكار ومحدوديتها، مما يقلل الفرص المتاحة أمام الصحفي، ويدفع بذلك العلاقة إلى التّنافس والصراع وحبّ الظهور والطعن من الخلف وإفتقاد روح الفريق.

فمناخ عمل الصحفي أصبح يغلب عليه التصارع، رغم أن المؤسسات الصحفية يغلب عليها طابع التخصص في العمل والإلتضباط وإحترام الخبرات السابقة، وهذا الجو العملي يختلف من صحفة إلى أخرى، وكلما تعاظمت مسؤولية الصحفي وإحساسه بتنافس مؤسسته مع المؤسسات الصحفية الأخرى إزداد إحساسه بالضغط من زملائه في المهنة، بالإضافة إلى أن المناخ الذي يخلقه رئيس التحرير في الجريدة ومساعديه قد يساعد هذا الضغط ولا ينقص من الصراع. ويؤدي طموح الصحفي ورغبته في الإرتقاء والحصول على التحفيز، أو الحصول على منصب عالي إلى الرضوخ إلى سياسة المؤسسة التي يعمل بها، حتى ولو كان يختلف مع هذه السياسة وهي رغبة موجودة في الأصل نظراً للطموحات الذاتية للصحفى، وهو عائق يحول دون الممارسة الحرة والموضوعية والعقلانية للعمل الصحفي.

وبالتالي فزيادة طموح الصحفيين على الإرتقاء بمستوى العمل، ورغبتهم في الحصول على تحفيز القيادات الصحفية في المؤسسات التي يعملون في إطارها، أمر منطقيٌ نظراً لارتفاع الهيكل الصحفي، وزيادة عدد الصحفيين، وتتفوق العديد منهم في مجال العمل، وظهور صحفيين متخصصين ومحترفين أمام الصحفيين الجدد في العمل وإقتحام المتخرين من معاهد غير معاهد الإعلام والإتصال، وأصحاب العلاقات الخارجية، وذوي شبكات المصادر العمل تحت طائلة التهديد والوعيد، والمفاضلة بين الصحفيين، كل هذه العوامل يمكن أن تساهم في تحديد العلاقات بينهم، هذه الأخيرة التي لطالما تميزت بالعدائية والتّنافس غير السوي والعلاقات الهامشية.

الرابط بين السؤالين الأول والثالث:

المجموع		علاقة صداقة		علاقة زمالة		علاقة عمل		علاقة الصحفي بالآخرين	
النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	النسبة	النكرار	علاقة الصحفي بالآخرين	
%38.88	42	%1.85	2	%6.48	7	30.55 %	33	جيدة جدا	
%38.88	42	%3.70	4	13.88 %	15	21.29 %	23	جيدة	
%20.37	22	%1.85	2	%8.33	9	10.18 %	11	متوسطة	
%0.92	1	%0.92	1	%00	00	%00	00	متواترة	
%0.92	1	%00	00	%0.92	1	%00	00	متواترة جدا	
%100	10	%8.33	9	29.62 %	32	62.03 %	67	المجموع	



التمثيل البياني لعلاقة الصحفي بالقيادات الصحفية و علاقته بالصحفيين الآخرين

تشير البيانات الموجودة في الجدول في ربط هنا بين علاقة الصحفي بالقيادات الصحفية في المؤسسة الصحفية الأصلية وكذا علاقته بزملائه الصحفيين من نفس الجريدة، حيث تبأنت إجابات المبحوثين، فأشار عدد كبير منهم الذين وصفوا علاقاتهم بقيادتهم بـ: الجيدة جداً أن علاقاتهم بالصحفيين هي علاقة عمل، بلغ عددهم في هذا الصدد 33 بنسبة 30.55% من المجتمع الكلي للدراسة، يليهم في الدرجة الثانية فئة من عبروا عن علاقاتهم بالقيادات بالجيدة، حيث ذكروا في نفس الوقت أن علاقتهم بزملائهم هي علاقة عمل بـ: 23 تكرار مقدراً بـ: 21.29% وأكـد 11 آخرون من نفس الفئة بنسبة 10.18% أن علاقاتهم بقيادتهم متوسطة، فيما جاءت الإجابات بـ: متواترة ومتوترة جداً معروفة ليبلغ المجموع هنا 67 بنسبة 62.03% وهي أعلى نسبة.

بالنسبة للفئة الثانية وهم من أشاروا إلى علاقتهم بزملائهم على أساس الزمالة، فقد كانت المرتبة الأولى من نصيب 15 صحفياً بنسبة 13.88% حددوا علاقتهم بقيادتهم بالجيدة، تلتها 9 صحفيين أي ما يعادل 8.33% من نفس الفئة أكدوا أن علاقتهم بهاته القيادات الصحفية متوسطة، بعدها وفي المستوى الثالث 7 تكرارات بنسبة 6.48% وصفوها بالجيدة جداً ثم صافي واحد يمثل 0.92% من العينة وصف العلاقة بـ: المتواترة جداً، وانعدمت إجابات الصحفيين عن العلاقة بـ: المتواترة تماماً بمجموع قدره 32 بنسبة 29.62%.

أما فيما يخص علاقات الصداقة والتي جاءت نسب الإجابة عنها متدنية جداً فقد وصف صحفيان من هذه الفئة بنسبة 1.85% علاقتهم بالقيادات جيدة جداً، و 4 بنسبة 3.70% بالجيدة، و 2 بنسبة 1.85% بالمتوسطة، صافي واحد يمثل نسبة 0.92% بالمتوترة، فيما جاءت نسبة الإجابة عن آخر متغير هي الأخرى معروفة تماماً، بمجموع قليل بلغ 09 صحفيين أي ما يعادل 8.33% من العينة الكلية.

وتكشف ملاحظة العمل الصحفي في الجزائر عامة، وفي قطاع الصحافة المكتوبة بوهران بصفة خاصة، عن وجود تناسق كبير في شبكة العلاقات داخل المؤسسة الواحدة، سواءً تعلق الأمر بروابط الصحفي مع قياداته أو مع زملائه من نفس الجريدة، بحيث أن علاقات الصحفيين فيما بينهم هي علاقات عمل بالدرجة الأولى، وعلاقتهم برؤسائهم جيدة

على حد كبير، فالصداقة في العمل تشوبها السطحية في التعامل والعلاقة الجيدة بالقيادات يشوبها الخضوع والتوجيه.

فكلما كانت العلاقة مع المسؤول جيدة كانت مع الزميل حسنة، لأن الصحفي يهمه رضا المسؤول الأعلى عنه وثناء القائد، قبل رضا الصحفي الزميل، ومن يملك علاقة جيدة مع المسؤول يمكنه أن يشارك حتى في رسم السياسة التحريرية لجريدة، ولكن تبقى هذه المشاركة محدودة، حيث تقتصر غالباً على حضور الإجتماعات وطرح بعض الآراء فيما يتعلق بالمعالجة الآنية للقضايا المطروحة للنقاش أو زوايا المعالجة، في الوقت الذي تفرد به قيادات الجريدة بصياغة السياسة التحريرية العامة، وتحديد توجهاتها.

إضافةً إلى أن هاته الفئة من الصحفيين تصلهم تعليمات القيادات بشكل جيد، وهو ما يشير إلى ضعف قنوات الإتصال بين الصحفيين أنفسهم دخل هاته المؤسسة، وهو ما يؤدي بالآخرين إلى ممارسة عملهم بشكل روتيني وإلى خضوعهم لسياسات صحفهم، والتي تشكل بدورها الحقائق والأحداث، وفقاً لما تتبعاه من مواقف، وما تؤديه من توجهات وأشخاص وبرامج، وهو ما يجعل هذه الحقائق تتخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة وفقاً لطبيعة وسياسة الصحفية.

ف العلاقات الصحفية مهما بدت جيدة في الظاهر إلا أن الباطن يبدي العكس لأن درجة الرضا عن القائد أو المسؤول قليلة، ودورهم في قيادة وتوجيه السياسة التحريرية وصناعة القرار تراجع كثيراً، وحتى أنهم غير راضين في قراره أنفسهم عن مناخ الحوار وإدارة العمل الصحفى داخل مؤسساتهم، مما يجعلهم غير قادرين على التعبير عن آرائهم وتنفيذها.

ومن اللافت للنظر أنه في الوقت الذي يلتزم فيه هؤلاء بالسياسة التحريرية فإنهم خارج نطاق الممارسة، وأنباء المناقشات الجانبية معهم، يؤكدون عدم رضاهما عن هذه السياسة، بل إنقادهم لها، مما يكشف عن تناقض وازدواجية واضحة بين حقيقة ما يؤمن به وما يمارسه في الواقع، الأمر الذي يؤثر على درجة إجتهاده في عمله، وهذا يؤثر من ناحية أخرى على علاقاته بزملائه الصحفيين من نفس المؤسسة، وتبينها ما بين العمل يعني أن التعامل يكون في هذا الإطار دون ذلك، أي أن النقاش يكون محدوداً جداً ولا يخرج عن أسس العمل وإشكالية التحرير والتصحيح داخل قسم التحرير الإخباري في الجريدة، أو ربما تكون علاقة زمالة، تربطه مع الصحفيين من خارج المؤسسة في نفس المهنة الصحفية، والتعامل يكون

عن بعد في أو قات متفرقة لأن اللقاء يكون قليلا، ثم أن العلاقة يمكن أن تتطور أكثر إلى صداقه، بحيث يكون اللقاء أثناء العمل وكذلك في أوقات خارج إطار العمل. عموماً فطبيعة العلاقة التي تربط الصحفي بالمسؤول يمكن أن تؤثر كثيراً في علاقاته بزملائه الصحفيين سواء من داخل المؤسسة أو خارجها.

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة، لابد لنا أن نؤكد أن دراسات القائمين بالإتصال تعد كعناصر فعالة ومتأثرة في عملية الإتصال ، هي من الدراسات الحديثة نسبياً، إذا قيست في إطار بعد الزمني للدراسات التي تناولت العناصر الأخرى للعملية الإتصالية ، كما تعد الممارسة المهنية للفائم بالإتصال من القضايا التي توليها الدراسات الإعلامية المعاصرة اهتماماً كبيراً.

لذلك وجب النهوض بهذا القطاع، وإن إدخال أي تطور في مهنة الصحافة مرتبط بالتأكيد بعاملين إثنين، التنظيم الذي لا يزال يخطو ويتعثر في معادلة الإعلام في الجزائر، وسد الثغرات القانونية، وفي هذا الإطار ركز علماء الإعلام و الإتصال بصفة عامة و الإعلاميون بصفة خاصة على ضرورة وجود تواصل داخل الأسرة الإعلامية، يكون أكثر عمقا فيما يتعلق بالواقع الذي يعيشه الصحفيون من أجل مناقشة مستقبل هذه المهنة والوضع المهني والإجتماعي للمشتغلين في هذا الحقل ومناقشة الحقوق الأساسية التي تكفل الإستمرارية للعمل الصحفي وفق القواعد المهنية والمعايير الدولية. ويؤكد المختصون في هذا المجال أنه على الأسرة الإعلامية أن تتنظم في شكل هيئات أو جمعيات تمكناها من مناقشة قضاياها وتকفل لها التقدم في العطاء لكل الفئات العمالية الأخرى، أما عن الجانب القانوني المؤطر لهذه المهنة، فقد ألح رئيس الجمهورية على ضرورة مراجعة القانون الأساسي للصحفي بالمشاورة مع أصحاب المهنة، وهو ما تجسّد من خلال إعلان كاتب الدولة لدى الوزير الأول عز الدين ميهوبي سابقا المكلف بالإتصال على أن قطاعه سيعمل على إيجاد آليات تسمح بإشراك أكبر قدر من مكونات المنظومة الإعلامية في سبيل إصدار قانون الإعلام الجديد وذلك حتى في غياب

خاتمة

تنظيمات إعلامية قوية، مشيراً إلا أن التعامل في هذا الإطار سيتسم بالشفافية والوضوح.

ويعتبر هذا القانون الجديد ضرورة أوجتها التحولات المتسرعة التي فرضت تطوير مهنة الصحافة، حيث أن هذا النص سيستند في إعداده إلى كل النقاط الإيجابية المرنة والسلسة التي تضمنها قانوني الإعلام السابقين في المجال القانوني وحماية الصحفي، وبالموازاة مع صدور هذا القانون سيتم إصدار قوانين أخرى لتنظيم مجال الإشهار وسبر الآراء لتصحيح كل الإختلالات التي تشهدها هذه القطاعات، من جهة أخرى عبر عز الدين ميهوبى أن الهدف الأول هو التكفل بحق المواطن في إعلام دائم متوازن وذى مصداقية وموضوعية، وهذا قد تحقق بشكل كبير في الميدان السمعي البصري من خلال فتح عدد من الإذاعات وإضافة قنوات تلفزيونية متخصصة وهو ما يتم ضمن رؤية إعلامية واضحة المعالم وهو نفس الحال بالنسبة للمطبع الوطنية التي ستعزز من إمكانيات توزيع الجرائد في الجنوب ، وهي كلها مساعي حثيثة لتعزيز وتنمية الوظيفة الإخبارية.

وعلى هذا الأساس يؤكد أستاذة وخبراء الصحافة على أن وظيفة الإخبار أو الكتابة الصحفية هي من الوظائف الأساسية التي لا يمكن للصحافة الحديثة أن تقوم لها قائمة بدونها، كما أصبحت هذه الوظيفة محور الإهتمام الأساسي لأية وسيلة إعلامية تريد أن تأخذ مكانها المهمة والمؤثرة في المجتمع محليا و إقليميا و دوليا.

وأكيد أن الإعلام الجزائري تمكّن من أن يخطو خطوات عملاقة، وحقق نجاحات كبيرة خاصة فيما يتعلق بأهم المواعيد الإعلامية في الجزائر، وخلال العشرينية الأخيرة برز بقوة فبالرغم من أن التعديدية الإعلامية قد ظهرت منذ أكثر من 20 سنة إلا أن الإنطلاق الفعلى لها بحسب العديد من المختصين لم يعرف تموقاً له إلا خلال السنوات

خاتمة

العشرة الماضية، وأكبر دليلٍ ذلك التغطية التي حظيت بها الإنتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث فتحت أبواب النقاش على مصراعيها ونقلت الصحافة الوطنية كل التصريحات والأراء بكل موضوعية، وكذا التفوقات الرياضية المتميزة للخضر، حيث بُرِزَ الإعلام الجزائري بقوة، و قد نكون لم نحظى بعد بخطوة فتح المجال السمعي البصري بعد (مشروع)، هذا الأخير الذي تعزز بقنوات جديدة على غرار قناة القرآن الكريم، القناة الرابعة، فيما ينتظر فتح خمس قنوات جديدة في القريب العاجل تحل فيها القناة الرياضية المرتبة رقم واحد في الأولوية، بـغرض مراقبة التطور الذي يعيشـه المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة، وكذا لملء الفراغ المسجل على مستوى الإعلام الرقمي، وحاليا يعلق جل الصحفيين آمالـهم على الـصرح القانوني المنتظر حتى يتمكنوا من إـعتلاء صـفـ تنـظـيمـ المـهـنةـ، لـتكـتمـلـ بـذـلـكـ جـهـودـ العـشـرـ سـنـوـاتـ الأـخـيرـةـ .

ومن هذا المنطلق ، فالجهود والمساعي الحثيثة للنهوض بقطاع الصحافة والإعلام في بلادنا كثيرة لكن بوادر تحسين ظروف العاملين فيه قليلة، ووضع الصحفيين صعب جدا، فالإعلام في الجزائر، لاسيما في القطاع العام، لا يزال يعاني من وطأة الرقابة المطلطة عليه من قبل الدولة، إذ يصادف الصحفي عوائق كثيرة ومتعددة تمنعه من الوصول إلى مصادر الخبر. والحكومة لا تريد أن تعامل الإعلام بشفافية، خاصة عندما يتعلق الأمر بملفات حساسة مثل الرشوة وسرقة المال العام وقضايا الأمن والإرهاب والاقتصاد. والجزائر لم تعد تسجن الصحفيين مثل ما كانت تفعل في السابق، لكنها تعرقل عملـهمـ وـتـمـنـعـهـ منـ مـارـسـةـ مـهـنـتـهـ فيـ جـوـ حرـ وـديـمـقـراـطيـ .

فرحـيةـ التـعبـيرـ تـبـدـأـ باـعـطـاءـ الـحقـوقـ لـلـصـحـفيـينـ، وـ لـابـدـ منـ فـتـحـ نقـاشـ رـسـميـ وـواسـعـ معـ أـبـنـاءـ المـهـنـةـ بشـأنـ ظـرـوفـ عـلـمـهـ وـحـيـاتـهـ، هـدـفـهـ إـخـرـاجـ وضعـ الصـحـفيـ منـ الـهـشـاشـةـ التيـ تمـيزـ وـتـدـعـيمـ المـهـنـةـ وـإـصـلـاحـهـ وـالـنـهـوضـ بـالـوـاقـعـ الـجـمـعـاـتـيـ وـالـإـقـتـادـيـ

خاتمة

للسُّفَيْفِينَ وَتَمْكِينِهِمْ مِنَ الْحَفَاظِ عَلَى مَصَدَّاقِيَّةِ الْمَهْنَةِ. وَالصُّفَيْفِينَ فِي الْمُقَابِلِ مَطَالِبُونَ بِالْتَّحْلِي بِرُوحِ الْمَهْنَةِ وَبِتَغْلِيبِ الْمَصْلَحةِ الْعَامَةِ عَلَى الْمَصْلَحةِ الْخَاصَةِ وَالْتَّحْلِي بِرُوحِ الْمَوْضِوِعِيَّةِ كَذَلِكَ.

فِإِحْتِيَاجَاتِ الصُّفَيْفِينَ الْجَزَائِيرِيِّينَ الَّذِينَ يَعِيشُونَ أَوْضَاعًا مَهْنَيَّةً وَإِجْتِمَاعِيَّةً مَزَرِّيَّةً كَثِيرَةً، مِنْ حِيثُ أَنَّهُمْ يَطَالِبُونَ بِتَسْوِيَّةِ أَوْضَاعِهِمُ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْمَهْنَيَّةِ وَمِرَاجِعَةِ الْقَوَانِينِ الْمُنَظَّمةِ لِلْمَهْنِ الْصَّفَيْفِيَّةِ فِي الْجَزَائِرِ، وَعَدُوا الْمَشَاكِلَ الْعُمَيقَةَ الَّتِي يَعَانِيهَا الصُّفَيْفِيُّ فِي الْجَزَائِرِ وَالْضَّغْوُطِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ وَمِنْ أَصْحَابِ الصَّفَافِ وَالنَّاشرِينَ إِضَافَةً إِلَى الْمَمَارِسَاتِ غَيْرِ أَخْلَاقِيَّةِ وَغَيْرِ الْقَانُونِيَّةِ. وَيَعْتَبِرُ الصُّفَيْفِينَ أَنَّ تَعَاطِيِ السُّلْطَاتِ الْجَزَائِيرِيَّةِ مَعَ مَلَفِ تَنْظِيمِ قَطَاعِ الصَّفَافِ فِي الْوَقْتِ الْرَّاهِنِ بِطَيْءٍ وَغَيْرِ جَادٍ، وَلَا يَعْبُرُ عَنْ رَغْبَةِ سِيَاسِيَّةِ حَقِيقِيَّةِ فِي تَنْظِيمِ الصَّفَافِ، وَرَفْعِ الإِكْرَاهَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْضَّغْوُطِ الْمَهْنَيَّةِ عَلَى الصُّفَيْفِينَ، وَطَالِبُ الصُّفَيْفِينَ الْجَزَائِيرِيِّينَ بِمِرَاجِعَةِ قَانُونِ الْإِعْلَامِ السَّارِيِّ الْمَفْعُولِ مِنْذِ عَامِ 1990 وَتَوْحِيدِ الْبَطاَقَةِ الْصَّفَيْفِيَّةِ.

فِإِحْسَاسِ رِجَالٍ وَنِسَاءِ الصَّفَافِ وَالْإِعْلَامِ فِي الْجَزَائِرِ وَإِجْمَاعِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَتَخَبَّطُونَ فِي وَضْعٍ إِجْتِمَاعِيٍّ مَتَّهُورٍ لَيْسَ وَلِيدَ الْلَّحْظَةِ وَإِنَّمَا نَتْرَاجُ تِراَكُومِ الْمَشَاكِلِ الَّتِي لَمْ تَجِدْ لَهَا حَلًا فِي حِينِهَا، فَإِنَّ الْوَقْتِ الْيَوْمِ جَدِّ مَنَاسِبٍ حِيثُ كُلُّ الْقَطَاعَاتِ الْوَظَيفِيَّةِ فِي الْمَجَمِعِ تَسْعَى لِبَلوَغِ مَرَامِيهَا وَأَهْدَافِهَا فِي التَّنْظِيمِ وَتَحْصِيلِ الْحُقُوقِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ.

وَفِي الْأَخِيرِ تَبْقَى الصَّفَافِ وَالْإِعْلَامُ وَالصُّفَيْفِينَ مَوْضِعًا وَمَجَالًا بَحْثِيًّا أَوْسَعًا مِنْ أَنْ نَلِمَ بِكُلِّ حِيَثِيَّاتِهِ وَمَعْطَيَّاتِهِ فِي دراسَةٍ أَوْ بَحْثٍ وَاحِدٍ، وَبِالْتَّالِي فَبَحْثُنَا هَذَا، وَكَمَا هُوَ طَمَوْحُنَا مَحَاوِلَةً جَادَةً وَمُتَوَاضِعَةً لَطْرَحِ إِسْكَالِيَّةِ الْخَلْفَيَّاتِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْمَهْنَيَّةِ لِلصُّفَيْفِينَ الَّتِي يَجِبُ التَّكَفُّلُ بِهَا فِي مَجَالِ الْبَحْوثِ الْأَكَادِيمِيَّةِ.

نتائج الدراسة

لقد جاءت نتائج الدراسة التطبيقية حاملةً إجاباتٍ على الأسئلة التي سبق وطرحناها على النحو التالي:

1. وصول المرأة إلى الوقوف على بوابة إعلامية مؤشر على أن ضعف العنصر النسوي في العمل الصحفي أصبح طي الماضي في عائلة الصحفة الجزائرية، بحيث تغيرت نظرة المجتمع لأدوارها والتي لم تصبح تقليدية، وأصبح ينظر إليها مثلاً مثل الرجل كمسؤولين في الفضاء العمومي، والمرأة أصبحت في وقتنا الحاضر تجاهه بجدارة المتابع التي تفرضها مهنة الصحافة على عدة مستويات.

2. ندرة المشاريع من أجل إنجاز سلسلةٍ من البرامج السكنية لصالح الصحفيين الذين يعانون من الأوضاع الإجتماعية المزرية وغير المشرفة، إضافةً إلى أن المؤسسات الإعلامية المتمثلة في الجرائد التي يشتغل فيها الصحفيون عينة الدراسة الخاصة منها أو العمومية لا توفر سكنات وظيفية لهؤلاء بتاتاً، ولا تغطي تكاليف الكراء، وإنما الصحفي وحده مسؤول عن تدبر ذلك.

3. أكدت الأغلبية الساحقة من الصحفيين عينة الدراسة أن مؤسساتهم الصحفية لا توفر لهم النقل والمواصلات باعتبارها ضروريةً جداً، بل وشرط من شروط التغطية الإعلامية المتميزة والفعالة، و بالتالي حرمانهم من الحماية والأمن والسلامة من مخاطر الطريق على اختلافها، و لأن تأمين النقل يقيه الوقوع في حوادث التي يمكن أن يتعرض لها سواءً تعلق الأمر بحوادث المرور أو حوادث العمل المهنية بسبب الحصول على الأخبار أو البحث عن مصادر الأخبار أو القيام بتغطياتٍ إعلامية صحافية حول حدث ما، وقد تصل بهم إلى حالات الوفاة أحياناً.

4. لقد أصبحت الخبرة أهم معيار لتحديد أجرة الصحفيين في المؤسسات الإعلامية بإعتبار أن الصحفي الخبير هو من يحصل المادة الإعلامية والمتمكن من التغطية

الصحفية، وكذا كيفية التعامل مع مصادر الأخبار وحتى إمتلاكها، وتفادي الوقع في المشاكل شخصياً أو التسبب بها للمؤسسة التي يشتغل فيها.

5. مشكل ضعف الحماية الاجتماعية و إنعدام الضمان الاجتماعي يطرح إشكال غياب الضمانات القانونية للصحفي في مواجهة مخاطر المهنة، وهي مخاطر كثيرة على المستوى المحلي تصل إلى حدود تهديد حياة هذا الصحفي، فإنعدام التأمين والحماية لدى الصحفيين بصفة عامة و محل الدراسة بوهران وبصفة خاصة يفتح أمام صاحبه نافذةً كبيرةً لمخاطر العمل الصحفي.

6. مواكبة العمل الإعلامي في ظل التطور التكنولوجي الحديث، وإستعمال التكنولوجيا الإعلامية تؤدي إلى بروز الصحفي المتخصص، لأنَّه يواكب التطورات الحديثة لتقنيات الاتصال من خلال إستخداماتها بما يتواافق والعمل الصحفي من خلال إزدياد التحديات التي تواجهها الصحف المطبوعة أو المكتوبة اليوم، في ظل الظهور القوي لقطاعات الاتصال والأنترنت والإعلام الإلكتروني.

7. إعتماد الصحف في التوظيف على عامل العلاقات أو المعرف الشخصية والذي أصبح هو الآخر اعتباراً في إتحاق الصحفي الجديد بالوظيفة الصحفية، وفكرة الإلتحاق بالمهنة الإخبارية على أساس هذا البديل يحمل دلالات سلبية في جانبه الآخر بالنسبة للزماء الذين لا يتمكّنون من العمل في هذا القطاع.

8. عدم خضوع أغلبية الصحفيين إلى التكوين في مؤسساتهم الصحفية، وتتراوح دوافع ذلك بين مؤشرات عديدة منها إمتاع هاته المؤسسات عن تكوين صحفييها رغبة منها لأسباب تعلمها هي، أو نظراً لنتكلفة التكوين الباهظ خاصة الذي يكون خارج الوطن، أو أن المؤسسة تأخذ في إطار التدريب في الإعتبار فئةً صحفيةً عن أخرى لاعتبارات تأخذها في الحساب.

9. زيادة الحساسية بين الصحفيين الناجمة عن هاجس عدم التخصص الإعلامي، والتي أصبحت تؤدي إلى توليد الضغط بين الزملاء في العمل وبالتالي يؤثر هذا على عمل

الصحفيين، وقد يشكل ذلك ضغطاً على الصحفي الذي يريد أن يعبر عن رأيه بطريقة مستقلة وموضوعية، بصرف النظر عن رأي أو إتجاه رئيسه في العمل، وهذا مؤشر على تخيّط الصحفي في الضغوط المهنية أو الشخصية، وبالتالي يمنع فكرة الإمتياز والتفوق.

10. إرادة المؤسسات الإعلامية محل الدراسة الكبيرة من أجل تطوير العمل الإعلامي الصحفي، فهي تركز بقوة على مصادر المعلومة سواءً من حيث دفع الصحفيين إلى الحفاظ على مصادرهم المعلوماتية التي يتعاملون معها كفرض عين، أو إهتمامهم المتزايد بها، وذلك لما لهذه الأخيرة من دور أفعال في جمع المعلومات والمعطيات والبيانات والأخبار لتحقيق أعلى نسبة من الصدق والموضوعية الدقة، سواءً تعلق الأمر بمصادر الأولية أو المصادر الثانوية، أو حتى قناة الإتصال.

11. بروز مشكل العلاقات البشرية غير المستقرة كسبب أول ودافع أساسى لإنعدام الرضا الوظيفي لدى الصحفي سواءً علاقاته مع زملائه الصحفيين العاملين معه في نفس الجريدة وكذا زملائه خارج المؤسسة، وحتى علاقاته بالمسؤول الأعلى، والذي خلق صوراً من الضغط في العمل. إضافة إلى عدم كفاية رواتبهم، ومدى تراجع هذه الأخيرة مقابل مرتبات العاملين بالمهن الأخرى، وإلى عدم مسايرة الزيادة في المرتبات، وإن قيمة الأجور ترتبط بحجم المؤسسة الصحفية، والقطاع الذي تخدمه.

12. كثرة الصحفيين الذين أكدوا بأنهم يساهمون في صناعة القرار على مستوى المؤسسات الإعلامية بصفة عامة، وفي الصحف بصفة خاصة ، و يتراكم هذا الإسهام خصوصاً حول مواضيع الأخبار التي سوف تختار وتعد للنشر، إنطلاقاً من إمكانية تشاور الصحفيين حول أهمية الخبر بالنسبة للجمهور المتلقى، و إن كان يصب في اهتماماتهم و تطلعاتهم ، ومدى إمكانية معالجته للقضايا التي تهم الرأي العام، وخروجهم في الأخير برأي موحد هو القرار.

13. ذكر أغلبية الصحفيون أنهم يملكون شبكات علاقات مكثفة مع أقرانهم العاملين في المؤسسات الأخرى، فالعلاقات الجيدة حسبهم تعني وسطاً مهنياً واضحاً يرتكز على معايير مؤسسة توحد روابط مهنية جيدة، وبطبيعة الحال فالصحفيون ملزمون بطبيعة الواجب أن يكتسبوا من المؤهلات ما يجعلهم على علاقة جيدة مع المسؤول من جهة، ومع الزملاء في العمل من جهة أخرى لتقادي أية عراقيل تحول دون أدائه لمهمته النبيلة، وتزيد في ثقته بنفسه وتحفظه على العمل، وشبكة العلاقات كذلك تكرس حسن الزمالة، وتعدم الحساسيات بين الزملاء، وتبعث على تشجيع الواحد للآخر، خاصة عند توجيه النقد سواء بالسلب أو الإيجاب حول المقالات مما يساهم في تحديد مواطن الضعف وتجنب الأخطاء مستقبلاً، وبالتالي صقل الكفاءات وتطويرها.

14. لقد أوضح العديد من الصحفيين قيد الدراسة أن من أهم العوامل لنجاح الصحفي هو كثرة المصادر، وإمتلاكه لقائمة خاصة من المصادر التي يستسقى منها الأخبار والمستجدات ويعمل معها بصفة دائمة ومتواصلة، وبالتالي فإن العامل مع المصادر يؤمن تحصيل الخبر الصحفي بصفة يومية. ولكن من المؤشرات السلبية في هذه البيانات، تزايد نسبة القائلين بأنهم يكررون من استخدام الهاتف للحصول على الأخبار دون الإنفاق لموقع الحدث، وتزايد نسبة القائلين بأنهم يعتمدون على مقابلة المصادر شخصياً للحصول على المستجدات، كما أكد نسبة كبيرة منهم بأنهم يعتمدون على زملائهم الصحفيين للحصول على المعلومات وهو ما يؤدي إلى تشابه المحتوى الإخباري في الصحف وظهور في صورة متماثلة.

15. التوجه السياسي للصحفيين يمكن أحياناً أن يتدخل في تشكيل علاقة الصحفيين بمصادرهم، فالصحفي الذي يشعر أن واجبه الأول ينحصر في المحافظة على مكاسب الجمهور، يختلف في أساليب عمله عنمن يرى أن عمله يرتكز في الوساطة بين الجمهور والسلطات الحاكمة، فبناءً على ما يتصور الصحفي لنفسه من مسؤوليات مهنية وإجتماعية تحدد أحكام الإختيار والرفض التي توجه عمل الصحفي، وهذا عامل

آخر من العوامل التي تواجه الموضوعية في التحرير الإخباري والتي تركز عليها المصادر الإخبارية لدى تعاملها مع الصحفيين.

16. القيود البيروقراطية تحجب عن الصحفي الأخبار الكاملة والواضحة والمهمة والمفيدة في نفس الوقت، أي تحجب الأخبار الصادقة وهو ما يؤثر في الأخير على الصورة التي يظهر بها الخبر، وعلى مساهمنته في تنمية المجتمع، أما بالنسبة لما يدلّي به المصدر من تصريحات علنية للنشر، فإن تقرير نشرها أو عدم نشرها يعود إلى رئيس التحرير، ولكنه فيما لو تقرر نشرها فينبع الإلتزام بما جاء فيها من معلومات أو آراء، دون حذف قد يخل بالمعنى، أو يعرض تصريحات المصدر للتأويل أو التفسير الخاطئ، مع مراعاة الدقة عند التلخيص أو الإختصار، ضماناً للمحافظة على المعاني والمعلومات الرئيسية في التصريحات، وهذا هو هدف المصادر الإخبارية، فأداء الصحفي يتحدد من خلال مراعاة هذه الأمور في التحرير الصحفي والتي تؤكد عليها المصادر الإخبارية بـاللحاج.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

▪ القرآن الكريم

▪ المعاجم والقواميس:

1. المنجد في اللغة والإعلام، بيروت: منشورات دار المشرق، ط3، 1993.
2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (إنجليزي - فرنسي - عربي)، مكتبة لبنان، بيروت.
3. مصطفى حسن، عبد المجيد بدوي، قاموس الصحافة والإعلام، لبنان: المجلس الدولي للغة الفرنسية، 1991.
4. عاطف محمد غيث وأخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، ب ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981 .

▪ كتب:

1. السلمي علي: إدارة الموارد البشرية، ب ط، القاهرة: مكتبة غريب، 1999.
2. النجار نبيل الحسيني: إدارة الموارد البشرية - مدخل نظري وتطبيقي، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1990، ص 19
3. أنور سلطان محمد سعيد: إدارة الموارد البشرية، ب ط، الإسكندرية: دار الجامعة الجدية للنشر، 2003.

4. أبو زيد فاروق: مدخل إلى علم الصحافة, ب ط، القاهرة، عالم الكتابة، 1993.
5. الطويل يوسف: إشكالية العلوم الاجتماعية, ب ط، بيروت، دار التسويير للطباعة والنشر ، 1984.
6. إبراهيم إسماعيل: فن التحرير الصحفي بين التحرير والتطبيق, ب ط، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998.
7. الحسن إحسان محمد: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي, ب ط، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1982.
8. إحدادن زهير ، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال, ب ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
9. أبو زيد فاروق ، مدخل إلى علم الصحافة, ط2، القاهرة، عالم الكتاب، 1991.
10. الجيلالي عباسة ، سلطة الاعلام في الجزائر, ب ط، الجزائر، مؤسسة الجزائر للطباعة والنشر، والتسويق.
11. آلبار بيار ، تر: خير الدين عبد الصمد ،الصحافة ، ب ط، دمشق، منشورات وزارة الثقافة.
12. أبو زيد فاروق ، مدخل إلى علم الصحافة, ط3، القاهرة: عالم الكتب: 1998.
13. إحدادن زهير: الصحافة المكتوبة في الجزائر, ب ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
14. الضبيان سامي ، مدخل نظري وعملي للصحافة اليومية والإعلام الموضوع والتقنية والتنفيذ, ب ط، بيروت، دار المسيرة، 1979.
15. أبو زيد فاروق ، أنهيار الإعلام الدولي, ب ط، القاهرة: طبع الأخبار، 1991.
16. الذنيبات سامي ، مدخل نظري وعلمي إلى الصحافة اليومية والإعلام, ط1، بيروت: دار الميسرة، 1979.

17. الفلايبيني محمد موفق ، مسائل الإعلام وأثرها في وحدة الأمة، ط1، جدة، دار المنار، 1985.

18. الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلات السياسة في العالم العربي، تر: موسى الكيلاني، ب ط ،الأردن:مركز الكتب الأردني، 1989.

19. أبو عرجة تيسير ، دراسات في الصحافة والاعلام، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000.

20. أبو الحسن علي أحمد: المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات -تقارير الأداء- تقييم الأداء- ب ط، الإسكندرية، الدار الجامعية.

21. أشتون كرييس: تر: علا أحمد إصلاح: تقييم الأداء الاستراتيجي لأداء العاملين وإرضاء العملاء، ب ط، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2001.

22. الفوزي محمد علي: نشأة وسائل الاتصال وتطورها، ب ط، بيروت:دار النهضة العربية، 2007.

23. أرفيه بورج ، ذكرة عصر، ترجمة غازي برو anep ، ط1، بيروت الجزائر، 2001.

24. أدبيب خضور : فنون الصحافة، ط 2، جامعة دمشق: ديمشق، 1992.

25. العياضي نصر الدين: مساعلة الاعلام ، ب ط، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1991.

26. الفاربي عبد اللطيف ، عبد العزيز الغرضاف: البرامج والمناهج من الهدف إلى النسق، ب ط، المغرب، دار الخطابي، 1992.

27. اللبناني شريف درويش ، تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000.

28. ألبرت ل. هستر، واي لان جي، تو، تر: كمال عبد الرؤوف _ دليل الصحفي في العالم الثالث ، ب ط، مصر الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992.
29. العروي عبد الله ، مفهوم الحرية، ط5، بيروت: المركز الثقافي العربي، بدون سنة.
30. أبو الخير عبد السميح عبد الوهاب ، الحق المالي للمؤلف في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ب ط، القاهرة مكتبة وهبة، 1988.
31. آغا حسن أفت ، علم الاجتماع ودراسة الإعلام والإتصال، ب ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.
32. الصمد رياض ، المؤسسات الدولية الاجتماعية والسياسية، ب ط، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995.
33. إبراهيم إسماعيل: واقع الجزائر اليوم في ظل التحركات العالمية، ط1 ،الجزائر: دار النشر والتوزيع، بدون سنة.
34. بخيث محمد السيد: تأثير التكنولوجيا الاتصال الحديثة على الممارسة الصحفية في الصحافة العربية: المؤتمر العلمي الخامس عن تكنولوجيا الاتصال الواقع والمستقبل ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1999.
35. بوحوش عمار: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، ب ط، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1995.
36. بوحوش عمار ، محمود محمد الذنيبات: مناهج البحث العلمي أسسه وأساليبه، ب ط، الأردن، مكتبة المنار، 1989.
37. باسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي- محاولة نحو روایة نقدية لمنهجه وأبعاده، ب ط، القاهرة دار المعرفة الجامعية، 1985.
38. بدر احمد: البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، ب ط، القاهرة، دار قباء، 1998.

39. بوحوش عمار ، محمود محمد الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث** ، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
40. بن مرسي أحمد: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ب ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
41. بدر أحمد ، **الاتصال بالجماهير بين الإعلام وتطويع والتنمية**، ب.ط، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
42. بوند فريزر ، تر: داجي الصهيوني، **مدخل إلى الصحافة** ، ط2، بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1984.
43. برادلي دران ، تر: محمود محمد سليمة، **الجريدة ومكانتها في المجتمع الديمقراطي**، ب ط، القاهرة، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 1965.
44. بوقاردة ليو ، عالم الاتصال، تر: عبد الرحمن عزي: **وسائل الاتصال الجمعي اليوم وغدا** ، ب ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
45. بليبل نور الدين: **دليل الكتابة الصحفية**، ب ط، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
46. بن أشنهو مراد. تر، عائد بامية: **نحو الجامعة الجزائرية**، ب ط، درا م-ج، الجزائر، 1981.
47. بربرا ما تир و آخرون، تر عبد اللطيف بعارة وآخرون: **الأساليب الإبداعية في التعليم الجامعي**، الإدارية دار الشروق، بط، 2002.
48. برайд شون ماك ، **أصوات متعددة وعالم واحد**، ب ط، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
49. جون هنبرغ، تر: محمد عبد الرؤوف كمال، **الصحفي المحترف** ، ط1، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع 1990.

50. جان مورانج، تر: وجيه البعيني، *الحرفيات العامة* ، باريس، بيروت: منشورات عويدات، بدون سنة.
51. جاد ناصر جابر ، حرية الصحافة " دراسة مقارنة في ظل القانون رقم 96 لسنة 1996 " ب ط، القاهرة: دار النهضة العربية 1997 .
52. دليو فضيل ، مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيري، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998 .
53. ديسكون نانسي ، تر" علي الفرس، تقويم الأداء- وسيلة تحسين النوعية في تنمية الموارد البشرية، ب ط، الرياض مطبع معاهد الإدارة العامة، 1961 .
54. وهبي محمد ، بحوث في الاتصال، ط2، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002 .
55. زمام نور الدين ، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، 1962-1988، ط1، دار الكتاب العربي، 2002
56. زاهر ضياء الدين: جامعتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة، تحديات وخيارات، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، 2000.
57. حباب محمد منير: المؤسسة الإعلامية، ب ط، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
58. حمدي عبد الرحمن ، الوسيط في النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، المصادر الإدارية للالتزام، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية 1999 .
59. حاتم محمد عبد القادر: الإعلام والدعائية- نظريات وتجارب ، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1972.
60. طلعت شاهيناز: وسائل الاعلام و التنمية الاجتماعية، دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1980.

61. ناصر محمد جودت ، الدعاية والإعلان والعلاقات العامة، ط1، عمان، الأردن:
دار مجد لاوي، 1999.
62. نعوم تشو مسكي، إعاقة الديمقراطية (الولايات المتحدة والديمقراطية)، ط2،
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
63. كايلور رولان ، تر: مرسلی محمد: الصحافة المكتوبة والسماعية والبصرية، ب
ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
64. كوسو لابوف، مارك وف، فؤاد : الحرية و المسؤلية، تر: مرعي، ب ط،
دمشق: دار الجماهيرية العربية، 1985.
65. مهنة فريال: نحو بلاغة إعلامية معاصرة، الجزء الأول، دمشق، مطبعة الروضة،
.2004
66. معطوي جودة عزة: أساليب البحث العلمي ، ط2، عمان: الدار العلمية للنشر
والتوزيع، 2000.
67. مانهايم كارول ، ريتشارد ريتشي: التحليل السياسي الإمبريقي-طرق البحث في
العلوم السياسية، تر عبد المطلب غانم وآخرون، ب ط، القاهرة، مركز البحوث
والدراسات، 1996.
68. مكاوي حسن عماد ، سامي الشريف، نظريات الإعلام، ب ط، القاهرة: مركز
جامعة القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000.
69. مكاوي حسن عماد ، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ب ط،
مصدر الدار المصرية اللبنانية، 2002.
70. محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، ب ط، القاهرة: دار الفكر العربي، 1988.
71. مكاوي حسن عماد ، أخلاقيات العمل الإعلامي (دراسة مقارنة)، ط1: مصر دار
المصرية اللبنانية، 1994.

72. ماليوت، مقدمة في الأخلاق، تر: ماهر عبد القادر، بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
73. مدحت محمود عبد العال ، المسؤولية المدنية الناشئة عن ممارسة مهنة الصحافة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1994.
74. مكاوي عماد ، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ب ط، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993.
75. محمد الجوهرى وآخرون، علم الاجتماع، دراسات الإعلام والاتصال، ب ط، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.
76. ميلر جون ، رالف لوينشتاين، تر: د. ساعد خضر العربي الحارثي، الإعلام رسالة ووسيلة، رؤى جديدة في الاتصال، ب ط، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 1989.
77. محمد شعر محمد: الإعلام موقف، الرياض: الكتاب العربي السعودي، 1982 .
78. مقدم سعيد ، أخلاقيات الوظيفة العمومية (دراسة نظرية تطبيقية)، ط1، الجزائر، دار الأمة للطبعة والترجمة والنشر والتوزيع، جوان 1997.
79. صابات خليل ، الصحافة رسالة واستعداد وعلم، ب ط، مصر، دار المعرف، 1967.
80. صلاح عبد اللطيف ، الصحافة المتخصصة، ط1، مصر، مكتبة ومطبعة الإشاع الفنية، 2002.
81. صوفي عبد اللطيف: التكوين العالى في علوم المكتبات والمعلومات أهدافه وأنواعه واتجاهاته الحديثة، ب ط، م.ت.من جامعة قسنطينة، 2002.
82. صدقى عبد الرحيم: الإرهاب السياسي والقانون الجنائى، ب ط، دار الثقافة العربية، الجزائر، 1985، ص 16/18.

83. صلاح عبد المقصود ، سلاح الكلمة في مواجهة حرب الجيوش، ب ط، الجزائر، دار الخلدونية، 2004.
84. عنصر يوسف: فروض الدراسة في أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، ب ط، قسنطينة، 1999.
85. عبد المجيد ليلي: التشريعات الإعلامية، ب ط، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000.
86. عطية عبد الحميد ، هناء حافظ بدوي: الخدمة الاجتماعية و مجالات تطبيقاتها، ب ط، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998.
87. عمر محمد زيان: البحث العلمي مناهجة وتقنياته، ب ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1969.
88. عبيدات ذوقان ، عبد الرحمن عدس، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط5، عمان، دار الفكر، 1998.
89. عبيدات ذوقان ، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ب ط، عمان، دار مجذلاوي 1988.
90. عمرة معز خليل: مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، عمان، دار الشروق، 1997.
91. عباسة جيلالي ، سلطة الصحافة في الجزائر، ط 1، الجزائر 2 مؤسسة الجزائر للكتاب، 2001.
92. عبد الهادي محمد فتحي ، مركز المعلومات الصحفية، ب ط، القاهرة: الدار المصرية، 1996.
93. عبد الحليم محي الدين ، الاتصال بالجماهير والرأي العام، بط، القاهرة: دار النشر، مكتبة الأنجلو مصرية، 1994.

94. عزي عبد الرحمن ، عالم الاتصال، ب ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
95. عودة محمد ، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، ب ط، بيروت: دار النهضة العربية، 1998.
96. عواطف عبد الرحمن ، هموم الصحافة والصحافيين في مصر، ب.ط، مصر، دار الفكر العربي، 1995.
97. عبد الباقي صلاح الدين محمد ، إدارة الموارد البشرية من الناحية العلمية والعملية، ب.ط، الإسكندرية، الدر الجامعية، 2000.
98. عباسة جيلالي ، سلطة الصحافة في الجزائر، ب ط، تلمسان، مؤسسة الجزائر للكتاب، بدون سنة.
99. عبد البادي محمد ، مدخل إلى قياس المناخ النفسي للمؤسسات المعاصرة، ط 1، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1979.
100. علي غربي وآخرون: تنمية الموارد البشرية، ب ط / الجزئر: دار الهدى، 2002
101. عبد الحميد محمد ، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 2003.
102. عدلي رضا ، عاطف العبد، إدارة المؤسسات الإعلامية، الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، ب ط، 24 شارع عباس عقاد، مدينة نصر، دار الفكر العربي، 2004.
103. فرح محسن: جرائم الفكر والرأي والنشر، النظرية العامة لجرائم التعبيرية، ط2، القاهرة، دار الغد العربي، 1988.
104. فهمي محمود ، فن تحرير الصحف الكبرى، ب ط، القاهرة: مطبع الهيئة العاملة للكتاب، 1982.

- 105.** فوكوياما فرانسيس ، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1993.
- 106.** فهمي مصطفى خالد ، المسؤولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية، ط1، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
- 107.** فوده عبد الحكيم ، جرائم الإهانة العلانية، ب ط، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1998.
- 108.** سلطان أنور محمد سعيد: إدارة الموارد البشرية، ب ط، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003 .
- 109.** سلطانية بلقاسم ، حسان الجيلالي، منهجية العلوم الاجتماعية، ب ط، الجزائر، دار الهدى للباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- 110.** سلامة محمد عبد الحافظ ، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، الأردن، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1998.
- 111.** ساندرا بول ديفيلير ملفين روكتش ، تر:كمال عبد الرؤوف: نظريات وسائل الاعلام، ب ط،القاهرة:الدار الدولية للنشر و التوزيع. 1989 .
- 112.** سليمان حنفي محمود: الأفراد، ب ط، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، بدون سنة.
- 113.** سلامة موسى ، حرية الفكر وأبطالها عبر التاريخ، ط4، القاهرة، دار المعارف للملايين، 1967.
- 114.** سرور أحمد طارق ، دروس في جرائم النشر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998.
- 115.** قالية إسماعيل معرف ، الإعلام حقائق وأبعاد، دار النشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

116. قاسم محمد يوسف ، **ضوابط الإعلام في الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية**، الرياض، عمان عمادة شؤون ، جامعة الرياض، 1979.
117. رشتي أحمد جيهان: **نظم الاتصال-الإعلام في الدول النامية**، ط 1 ، القاهرة: دار الفكر العربي، 1972.
118. راشد أحمد عادل: **مذكرات في إدارة الأفراد**، ب ط، بيروت ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،1981.
119. رشيد محمد أنس: **الصفات المهنية ل الصحفيين الكويتيين**، دراسات إعلامية، ب ط، الكويت، دار الكتاب الحدي، 2000.
120. رشتي أحمد جيهان ، **الإعلام ونظرياته في العصر الحديث**، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1971.
121. رشتي أحمد جيهان ، **الأسس العلمية لنظرية الإعلام**، ط2، مصر ، دار الفكر ، 1978.
122. شفيق محمد: **المنهج العلمي - الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، ب ط، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1985.
123. شمس رياض ، حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر، ب ط القاهرة، مطبعة دار الكتاب المصرية، 1947.
124. تومي محمد ، **الجدل في القرآن الكريم**. ط 1، تونس، الجزائر، الدار التونسية لنشر، الدار الوطنية للكتاب، 1990.
125. خضور أديب: **الإعلام والأزمات**، ط 1، القاهرة، دار الأيام للنشر، ش.ذ.م.م للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
126. خوخرة فهمي أشرف: **الرقابة في المؤسسات الصحفية**، المعهد العالي للدراسات الأدبية، ب ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004.

127. خضور أديب ، أدبيات الصحافة، ب ط، دمشق: مطبعة مجدلاوي، القاهرة، 1986.
128. خوخة أشرف فهمي ، الرقابة في المؤسسات الصحفية، ب ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، المعهد العالي للدراسات الأدبية، 2004.
129. خميس محمد عطية ، تطور تكنولوجيا التعليم، ب ط، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 311، مطبع معاهد الإدارة العامة، 1961.
130. خضر محمد علي: الإشراف والتقدير في طريقة العمل مع الجماعات، 1996.
131. خليل سناه ، أضواء على مؤتمر فينا لحقوق الإنسان، ب ط، القاهرة، يونيو 1993.
132. خلف عمر محمد: ديمقراطية التعليم العالي في الدول العربية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1986.
133. ياقوت محمد ناجي ، مسؤولية الصحفيين المدنيّة في حالة القذف في حق ذوي الصفة العمومية، ب ط القاهرة، مكتبة الجلاء الجدية، 1985.

▪ الدوريات والمجلات:

1. جوديت لازار: الأثر الاجتماعي لوسائل الإعلام، تر: د/ رضوان بوجمعة، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 16 جوان -ديسمبر 1997، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.
2. إبراهيم حمادة بسيوني: العلاقات بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، دولة الكويت، مجلد 23، العددان 1-2 سبتمبر، أكتوبر، ديسمبر، 1994.

3. رضوان بوجمعة: **المرسلون المطبيون في الصحافة المكتوبة**: دارسة سوسيو مهنية لمراسلي الصحف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاتصال، ، قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، العدد 19 جانفي -جوان 2005.
4. د. طاهر بن خرف الله، الوسيط في الدراسات الجامعية، ج3، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2003.
5. محمد شطاح، البيت التلفزيوني بواسطة الأقمار الصناعية والتكنولوجيات الجديدة، المجلة الجزائرية للاتصال العدد 15، 1997.
6. طاهر بن خرف الله، الوسيط في الدراسات الجامعية، ج8، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2005.
7. محمد قيراط، أهمية رجل الإعلام في عملية الاتصال وال الحاجة إلى دراسته، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد الثالث، مارس 1989.
8. المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، مستقبل وسائل الإعلام العربية، الجزء الثالث، 5/3 ماي 2005، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
9. أمال كمال، التوجه المهني لدى القائم بالاتصال، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني والثالث ماي وسبتمبر، 1993.
10. محمد برقان، كتابات معاصرة فنون وعلوم، الاتصال الافتاعي في فن الخطابة، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، العدد الحادي والستون، المجلد السادس عشر، سبتمبر / تشرين الأول، 2006.
11. رضوان بوجمعة، هوية الصحفي في الجزائر خلال الخطابات والمواثيق الرسمية، من 1962 إلى 1988، المجلة الجزائرية للاتصال.

12. محمد برقان، كتابات معاصرة، فنون وعلوم، "الخطاب الحجاجي والاتصال"، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، العدد الثامن والخمسون، المجلد الخامس عشر، تشرين الثاني، كانون الأول، 2005.
13. فاطمة القليني، هناء الجوهرى، منى الفونوانى، ألفت حسن أغاثا، محمد الجوهرى، علم الاجتماع الإعلامى، ط1، الإسكندرية، دار القاهرة، 2001.
14. محمد عبد المجيد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1997.
15. عبد الله محمد زلطة، القائم بالاتصال في الصحافة- دراسة نظرية وميدانية، ط1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2007.
16. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، العدد الأول، 2001-2002.
17. علي أحمد مذكور: الشجرة التعليمية- رؤية متكاملة لمنظومة التربية، ب ط، القاهرة دار الفكر العربي، 2000.
18. إبراهيم حسن الشافعى: تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية، مجلة إتحاد الجامعات العربية،الرياض، 1986، العدد 21.
19. رضا السويسى: طرق التدريس بالتعليم العالى بين التلقين والتوالى، مجلة أ.ج.ع، العدد 18 ، 1982 .
20. إبراهيم توهامى: أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادى والعشرين، مجلة الباحث الاجتماعى، العدد 4، قسطنطينة، 2003.
21. عبد القادر حسين ياسين: التربية والتنمية في العالم الثالث، مجلة التربية، العدد 95، ديسمبر 1990،

22. الطاهر بن خرف الله، الوسيط في الدراسات الجامعية، الجزء الرابع عشر، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع 2007.
23. فريال المها، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، ط1، بيروت-دمشق: دار الفكر العربي، 2002.
24. محمد قيراط، رجل الإعلام وأزمة الصحافة في الجزائر، مجلة المنير، العدد 21، أكتوبر 1990.
25. أحمد الرشيدى، حقوق الإنسان العربي، مجلة المستقبل العربي، ع26، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2000.
26. فادية أبو شهيبة، المجلة الجبائية القومية، عدد خاص في حقوق الإنسان في مراحلاته بالتحقيق والمحاكمة " الدعوى الجبائية" المجلد رقم 40، ع1-3، مصر، مارس - جويلية - نوفمبر .
27. سعيد محمد السيد، الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال، المجلة العلمية لكلية الإعلام، العدد الأول، يوليو 1989.
28. صلاح بن زة، السياسة الإعلامية الجزائرية (1962-1988)، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، العدد 10-95.
29. محمد قيراط، رجل الإعلام وأزمة صحفة في الجزائر، مجلة منبر أكتوبر، العدد 21، من 16 إلى 31 كانون الثاني 1990.
30. علي قسايسية، التشريع الإعلامي وطبيعة القواعد الإعلامية، المجلة الجزائرية للاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العدد 08، 1992.

• الرسائل الجامعية:

1. د/ سيكوك قويدر: **سيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر-واقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية و الإختلالات الوظيفية دراسة سوسيوساسية ،** رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، 1995.
2. محمد محمد: **المعالجة الصحفية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعياتها في الصحف السعودية،** رسالة ماجستير الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، 2009.
3. أحمد بن محمد الجمعية: **الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها: دراسة ميدانية على عينة من الصحف والصحفيين في المملكة العربية السعودية،** رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام جامعة الإمام محمد بن سعود، 2010.
4. الرفاعي، عبد الله محمد: **الأسس العلمية لتنظيم المؤسسات الصحفية وأثرها على الأداء الصحفى،** رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، 1990.
5. غالم عبد الوهاب ، الإشهار والثقافة الاستهلاكية في الجزائر" مؤسسة جازи نموذجا" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران السانيا، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2005/2006.
6. عكروت فريدة: **سوسيولوجية رجالات الإعلام في الجزائر - دراسة الاتصالات الشخصية للقائمين بالاتصال في التلفزيون الجزائري بخلفية التفاعلات الرمزية،** أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، إشراف د/ العياضي نصر الدين.

7. بن زيدون جميلة ، التنظيم المهني للصحافيين الجزائريين المشاركين في مؤتمر النقابة الوطنية للصحافيين، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر تحت إشراف د. عزة عجان، جوان 2000.
8. سعدون آمنة: التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب الجامعي، رسالة ماجستر في علم الاجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2004/2005.
9. مراد فيصل: مدى توافق المشروع الفردي في التكوين للطالب، أستاذ التعليم الثانوي مع طرائق التكوين المعتمدة بالمدرسة العليا للأساتذة، ماجستير علم النفس التربوي، قسنطينة، 2001-2002.
10. مصمودي زين الدين: عوامل التكوين وعلاقتها باتجاهات طلبة المدرسة العليا للأساتذة نحو مهنة التدريس من خلال دراسة تبعه، ماجستير علم النفس التربوي، قسنطينة، 1997-1998.

■ الجرائد:

1. الخبر، العدد 4092 ، السبت 22 ماي 2004 ،الجزائر.
2. الخبر، العدد 3148 ، يوم 22 أفريل 2001 ،الجزائر.
3. الخبر، العدد 3858 ، يوم 16 أوت 2003 ،الجزائر.
4. الخبر، العدد 4391 ، يوم 11 ماي 2005 ،الجزائر.
5. الخبر، العدد 4284 ، يوم 03 ماي 2005 ،الجزائر
6. الخبر، بدون عدد ، يوم 01 فيفري 2006 ،الجزائر.

1. Brahim Brahimi, le Droit a l'Information a l'Epreuve du parti unique et de l'état d'urgence, ed SAEG. LHBERTIE , 2002 .
2. Schufele , Dietrama, framings a theory of media EFFECTS,journal of communication, vol, 49, no.6,urnter,1999.
3. Voakes P.S,Rights and responsibilities : Law and Ethies in the Newsroom .journal of Mass Media, vol-15, issue 1,2000.
4. Jean Claude Combessier : La Méthode en Sociologie, casbah édition, Alger ; 1998.
5. Sereno and Mortansen : fondation of communication, New York Harped and row 1970.
6. Philippe Breton,proulx serge,l'Expression de la communication,la naissance d'une nouvelle ideologie,Paris.Apmand colin. 1991.
7. Judith Lazar.Sociologie de la communication de mass.Paris Armond colin 1991.
8. Forney Claude Hery, Linformation par la presse, ED, spessa, lausane, 1968.
9. Grawitz Madeleine, methodes des sciences social, edition dallose,9eme edition, paris 1993.
10. Ihaddaden Zoheir, La presse Algérienne de 1965 à nos jours, thèse de doctorat d'état, université de droit d'économie et de sciences sociales de paris.
11. Brahim Brahimi, le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie, histoire et perspectives méditerranéenne, édition l'harmattan, paris, France, 1990.
12. Berelson (B):Communication and public opinion, in Wilber Schramm,Mass communication ,university of Illinoispress, Urbana 1945.

13. Berelson (B),Janowitz(M):**Reader in public opinion and communication**,2nd ,free press,New York 1960.
14. Rice(R) and Atlain(C): **Public Communication**,2nd edition, Sage, London;1989.
15. Schulte(H),Dufresne(M.B):**Pratique du Journalisme,Nouveaux Horizons**,France,2002,
16. Necib Redjem, **l'industrialisation et système éducatif Algérien** O.P.U .
17. Provost P. **fonctions et taches, conditions et statut du professeurs d'université dans les sociétés du progrès** , vnesco- 1986.
18. Hall(s),Roberts(B):**Policing the crisis,Mugging,The State and Law and Order**, Macmillan London,1978.
19. Hall(s),Roberts(B):**Policing the crisis,Mugging,The State and Law and Order**, Macmillan London,1978.
20. Document de l'information à caractère sécuritaire recommandation adressées aux médias nationaux 1992.
21. Ghania Moiffouk, **Etre Journaliste En Algérie** Ed :RSF,1995.
22. Mohammed Bahil, **Ghronique Infernales** (Algérie 1990) ,1995,ed Marinoor, paris,1995.
23. Lazhari Labter, **Journaliste Algerien Entre Le Baillon Et Balles**, ED L'harmatant, PARIS 1995.
24. -**Observation national des droits de l'homme, déclaration universelle des droits de l'homme** o.n.p.s. 1998.
25. -Ravanas-i- :**liberté d'expression et protection des droits de la personnalité** d 2000. charon .
26. Roselyne koren : **les enjeux éthique de l'écriture de presse (et la mise en mots du terrorisme)** l'harmattan, paris,2001.
27. Bois Libois: **Ethique d' information**, Bruxelles .édition de Bruxelles 1993.
28. Bitner, John r. **Mass communication an introduction-** n.j prentice hall, enge Wood cliffes. 4thed, 1986.

29. Mohamed Kirat :Pour une formation journalistique notionnelle, scientifique et efficace, in les annales de l'université d'Alger, n°08,1994.
30. Brahim Brahimi, le Champ médiatique Algérien : les acquis d'octobre 1988, in ELWATAN n°785, 3 mai 1993.
31. Jean-Luc (Martin-lagardette) , le Guide de l'écriture journalistique, 5eme Edition ,la découverte , paris 2003,p1987/1988.
32. Lucas A Lucas HJ, Traité de la propreté littéraire et artistique, 2eme édition, litec, 2001.- Balle(Francis):Institution et Publics des Moyens d'Informations, Montheustien ,1973,
33. Auvert p les journalistes-**Statu Personnalité**, Delmas, 1994.
34. Encyclopedia universalise. Septième publication : volume. V. paris Editeur a paris.1996.

III. المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.djezairess.com/elhiwar/>.7285
2. <http://www.ijnet.org> ، موثيق الشرف المهنية شبكة الصحفيين الدوليين 07/11/18 :28
3. <http://www.pressfellowships.org> هيئتم مناع، ميثاق الشرف المهني أو الحماية السلوكية الصحفيين.
4. www.brinfo.net 12/05/2007- موقع إلكتروني(الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان)، زيارة الموقع: 36:18
5. http://www.APF.org ,Email:info@apfw.org/// .05 /11/2006 بتاريخ 15 :20.الإرتباط

جامعة السانية وهران
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الاتصال

هذه إستماراة إستبيان للبحث الميداني الخاص بإعداد أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الاتصال
الموسومة بـ:

الخلفية السوسيومهنية للصحفيين وتأثيرها على الأداء المهني

- دراسة ميدانية لممارسات الصحافة المكتوبة بوهران -

- يهدف هذا الإستبيان إلى جمع معطيات ميدانية عن الوسط الصحفي بهدف استغلالها علمياً.

- تكون الإجابة بوضع علامة (*) في الإطار .

- إن المعلومات المصرح بها في هذا الإستبيان لا تستغل إلا للأغراض العلمية .

إشراف الأستاذ

د. سيكوك قويدر

إعداد الطالب

بغداد باي عبد القادر

<input type="checkbox"/> أنثى	<input type="checkbox"/> ذكر	أ. الجنس :
من 36 الى 45 سنة	من 25 سنة الى 35 سنة	ب. السن :
		أقل من 25 سنة
		أكثر من 45 سنة
<input type="checkbox"/> جامعي	<input type="checkbox"/> تعليم ثانوي	ج- المستوى التعليمي : <input type="checkbox"/> تعليم متوسط
من 11 الى 15 سنة	من 5 الى 10 سنوات	د- الخبرة : <input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات
		أكثر من 15 سنة
<input type="checkbox"/> الاقتصاد	<input type="checkbox"/> ع.الاعلام والاتصال	هـ التخصص : <input type="checkbox"/> علم الاجتماع
.....	تخصص آخر . حدد	<input type="checkbox"/> القانون
	<input type="checkbox"/> خاصة	و- طبيعة المؤسسة : <input type="checkbox"/> عمومية
	<input type="checkbox"/> متعاقد	ي- الوضعية المهنية : <input type="checkbox"/> دائم

المحور الأول : الوضع الاجتماعي ودوره في الإلتحاق بمهنة الصحافة .

- 1- هل أنت راض عن الدخل الذي تتقاضاه مقابل العمل في الصحافة؟
- | | | |
|-----------------------------|------------------------------|---------------------|
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | |
| | | 2- هل تمتلك مسكنا ؟ |
- 2- هل تمتلك مسكنا ؟
- 3- إذا كانت إجابتك بـ نعم ، فما نوعه :
- | | | |
|--------------------------------|---------------------------------|------------------------------|
| <input type="checkbox"/> وضيفي | <input type="checkbox"/> إيجاري | <input type="checkbox"/> خاص |
|--------------------------------|---------------------------------|------------------------------|
- 4- هل تحرص المؤسسة الإعلامية على حصولك على مسكن خاص ؟
- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم |
|-----------------------------|------------------------------|
- 5- ما هي المعايير المعتمدة في تحديد الأجرة :
- | | | |
|--|----------------------------------|---------------------------------|
| <input type="checkbox"/> الأداء المهني | <input type="checkbox"/> المستوى | <input type="checkbox"/> الخبرة |
|--|----------------------------------|---------------------------------|
-
- 6- هل تؤمن المؤسسة الإعلامية لك وسيلة نقل ؟
- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم |
|-----------------------------|------------------------------|
- 7- هل أنت مؤمن اجتماعيا ؟
- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم |
|-----------------------------|------------------------------|
- 8- هل تمتلك التكنولوجيات الحديثة لاستعمالها في وظيفة الصحافة ؟
- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم |
|-----------------------------|------------------------------|
- 9- إذا كانت الإجابة نعم ، فما نوعها :
- | | | | |
|--------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------|-------------------------------|
| <input type="checkbox"/> مسجلة | <input type="checkbox"/> كاميرا رقمية | <input type="checkbox"/> حاسوب | <input type="checkbox"/> هاتف |
|--------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------|-------------------------------|
-
- 10- هل تمتلك بطاقة مهنية :
- | | |
|-----------------------------|------------------------------|
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم |
|-----------------------------|------------------------------|
- 11- هل التحاقك بمهنة الصحافة كان لسبب :
- | | |
|---|--|
| <input type="checkbox"/> لأجل تحسين المستوى المعيشي | <input type="checkbox"/> البحث عن منصب عمل |
| <input type="checkbox"/> اقتراح من صحفيين | <input type="checkbox"/> حبك لمهنة الصحافة |

المحور الثاني : تكوين الصحفيين في الإعلام وتفاعلهم داخل الوسط المهني .

1- ما هي مقاييس توظيف الصحفيين في هذه المؤسسة ؟

- | | | |
|---|---|--|
| عامل الخبرة <input type="checkbox"/> | العلاقات الشخصية <input type="checkbox"/> | حسب المؤهل والكفاءة (الدبلوم) <input type="checkbox"/> |
| | | ترزكية الوسط الصحفي <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | هل العمل في الصحافة يتطلب بالضرورة مؤهلا جامعيا متخصصا ؟ |
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | 3- هل دورات تكوينية في المؤسسة التي تشغلوها بها ؟ |
| | | 4- إذا كانت الإجابة بنعم ، فما نوع هذا التكوين : |
| دورات تكوينية خارج الوطن <input type="checkbox"/> | دورات تكوينية داخل الوطن <input type="checkbox"/> | |
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | 5- هل أنت صحفي حامل الدبلوم في الإعلام : |
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | 6- إذا كان لا، هل يشكل لك عدم التخصص هاجسا مع زملائك المتخصصين ؟ |
| | | 7- إذا كانت الإجابة بنعم ، فما هي دواعي هذه الحساسية : |
| ضعف العطاء مقابل المتخصصين <input type="checkbox"/>
..... أخرى . حدد | الإحساس بانعدام الخبرة <input type="checkbox"/> | الإحساس بالنقص <input type="checkbox"/> |
| | | سوء المعاملة <input type="checkbox"/> |
| | | الشعور بالغيرة <input type="checkbox"/> |

المحور الثالث : حسن التعامل داخل الفضاء العملي وتحسين الأداء .

- | | | |
|-----------------------------|------------------------------|--|
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | 1 – هل تلتزم الإرادة لدى المؤسسة لتحسين أدائك المهني ؟ |
| | | 2- إذا كانت الإجابة بنعم فما هي مظاهر هذا الحرص : |
| | | الحفاظ على مصادر المعلومة <input type="checkbox"/> |
| | | تقديم نصائح مهنية <input type="checkbox"/> |
| | | تقدير تحفيزات وعلاوات أمام الجهد المبذول <input type="checkbox"/> |
| | | تلقي دعم من المؤسسة اتجاه الضغوطات التي تتعرض لها <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | 3- هل تقف المؤسسة جنبا إلى جنب مع صحفيتها في المسائل العالقة ؟ |
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | 4- هل تعوضك المؤسسة ماديا عن الغيابات ؟ |
| | | 5- إذا كانت إجابتك بنعم ، فما نوع هذا التعويض . |
| | | منح <input type="checkbox"/> |
| | | تحفيز لفظي <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> لا | <input type="checkbox"/> نعم | 6- هل أنت راض عن أدائك لمهنتك الصحفية في هذه الجريدة ؟ |

7-إذا كانت الإجابة لا فما هي أسباب عدم الرضا :

- | | | | | |
|------------|----------------|--------------------------|------------------|--------------------------|
| ظروف العمل | انعدام التأمين | <input type="checkbox"/> | الأجر منخفض | <input type="checkbox"/> |
| | أخرى حدد | <input type="checkbox"/> | العلاقات البشرية | <input type="checkbox"/> |

8- هل تساهم في صنع القرار داخل المؤسسة الصحفية التي تتنمي إليها ؟ نعم لا

9- إذا كانت الإجابة بنعم ، فما هي مظاهر ذلك :

- | | | | |
|-------------------------------------|--------------------------|-----------------------------|--------------------------|
| المساهمة في إعداد الأجندة الإعلامية | <input type="checkbox"/> | تركيبة بعض المواضيع | <input type="checkbox"/> |
| حرية التصرف في مقالك الصحفي | <input type="checkbox"/> | اقتراح مواضيع إعلامية | <input type="checkbox"/> |
| اقتراح أقلام صحفية جديدة | <input type="checkbox"/> | الاختيار بين نوعية المواضيع | <input type="checkbox"/> |
| | أخرى حدد | <input type="checkbox"/> | |

المحور الرابع : امتلاك الصحفي العلاقات داخل محيط العمق و علاقته بترقية العمل الصحفى.

1- كيف هي علاقتك بالقيادات الصحفية في المؤسسة التي تشغلك بها؟ .

- | | | | | | | | | | |
|-------------|--------------------------|---------|--------------------------|---------|--------------------------|------|--------------------------|----------|--------------------------|
| متواترة جدا | <input type="checkbox"/> | متواترة | <input type="checkbox"/> | متواسطة | <input type="checkbox"/> | جيدة | <input type="checkbox"/> | جيدة جدا | <input type="checkbox"/> |
|-------------|--------------------------|---------|--------------------------|---------|--------------------------|------|--------------------------|----------|--------------------------|

2- هل تتلقى تحفيزات معنوية من هذه القيادات؟ نعم لا

3- هل العلاقة بالصحفيين الآخرين على مستوى المؤسسة؟

- | | | | | | | | |
|-----------------|--------------------------|-------------|--------------------------|-------------|--------------------------|-----------|--------------------------|
| تحديد آخر | <input type="checkbox"/> | علاقة صداقة | <input type="checkbox"/> | علاقة زملاء | <input type="checkbox"/> | علاقة عمل | <input type="checkbox"/> |
|-----------------|--------------------------|-------------|--------------------------|-------------|--------------------------|-----------|--------------------------|

4- هل تمتلك علاقات مع صحفيين آخرين من مؤسسات أخرى؟ نعم لا

5- هل يساعدك هؤلاء في تحسين أدائك المهني؟ كثيرا نوعا ما أبدا

6- هل تمتلك قائمة خاصة بمصادر المعلومات؟ نعم لا

7- هل علاقتك بمصادر المعلومات؟ مهنية صداقة شخصية

8- هل مصادر المعلومات تساعدك على تحسين أدائك؟ نعم لا

وإذا كان نعم كيف ذلك

.....
.....
.....

9- هل لمصادر معلوماتك دور في تقييم أدائك داخل المؤسسة الإعلامية؟ نعم لا

10- كيف يمكن لعلاقات الصحفي داخل الوسط المهني أن تحسن من أدائه؟

.....
.....
.....

فهرس الجداول

- الجداول البسيطة

محور البيانات الشخصية:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
240	توزيع الصحفيين حسب متغير الجنس	01
242	توزيع الصحفيين حسب متغير السن	02
245	توزيع الصحفيين حسب متغير المستوى التعليمي	03
246	توزيع الصحفيين حسب متغير الخبرة	04
248	توزيع الصحفيين حسب متغير التخصص	05
250	توزيع الصحفيين حسب متغير طبيعة المؤسسة	06
252	توزيع الصحفيين حسب متغير الوضعية المهنية	07

المحور الأول: الوضع الاجتماعي ودروه في الالتحاق بمهنة الصحافة.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
255	إمكانية امتلاك الصحفيين للمسكن	02
257	نوع المسكن الذي يملكه الصحفى	03
259	المعايير المعتمدة في تحديد الأجر	05
261	تأمين المؤسسات الإعلامية وسائل النقل للصحفيين	06
263	عدد الصحفيين المؤمنين	07
265	امتلاك الصحفيين التكنولوجيات الحديثة واستعمالها في وظيفة الصحافة	08
267	التكنولوجيات المختلفة المستعملة في العمل الصحفى	09
270	امتلاك الصحفيين للبطاقة المهنية	10

المحور الثاني: تكوين الصحفيين في الإعلام وتفاعلهم داخل الوسط المهني.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
271	مقاييس توظيف الصحفي في المؤسسات الإعلامية.	01
274	قيام الصحفيين بدورات تكوينية في المؤسسات الصحفية	03
276	أنواع التكوين الذي يتلقاه الصحفيين	04
278	دواعي الحساسية الناجمة عن هاجس عدم التخصص الصحفي	07

المحور الثالث: حسن التعامل داخل الفضاء العمل وتحسين الأداء.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
281	مظاهر حرص المؤسسة على تحسين الأداء المهني لصحفائها	02
283	تعويض المؤسسة الصحفيين عن الغيابات	04
285	نوع التعويض الذي تقدمه المؤسسة عن الغيابات	05
286	أسباب عدم رضا الصحفيين عن أدائهم للمهنة	07
289	إمكانية مساهمة الصحفيين في صنع القرار داخل المؤسسات الصحفية	08
290	مظاهر مساهمة الصحفيين في صنع القرار	09

المحور الرابع: امتلاك الصحفي العلاقات داخل محيط العمل وعلاقته بترقية العمل الصحفي

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
293	امتلاك الصحفي علاقات مع الصحفيين من مؤسسات أخرى	04
295	مساعدة الصحفيين فيما بينهم لتحسين الأداء المهني	05
297	امتلاك الصحفي لقائمة خاصة بمصادر المعلومات	06
299	علاقة الصحفيين بمصادر الأخبار	07
302	مساعدة المصادر الإخبارية للصحفيين في تحسين الأداء	08
304	دور مصادر الأخبار في تقييم أداء الصحفي داخل المؤسسة الإعلامية	09

-الجدوال المركبة-

المحور الأول: الوضع الاجتماعي ودوره في الاهتمام بمهنة الصحافة.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
307	الربط بين السؤالين الأول والرابع	01
310	الربط بين السؤالين الرابع والحادي عشر	02
313	الربط بين السؤالين الأول والحادي عشر	03

المحور الثاني: تكوين الصحفيين في الإعلام وتفاعلهم داخل الوسط المهني.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
315	الربط بين السؤالين الثاني والخامس	01
318	الربط بين السؤالين الثاني والسادس	02

المحور الثالث: حسن التعامل داخل الفضاء العملي وتحسين الأداء

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
320	الربط بين السؤال الأول والثالث	01
323	الربط بين السؤالين الثالث والسادس	02
326	الربط بين السؤالين الأول والسادس	03

المحور الرابع: امتلاك الصحفي العلاقات داخل محيط العمل وعلاقته بترقية العمل الصحفي.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
330	الربط بين السؤالين الأول والثاني	01
333	الربط بين السؤالين الثاني والثالث	02
337	الربط بين السؤالين الأول والثالث	03